

العيون الغامرة
على خبايا الترامنة

للذمائي

بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر

٧٣٣ - ٨٢٧

تحقيق

الحسناني حسن عبد الله

الناشر مكتبة الخانجي
بالقاهرة



من ذخائر العروض

العيونُ الغامِزة على خبايا الرّامِزة

للدّما ميني

بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر

٧٦٣ - ٨٢٧

تحقيق

الحسّاني حسن عبّالله

الناشر مكتبة النخاعي بالناصرة

الطبعة الأولى

١٣٨٣ هـ - ١٩٧٣ م

الطبعة الثانية

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

رقم الايداع

١٩٧٣ / ٤٠٧٣

مقدمة

١ — كلمة عامة :

هذا الكتابُ واحدٌ من كُتب كثيرةٍ في علم العروض ، وهو واحدٌ من آلاف الكتب في مختلف جوانب الثقافة العربية العريقة ، خَلَفَهَا لنا قومٌ نحن منهم . أجل ، منهم وإنْ باعدتْ بيننا وبينهم مَحَنٌ وآقَاتٌ ، فإذا مُمَّ — أكاد أجزمُ — قومٌ غيرنا . وما ذلك إلا لأنَّ منزلةَ للنطق عندنا قد أصبحتْ غيرَها عندهم . كانت له السيادة . تشهدُ بذلك هذه الآلافُ من كتب التراث ، ودَعَاكَ من تفاوت قيمتها ، فإنَّ التفاوتَ في طبائع الأشياء ، وانظرْ إلى دقة العبارة ، أو توخَى الدقة ، ثم انظرْ في أطنان كلامنا اليوم ، تعلمُ أنْ أوامرَ الدمِّ واللحم لا قبلَ لها ، بغير التعمدِ والرعايةِ والتنبهِ ، باستنقاذ الصفاتِ الصالحة ، وأننا في حاجةٍ قبل كل شيءٍ إلى ضبطِ الكلام ، أى إلى ضبطِ الفكر .

فإذا قَوَّيْنَا كتبُ الأسلافِ من تلك الغايةِ النائيةِ فما أجدرَها بالحياة . ولستُ أزعمُ أن الحركةَ الكبيرةَ للشهودةِ الآن في تحقيقِ القديمِ ونشرهِ كفيلةٌ ببعث الروح في الرميم ، ولكنى مُوقِنٌ أنها عاملٌ لا غنى عنه ، من عواملٍ لا غنى عنها ، لا بد من تضافرها لكي يعودَ العقلُ العربي إلى سابقِ عزه .

ولا تقلْ رجلٌ يغالى بصناعته ، فليستُ من أهل التحقيق ، ولا أظننى أكون . إنما أنا واحدٌ ممن ينتبطون باتساق الكلام ، وعمقه ، ونبله . وبهى صفات عزَّت الآن ، ولكن في بطون الكتبِ التديعةِ منها شيءٌ كثير .

وإنَّ أعظمَ ما أروجه أنْ أنهلَ ثم أنهلَ ثم أنهلَ . ولهذا أعرِفُ لساهرين على تصنيفِ المورد فضلَهم . لأدري متى فطنتُ إلى جمال الوزن في الكلام . ولكنني أذكرُ متى سافقتي المقاديرُ إلى معرفة العروض . كان هذا في سنٍّ مبكرة بعضَ التبكير . ثم تقدَّمت السنُّ فساقتني المقاديرُ مرةً أخرى إلى بعض المعرفة بكتبه القديمة ، وبعض المعرفة بفن التحقيق ، فكان أنْ نشرتُ كتاباً للخطيب التبريزي في مجلة معهد المخطوطات العربية ، أسماه « الكافي في العروض والقوافي » . وكان — بعدُ — أنْ جمعتني صداقةً بالمحقق الكبير الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . فلما علم اهتمامي بالعروض رغبَ إليَّ في نشر كتابين أحدهما هذا الكتاب : « الغامزة على خبايا الرامزة » ، فكان لرغبته فضلٌ في الإقبال بي على عملٍ لا أجدني شغوفاً به ، وفي حتَّى على الإنجاز . جزاه الله ، ومحبه ، عن التصدّي للهمة الشاقة أحسنَ الجزاء .

٢ - الكتاب :

هو شرحٌ لقصيدةٍ مقصورة من بحر الطويل ، نظمها الشيخ ضياء الدين — أبو محمد — عبد الله بن محمد الخزرجي ، أحد علماء الأندلس ، تُسمى بالرامزة تارةً ، لأنه عمَّد إلى الرمز في كلامه عن التفاعيل والأبجر والدوائر ، ربما طلباً للاختصار ، فهو يشيرُ مثلاً بقوله « أصابت » إلى « فعولن » وبالألف فيه إلى أنها أولُ الأجزاء ، وبقوله « بسَمَيتها » إلى « مفاعيلن » ، وبالباء فيه إلى أنها ثانی الأجزاء ، وهكذا ، وإذا أراد أنْ يذكر دائرةً مختلفاً اكتفى بذكر الحاء ، أو المؤنثين اكتفى بذكر الفاء ، وهكذا . وتُسمى بالخزرجية تارةً نسبةً إلى لقبه ، وبالأندلسية تارةً نسبةً إلى موطنه .

وهذا الكتابُ على العكس من كتاب التبريزي ، عسيرٌ على القارئ غير المتخصص . ولكن فوائده تستحق الصبر على صعوباته .

٣ - صاحب :

هو بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر ابن محمد بن سليمان بن جعفر الحزوي القرشي ، المعروف بالداميني ، أو ابن الدماميني . عالم بالنعو والعروض والفقه . لازم ابن خلدون ، وتصدّر لإقراء العربية بالأزهر . وُلد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ (١٣٦٢ م) ومات بالهند ، في مدينة « كلبرجا » سنة ٨٢٧ هـ (١٤٢٤ م) . انظر ترجمته ومراجعتها في معجم الأعلام للزركلي ، وانظر خلافاً في ميلاده ووفاته في معجم المطبوعات (سر كيس) .

٤ - صغرة النسخ :

اطلعت على أربع نسخ للكتاب . اثنتان منها مطبوعتان ، والأخران مخطوطتان . أما المطبوعتان فأحدهما صدرت من المطبعة العثمانية كما جاء في خاتمة النسخة ، وهي مطبعة الشيخ عثمان عبد الرازق كما جاء في فهرس دار الكتب ، وفي معجم المطبوعات ، في شهر رمضان سنة ١٣٠٣ هـ ، وبهامشها شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري . وجاء في آخرها هذه الخاتمة :

« وكان الفراغ من تبييض هذه النسخة بعد العصر من يوم الاثنين ثاني شهر رجب الفرد سنة سبع عشرة وثمانمائة بنقادة من بلاد الصعيد . وكان ابتداءه تصنيف هذا الشرح بها يوم السبت أول جمادى الآخرة من السنة المذكورة ، أحمد الله عنيها . ثم قال : قال هذا كله وكتبه مؤلف الشرح المذكور محمد بن أبي بكر بن عمر الحزوي الدماميني المالكي . أضف خلق الله وأحوجهم إلى عفوه ومغفرته ، حامداً ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه ومسلماً . وحسبنا الله ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . »

ثم قال الناشر : « أما بعدُ فقد تم بمونة رب البرية طبعُ شرح العلامة
الدماميني على منظومة الخرجية ، ... على ذمة الفاضل الحاج فدا الكشميري
... وذلك بالمطبعة العامرة العثمانية التي محل إدارتها ومقرها حارة القراخة بخط
باب الشعبة ... » ورقها في دار الكتب (٣٩ عروض) . وهناك نسخة
أخرى مثلها رققها (٤٠ عروض) . وهي نسخة تنوعت عيوبها ، وإن كان
لا بأس بها على وجه العموم . وقد سميتها (أ) .

وثانية المطبوعتين صادرة في شوال سنة ١٣٢٣ هـ من المطبعة الخيرية .
وهي النسخة السابقة نفسها ، إلا أن الأخطاء المطبعية فيها أكثر . وقد نص
الناشرُ على أنها « الطبعة الأولى » بالمطبعة الخيرية لملكها ومديرها السيد
عمر حسين الخشاب . ولعله يقصدُ الطبعة الأولى من مطبعته . وغيرُ موجودة
في دار الكتب .

وهناك مطبوعة ثالثة صدرت من المطبعة اليمنية سنة ١٣٢١ هـ ، ليست في
دار الكتب ، ولم أستطع الاطلاع عليها .



وأما المخطوطتان فإحداهما في دار الكتب (٩٧ مجاميع) ضمن مجلد فيه كتبُ
أخرى . يبدأ الكتابُ من الورقة العاشرة وينتهي عند الورقة ٧٥ . والمخطوطة دقيقة ،
ولكنه واضح مقروء ، والشكلُ فيها قليل جداً وفي بعضه خطأ . وفي الصفحة
٢٣ سطرًا . جاء في آخرها : « قال المؤلف ، وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح
يوم السبت أول جماد الآخر (كذا) سنة سبع عشرة وثمانمائة أحمدُ الله
عقبها ، وكان الفراغُ من هذه النسخة رابعَ عشر شعبان سنة تسع وأربعين
وثمانمائة ، والحمدُ لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وكان الفراغ من كتابته على يد الفقير
عبد الرحيم بن الشيخ محمد غفر الله ولوالديه ولكل المسلمين أجمعين ، ليلة
الأربعاء لعشر بقين من شهر رمضان الذي هو من شهر سنة أربع عشرة
ومائة وألف ، والحمد لله على كل حال .

وواضح من هذا أن هذه النسخة نُقلت عن نسخة فرغ من كتابتها في .

١٤ شعبان سنة ٨٤٩ .

وقد جاء في حواشها بعض التعليقات أُنبتها في الهوامش . وأخطأوها
كثيرة تدل على جهل الناسخ بمعنى ما ينسخ . وقد سميتها (د) .

وثانية المخطوطتين مصورة في معهد المخطوطات العربية (٢٢ عروض)
في ٩٢ ورقة . وفي الصفحة ٢٣ سطراً . وهي مأخوذة عن أصل في المكتبة
السيديانية باستانبول . والخط فيها نسخ واضح متفاوت الحسن . جاء في
خاتمتها : « قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تبويب هذه النسخة ... قال
هذا كله وكتبه ... أضعف خالق الله ... والحمد لله وحده » . والكلام في
مواضع الفراغ مطابق لمقابلته في خاتمة (أ) . وقد جاء في بيان المعهد أنها بخط
المؤلف ، وهو أمرٌ ينفيه قوله في الخاتمة « رحمه الله » ، فإن الحى لا يدعو
لنفسه بمثل هذا ، ثم ينفيه أيضاً أمران : أن أخطأها تدل على جهل مُطبِّق .
وأن المؤلف معروفٌ بحسن الخط ، كما جاء في تراجمه ، ولكن خط النسخة
فيه تفاوت ، وتوسط على وجه العموم . وقد سميتها (م) . وفي دار الكتب
مخطوطة أخرى للملكتاب (رقم ٣ عروض) وقطعة منه (٦٠ عروض) طلبتها
قيل بعد بحث إنهما غير موجودتين .

• - خطه العمل :

كان أمامى بعد استبعاد طبعة ١٣٢٣ هـ لأنها تكرار طبعة ١٣٠٣ هـ ثلاث نسخ (١) و (د) و (م) لم أستطع ترتيبها زمنياً لأن (م) قطعى التى ذكر فيها تاريخ النسخ (١١١٤ هـ) . فرأيت أن أبدأ العمل بالمطبوعة لأنى وجدت دالة على اجتهاد ناشرها مع ما فيها من عيوب . راجياً أن تزيل أخطاءها المقابلة بينها وبين المخطوطتين . وكشفت لى المقابلة عن عيوب فى كل نسخة ، ولكن كثيراً ما كانت إحداها تصحح الأخرى ، أما الذى لم تُفد فيه المقابلة فقد أقاد فيه إما الرجوع إلى الكتب . وهذا هو الشعر الذى اضطرب والتبس فى كثير من المواضع ، وإما التحرى ، وهذا قسم قليل . كما كشفت عن زيادات قليلة فى (م) رأيت إثباتها فى المتن ، ولتبا من ناحية ، ولأن النص من ناحية أخرى كان أحياناً يستلزمها . وعن بعض تعليقات فى حواشى (د) وجدت من المفيد أن أوردّها فى الهامش .

ثم نظرت فى الأخطاء التى سجلتها فوجدت أنى لو أثبتت لتضاعف حجم الكتاب فى غير نفع ، ولا سيما أن كثيراً منها من جهل النساخ ، فعملت دنا ما فاعته من قبل فى كتاب التبريزى : أثبت الصواب دون نصر على الخطأ . وفيما لى أمثلة من تلك الأخطاء :

— جاء فى (د) و (م) : أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ أَنْشَدَ :

« أَقْلَى اللّوَمَ عَادِلَ وَالْعَتَابَ »

تد حذفه ؟ (يعنى حرف الإطلاق) فأظهرت (أ) حرف الإطلاق بحارة للرواية الشائعة ، وقالت « خففه » بدلا من « حذفه » لأن الكلام كان بصدد التشديد والتخفيف ، مخففة فى الموضعين .

— تقول : « أو يخذلونَ فالسماة سماة » والصواب « يخذلونا » .

والضبط في هذه النسخة على قلته فيه كثيرٌ من الأخطاء . فهي مثلاً
نَضِيط انشطرَ الآتي من المصورة :

خَ ثَمَنُ أَيْنَ زَهْرٌ وَلَهُ فَلَيْسَتْ

فحذف هزة القطع في « أين » ، وتسكن الباء وتحرك النون ، وفي
« زهر » تشدد الميم . والوزن بضبطها لا يستقيم .

— جاء في (أ) و (د) قوله : « . . . ماهو معهود في الأذهان من
الشعر » قتلت (م) الآذان .

أما أخطاء الضبط هنا فلا حصرَ لها . وإليك مثالين يدلان على الجهل
الطبيخ :

تضبطُ قوله : « . . أن المراد . . » فضع صمة على الدال . وتضبطُ قوله :

« . . . معتزلاً بمنجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفثوره » فضع

ضمة على الراء في « قصوره » و « فثوره » .

وفيما يلي أمثلة على السقط :

— جاء في (أ) قوله في مصطلح « الكشف » :

« سُمي الثاني كشفاً لأن أولَ التودد للفرق لفظه السبب ، (وهنا

نسكتُ النسخة دون أن تورِدَ وجه انقسية) ، ثم تكملُ (م) و (د) :

« غير أن وقوع التاء بعده يمنع أن يكون سبباً ، فإذا حذفت التاء انكشفَ
وصار لفظه لفظُ السبب .

.. جاء في (أ) و (م) قوله : « وبيتُ الخنن » في المروض الثانية :

لَمَّا التَقَوْا بِسُولَافٍ

(فتقوله بسولاف) وزنه فعولان . وما بين التوسين ساقط من (د) .

— جاء في (أ) و (د) قوله :

« قال الشيخ : فدلَّ هذا (على أن البديل لا يتكرر ويتعد البديل منه ،
ودل) على أن البديل من البديل جائز . وما بين القوسين ساقط من (م) .

ثم نظرتُ في فروق بين النسخ وجدتها في بعض المواضع ، فلم أنص على
الخلاف إلا حيث يفيد ، ومن قبيل ذلك :

— جاء في (م) و (د) قوله :

قوم يصنون التماذ وآخرون محوِّرم في الماء

وفي (أ) بطونهم . أما أن تقول (أ) مثلاً « كثرة الاستعمال في شعر
العرب » ، فتقول (م) « كثرة الورد » ، ففي مثل هذا اخترتُ ما رأيتُ
دون إثباتٍ لما تركتُ لأنِّي وجدته تكثر لا خير فيه .

وقد حرصتُ على الضغط ، ولم أفتد فيه لامين المطبوعة ولا من المخطوطتين ،
لأن المطبوعة خالية منه ، وخالية أيضاً من النواصل التي توضح ولو بعض التوضيح
تركيب الجمل ، ولأن الضغط في المخطوطتين كثير وكثرت فيه الأخطاء حتى
أصبح مموقاً بدلاً من أن يكون معيناً .

أما التخريجُ فقد سرتُ فيه على نحو ما سرتُ في كتاب التبريزي . قلَّ
أن أحلتُ إلى أكثر من ثلاثة مراجع ، لأن الاستقصاء في كتابي كهذا

ليس لازماً ، غير أنى عدلتُ هنا بيتاً عن الرجوع إلى كتب العروض حتى
حيثُ تكتُ كتب الشعر واللغة ، لأنى وجدته لا يضيف جديداً ، إذ من
المعلوم أن الشواهد في كتب العروض واحدة ، فإحالة بعضها إلى بعض -
إلا لفرض - لا جدوى منها .

٦ - شكر :

يطيبُ لى وقد تم العملُ أن أجزلَ الشكر لأخى العزيز ، الأديبِ
الكبير ، الأستاذ محمود محمد شاكر على تذليله كثيراً من الصعوبات التى
اعتترضتنى . أجاه الله مثالا لب العلم ، وقواه على الإخلاص فى البحث والبن .

المخاطب من عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال) الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
الحزومي رحمه الله تعالى ورضي عنه :

الحمد لله الذي شرح صدورنا لعلوك عروض الإسلام ، وجعل أفكارنا
قافيةً لأتار العلماء الأعلام ، تمسكاً من محبتهم بأوثق الأسباب ، وتبركا
بفضلهم الوافر الذي لا يقله إلا العالمون أولو الألباب . أحمدُه حمدَ مَنْ ذَلَّتْ
له الصعابُ فنجوا مِنْ مهالكها ، وظفر بكنوزها ، ورامت المشكلاتُ أن تتجعبَ
عنه فاطلَع على خباياها وكُشِفَ له عن رموزها . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ،
لا شريك له ، الذي نَهَى عما شان ، وأمر بما زان ، قال وقوله الحق ﴿ وأقيموا
الوزن بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله انطليقُ
الأعظم ، والسيد الذي لم تزلْ مناقبه في آيات الشرف تحل ، وفي أسلاك
السُّودِ تنظم ، الذي أفاض على أهل البسيطة مديدَ فضله وبسيطه ، ونَهَكَ
المشركين حتى أصبحت دائرة السوء بهم محيطة :

يا لَهُ من رسولٍ حقٍّ كريمٍ للهِدَى والهُدَى مُبِيدٍ مُفِيدٍ
إنْ أَكُنْ بالمدح أشعراً فيه فاعترافى بالمعجز بيت القصيدِ

صلى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ذوى الشيم التي هي فاعلات لكل
جميل وكافلات للظفر من مراقبة الحق بناية التأمل ، الذين أقتنوا تأسيس
الدين ، وأحسنوا توجيه النفوس إلى مكارم الأخلاق ، وقيدوا الأوقات على
هذا الصنع الجميل وما جرى مجراه فشكر لهم ذلك التحييدُ على الإطلاق .
ووالى الصلاة وسلم وشرف ومجد وكرم .

أما بعد ، فلا يخفى أن العروض صناعةٌ تتم لبضاعة الشعر في سوق المحاسن وزنا ، وتعمل تعاملية بالتسلسل المستقيم سبلاً بعد أن كان حَرَناً . وقد كنتُ في زمن الصبا مشغولاً بالنظر إلى محاسن هذا الفن ، مولماً بالتقدير عن مباحثه التي طَنَّ على أذني منها ما طَنَّ ، أطيلُ الوقوف بمعاينه ، وأترددُ إلى بيوت شواهد ، وأسبح في بحاره سبعا طويلاً ، وأجد التعلُّق بسببه خفيفاً ، وإن كان الجاهل يراه سبباً قهيلاً ، إلى أن ظفرتُ في أثناء تصفحي لكتيب هذا العلم بالقصيدة المقصورة المسماة بالرامزة ، نظم الشيخ الإمام البارع ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي نور الله ضريحه ، وأمدَّ بمد الرحمة روحه ، فوجدتها بديعةً المثال بعيدةً النال ، ورُئيتُ أن أذوق حلاوة فهمها فإذا الناس صيام ، وحاولتُ أن أقرع أبكارَ معانيها فإذا هي من المقصورات في الخيام . وطمعتُ منها في لين الاقياد فأبدتُ إياه ، وعزاً ، وسامتها الأفهام أن تنصع عن المراد فأبتُ أن تكلم الناس إلا رمزاً ، فطلفتُ أطلق النوم لمراجعها وأنازل السهر لمطالعتها ، مع أني لا أجد شيئاً أتقبلُ بقدري الحقير على فضله الجليل ، ولا أرى خليلاً أشاركه في الفن ، وهيئات عَدَم في هذا الفن الخليل .

ولم أزلُ على ذلك إلى أن حصلتُ على حل معقودها ، وتحرر فتودجها ، وسددتُ سهامَ البحث إليها ، وعطرتُ المحافل بنفعات الثناء عليها ، فقتلتها خُبْرًا وأحييتُ لها بين الطلبة ذكراً ، وعلقتُ عليها شرحاً مختصراً يضرب في هذا الفن بسهم مصيب ، ويُقسم للطالب من المطلوب أوفى وأوفر نصيب .

ثم قدِّم علينا بعضُ طلبة الأندلس بشرح على هذه المقصورة للإمام العلامة قاضي الجماعة بفرناطة ، السيد الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسيني السبكي ، رحمة الله عليه ورضوانه ، فإذا هو شرحٌ بديعٌ لم يسبقُ إليه ، ومؤلفٌ نفيسٌ ملأه من بدائع الحل بما يستحليه ذوقُ الواقف عليه ، ووجدته قد سبقني إلى

ابتكار ما ظننت أنى أبو عذرتي ، وتسلمنى إلى الاحكام فى كثير مما خلت أنى مالك إمرته ، فحسبت الله إذ وقفت لمواصلة عالم متقدم ، وشكرته على ما أنعم به من ذلك ، ولم أكن على ما فات من سبقي بمتقدم ، لكننى أعرضت عما كنت كسبته ، وطرحته فى زوايا الإهمال واجتنبته ، إلى أن حركت الأقدار عزمى فى هذا الوقت إلى كتابة شرح وسيط ، فوق الوجيز ودون البسيط ، جمعت فيه بين ما سبق إليه من المعنى الشريف ، وما سنع بعده للفكر من تالذ وطريف ، وبعض ما وقفت عليه لأئمة هذا الشأن ، متعرباً لما زان ، متعرباً عما شان ، معترفاً بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفقره .

ولما حوى هذا الشرح عيوننا من التسكت تعليل على خفايا القصور غزرها ، وتكشف للأفهام حجبها المستورة وتظهر رمزها ، سميتها « بالعيون الفاتمة على خبايا الرامزة » والله أسأل أن ينفع به ويصل أسباب الخير بسببه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

وللشعر^(١) ميزانٌ تُسمى عروضةً بها النقص والرجحانٌ يدرسه الفنى

(١) فى حاشى د : قوله « الشعر » ، وفى بعض النسخ « وللشعر » بإثبات الواو ، فيكون الجزء موفوراً . قال أبو الياس أحمد النقاوسى « لا إشكال فى عدم الواو ، إلا أنه فيصح كما سترهه ، وأما على إثباتها فيه إشكال لأنها ليست بملقة : إذ لا مطوف عليه ، ولا للاستيناق ، لأنه فيما تذكر كونه مطوفاً ومتصلاً بما قبله متمماً لحناه أو غير متمم حسبما عرف فى موضعه ، فيؤتى بالواو ليبيان استيناقه لدفع ذلك الوم . فلم يبق إلا زيادتها ، وسيبويه وصحبه منوها . والجراب أنها عاطفة لما يسبقها على ما أشر الناظم فى نفسه من السؤال المقدر ، فكأنه تسئل : هل الشعر ميزان ، فقال عينا عاطفاً لجوابه عليه : « وللشعر ميزان » ، وهو مثل جوابهم فى واو « رب » الواقعة فى أول القصائد عند من أبقاها على أصلها من العطف ولم يجعلها عاملة الجبر مثل « رب » . وقوله فى التخصيص « يجب ترك الواو مع الجملة الخارجة مخرج جواب السؤال » فنلك عند أهل البيان لا عند النحاة » ، انتهى . قال أبو عبد الله محمد بن مرزوق « لا أعلم مجزاً =

أقول : أورد كلامه في هذا البيت على وجه يُشعر بتعريف العروض ، وكأنه يشير إلى ما عرّف به بعض الفضلاء حيث قال : « العروض آلة قانونية يُعرف منها صحيح أوزان الشعر العربي وفاسدُها » .

فإن قلت : الشعر في هذا التعريف مقيدٌ بالعربي وهو في البيت غير مقيد به ، فأني يُشعر كلامُ الناظم بذلك ؟ قلتُ : لا مُ التعريف من قوله للشعر هي العهد الذهني ، وذلك أن الشعر الذي يمرض فيه العروضيون كلامهم إنما هو العربي ، ولما كان الناظم منهم عُلِمَ بقرينة الحال أن مراده بالشعر ما هو معهود في الأدباء من الشعر المتعارف عند القوم الدائر فيما بينهم ، وليس إلا العربي .

وقد ذكرنا في وجه تسمية هذا العلم بالعروض وجوهاً أقربها أن العروض اسمٌ لما يُعرضُ عليه الشيء ، فنُقِلَ إلى هذا الفن لأنه يُعرضُ عليه الشعر ، فأدركه فصيحٌ وما خالفه ففاسدٌ .

وقال بعض شارحي السّاوية : الذي وقع في خاطري أنه إنما مهي العروض

مثل هذا التركيب من نحو ولا ياني ، ولا يمكن أن يقال إنها زائدة لأن الذين يبتغون زيادتها ، وهم الكوفيون والأخفش ، لم يثقلوا ذلك في أول الكلام . وقول أبي حيان في شرح التسهيل : وقال بعض أصحابنا « زعم الأخفش أن الواو تزداد في مثل أدوات الفرض نحو : من يكرمك أكرمه » ، وإن كان لا يؤخذ منه زيادتها في الاجتهاد ، إلا أنه مقيد بتل أدوات الفرض كما ترى . ولم يبق إلا دعوى أنها عاطفة على مقدر ، وهو : لا كلام للطلق ميزان كالأوزان المصرية ، و « الشعر » بمضمومه ميزان يخصه ، ولكل علم من فقه وغيره ميزان ، أي قوانين يضبط بها ، و « الشعر » ميزان ، أي قانون يضبط به . قال في التسهيل : وينبغي عن المطوف عليه المطوف بالواو كثرة ، وبإتمام قليلا ، فتألف مع الواو قول بعض العرب : وبك أهلا وسهلا ، لن قال : مرحبا وأهلا وسهلا . ومنه : « ولتصنع » ، أي لتزحم ولتصنع . وجعل منه التخصر : « ولتغزوا به » ، أي ليصحوا ولينزروا به ، وهو كثير ، انتهى . من « الفتح الوافي بتوضيح رازمة العروض والقوافي » للبصري .

هذا من ما في الماش ، وقوله تعالى « ولتصنع » في سورة طه : ٢٩ ، و « ولتغزوا به » في سورة إبراهيم : ٥٢ .

لأن الخليل ألهمه في العروض ، وهي مكة ، فسماه بها تبركا وتيمنا ، وزعم أن هذا أجود مما ذكرنا .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم « بالنقص والرجحان » ؟ قلت : الظاهر أنه أراد بالنقص مخالفة العارفة العربية في وزن الشعر ، وبالرجحان موافقتها فيه ، فخرج عن أوزان العرب كان ناقصا ، أي لا يُعتبر ، وما جرى على أسلوبها كان راجعا ، أي معتبرا معتدا به عند أثمة هذا الشأن .

وقال الشارح الشريف : « يريد أن صناعة العروض لما كانت هي الآلة التي يعرف بها صحة أوزان الشعر كانت له كالميزان الذي يظهر لك اعتدال الشئ من استواء كفتيه ، ويبين التباين برجحان إحداها على الأخرى أو قصصا عنها » . قلت : قضية هذا أن يكون النقص والرجحان جميعا مشاركا بهما إلى مخالفة شعر العرب ، وفيه ما فيه فاعمل .

فإن قلت : كيف يضبط يُسَى ؟ بالتاء الثناة من فوق ، أم بالياء آخر الحروف ؟ قلت يجوز الأمران معا ، وذلك أن كل لففتين وضعتا لذات واحدة إحداها مؤنثة والأخرى مذكرة ، وتوسطهما ضمير ، جاز تأنيث الضمير وتذكيره . ذكره ابن الحاجب في شرح المفضل .

ولا يخفى أن الميزان مذكر والعروض مؤنث ، وأن المراد بهما في هذا المقام واحد ، وهو ما وضعا له من هذا العلم ، قوله « يُسَى » محتمل الضمير ، فإن اعتبرت تذكير الميزان جعلت الضمير مذكرا ، وإن اعتبرت التأنيث باعتبار العروض جعلته مؤنثا ، والتأنيث هنا أحسن لأن العروض مؤنثة ، وهي في المعنى خبر عن الميزان ، والخبر محط الفائدة . وإلى نحو ذلك أشار ابن الحاجب حيث تكلم على قول الزمخشري في المفضل بأثر تعريفه بكلام : « ويسى الجملة » .

والضميرُ المجرورُ من قوله « بها » يجوز أن يعودَ على العروض ، وأن يعود على الميزان باعتبار كونه آلةً ، أو باعتبار أن المراد به العروض ، وهي مؤنثة كما سبق . فإن قلتَ هل من فرق بين التقديرين ؟ قلتُ : نعم . فإننا إن أعدنا الضميرَ على العروض كانت الجملةُ بأسرها وهي قوله « بها النقص والرجحان يدرهما التقى » لا محلَّ لما من الإعراب ، وإن أعدناه على الميزان كان لما محل من الإعراب ، وهو الرفع على أنها صفة ثانية للميزان ، فحرزه .

وأما الشعرُ فقال الخليل : هو ما وافق أوزانَ العرب ، ومقتضاه أنه لا يسمى شعراً ما خرج عن أوزانهم ، بل وأن لا تكونَ أوزانُ العرب نفسها شعراً ، إذ للوافقُ للشيء غيره ، فلودخلت أوزانُ العرب فيه لزم مغايرةُ الشيء لنفسه وهو باطل . وبعضهم عرقه بأنه : « الكلامُ الوزونُ » ، المقصودُ به الوزنُ المرتبطُ لمعنى وقافية . قال : فالوزنُ تساوى شيئين عدداً وترتيباً . قال : والقصدُ مُخرَجٌ لما ورد في القرآن والحديث من آياتٍ وكلماتٍ موزونة . قال : وقولنا المرتبطُ لمعنى مُخرَجٌ لما لا معنى له من الكلام للوزون ، نحو ما أنشد القلوني^(١) :

وجْهٌ يا عمرو فيه طولٌ وفي وجوه الكلاب طولٌ

والكلبُ يحمى عن المواشى ولست تحمى ولا تصولُ

مستعملن فاعلن فاعلن مستعملن فاعلن فعولن

ليت كما أنتَ ليس فيه شيء سوى أنه فضولٌ

قلتُ : قوله « الكلامُ » يفنى عن قوله « المرتبط لمعنى » ضرورة أن لا كلامَ إلا وهو مرتبطٌ لمعنى ، إذ لو خلا عن معنى يُرتبطُ له لم يكن كلاماً .

(١) لابن الرومي ، ديوانه : ١٥ (كيلاني) ، وفي النسخ « المواشى » في موضع « المواشى » ، واليت الرابع في الديوان غيره هنا . وواضح أن الاستشهاد بالبيت الثالث قطع مفرداً عن السابق . (٢)

قال: وتولوا « وقافية » تحرر من الموزون وليس مقفى ، نحو ما أشده القاضى أبو بكر الباقلاوى فى كتاب الإعجاز له ^(١) :

رب آخر كنت به مقتباً أشد كفى بمرى صعبته
تسكاً مئى بالود ولا أحسبه يزهد فى ذى أمل

قلت : يلزم عليه أن لا يكون مافيه عيب الإكفاء والإجازة شعراً .
واللزم بائناً ، فإنه شعراً بالإجماع ، وإن كان معيباً ، وبعد هذا كله فهو
منطبق على ما كان من الكلام بالمتابة للذكورة ، وهو خارج عن الأوزان
العربية ، والقوم يابون ذلك ، فإن موضوع هذا العلم عندهم الكلام الموزون
بشيء من هذه الأوزان المخصوصة للقررة فيه . ولوقيل : « الشعر كلام ووزن
على قصد يوزن مرئى لكان حسناً » قولنا « كلام » جنس يشمل المحدود
وغيره ، وتصدير الخلد به يخرج لما لا معنى له من الألفاظ الموزونة . وقولنا
« وزن » فصل يخرج الكلام للنثور . وقولنا « على قصد » يخرج ما كان
وزنه اتفاقياً ، كآيات شريفة اتفق جريان الوزن فيها كذلك ، كما فى قوله
تعالى ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ^(٢) وكلمات شريفة نبوية جاء الوزن
فيها اتفاقياً غير مقصود ، كما فى قول النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) :

(١) إعجاز القرآن : ٨٤

(٢) جاء فى (د) هذا المادى : قال ابن مرزوق : وهذا فى غاية الإشكال ، لأنه
إنا بما هم هذا فى كلام من صح : أنه القهول والافتة ، فإن قيل : معنى ما وقع من ذلك فى القرآن
أنه لم يقصد به اندس لأنه لم يقصد وزنه ، قلنا : فيلزمهم على هذا أن يزيدوا فى حد الشعر
« على وجه قصد وزنه » كونه شعراً ، ويلزم أن لا يحكم على شعر بأنه شعر حتى يعلم أن قائله
قصد وزنه وكونه شعراً ، وفيه ما ترى . انتهى . بصري .
(٣) رواه البخارى فى كتاب الجهاد (الفتح ٦ / ١٤) — وفى كتاب الأدب ، باب
ما يوزن من الزمر ، ٤٤٧ / ١٠ (الفتح) . وسلم فى كتاب الجهاد . ومسند أحمد ، ٤ :
٣١٢ . ٣١٣ . قال الطبرى إنه قالهما متتلا ، وما من شعر عبد الله بن رواحة . وفى ابن
سعد ٤ / ١ / ٩٨ أنها الوليد بن النخعة .

هل أنت إلا إصبعٌ دَمِيتِ وفي سبيل الله ما لقيتِ

فمثل ذلك لا يُسمى شعراً ، نعوذ بالله من ذلك . وكذا لم يقع من متكلم
لفظٌ موزونٌ لم يُقصد كونه على طريقة اللوزون كما يتفق لكثير من الناس .
ويقع مثل ذلك حتى لمواظ لا شعور لهم بالشعر ، ولا إلمام لهم بالوزن البتة ،
وقد عمد قوم من الشعراء إلى آيات شريفة أدرجوها في أشعارهم إخلالاً
منهم بما يجب من مراعاة الآداب والوقوف عند حدود الله ، كقول ابن
العفيف التلمساني ينزل^(١) .

يا عاشقين حاذروا مبتسماً عن ثرو
فطره الساهر مذ شككم في أمر
يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره

وكقول أبي نواس فيما حكي عنه موثقاً للآية الشريفة التي تلونها آنفاً .

خط في الأرداف سطر في عروض الشعر موزون

وهذا من أفحش السفه وأقبحه ، والتهاون بالوقوع في ذلك يجر إلى
الانسلال من الدين والعباد بالله تعالى . والتعجب من قوم يروج عليهم مثل
هذا الصنع القبيح ، ويستلذون سماعه ، وبرؤنه من الظرف والاطاعة ، ويعمرون
بجالسهم وأنديتهم بمثل ذلك . أولئك لا خلاق لهم في الدنيا والآخرة .

فإن قلت : قد جعل علماء البديع تضمين المتكلم كلامه ، شعراً كان
أو ثراً ، شيئاً من القرآن - لا على أنه منه - من الحسن ، وسموا ذلك
بالاقتباس ، كما هو معروف ، ومعنى قولهم « لا على أنه منه » أن يؤرد

(١) ديوانه : ٣٨ ، وعجز البيت الأول فيه : « من غدره ونكره » .

الكلام المتبسط على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن ، بأن لا يذكر فيه : قال الله تعالى ، ونحوه ، على ما صرح به الفتازاني ، قلت : ذلك محمول على ما إذا لم يؤد الاقتباس إلى إخراج القرآن الشريف إلى معنى غير لائق بجلاله ، وأما إذا استعمل على ما فيه إخلال بإجلاله وتمظيمه ، فلا يشك مسلم في منع ذلك وتحريمه ، وربما أدى إلى الكفر والعياذ بالله . ومن ذا الذي يفهم عن علماء الإسلام أن « الاقتباس » من البديع مطلقاً ، سواء كان على وجه حسن أو غيره ، كيف ما كان ؟ هذا ما لا سبيل إليه أبداً . أو هو محمول على ما إذا ذكر المتكلم كلاماً وجد نقله في القرآن فأورده غير مریده القرآن .

قال الشيخ بهاء الدين السبكي في « شرح التلخيص » : « فلو أخذ مراداً به القرآن كان ذلك من أقبح القبيح ، ومن عظام المعاصي ، نعوذ بالله منه . قال : وهذا هو معنى قول المصنف ، يريد صاحب التلخيص ، « لا على أنه منه » .

قلت : ولو سلم أن المراد بالاقتباس ما ذكر ، وهو الأخذ من القرآن لا على أن المراد به التلاوة ، فلا يكون ذلك عنداً لمن فعله على وجه المجون والسفخ الذي يتعاطاه المفسحون من الشعراء ، ولا ترتفع به اللامة عنه ، ولا يسقط بذلك ما يتوجه عليه شرعاً من تأديب وزجر وإقامة حد ، ولو فتح باب قبول العذر لثل هذا كتحطرق إلى الدخول منه كل مريض القلب ، متحل عرى الدين ، واتخذ ذريعة إلى الاسترسال في الاستغفاف بالشرعة ، والعياذ بالله والله أسأل أن يوفقنا لاتباع سبيل السلف الصالح في القول والعمل بمنه وكرمه .

وقولنا « بوزن عربي » يشمل ما كان من نظم العرب أنفسهم وما كان منظوماً من كلام المحدثين على طريقتهم ، وهو يخرج لما خالف أساليب

أوزانهم ، ومثل ذلك بعضُ التأخرين يقول البها زهير كاتب الملك الصالح
حيث قال ^(١) :

يَلْمِزُ لَعِبْتُ بِهِ شَمُولُ مَا أَلْطَفَ هَذِهِ الشَّمَائِلُ
نَشَوْتُ يَهْزَهُ دَلَالُ كَالْفَصْنِ مَعَ الْفَسِمِ مَائِلُ

قلت : ليس هذا من الأوزان المهمة بل هو من بحر الوافر ، غير أنه
أعقصُ الجزء الأول والرابع ، معقولُ الثاني والخامس ، والروضُ والضربُ
مقطوفان . قطيعه هكذا :

يَا مَثَلُ / عَيْشِي / شَمُولُ مَا أَلْطَفَ / قَهَا / زَهْشُ / شَمَائِلُ
مَفْعُولُ / مَفَاعِلُنْ / فَمُولُنْ مَفْعُولُ / مَفَاعِلُنْ / فَمُولُنْ
أَعْقَصُ مَعْقُولُ مَقْطُوفُ أَعْقَصُ مَعْقُولُ مَقْطُوفُ

فإن قلتَ : هذان البيتان من قصيدة مطوَّلة ، وكلُّها جاء على هذا النمط ،
وليس الوافرُ مستعملاً على هذا الوجه ، قلتَ : هو من التزام مالا يَترَم ، وذلك
لا يُخرِجه عن كونه عريباً . ألا ترى لو أن ناظماً نظم قصيدةً من بحر الطويل
والتزم في جميع أبياتها قبضَ الجزء الخامس حيث وقع لم يكن ذلك مُخرِجاً لها
عن أن تكون من ذلك البحر ، مع أنك لا تكاد تجد عريباً يلتزم مثله .

فإن قلتَ : القصصُ إنما يكون في صدر البيت ، وهو الجزء الأول منه ،
لا في أول العَجْزِ ، قلتَ : لأنَّهم قد قيل : إن كلاً من أول الصدر وأول العَجْزِ
محلٌّ للخرم بشرطه ، فإذا خُرِجَتْ هذه القصيدة بناءً على هذا القول لم يُستَنكر .
وسترى الكلامَ على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

وقال :

وأنواعه قل خمسة عشر^(١) كلها تُؤلف من جزئين فرعين لاسيوى

أقول : المراد « بالأنواع » الأوزان التى نظم العربُ عليها أشعارهم . وتسمى بحوراً وأصولاً وأغاريضَ وأنواعاً وشطراً : وكونها « خمسة عشر » هو مذهب الخليل .

وزاد الأخفش بحراً آخر ذهب إلى أنه مستعمل ، وتبعه على ذلك جماعة وهو بحر التدارك ، وستقف عليه إن شاء الله تعالى . والخليل يرى أنه من المهملات .

وقوله « كلها » يحتمل أن يكون تأكيداً لأنواعه ، ويحتمل أن يكون تأكيداً للضمير محذوف ، أى قل هى كلها خمسة عشر ، على رأى من أجاز حذف المؤكد وبقاء توكيده ، على كلا الاحتمالين يضبط قوله « تؤلف » بتاء مشتقة من فوق ليس إلا ، ويحتمل أن يكون « كلها » مبتدأً مخبراً عنه إما بقوله « خمسة عشر » ، والجملة خبر المبتدأ الأول وهو « أنواعه » ، وإما بقوله « تؤلف » ، فيجوز حينئذ ضبط « تؤلف » بالتاء والياء ، أى يكون مُستنداً إلى ضمير مؤنث رعاية لعمى « كل » ، أو إلى ضمير مذكر رعاية للفظها .

هذا على رأى الجمهور فى تجويز الوجهين إذا كانت « كل » مضافة إلى معرقة ، وزعم ابن هشام فى « المغنى » أن الصواب فى ذلك أن لا يعود الضمير عليها من خبرها إلا مذكراً مفرداً على لفظها .

وسكن الأناطم عين « عشر » ، وهو مما يجوز فى عدّ المذكور من أحد

(١) فى جميع النسخ « خمسة عشر » والأوزن بهذا لا يستقيم . والله قال « خمس عشرة » مكونة من العيت .

عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر . والجزآن اللذان ذكر أن أنواع الشمر كلهما
تؤلف منهما يحتمل أن يريد بهما جزئي التفعيل الخامس والسباعي كما استعرفه .
والرأى بقريعتيهما كونهما مضرعتين عن الأسباب والأوتاد . ويحتمل أن يريد
بهما السبب والوئد أغسهما ، وإطلاق الجزء على كل منهما معروف عند أهل
الصناعة ، والرأى حينئذ بكونهما فرعين أنهما يتفرعان عن الحرف الساكن
والحرف المتحرك .

فإن قلت : إلى ماذا أشار بقوله « لاسوى » ؟ قلت : إما على أن المراد
بالجزئين لفظا التفعيل الخامس والسباعي ، فأشار به إلى أن تكون البحور
مركبة بحسب الأصالة من غير الجزأين الخامس والسباعي ، فلا يُركَّب شيء
منها في دائرته من سواهما . وإما على أن المراد بالجزئين السبب والوئد ، فأشار
به إلى أن الفاصلتين الصغرى والكبرى ، فإن بعض المروضين ذهب إلى
عدمها فيما تفرع عنه الأجزاء ، وهو باطل ، لأن الصغرى مركبة من سبب
ثقيل فسبب خفيف ، فلا حاجة معها إلى عدما ، والكبرى لاتكون إلا في
جزء مُزاحفٍ ، وهو مستعمل الذي يُخْبِلُ بحذف سينه وواؤه فيُنْقَلُ إلى فِعْلَتَن ،
فهذه الأحرف الأربعة لتتحرك إما اجتمعت فيه بعد التغير ، وليس الكلام
فيه ، إنما الكلام في الجزء الأصلي السالم من التغير : والله أعلم قال :

وَأَوَّلُ نَطْقِ الْمَرْءِ حَرْفٌ مُحَرَّكٌ فَإِنْ يَأْتِي ثَانٍ قِيلَ ذَا سَبَبٍ بَدَأَ
خَفِيفٌ مَتَى يَسْكُنُ وَإِلَّا فَضْدُهُ وَقُلْ وَوَيْدٌ إِنْ زِدْتَ حَرْفًا بَلَا امْتَرَا

أقول : قد عرفت أن الأجزاء التي يزن بها المروضون مركبة من السبب
والوئد ، فشرع الناظم في الكلام عليهما أولا ، ثم على الأجزاء ثانيا .
ومن المعلوم أن الحرف الذي يُنطق به أولا لا بد أن يكون متحركاً ضرورياً

أن الابتداء بالسكن متعذر ، فإذا ابتدأ الناطق بحرف فهو متحرك ، ثم إذا أضاف إليه حرفاً ثانياً فجموعهما يُسمى عندهم سبباً . لكن إن كان ذلك الحرف الثاني ساكناً فهذا السبب هو المسمى بالسبب الخفيف تلحقته بسكون آخره ، وإن كان ذلك الحرف الثاني متحركاً فهو السبب الثقيل وهو المراد بقوله « وإلا فضعه » ، أى وإلا يسكن الثاني فهو ضد الخفيف ، أى ثقيل ، مُسمى بذلك لتقلبه بحركة آخره . فإن زاد الناطق حرفاً ثالثاً فجموع تلك الأحرف الثلاثة يُسمى وتداً .

وليس المراد أن الوجد عين السبب بزيادة حرف عليه ، وإنما المراد أن الناطق متى أتى بحرف محرك ثم بحرين بعده فذلك هو الوجد . وإنما خصوا الثاني بلفظ السبب ، والثلاثى بلفظ الوجد ، لأن الثاني رأوه معرضاً للزحاف والتفخير ، فلا يكاد يثبت على حالة فشبهوه بالحبل الذى يُقطع مرةً ويوصل أخرى ، والحبل يُسمى سبباً ، والثلاثى غير معرض للزحاف وإن عرّضت له علة دامت ، فشبهوه بالوجد الثابت فى الأحوال كلها قال :

وسمَّ بمجموع قتل وبضدّه كَقَتْلٍ ومن جنسيهما الجزء قد أتى
خماسيته قتل والسباعى ثم لا هو توك توكياً وسوف إذن ترى

أقول : قد سبق أن الناطق إذا نطق بثلاثة أحرف أولها متحرك سُمى مجموعها وتداً ، لكن إن كان الحرف الثانى متحركاً والثالث ساكناً مثل قتل بتضريك العين وإسكان اللام سُمى وتداً مجموعاً ، للجميع بين متحركيه ، وإن كان الثانى ساكناً والثالث متحركاً مثل قتل بتسكين العين وتضريك اللام سُمى وتداً مفروقاً ، لفرق الساكن بين متحركيه ، وهو معنى قول الناظم « وبضده كقتل » أى وممَّ بضدَّ المجموع ، وهو المفروق ، ما كان مماثلاً لقتل .

ويقع فى عبارة كبير من القوم ومنهم الشارح الشريف : « الوجدُ المجموعُ

حرفان متحركان بعدهما ساكن . والوئد المذرووق حرفان متحركان بينهما ساكن .
ولا أراها مؤوية بالصدود . بل هي فاسدة لأن مقتضاها أن يكون كلٌّ من
الوئدين عبارة عن حرفين ، وهو باطل ، فإن قلت : قولهم « بعدهما ساكن » ،
أو « بينهما ساكن » يدفعه ، قلت لانسلم ، وذلك لأن قولهم « بعدهما ساكن »
أو « بينهما ساكن » وقع صفة الحرفين المتحركين . ولا يلزم من تنقيدهما بهذه
الصفة دخول متعلقهما مع الموصوف في الإخبار عن السند إليه الذي هو
قولهم الوئد المجموع أو المقروق .

فإن قلت : اجعله على حذف حرف العطف ، أى وبدهما ساكن أو وبينهما ،
فيلزم أن يكون للتعريف به عن الوئد ثلاثة ضرورة وجود حرف العطف المشترك ،
قلت : مثله لا يجوز في السعة على ما هو مقرر في النحو .

وضمير الاثنين في قول الناظم « ومن جنسيهما » عائد على السبب والوئد ،
أى أن الجزء من حيث هو أعم من أن يكون خماسياً أو سباعياً أى من جنسى
السبب والوئد . أى تركب منهما ، فلا يتخلو منهما جزء من أجزاء التفاعيل
الأصلية كما تراه .

ولا ينبغي أن يكون قوله « خماسيه » فاعلاً لقوله « أى » لا يلزم عليه من
عيب التضمين ، وإنما يجعل فاعل « أى » ضميراً يعود على الجزء ، ويكون
« خماسيه » فاعلاً بفعل محذوف يدل عليه الملقوظ به ، أى أى خماسيه .

وقوله « ثم لا يفوتك تركيباً » أى إذا عرقت الأسباب والأوتاد ،
وتقرر عندك أن الجزء مركبٌ منهما ، خماسياً كان أو سباعياً ، فلا يفوتك بعد
هذا تركيبه ، وكيفية العمل فيه ، وسوف ترى ذلك عند تعداد الأجزاء .
وفاعل « يفوتك » ضمير يعود على الجزء و« تركيباً » منصوب على التمييز عن الجملة ،

وهو فاعلٌ في الأصل على ما هو معهود في نظائره ، نحو : سبب زيد عرقاً . قال :

فولن ، فاعلن مفاعلن وفا ع لأن أصول الست فاعلن ماحوى
أصابن بسهميها جوارحننا فدا ركوني بهمة كوقميهما سوا
فا زائراقى فيها حجبتهما ولا يد طولاهن يتادها الوفا

أقول : اختار العروضيون للأجزاء الدائرة بينهم في وزن الشعر اتقاء والمعين واللام اتقاء لأهل الصرف في عادتهم وزن الأصول بهذه الحروف ، فخذوا خذوم في مطلق الوزن بها لئلا كان على ثلاثة أحرف مع قطع النظر عن الأصالة والزيادة ، وأضافوا إلى ذلك من الحروف الزوائد سبعة وهى الألف والياء والواو والسين والتاء والنون والميم .

ويجمع هذه الأحرف قولك « لمت سيفنا » . وتسمى عندهم بأحرف التقطيع . وما أحسن قول الشيخ برهان الدين القيراطى :

ومليح علم الخليل يماي ليته لوغدا خليل خليل
رمت وصلاته من قبل الحظي ناطقات بأحرف التقطيع

إذا عرفت ذلك فالأجزاء الموضوعه في الأصل سالمة من التغيرات الطارئة عشرة في التحقيق ، وثمانية في اللفظ . وقسمها الناظم تبعاً لجماعة من العروضيين إلى أصول وفروع ، فالأصول منها أربعة والفروع ستة .

الأصل الأول « فولن » وهو مركب من وتد مجموع فبيب خفيف ، وله فرع واحد وهو فاعلن . وكيفية تفريسه عنه أن تقدم السبب على الودد فنقول « لن فو » فيحدث الفرع المذكور وهو « فاعلن » .

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون فاعلن مركباً من وتد مفروق وهو « فاع »
 فسيب خفيف وهو « لن » فلا يكون على هذا التقدير فرعاً عن هذا الأصل
 كما ادعوه ؟ قلتُ « فاعلن » حيث وقع يجوز حذف ألفه زحافاً ، وهو المسمى
 عندهم بالثخين ، فلزم أن يكون ثاني سبب ، وهو محل الزحاف ، ولو كان
 ثاني وتد مفروق كما توهمته لامتنع حذفه ، لأن ثاني الود لا يزاحف .

وأجاب المحلّي عن ذلك بأن « فا » خلف عن « لن » « وعلن » خلف عن
 « فعو » ، وإنما يخلف الشيء مثله ، فيلزم على هذا السياق أن يكون « فا » سبباً
 خفيفاً « وعلن » وتداً مجموعاً ، فصح التفرع . قلتُ : هذا كما تراه تكرراً لعين
 الدعوى لأجواب عن إشكال المعترض فأمله .

الأصل الثاني « مفاعيلن » وهو مركب من وتد مجموع فسيبن خفيفين ،
 ويتفرع عنه جزآن ، أحدهما « مستعلن » المجموع الود ، وكيفية تفرعه عنه
 أن تقدم السبين مما على الود ، فتقول « عيان مفا » فيحدث عنه هذا الفرع .
 وثانيهما « فاعلاتن » المجموع الود أيضاً ، وكيفية تفرعه عنه أن تقدم السبب
 الأخير على الود فتقول « لن مفاعي » فيحدث الفرع المذكور .

الأصل الثالث « مفاعلتن » وهو مركب من وتد مجموع فسيب « ثقيل »
 فسيب « خفيف » ، وله فرع واحد مستعمل وهو « متفاعلن » وصلة تفرعه
 عنه أن تتدم السبين بحالهما على الود فتقول « علتن مفا » فيحدث هذا الفرع .
 وله فرع آخر مهمل لم تنظم العرب عليه شيئاً ، وذلك بأن تقدم السبب
 الخفيف خاصة فتقول « تن مفاعل » فيصير الود المجموع مكنتفا بسبين
 خفيف مُقدم وتهيّل مؤخر . ويعبر العروضيون عن هذا النوع المهمل
 « بفاعلاتك » . وسيأتي الكلام عليه وعلى سبب إهماله إن شاء الله تعالى .

الأصل الرابع « فاع لائن » المفروق الود ، وهو مركب من وتد مفروق

فسيبين خفيين . وكثيرٌ فصلُ العينِ عن اللام في الكتابة إذا نازا للناظر فيه من أول الأمر بأن وتده مفروقٌ ، وليحصل الفرقُ بينه وبين « فاعلاتن » المجموع الوتد خطأ .

وله فرعان أحدهما « مفعولات » ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السبين الخفيين ممّا على الوتد ، فيقول « لاتن فاع » فيحدثُ هذا الفرع . وثانيهما « مستغ لن » المفروق الوتد ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السببَ الأخير على الوتد فيقول « تن فاع لا » فيحدثُ هذا الفرع .

ولمّا جمل الجماعةُ هذه الأربعة أصولاً لأن الأسباب لضمها إنما تعتمدُ على الأوتاد ، وما يكون معتمداً عليه حقيقاً بالتقدم ليعتمدَ ما بعده عليه . فكانت قضيةُ البناء على هذا الأصل أن تكون أصولُ التفاعيل هي هذه الأجزاء الأربعة قطعاً ، لأنه لا شيء من الأجزاء مُصدراً بوتد غيرها .

فإن قلتَ : فواجهُ ترتيبَ الأصول على هذا النمط للسرود ؟ قلتُ الخماشي أخفٌ من السباعي فاقتضى ذلك تقديمَ « فعولن » والسببُ الخفيف بالنسبة إلى الثقيل مُقدّمٌ عليه لِخِفَتِهِ فاقتضى ذلك أن يُقدّمَ « مفاعيلن » من السباعية على « مفاعلتن » ، ثم الوتدُ المجموع أقوى من للفروق فاقتضى ذلك تقديمَ « مفاعلتن » على « فاع لاتن » المفروقِ الوتد .

واعلم أن الناظمَ رحمه الله لفظاً بصيغ الأصول الأربعة وقال إنها أصول للفروع الستة ، وتركَ التلطفَ بصيغ الفروع اتكالاً على اشتهاها ، أو على توقيف الللم للناظر في كتابه . وأشار إلى أن الأجزاء العشرة محوكة في البيتين الأخيرين من هذه الأبيات الثلاثة التي أنشدناها .

قوله « أصابت » وزنه فعولن أشار به إلى الأصل الخماشي ، وبالألف إلى أنه الأول .

وقوله « بسهميا » وزنه « مفاعيلن » أشار به إلى هذا الأصل الموازن
له من السباعية ، وأشار بالباء إلى أنه ثاني الأجزاء .

وقوله « جوارحنا » وزنه « مفاعلتن » أشار به إلى هذا الجزء السباعي
الموازن له وأشار بالجيم إلى أنه الجزء الثالث .

وقوله « دار كوني » وزنه « فاعلاتن » وينبغي أن يكون هذا مفروق الوند لأنه
بصدّ تعداد الأجزاء على الترتيب ، وسيألفه مقتضى لتقديم الأصول ، « وفاعلاتن »
الأصل مفروق الوند كما سبق . وأشار باللام إلى أنه الجزء الرابع .

وقوله « همة » وزنه « فاعلن » ، ومن هنا أخذ في تعداد الفروع وهذا
فرع « فاعلن » الأصل الأول ، وأشار بالهاء إلى أنه خامس الأجزاء .

وقوله « وقعيها » وزنه « مستعملن » وهذا فرع عن الأصل الثاني وهو
« مفاعيلن » ، فيجب أن يكون مجموع الوند كأصله ، والواو إشارة إلى أنه
سادس الأجزاء .

وقوله « زاراني » وزنه « فاعلاتن » ، وهو الفرع الثاني للفرع عن
« مفاعيلن » ، فيلزم أن يكون وتده مجعولا مثل أصله كالسبق ، والزاي إشارة
إلى أنه الجزء السابع .

وقوله « حجبتهما » وزنه « متفاعلن » وهو فرع الأصل الثالث الذي
هو « مفاعلتن » ، وأشار بالحاء إلى أنه الجزء الثامن .

وقوله « طولاهن » وزنه « مفعولات » ، وهو الفرع الأول من فرعي الأصل
الرابع « فاعلاتن » المفروق الوند . ولطاء إشارة إلى أنه الجزء التاسع .

وقوله « يعتادها » وزنه « مستعملن » ، وهذا هو ثاني فرعي « فاعلاتن »
المفروق الوند ، فيلزم أن يكون هذا ، أعني « مستعملن » المذكور مفروق الوند
كأصله ، والياء إشارة إلى أنه الجزء العاشر .

فإن قلت : حذف الناظم التاء من الست والعشر مع أن المدة مذكور
وهو الأجزاء ، قلتُ إما أن يكون أنث المدة بتأويل الكلمات ، أو رأى
المدة محذوفاً فأنث المدة بناءً على جوازه عند حذف الميز المذكور . حكى
الكسائي عن أبي الجراح صننا من الشهر خمساً . وحكى القراء أظفرتنا خمساً ،
وصننا خمساً ، وصننا عشراً من رمضان . وتضافرت الرواياتُ على حذف التاء من
قوله صلى الله عليه وسلم « ثم أتبعه بستٍ من شوال » .

وبهذا يظهر ضعف قولهم : ما حكاه الكسائي لا يصح من فصيح
ولا يكتفى إليه ، فاعل الناظم اعتد على هذا النقل ، وإن كان المشهور
عندهم خلافه .

فإن قلت : ما هو فاعل « حوى » ؟ قلتُ جَوَزَ فيه الشريف وجهين :
أن يكون ضميراً مستتراً يعود على التركيب ، يريد أن التركيب الذي تصير
إليه الأوتاد والأسباب محتوى على عشرة أجزاء ، ولا يخفى بعده . قال : « والظاهر
أن فاعل « حوى » إنما هو اليتان اللذان بعده » ، يريد أن العشر هي ما حواه هذان
اليتان من الأمثلة الرموزة فيهما ، وهما قوله : « أصابت بهميتها » واليت بعده . انتهى .

فإن قلت : يلزم عليه وقوع الجملة فاعلاً وهو باطل عندم على المختار ، قلتُ
الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة ، وهنا كذلك .

فإن قلت : سبق أن « مفاعلاتن » يفرع عنه جزء مهمل وهو « فاعلاتك »
والناظم لم ينبه على ذلك ، فن أين يفهم من كلامه أن هذا هو المهمل ؟ قلتُ
أجاب عنه الشريف : بأن هذا الجزء الذي عُدَّ مهملًا ينبغي أن لا يُعتدَّ به في الفك
لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف فهما معاً كالصوت الواحد ، ولذلك يسميهما
العروضيون فاصلةً ، قلولا أن مجموعهما عندم شيء واحد أو كالشيء الواحد
لما ضموا لهما معاً اسمًا كما وضعوا الوند والسبب ، فجعلوا بإزاء الصوت الواحد

اسماً وضموه له ، فإذا تبين أن التثيل والخفيف شيء واحد اتضح ذلك أن « مفاعلتن » لا ينفك منه إلا جزء واحد ، لأن الصوت الواحد لا يقبض عند الفك فلا يقبض الفاصلة كما لا يقبض الريد ، وكما لا يقبض السبب .

فإذا انفارت إلى حقيقة الفك^(١) ووقفت مع قول الناظم إن الأجزاء عشر ، فتبينت الأجزاء الأربعة التي هي أم لأثر الأجزاء وأصولها ، وتأملت كيفية الفك فاقتضت أن تكون الأجزاء أحد عشر ، علمت أن الساقط منها إنما هو ما يؤدي فكه إلى عنت ، وأن ذلك المقتنع هو فصل الثيل من الخفيف المؤدى إلى تمييز الفاصلة .

قلت : أطال رحمه الله فيما هو غنى عنه ، وذلك لأن الناظم أتى لكل جزء من الأجزاء العشرة بلفظ موازن له وصدره بحرف من حروف أبجد يدل على مرتبته في العدد ، ولما لم يذكر لفظاً يوازن الجزء المهيمل علم أن ما ينفك خارجاً عن الفروع الستة ليس مما يوزن به عندهم ، ولا شيء ينفك زائلاً على الستة غير « فاعلاتك » المتفرع عن « مفاعلتن » ، فثبت أنه المهيمل ، إذ لا حاجة في تبين إحالته إلى الطريقة التي ذكرها الشريف .

واستدلالة على أن المجموع من السبب التثيل والخفيف شيء واحد ، أو كالشيء الواحد ، لا تفرق أجزاءه بتسميتهم له فاصلة غير مستتب ، لجواز أن يكون المقصود بالتسمية الاختصار في اللفظ ، إذ الفاصلة أخصر من قولهم سبب ثقيل فسبب خفيف ، ويؤنس ذلك تسميتهم لفعالتن المحبول فاصلة ، وليس السبب في ذلك كون أجزاءها كالصوت الواحد قطعاً ، فكذا الفاصلة الصغرى .

(١) جاء في (م) بين قوله « الفك » وقوله « ووقت » ، وفوقها ، كلمتان غير واضحتين تشبهان « حها رأيت » .

وإنما أوقع الشريف رحمه الله في ادعاء توهّمه أن الألفاظ المصدرة بحروف الرمز لم يؤت بها إلا لأجل الإشارة بما صُدّت به من الحروف إلى مراتب الأجزاء فقط ، وليس كذلك ، بل أريد بها مع ذلك ما أسلفناه فتأمل .
(تنبيه) هذه الأجزاء تُسمى بالآركان والأمثلة والأوزان والأفاعيل والتفاعيل .

وقد رأيت مرةً بالقاهرة في سنة خمس وتسعين وسبعائة بخط قاضي القضاة مجد الدين إسماعيل الكنتاني الحنفي رحمه الله على ظهر كراسة : تفاعيل الشعر ثمانية ، وعدّها ، فكتب تحته بعض الأدباء بالديار المصرية مامثاله أخطأت أيها القاضي لأن التفاعيل جمع تفعال أو تفعلول أو تفعلول أو تفعليل ، وليس شيء منها معدوداً من أجزاء العروض ، فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من هذه . فأخبرت القاضي رحمه الله أن هذا الكلام خطأ ، وذكرت له أن الكاتب مسبوق بهذا الاعتراض ، سبقه به الشيخ أبو حيان ولا أشك أنه أخذه منه ، لأنني رأيت هذا بيته في نسخ من تفسير أبي حيان كتبها هذا المعارض بخطه . فأنى القاضي رحمه الله الكلام على ذلك فكتبت وهذا إذا أورد هنا ما كتبت من ذلك وإن كان فيه طول قصداً لتكثير الفائدة فأقول :

اختلف في التوايع الواقعة في قوله تعالى ^(١) : ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ﴾ ، هل هي كلها نموت أو كلها أبدال ، أو « شديد العقاب » بدل وما عده نعت ، وهذا الأخير هو مذهب الزجاج ، حكاه عنه صاحب الكشف وقوله الشيخ في تفسيره المسمى « بالبحر المحيط » وفي « النهر » أيضاً قائلاً « إلا أن الزمخشري قال : جمل الزجاج « شديد العقاب » وحده بدلاً من بين الصفات فيه نبوة ظاهر ، والوجه أن يقال : لما صُوِّد بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها قد أدّنت بأن كلها أبدال غير أوصاف ، ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على

مستعملن فهي محكوم عليها أنها من الرجز ، فإن وقع فيها جزء واحد على « متفاعلين » كانت من الكامل . انتهى .

وقد ناقشه الشيخ قال : « ولا نبو في ذلك لأن الجري على التواعد التي استقرت وصحت هو الأصل . وقوله قد آذنت بأن كلها أبدال تركيب غير عربي ، لأنه جعل « قد آذنت » جواب « لما » وليس في كلامهم : لما قام زيد قد قام عمرو . وقوله « بأن كلها أبدال » فيه تكرار الأبدال . أما بديل البداه قد تكررت فيه الأبدال ، وأما بديل كل من كل ، وبديل بعض من كل ، وبديل اشتغال ، فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منه ، إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البديل لا يتكرر ، وذلك في قول الشاعر ^(١) :

بأبي ابن أم إياس أرحلُ ناهي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف
ملك إذا نزل الوفود يبابه عرفوا موارد مزيد لا يُتَزَف

قال : « فلك » بديل من « عمرو » ، بديل نكرة من معرفة . قال : فإن قلت لم لا يكون بدلاً من « ابن أم إياس » قلت : لأنه قد أبدل منه « عمراً » فلا يجوز أن يُبدل منه مرة أخرى لأنه قد طرح .

قال الشيخ فدل هذا على أن البديل لا يتكرر ويتعد البديل منه ، ودل على أن البديل من البديل جائز ، قال : وقوله : « تفاعيلها هو جمع تفاعل أو تفعول أو تفعول أو تفعيل وليس شيء منها معدوداً من أجزاء العروض فإن أجزاءه متحصرة ليس فيها شيء من هذه الأوزان » ، فصوابه أن يقول :

(١) سيويه ١ / ٢٢٢ ، وفيه : ابن أم إياس . والنظر الراجح في (١) : وردت موارد متزف لا يتزف .

أجزاءها كلها على مستغفلين . انتهى كلام الشيخ أبي حيان .
وقد ساق تلميذه الشيخ شهاب الدين السمين هذا الفصل برمته في إعرابه ،
وأقره على حاله كأنه من قبيل المرتضى عنده . والذي يظهر أن جميع هذه
المنافسات غير سديدة .

أما الأولى فحاصلها نفي الاستبعاد لثلاثة الزجاج بناء على أنها جارية على
الأصول . وتقرر جريانها على ذلك أن توافق النعت التحقيق ومنعوتها في
واحد من التعريف والتكثير أمر لازم إما اتفاقاً أو عند الأكثرين ، وأن
التوافق في ذلك لا يلزم إذا كان التابع بدلاً . فجعل الصفات للعرف الواقعية في
هذه الآية نموتاً للاسم الشريف جارٍ على القاعدة المتقدمة ، وكذا جعل الصفة
التي إضافتها غير مَحْضَةٍ بدلاً جارٍ على ماسبق من قاعدة البذل . فإذا
لاخروج لما قاله الزجاج في كلا الوجهين عما استقر في قواعد كلامهم ،
فلا بُدَّ فيه .

وأقول : هو وإن جرى على هذه القاعدة قد خالف قاعدة أخرى ،
وهي أنه متى اجتمع بطل ونعت قُدِّمَ النعت لأنه كالجزء من متبوعه وأخر
البذل لأنه تابع كلاً تابع ، من حيث أنه كالمسقل بمقتضى العامل . ولا خفاء
بأنه إذا جعل « شديد العقاب » بدلاً « وذى الطول » الواقع بعده صفة لازم
مخالفة القاعدة المذكورة ، مع أنه قد تقدم هذا البذل صفة أخرى ، فصار
مُكْتَنَفًا بصفتين فلم يَدْخُلْ ما هو كالأجنبي بين شدينيهما كالجزئين لما قبلهما ،
وذلك غير مناسب ، فظهر النبوه باعتبار ذلك .

فإن قلت : إنما لازم هذا حيث جعل قوله « ذى الطول » نعتاً ، وليس في
كلام أبي حيان ما يقتضيه فلم لا يُعْرَبُ بدلاً فلا يلزم هذا الحذور ؟ قلت الكلام
في عبارة الزنجشري التي تعقبها أبو حيان . ومقتضى قوله في الكشف أن

الزجاج جعله بدلا بين الصفات أن لا يكون « ذى الطول » بدلا ، إذ لو كان لم يقع « شديد العقاب » بين الصفات بل بعدها ، وهو واضح .

وأما المناقشة الثانية وهي تلحين الزخشرى في قوله « لا صُودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها قد أدت بأن كلها أبدال » ، وتقريرها ظاهر من كلام الشيخ فجوابها من ثلاثة أوجه :

الأول : أن متبقي هذا الاعتراض على منع دخول الفاء على جواب لما وهو ممنوع . قد نص ابن مالك على جوازه مستدلا بقول الله تعالى ^(١) : ﴿ فلما نجام إلى البر فمنهم مقتصد ﴾ ، فإن قلت لادليل له في هذه الآية لاحتمال أن يكون الجواب فيها محذوفا ، كما قيل تقديره : اضموا قسمين فمنهم مقتصد ، أى ومنهم غير ذلك ، قلت : هو احتمال مرجوح ، والظاهر خلافه ، فقد ورد جواب لما مقترنا بإذا التجائية ورودا شائكا . قال الله تعالى ^(٢) : ﴿ فلما كشفنا عنهم الرجز إلى أجل هم بالنفوس إذا هم ينكتون ﴾ ، وقال تعالى ^(٣) : ﴿ فلما أنجم إذا هم يبنون في الأرض بغير الحق ﴾ ، وقال تعالى ^(٤) : ﴿ فلما نجام إلى البر إذا هم يشركون ﴾ ، وفيه دليل على أن جواب لما يجوز أن يكون جملة اسمية ، وإذا جاز ذلك فأى داعر إلى ارتكاب الخلف في الآية التي أوردها ابن مالك مع أنه على خلاف الأصل ؟ والفاء وإذا التجائية أختان في ربط الجواب بالشرط ، فإذا ربط بإحدهما في تركيب جاز أن يربط بالأخرى ، ولا فرق . فإذا نظرنا الظاهر ماقاله ابن مالك من أن الجواب في الآية التي استدلل بها هو الجملة الاسمية ، وأن الفاء رابطة الجواب .

(٢) الأعراف : ٣٥ .

(١) لقمان : ٣٢ .

(٤) النكتات : ٦٥ .

(٣) يونس : ٢٣ .

قَالَ قُلْتُ : هذا في الجملة الاسمية ، فأين وقوعه في الفعلية ؟ قلتُ : يدل عليه قول الشاعر (١) :

لَمَّا اتَقَى يَدِي عَظِيمَ جَرْمِهَا فَتَوَكَّتُ صَاحِي جِلْدِهَا يَتَذَنَّبُ
لكن ابن هشام صرح في المتن بأنها فيه زائدة . وعليه فلا يكون البيت شاهداً على المدعى .

الثاني : سلمنا امتناع دخول الفاء على جواب لَمَّا ، لكن لا نسلم أن الجواب في كلام الزحشرى مذكور حتى يلزم ما قاله أبو حيان ، وإنما هو محذوف ، تقدير الكلام منه : لَمَّا صُودِفَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَارِفِ هَذِهِ النُّكْرَةَ وَحَدَّاهَا بِنَا هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الصَّوَابِ ، قَدْ آذَنْتُ هَذِهِ الْمَصَادِقَةَ بِأَنْ جَمِيعُ تِلْكَ التَّوَابِعِ أَبْدَالُ غَيْرِ أَوْصَافٍ ، ويدل على هذا الجواب المحذوف قوله فيما سبق «فيه نبو ظاهر» ، وقد نص غير واحد على جواز الحذف في ذلك عند قيام الدليل فلم لا يكون هذا منه .

الثالث : سلمنا أن جواب لَمَّا لا يقرن بالفاء ، وأنه في عبارة الزحشرى مذكور لا محذوف ، لكننا لا نسلم أن مجموع قوله «قَدْ آذَنْتُ» جواب ، وإنما الجواب هو قوله آذَنْتُ ، وأما «قَدْ» فهي هنا اسم بمعنى «حسب» ، والفاء الداخلة عليها كالفاء الداخلة على قط في قولك «افعل هذا قط» . أى لَمَّا صُودِفَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَارِفِ هَذِهِ النُّكْرَةَ وَحَدَّاهَا حَسِبَ آذَنْتُ هَذِهِ الْمَصَادِقَةَ بِمَا قُلْنَاهُ مِنْ دَعْوَى الْبَدَايَةِ فِي جَمِيعِ التَّوَابِعِ . والشيخ أبو حيان فهم أن «قَدْ» حرف داخل على الفعل ، مثله في قولك «قد قام زيد» ، فسارع إلى تلحين الزحشرى زحواً عما قلناه ، والله الموفق لأرب غيرة .

وأما المناقشة الثالثة وهي ما لزم على كونها أبداً من تكرار البذل وهو ليس ببدل البداء فليست بذلك ، فالشيخ قد أقرّ على نفسه بعدم الاطلاع على نص في المسألة إلا من جهة كلام حكاة عن بعض أصحابه ، ولم يسه ، ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدم الجواز في نفسه ، فالزنجشري إمام في هذا الفن ، ثبت في النقل . وقد نصّ غير واحد من المقرّين في قوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين ﴾ ، على جواز إعراب التوابع أبداً مع أنها ليست بأبدال بداء قطعاً ففيه دليل على جواز ما أجازته الزنجشري .

فإن قلت : ذلك محمول على أن كل تابع بدل مما قبله ، لا أنها كلها أبدال من شيء واحد كما حكاة الشيخ عن بعض أصحابه في إعراب ذينك اليتيم ، قلت : وكلام الزنجشري قابل لأن يُحمل على هذا المعنى بعينه ، فهو لم يقل في هذه التوابع إلا أنها أبدال ، وذلك صادق بأن يُحمل كل واحد منها بدلاً مما قبله ، فيتمدد التابع والتبوع ، في لم يحمله الشيخ على هذا المعنى مع أنه ليس في اللفظ ما يدفعه

على أن ابن الحاجب رحمه الله تكلم على هذه الآية في أماليه ولا بأس بإيراد كلامه بجملة تكميلاً للفائدة . قال مانصه : لا يستقيم أن يكون « غافر الذنب وقابل التوب » صفة لقوله « من الله العزيز العليم » ، لأن « غافر الذنب وقابل التوب » معناه أنه يغفر الذنب ويقبل التوب . قال الله تعالى : ﴿ يغفر الذنوب جميعاً ﴾ ، وقال ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾ ، فيكون في معنى الحال والاستقبال ، فتكون إضافته غير محضة . وأجيب عن ذلك بأن « غافر الذنب » على معنى ثبوت ذلك له . وإذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضي . فتكون إضافته محضة فتفيد التعريف فيصح وصف المعرفة به .

وهذا الجواب وإن كان سديداً في « غافر الذنب وقابل التوب » إلا أنه لا يمكن مثله في شديد العقاب ، لأن « شديد العقاب » لا تكون إضافته إلا غير محضة على كل حال لأنه صفة مشبهة ، فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل ، فلا يكون ، (يعني شديد العقاب)^(١) إلا نكرة ، فيبقى الاعتراض قائماً ، فحكم بعض النحويين بأن « شديد العقاب » بدلٌ بعد أن حكم بأن ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه .

واختار بعضهم بأن يكون « غافر الذنب » من أول الأمر بدلاً كراهة أن يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفةً وبعضها بدلاً ، وأجرى البواق عليها بدلاً ، فكانت قال : من الله العزيز العليم ، من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب .

وفي هذه الصفات إشكال آخر وهو قوله : « ذى الطول » ، فإنه معرفة ، فلا يحسن أن يكون صفة لقوله « من الله » لأنك فصلت بينه وبينه بالبدل ، ولا يحسن أن يكون صفة للبدل لأنه نكرة « ذى الطول » معرفة ، فالأولى أن يقال هو بدل ثانٍ من البدل الأول ، كأنه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذى الطول ، فعلى هذا يستقيم ، ولكن بتقدير البدل . انتهى كلامه . وفيه دليلٌ يثبت على جواز تعدد البدل مع اتحاد البدل منه ، وهو غير ماحكى فيه أبو حيان النعمان عن بعض أصحابه ، فتأمل .

وأما المناقشة الرابعة وهو ما وقع من تمييزه عن أجزاء التعديدية بالتفاسيل مع أن أجزاء العروض محصورة في أوزان معروفة لا يصح أن يكون شيء منها مفرداً للتفاعيل حسبما قرره الشيخ ، فأقول هذا وهمٌ فاحش ، لأن التفاعيل

(١) ما بين القوسين لم يرد إلا في (أ)

عند العرويين جمع التفعيل ، لا باعتبار أن لفظ هذا للفرد يُوزن به ، بل باعتبار
 أنه اسمٌ موضوع للفظ خاصٍ عندهم يُوزن به ما يماثله من مُطلق الحركاتِ
 والكناتِ ، فالنفعيلُ بمنزلة قولك الأجزاء ، فكما أن مفرد الأجزاء جزءٌ ،
 وهو اسمٌ للفظ الموزون به ، كذلك مفردُ التفاعيلِ تفعيلٌ ، وهو اسمٌ لمفهومِ
 الجزء عندهم ، لأنه شيءٌ يُوزن بلفظه ، ففعلون مثلاً يُطلق عليه جزءٌ وتفعيلٌ ،
 سماه بذلك الخليلُ واضحٌ هذا الفن .

والتفعيلُ في الأصل مصدرٌ قولك قَمَلْتُ الكلمةَ إذا أتيتَ فيها بلفظ
 « ف ع ل » ، ثم سُمي به الجزء الذي فيه تلك الأحرفُ ، كما أن التنوين
 مصدرٌ قولك نَوَنْتُ الكلمةَ ، إذا أتيتَ فيها بنونٍ ، ثم سُموا النونَ نفسها إذا
 كانت على صفةٍ خاصةٍ بالتنوين ، وقد يطلق العرويون التفعيلَ على التقطيع
 مع الإتيان بالأمثلة للوازة لذلك التقطيع كقولهم في قوله ^(١) :

سَتُبْدَى لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
 سَتُبْدَى / لَكَلْ أَيْيَا / مَحَاكُنْ / تَجَاهِلُنْ
 فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعِلن /

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَرَوْدِ
 وَيَأْتِي / كِبَلَاخِبَا / رِمْلَامْ / تَرَوْدِي
 فعولن / مفاعيلن / فعولن / مفاعِلن /

وكذا في قوله ^(٢)

(١) لطفه من سقته .

(٢) لرجل من بني أسد ، شرح الحماسة ، ٤ : ٤٠ .

لا تحسب المجدَ تراء أنت أسكته
 لا تحسب / مجدتم / رن أنت آ / كلهم
 مستغفلن / فاعلن / مستغفلن / فعلن
 لا تبلغ المجدَ حتى تلعق الصبرا
 لا تبلغ / مجدحت / تا تلعقن / صبرا
 مستغفلن / فاعلن / مستغفلن / فعلن
 وكذا في قوله (١):

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم
 سلي إن / جهلتنا / صعتنا / وعهم
 فمولن / فاعلين / فمولن / فاعلن
 فليس سواء عالم وجهول
 فليس / سوا أنما / لنو / جهولو
 فمولن / فاعلين / فمولن / فاعلن

إلى آخره ، فيستعملونه مصدراً ، وهذا واضح لا يخفى على أصاغر الطلبة ،
 والمعجب من الشيخ أبي حيان رحمه الله كيف وقع في مثل هذا ، وأعجب من
 ذلك قوم راجع عندهم هذا الوهم فسفها رأى من قال بخلافه مجزأ عن ذكره
 الحق وإخلافاً إلى التقليد ، وظنا أن لافضل إلا بتقدم القصر ، والفضل بيد
 الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم . أعاذنا الله من حدير يده باب
 الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف بته وكرمه .

وانرجع إلى ما نحن بصدده من كلام الناظم رحمه الله .

قال :

فرتَّبْ إلى اليا زَنَ دوائرَ خَفَ لَشَقْ
أولاتِ عَدِ جزءَ الجزء مُتائِنا

أقول : يعنى أنك ترتب الأحرف للرموز بها في البيتَيْن السَّابِقَيْنِ للمشتغلين على الإشارة إلى الأجزاء المشرقة على الترتيب المروف في « أبجد » من الألف إلى الياء ، فالتفتي ذلك إلفاء ما ليس من هذه الحروف أصلاً كالفاء في « فداركوني » ، وإلفاء ما يقضى إلى الإخلال بالترتيب المذكور كالباء من « بهمة » فإنها وإن كانت من حروف أبجد للرموز بها ، لكن اعتبارها يؤدي إلى فساد الترتيب ^(١) ، فإن الباء ليست بعد الدال ، وقد تقدمت فالتفتي ذلك إلفاءها والاعتداد بما بعدها وهو الهاء .

وقوله « زَن » يعنى زن بالأجزاء المتقدمة للرموز لها بأحرف أبجد للرتبة من الألف إلى الياء . والمراد بالوزن بها أنك تمتد إلى الشعر الذي تصد وزنه فتنقطه قطعاً قطعاً على مقادير الأجزاء ، وتقابل المتحرك بالمتحرك والسكن بالسكن ، ويعبرون عن ذلك تارة بالتفعيل وتارة بالتقطع ، وما أحسن قول بعض المتأخرين :

وبقلبي من المصوم مديدٌ وبسيطٌ ووافرٌ وطويلٌ
لم أكن عالماً بذلك إلى أن قطع القلب بالفراق خليلٌ

(١) قوله : « فإنها وإن كانت . . . لكن . . . » تركيب شاع في كتابنا الحديثة . وكنت أظنه مترجماً ، لأن نمونا - على ما ظن - بأياه ، ولأن في اللغات الأوربية كثيراً مثله ، حتى وجدته شامخاً في هذا الكتاب . وفي كتاب لابن قيم الجوزية أيضاً هو : « شفاء العليل في مسائل القضاء والتدبير والحكمة والسبيل » . والإشكال فيه أن الخبر انقطع بالاستدراك .

وقول الشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله :

إذا كنتَ ذا فكرٍ سليمٍ فلا تَمِلْ

للم عروضٍ يُوقِعُ القلبَ في الكربِ

فكلُّ امرئٍ عاى المروضَ فإنما

تمرّضَ للتقطيعِ وانساقَ للضربِ

وإنما يُعتبرُ عندهم في الوزن ما يُدرك بحاسة السمع ، وعلى ذلك تُرسم

الطروفُ عندهم .

فإذا عمدنا إلى تقطيع بيتٍ وكتابتِهِ بهذا المعنى فإننا ننظر أولاً في الشعر من أى جنس هو ، وننظر أجزاءه التى ترَكَّب منها ثم نضع قطعةً من البيت مقابلةً لجزء من أجزاء التفعيل بمقداره من الحركات والسكنات ونعملُ ذلك في جميع أجزاء البيت حتى يصير قطعاً بمقدار الأجزاء . ويُلاحظُ في ذلك مقابلةُ المتحرك بمثله في مطلق الحركة من غير نظر إلى خصوصيتها ، وتقابلُ الساكن بمثله ، فربما تجزأت الكلمة الواحدة فصار بعضها لجزء وباقيا لجزء آخر فيوصل بكلمة أخرى أو ببعض كلمة ، كما رأيتَ في الأبيات التى فرغنا من تجميعها آنفاً .

ثم لا يغلو الساكنُ أن يظهر على اللسان أولاً ، فإن ظهر وأدركه السمعُ ثبتَ في الخط والتقطيع نحو نون « منك » . وسواء رُسِمَ في الخط الاصطلاحي أو لم يرسمْ نحو التنوين في « زيد » ، وصلِّ هاء الضمير ومبهم الجمع ، وإن لم يظهر الساكنُ على اللسان لم يثبتْ في الخط ولا في التقطيع ، نحو ألف الوصل في قوله ^(١) :

• كلُّ عيشٍ صائرٌ للزوالِ •

(١) اللسان (قصر) ، وقال بدمي (م) : كلنا ذكر بعضهم ، قلت : ولد يختم أن تكون ألف الوصل هنا ساكنة ، وإنما سلطت للاستثناء منها ، وهى المتحركة ، لأنّها سكنت ثم حذفت لاذلادامى إلى ذلك .

ونحو ما يسقط لالتقاء الساكنين من ألف أو واو أو ياء . وأما المتحرك فلا يخلو أن يكون مخففاً أو مشدداً ، فإن كان مخففاً حُيِبَ بحرف واحد ، وهو ظاهر ، وإن كان مشدداً حُيِبَ بحرفين ، الأول ساكن والثاني متحرك فيفكان في التقطيع ويُلفظ بالأول بلفظ الثاني .

فإذا رسمت « الرجل » رسمته هكذا « أَرْجُلْ » فَمَا زاد الكتاب في الهجاء الاصطلاحي كالألف بعد واو الجس في « ضلوا » ، وكالواو في « عمرو » وكالألف في « مائة » ، أو قَصُوه كهمزة « رؤس » وألف « دينر » و « كتب »^(١) وشبهه فذلك لا يعتبر في التقطيع لأنه لا يظهر على اللسان ، بل يَرَدُّ ذلك إلى أصله فيسقط الزائد ويُلقح الناقص ، وباقه التوفيق .

وقوله « دَوَائِرُ خَفَ لَشَقْ » يعني زِنَ بالأجزاء المذكورة أبحر الدوائر الرموز لها بالأحرف المجموعة من قوله « خَفَ لَشَقْ » ، وهي أحرف اقتطعها من أسماء الدوائر ورمز لها بها .

والدوائر خمس : الأولى تُسمى دائرة الْخَتِيفُ ، وإليها أشار بالغاء ، والثانية تُسمى دائرة الْمُؤْتَلَفُ ، وإليها أشار بالقاء ، والثالثة تُسمى دائرة الْمُجْتَلَبُ ، وإليها أشار باللام ، والرابعة تُسمى دائرة الْمُشْتَبِهْ ، وإليها أشار بالثين ، والخامسة تُسمى دائرة الْمُتَقَيِّقْ ، وإليها أشار بالقاف .

ويقع في بعض النسخ « خَفَ شَلَقْ » بتقديم الثين على اللام بناء على أن الدائرة الثالثة تُسمى دائرة الْمُشْتَبِهْ والرابعة تُسمى دائرة الْمُجْتَلَبْ . وهو رأى لبعض العروضيين . وعلى هذه النسخة شرح الشريف . وما تقدم وهو الواقع في أكثر النسخ عندها هو رأى الجمهور . ولا خلاف بين القائلين بالدوائر إنها خمس .

(١) يعني « رؤوس » و « دينار » و « كتاب » .

وبعضُ الناس أنكر الدوائر أصلاً ورأساً ، وجعل كل شعر قائماً بنفسه ، وأنكر أن تكون العربُ قصدت شيئاً من ذلك ، وقال إنا بمعناهم نطقوا بالديد مدساً ، وبالبسيط «فَعِلْنَ» في العروض مثلاً ، وبالوافر «فَعولن» فيها ، وبالمزج والمقتضب والمجث مربعات ، ومن أين لنا أن ندرك أن أصل عروض الطويل كان مفاعيلن بالياء ؟ وأن الديد كان من ثمانية أجزاء ؟ وأن فَعِلْنَ في البسيط كان أصله فاعِلن بالالف ؟ وأن عروض الوافر كانت في الأصل مفاعلتين ثم صارت على فَعولن ؟ إلى غير ذلك .

والأكثر من على خلاف هذا لأن حصرَ جميع الشعر في الدوائر المذكورة وأطرادَ جِزِهِ فيها دل على ما اختص الله به العربُ دون من عداهم ، فكان ذلك سرّاً مكتوماً في طبائعهم أطلع الله عليه الخليل واختصه بإلهام ذلك ، وإن لم يشعروا به ولا توَّوه ، كما لم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف ، وإنما ذلك عما فطرهم الله عليه . فالتشيين في الديد والتدسين في المزج والمضارع وغيره من الجوزات أصلٌ رفضه العربُ كما رفضوا أصولاً كثيرة من كلامهم على ما تقرر في علم النحو . وإذا تطرقَ الشك في ذلك إلى الشعر تطرق إلى الكلام حينئذ ، فيتمدُّ بابٌ كبير من أصول العربية ، ولا خفاء بفساده . هكذا قرره بعض الفضلاء .

وقوله « أولاتٍ عِدٍ جزءٌ ثنائتا » الظاهرُ فيه أن « أولات » منصوبٌ على الحال ، أي زِن الدوائر الخمسَ الرموزَ لها بأحرف « خف لشق » حالة كونها أولاتٍ عِدٍ ، أي مشتملة على أبحر معدودة مؤلفة من جزء مضموم لجزء آخر متكررٍ في كل بحر ، وهو المرادُ بقوله ثنائتا ، أي اثنين اثنين . يعنى أن الأجزاء تتكررُ في كل بحر من بحور الدوائر لأن كل بيتٍ مصرعانٍ يحتوي كل واحدٍ منهما من الأجزاء في الأصل على مثل ما يحتوي عليه الآخر . عِدٍ مُخَفَّف من وعدٍ المشدد ، وعمله الشريف على

أنه عامل الوصل معاملة الوقف ، تخفف المضاعف كما تخفف في الوقف .
قال : ومثله ما أنشد أبو علي في التذكرة :

• حتى إذا ما لم أجذ غير الشر •

قال : تخفف وأطلق ، ولم يكن ينبغي له إذ خفف أن يطلق ، لأن التخفيف إنما هو لأجل الوقف . ونظيره قول الشاعر :^(١)

• ييازل ويخاء أو عيهل •

فأجرى الوصل مجرى الوقف ، إذ كان التشديد أيضاً جائزاً في الوقف .

قال : « وإنما ساغ عندي حمل كلام الناظم على هذا القدر من الشذوذ الذي لا يحتمل إلا في الضرائر ، ويجب على المولد أن يحتنبه — مع أن البيتين اللذين أنشدهما الأمرُ فيها أخف منه في بيت الناظم لأن حرف الإطلاق قد لا يُستد به ، ألا ترى أن من أنشد^(٢) :

• أقلّ اللوم عاذل والمتاب •

قد حذفه — لأن الناظم كثيراً ما يرتكب مثل هذا في هذه القصيدة من الشذوذات » . قلت : قد وقع المتقدمين ما يستند إليه قول الناظم ، كقول الشاعر^(٣) :

ألا ليت اللَّهَى كانت حشيشاً فنعلفها دواب المسلمينا

(١) لمطور بن مرثد الأسدي ، سيبويه : ٢ / ٢٨٢ ، والسان (عجل) . وفي الخزانة ،

٠٠١ / ٢

(٢) لجرير ، ديوانه : ٦٤ .

(٣) الأغاني (الساقي) ، ١٧٠ / ٠٥٣ .

وقول الآخر :

جَزَىٰ اللَّهُ الدَّوَابَّ جَزَاءً سَوْءًا ۖ وَالْبَشَرِ مِنْ جَرَبٍ قَبِيصًا

وقوله « ثنا ثنا » كل واحد منهما لفظ معدول عن اثنين اثنين ، وقصره للضرورة ، والأول منصوب على الحال ، والثاني تأكيد له . ونظيره في استعمال المعدول تأكيد قوله صلى الله عليه وسلم . « صلاة الليل مَثْنِي مَثْنِي » ، فالأولى خبر المبتدأ ، والثانية تأكيد لها . ووقع في شرح هذه المقصورة لتأخر عصرى النصف الثانى من هذا البيت على هذه الصورة ^(١) .

• أولاتِ عدا جزء كجزء ثنا ثنا •

وفسره بأن قال . أى وهذا الرمز هو الآتى فى البيتين الآتين معدوداً فيها ، وجزء كل بحر من الأجزاء مكرراً فى دائرته مرتين ، وإلى هذا أشار بقوله « ثنا ثنا » . قال الجوهري : الثنا ، مقصور ، الأمر بعد مرتين . وفى الحديث . « لاثنا فى الصدقة » ، أى لا تؤخذ فى السنة مرتين . وقال الشاعر ^(٢) :

• لَمَعَرِي لَقَدْ كَانَتْ زِيَارَتُهَا ثْنِي •

انتهى كلامه فتأمله . قال :

خَ ثَمْنُ أَيْنَ زَهْرٍ وَلَهْ فَلِسْتِ
جَلَّتْ حُصْنُ لَذْبِلٍ وَفَ زِنْ شِمٍ وَوَطَلَا
وَمَطُولٌ عَزِيزِكُمْ بِدَعِيلِكُمْ طَوْوَا
يُعَزِّزُ قِسْ تَشْيِينِ أَشْرَفَ مَاتَرِي

(١) فى (د) ضبط الدال فى « عدا » بالتشديد ، والوزن به لا يستقيم ، وقال « بجزء » بدلا من « كجزء » .

(٢) لكعب بن زهير ، ديوانه : ١٧٨ ، وفى اللسان (ثنى) .

أقول . لما أشار إلى أن الدوائر خمس : شرع في ذكرها على التفصيل ، وما اشتملت عليه كل دائرة من الأجزاء ، ووزن كل بحر .

ف قوله « خ » إشارة إلى الدائرة الأولى ، وهي دائرة المختلف . وقوله « ثمن » إشارة إلى أنها مشتملة الأجزاء ، فكل بحر من أجزائها بحسب الأصل مركب من ثمانية أجزاء ، وهي مشتملة على ثلاثة أبحر مستعملة .

الأول بحر الطويل ، ووزنه « فمولى مفاعيلن » أربع مرات . أشار إلى « فمولى » بالألف من « أين » المشار بها إلى « أصابت » ، وإلى « مفاعيلن » بالياء منه المشار بها إلى « بسهميها » ، فكأنه يقول : دائرة المختلف مشتملة ، وفيها بحر وزنه : « أصابت بسهميها » أربع مرات ، وعلى ذلك قس . غير أنه فاته تسمية البحر فاستدرك ذلك عند إتيانه بالآيات المتضمنة للكلمات المشار بها إلى شواهد الأعارض والضروب والزخاف كإتيان مفصلاً . والنون من قوله « أين » ملغاة لأنها ليست من أحرف الرمز .

البحر الثانى المديد . ووزنه « فاعلاتن فاعلن » أربع مرات . أشار إلى الأول بالزاي من « زهر » المشار بها إلى « زائترى » ، وأشار إلى الثانى بالهاء منه المشار بها إلى « همة » ، والراء لقول لا يعتد بها فى الرمز .

البحر الثالث البسيط ، ووزنه « مستفعلى فاعلن » أربع مرات . أشار إلى مستفعلى بالواو من قوله « وله » المشار بها إلى « وقمبيها » ، وأشار إلى « فاعلن » بالهاء منه المشار بها إلى « همة » . واللام المتوسطة بين الواو والهاء ليست من أحرف الرمز ، فهي ملغاة لا يقع بها لیس .

وقد علمت أن الورد الموجود فى هذه الدائرة مجموع وأنها ليس بها ورد مروق ، فإذاً كل من « فاعلاتن » الواقع فى المديد « ومستفعلى » الواقع فى البسيط مجموع الورد .

ويخرج من هذه الدائرة بحران مهملان أحدهما وزنه « مفاعيلن فعولن » أربع مرات ، عكس الطويل . ويسميه بعضهم المستطيل . وحكى عن الخليل أن العرب لم تستعمله ، وأن السبب في إهماله ما يلزم عليه من وقوع سببين بين وتدين في أوله فلا يمكن زحافهما .

واعترض بأن هذه الحلة لو صحت للزم إهمال الهرج والمضارع والمفتصب ، لأن كلاً منها مبنى على سببين بين وتدين ، فلا يمكن زحافهما . وأجيب بأنها لا يمكن في تأليفها إلا ذلك ، إذ لا خامس فيها ، بخلاف هذا لأن فيه خاسياً ، فيخرج من المحذور بتقديمه .

واستشكله الصفاقسي ، قال : « والأشبه ما قاله الزجاج ، وهو أن « مفاعيلن » لو وقع أولاً لجاز حرّمه ، لأن أوله وتد مجموع ، ويلزم أن يقع الخرم في جزء أصله أن يقع بذلك الانظر في حشو البيت ولا نظيره . واعترضه أبو الحكم بأن هذا لو صح لما وقع الخرم في « مفاعيلن » في الهرج لوقوعها في الطويل حشواً ، لكن قد وقع فيها فدل على عدم اعتبار هذه الحلة . قال الصفاقسي . « ولقائل أن يجيب عنه بأن المحذور الذي أزماناه هو وقوع الخرم في جزء أصله أن يقع بذلك اللفظ حشواً لبيت ، أي في تلك الدائرة ، و « مفاعيلن » في دائرة الهرج أصله أن يقع فيها بدءاً فلا تصالح ناقصة لتعليقه والله أعلم . وقد نظم للولدون على هذا الوزن المهمل كقول بعضهم :

لقد هاج اشتياقي غير الطرف أحوز أدير الصدغ منه على مسك وعنبر
وقول الآخر :

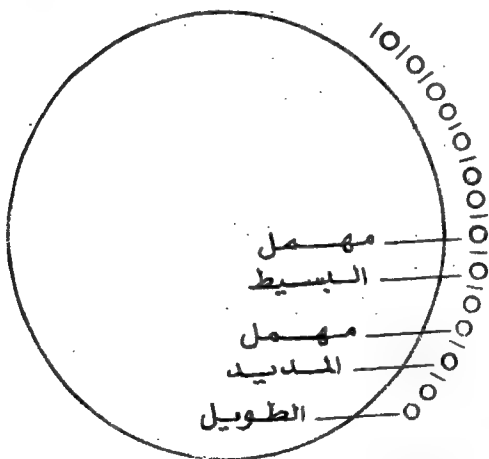
أبط عني ملاماً برى جسمي مداء فما قلبي جليداً على سمع اللام

وقول الآخر :

أيسلو عنك قلبُ بنار الحبِ صَلَّى وقد سدّدتْ نحوى من الألفاظ تصلا
البحر الثانى للمهملُ مقلوبٌ للسديد . وزنه « فاعلن فاعلاتن » أربع مراتٍ ،
وسمّوه بالمتد ، وقد نظّم للولدون عليه أيضاً كقول بعضهم :

صاد قلبي غزالُ أحورُ ذو دلالٍ كلما زدتُ حبّاً زاد مني نفورا
وقول الآخر :

قد شجاني حبيبٌ واعتراى أذكأرُ ليته إذ شجاني ماشجته الديارُ
وقد جرّت المادةُ بأن يوضع شكلُ دائرة ، ويرسم عليها نصفٌ واحدٌ
من تفعيل البحر الأول منها بأن تجعل علامة المتحرك صورةَ حلقة صغيرة
وتجعل علامة الساكن صورةَ ألف ، فتضع الدائرة هكذا : (١)



(١) الخطوط المنيقة إلى بدايات الأبحر في هذا الرسم ، وفيما يلي ، من عند التوضيح .

وطريقُ الفلكِ أنك تبتدىء من أول كل وتدٍ وسببٍ وتمرُّ إلى الآخر ، فإن اتفق قوتُ شيء من أول الدائرة فتداركه آخرًا بأن تضمينه إلى ما فلكته حتى تصلَ إلى الحلِّ الأولِ الذي ابتدأت منه ، فتبتدىء هنا من أول وتدٍ الدائرة وتمرُّ إلى منتهاها ، فيكون « فعولن مفاعيلن » ، وهو بحرُ الطويل . ثم تبتدىء من أول سببٍ فيها فتقول « لن مفاعيلن فعولن مفاعيلن » وتضيفُ إليه ما فات مما سبق ، وهو فعو ، فيحدث بحرُ اللديد ، وهو « فاعلاتن فاعان » .

ثم تبتدىء من أول الوجد الثاني فيكون « مفاعيلن فعولن مفاعيلن » وتضيفُ إليه ما فات سبقًا فيحدث وزنُ المهمل الأول المسمى بالمستطيل . ثم تبتدىء من أول سببٍ بعد هذا الوجد الثاني فتقول « عيلن فعولن مفاعيلن » ، وتتدارك ما فات سبقًا ، وهو « فعولن مفا » ، فيحدث بحرُ البسيط . ثم تبتدىء من ثاني سببٍ فتقول « لن فعولن مفاعيلن » ، وتتدارك ما سبق وهو « فعولن مفا » ، فيحدث البحرُ المهمل المسمى بالمتد . فقد استبان لك أن هذه الدائرة تشتمل على خمسة أبحر . منها ثلاثة مستعملة ، ومنها اثنان مهملان ، وعرفت صفة الفلك ، وسميت بدائرة الخلفاء لتركيبتها من جزأين مختلفين خامسٍ وسابعٍ .

الدائرةُ الثانية دائرةُ المؤتلف ، وإليها أشار بالفاء من قوله « فلستقر » وأشار بالسة إلى أنها مدسةُ الأجزاء ، وفيها ثلاثة أبحر ، اثنان منها معملان ، وواحد مهمل .

فالأول من المستعنيين هو بحرُ الوافر ووزنه « مفاعلاتن » ست مرات ، وأشار إليه بالميم من قوله « جلت » المشار بها إلى « جوارحنا » ، واللام والتاء لقو . والثاني منها بحرُ الكامل ، ووزنه « متفاعلن » ست مرات . أشار إليه

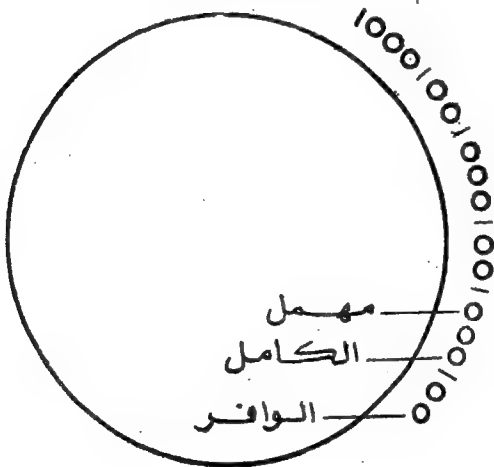
بالهاء من قوله « حض » المشار بها إلى « حجبتهما » والضادان.

والبحر الممهل وزنه « فاعلاتك » ست مرات . قال الصفاقسي :
« والسبب في إهماله ما يلزم عليه من المحذور ، وهو إما لزوم الوقف على
المتحرك إن ترك الحرف الأخير على حاله من التحريك ، أو عدم تماثل أجزاء
البيت إن سكن لأنه من دائرة المؤلف وهي مبنية على تماثل الأجزاء .
قال : وقد استعمله بعض المولدين وارتكب محذور عدم التماثل فقال :

ما رأيت من الجآذر بالجزيرة إذ رمين بأسمهم جرحت فؤاءى

وقال الشريف إن السبب في إهماله ما يلزم عليه من تفريق السبب الثقيل
من الخفيف ، وكلاهما كالصوت الواحد الذي لا تفرق أبعاضه ، ولذا أطلق أئمة
هذا الفن عليهما اسم الفاصلة ، فأفردوها باسم يختص بهما كالوتد والسبب .
وقد سبق الكلام معه في ذلك .

ولترسم هذه الدائرة على هذه الصورة :



فإذا ابتدأت من أول علامة وانتهيت إلى الآخر حدث بحر الوافر، ومن أول السبب التمثيل إليه بحر الكامل، ومن أول السبب الخفيف إليه البحر المهمل الذي ذكرناه، وسمّوه بالمتوقّف.

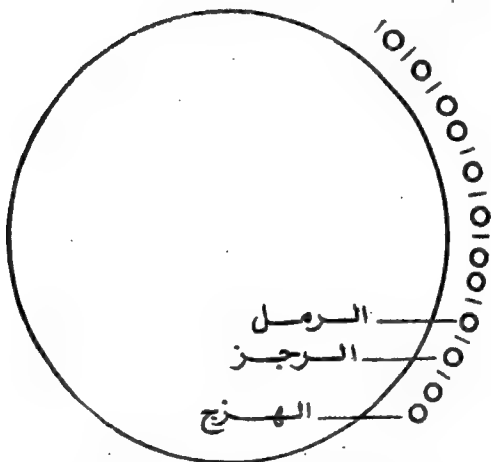
وإنما سُميت هذه الدائرة بدائرة المؤلف لاختلاف أجزائها وتماثلها، لأن بحريها السبعين مركبان من أجزاء سباعية فتماثلت لذلك.

الدائرة الثالثة دائرة المحتجب وإليها أشار باللام من قوله «لذ»، والذال ملغاة. وتشتمل على ثلاثة أبحر كلّها مستعمل، ولا مهملة فيها، وهي سدسة الأجزاء، قال الشريف: «ولم ينص الناظم على أنها سدسة الأجزاء، لأن ما أشار إليه من القديس عند ذكر الدائرة الثانية منسحب حكّمه على جميع ما يُذكر بعده حتى ينسخه بذكر التثنية عند الإشارة إلى الدائرة الخامسة، فاستصحب لهذه الدائرة والتي تأتي بعدها حال القديس الذي تبه عليه أولاً بقوله «سة».

إذا تقرر ذلك فالأول من أبحر هذه الدائرة هو الهزج، ووزنه «مفاعيلن» ست مرات. أشار إليه بالباء من قوله «بل» المشار بها إلى «بسميها»، واللام ملغاة، ولا يجمع يالغائها لبس، فإنها وإن كانت من الأحرف الرموز بها للدوائر فقد تقدم رمزها للدائرة في قوله «لذ» فلم يكن بالذي يعود إليها بعد أن فرغ منها.

البحر الثاني الرجز، ووزنه «مستعلن» المجموع الوتيد ست مرات. أشار إليه بالواو من قوله «وف» المشار بها إلى «وقيهما»، والفاء لغو، ولا لبس يقع بها وإن كانت رمز الدائرة المؤلفة لأنها قد تقدمت فلا يظن به الرجوع إليها بعد انتهاء الكلام عليها كما مر.

البحرُ الثالث الرَّمْلُ ، ووزنه « فاعلاتن » المجموعُ التدرِستُ مرات . أشار إليه بالزاي من قوله « زن » الشارِبها إلى « زائراً » والنونُ ليست من حروف الرمز أصلاً فهي ملأَةٌ ولا لبس .
ولتقسم هذه الدائرة على هذه الصورة :



فن أول علامة إلى الآخر بحرُ التَّهَجُّج . ومن أول البب الأول إليه بحرُ الرَّجَز ، ومن أول البب الثاني إليه بحرُ الرَّمْل .
وسميت بدائرة المحتلب ، لأن أجزاءها كلها اجتلبت من دائرة المختلف إليها ، ففما عيلان من الطويل ، ومستغفلان من البسيط ، وفاعلاتن من المديد .
فإن قلت : لم حُكِمَ باجتلابها من هناك إلى هنا دون العكس ؟ قلت :
أجاب الصفاقسي عنه بوجهين : الأول أن فائدة الاجتلاب إنما هي الاستعمال ،

وهي كلها هنا مستعملة بخلافها في دائرة الختلف ، لأن بعضها مهملة . الثاني
أن كل أجزاء هذه الدائرة في دائرة الختلف دون العكس .

فإن قلت : الذي في دائرة الختلف وليس في هذه هو « فاعلن و فاعلن » ،
فجاز أن يكونا مجتبيين إليهما من دائرة التثيق ، إذ لا يشترط في الاجتلاب أن
يكون من دائرة واحدة . ولئن سلم فيكفي اختلاف البعض في التسمية ، قلت :
أورده الصفاقني أيضاً ثم قال : « ويمكن أن يُجاب عنه بأن مرادنا من
الاستدلال أحد الأمرين ، إما المانعية ، وإما الترجيح » ، وما ذكرتموه إنما
ينفي المانعية ولا يلزم من انتفاءها انتفاء الترجيح .

الدائرة الرابعة : دائرة التثيق وإليها أشار بالشين من قوله « ثم »
والهم ملقاة ولا لبس يلحق بالقاء لأنها ليست من حروف الرمز أصلاً
: رأساً . وهي مسدسة الأجزاء ولم يحتاج إلى التنصيص على تسديسها لما سبق .
وتشتمل على تسعة أجزء منها ستة مستعملة ، والثلاثة الباقية مهملة .

فأما المستعملة فالأول منها بحرٌ السريع ، ووزنه « مستعلن مستعلن
مفعلات » ، ومثلها . أشار إلى الجزأين الأولين بالواوين المتتاليتين من قوله
« ووط » للشاربها إلى « وقعيها وقعيها » وأشار إلى الجزء الثالث بالطاء
إشارتها إلى « طولاهن » .

فكانه يقول : دائرة التشبيه منها بحرٌ وزنه : « وقعيها طولاهن »
ومثلها .

الثاني : بحرٌ المنسرح ، ووزنه « مستعلن مقعولات مستعلن » ، ومثلها .
أشار إلى هذه الأجزاء مرتبة على هذا النمط بالواوين والطاء من قوله « وطول »
إشارتهن إلى « وقعيها طولاهن » وقعيها « كما سلف واللام لفو ليست من

أحرف الرمز للشار به إلى الأجزاء ولا تلتبس باللام الرموز بها لادارة المجتبى لما سبق .

الثالث: بحر الخفيف، ووزنه «فاعلاتن مستعلن فاعلاتن» ومثلها . وفاعلاتن هذه مجموعة الوند ومستعلن من مرقته كاستنطق لك به فك الدائرة ياذن الله تعالى . وأشار الناظم إلى أجزاء هذا البحر الثلاثة مسوقة على هذا الترتيب بالواوين والياء بينهما من قوله : « عزز » للشار بهن إلى « زائرأتى يتادها زائرأتى » والعين ملفاة لا يقع بها التباس أصلاً ، وكذا الكاف والميم الوقان بمبدال رمز

الواو : بحر المضارع ، ووزنه «مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن» ، ومثلها . « وفاعلاتن » هذه مفروقة الوند لما سترفه . وأشار الناظم إلى ذلك بالواوين والدادال الوقعات في قوله « بدعلكم » للشار بهن إلى « بسهمها دار كوني بسهمها » والعين واللام والكاف والميم كلها ملفاة لا ينشأ بالناظرين ليس كالسبق . الخامس : بحر المقضب ووزنه «مفعولات مستعلن مستعلن» ومثلها .

« ومستعلن » هذه مجموعة الوند . وأشار الناظم إلى ذلك بالطاء والواوين بعدها من قوله « طوا » للشار بهن إلى « طواهن وقميهما وقميهما » . فإن قلت : الألف بعد «طوا» ملفاة والالتباس يالفاها واقع فأنهما من الأحرف الرموز بها للأجزاء ، وهى رمز « لأصاب » ، قلت : لا إلباس ، وذلك لأنه قد علم أن كل بيت في الدائرة مركب من مصراعين ، وكل مصراع منهما بمثل للآخر ، فلو كانت الألف مشاراً بها إلى « أصاب » لزم أن يكون هذا البحر مثبناً . والفرض أنه مدس ، وأيضاً قد علم أنه لا حاسى بهذه الدائرة من الإبحر السابقة فاتقى التباس وانضح الأمر .

السادس بحر المجتبى ووزنه « مستعلن فاعلاتن » ومثلها . « ومستعلن » هذه مفروقة الوند ، « وفاعلاتن » مجموعته كابتين لك . وأشار الناظم إلى

هذه الأجزاء مسروقة على هذا الوجه بالياء والزايين بعدها من قوله « يعز »
 المشار بهن إلى « يتادها زأراقى زأراقى » ، والعينُ ملغاة ، ولا ليس . فهذه
 الأبحر الستة هي المستعملة من أبحر هذه الدائرة ، وأما المهمةُ الثلاثةُ كما سبق .

البحر الأولُ بحروزه « فاعلاتن فاعلاتن مستفعِلن » ، ومثلها « مستفعِلن »
 هذه مفروقة الوند لأنه مكان « لات » من « مفعولات » الذي هو الجزء
 الثالث من بحر السريع . وذلك لأن ابتداء « مستفعِلن » من عينه كما ستره .
 ولم تضع العربُ عليه شيئاً ، ويته من شعر المولدين :

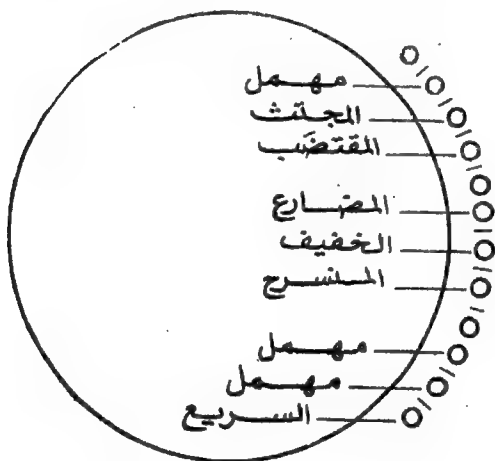
ما يسلى في البرايا من مُشبهٍ لا ولا البدرُ المنير المُستكملُ

قال الصفاقى : « وزعم الزجاج أن سبب أطراحه ما يلزم عليه لو تمَّ
 من وقوع « مستفعِلن » المفروقة الوند في العروض . وهو مُحْتَسَبٌ عندهم لأنها
 عدة ، والأسبابُ مع الوند المفروق ضعيفة ، ولهذا لم يجرى السريع تاماً . قال
 الصفاقى : وأقول : لا يلزم عليه في السريع كذلك ، وتامه أنه لو جُزئ لالتبس
 بجزوء الرمل . قال : واعترضه أبو الحكم بأن أطراحهم تامَّ السريع ليس
 لضمف الأسباب مع الوند المفروق بل لزوم الوقف على التحرك . ووجهه
 الصفاقى بأن الزجاج إنما عللَ تمام العروض لاتمام الضرب ، والعروض ليست
 محلَّ وقفٍ فيمتنع تحريك آخرها لأنها في حشو البيت .

البحر الثاني المهملُ بحر وزنه « مفاعيلن فاعلاتن » ومثلها . « فاعلاتن »
 هذه مفروقة الوند لأن ابتداءها من أول الوند المفروق ، ويته من قول المولدين :
 لقد ناديتُ أقواماً حين جابوا وما بالسمعِ من وقَرٍ لو أجابوا
 قال الصفاقى : وعللَ الزجاجُ أطراحه بما تندم ، وفيه ما فيه . وتامه أنه
 لو جُزئ لالتبس بجزوء التهجج .

البحرُ الثالثُ المَهِملُ بحُرُوزِهِ « فاعِلاتنِ مفاعيلنِ مفاعيلنِ » ومثْلُهَا ،
« وِفاعِلاتنِ » هَذِهِ مَفْرُوقَةُ الْوَتْدِ لِأَشْكَائِهَا مِنْ أَوَّلِ وَتْدٍ مَفْرُوقٍ ، وَلَا عِلَّةَ
لَا حَارَاجَ لَا تَأَمُّ وَلَا يَجْزُوهُ إِلَّا عِلْمُ السَّمْعِ ، وَيَتَّبِعُهُ مِنْ قَوْلِ الْمُحَدِّثِينَ :

مَنْ يُحِيرُ مِنَ الْأَشْجَانِ وَالْكَرْبِ
مَنْ مُدْبِلٍ مِنَ الْإِبَادِ بِالْقُرْبِ
وهذه صورة هذه الدائرة :



وكيفية الفلك منها أنك تتبدى من أول علامة إلى الآخر فيحدث بحر
السريع ، ومن أول السبب الثاني إليه البحر الأول المهمل ، ومن أول الورد
المجموع الذي يلي ذينك السبين إليه البحر الثاني المهمل ، ومن أول الجزء

التالى لهذا الجزء إليه بحرُ المَسْرَح ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ الخفيف ،
ومن أول الوند المجموع إليه بحرُ المضارع ، ومن أول الجزء الثالث إليه بحرُ
المتنصّب ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ المَجْت ، ومن أول الوند المَفْرُوق
إليه البحرُ الثالثُ المَهْمَلُ . وهذا آخرُ دائرةِ المشقه .

تُسميت بذلك لاشتقاقها بحرُها . حكى ابنُ القطّاع أن غولَ الشعراء غلطوا
في بحرِها فأدخلوا بعضُها على بعضٍ في القصيدة الواحدة توهماً منهم أنه بحرٌ
واحدٌ ، منهم مهملٌ ، ومرفّشٌ ، وعبيدُ بنِ الأبرص ، وعلقمةُ بنِ عبدة ،
ووقع من ذلك قصيدةٌ للطرمّاح حكاهما أبو العلاء للمرى .

فإن قلت : المستخرّ عنهم أن تبدأ كل دائرة بما كان من أبحرِها مُصدراً
بوتد مجموع لقوّته فيجعل أصلاً لتلك الدائرة وتُفك البحورُ الباقيةُ منه ، وهذه
الدائرةُ من جملة أبحرِها الستمعة بحرُ المضارع ، وهو مُصدّرُ بوتد مجموع
إذ وزنه « مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن » ، فما بالهم لم يحلوه أصلاً لهذه الدائرة ،
بل عدلوا عن ذلك وجعلوا أصلها بحرُ السريع ، قلتُ : أجابوا عن ذلك بأن
الجزء الأول من المضارع معلولٌ أبداً للزوم المراقبة فيه ، وليس في أول الدوائر
المتقدمة بيتٌ معلولٌ فرفض البدء به لهذا .

ورده الصفاقى بأن لزوم إعلال المضارع في الاستعمال لا في الدائرة ،
والدبرة في ذلك بما في الدائرة ، ثم كلٌّ من الإعلال والبدء السريع مخالفٌ
للقياس فلم يُرفض أحدهما ويرتكب الآخر ؟ قال : والأولى عندي أن يقال
إن المضارع لما قلّ في كلامهم صار كالمهمل ، ولذا أنكره الزجاج ، والمهملُ
لا يكون ابتداءً للفك منه ، فكذلك ما أشبهه ، فابتدؤا حيثئذ بالسريع لخفته
وحسن ذوقه .

قلتُ : لا نُسلم أن قلّة المضارع تصيّره كالهمل ، ولا أن إنكارَ الزجاج له يصيره أيضاً في حكم الهمل ، كيف والتحليلُ رحمه الله هو القبيّ جعل أول هذه الدائرة بحرَ السريخ وعدلَ عن ابتدائها بالمضارع ، فهل يحسن مع ذلك أن يقال إن التحليل رأى إنكارَ الزجاج للمضارع بصيره كالهمل فلم يبدأ الدائرة به ؟ هذا مالا يتصور أن يقال .

الدائرة الخامسة : وائثرة المتعقو أشار إليها الناظم بالكتاب من قوله « قس » والسين ملفاة لا يقع بها إلباس ، وهي مشتملة الأجزاء ، وإلى ذلك أشار بقوله « تبيين » ، وفيها عند التحليل بحر واحد مستعمل وهو المتقارب ، ووزنه « فعلن » ثمانى مرات ، وأشار إلى هذا الجزء بالآلف من قوله « أشرف » المشار بها إلى « أصابت » وما بعد الألف ملغى لا يلتبس بأحرف الرمز ، ولا يُشكل إذا تأملت .

ويخرج منه بحرٌ وزنه « فاعلن » ثمانى مرات ، ولم يذكره التحليل واستدركه المحدثون ، فسُي بالتدارك ، والمحدث والمخترع . قالوا : ولم يستعمل إلا مخبونا ، وحكوا له عروضاً وضرباً مخبونين كقوله :

كرة طُرحتْ بصوالجٍ فلتلقها رجلٌ
قالوا : وشذتْ له عروض مجزوءة ذاتُ أمزجٍ ثلاثة مجزوءة ، الأولُ مرفلٌ كقوله :

دار سُمدى بشحرٍ عَمان قد كفاها البلى المَلوان
الثانى مذيّل كقوله :

هذه دارمُ أقفرت أم زبورٌ محتها الدهورُ

الثالثُ مثلهَا كقولهِ :

قِفْ عَلَى دَارِهِمْ وَابْكِيهَا

يَبْنَ أُمَّهَا وَالَّذِينَ

ويستعمل قاعن في هذا البحر على قتلين يأسكان العين في البيت كله كقولهِ :

مَالِي مَالٌ إِلَّا دَرَمٌ

أَوْ يَرَدُّونِي ذَاكَ الْأَدَمُ

وقد اختلف في الذي صيره إلى « قتلين » قليل دخله الخطين ، ثم أضمر تشبيهاً لثانيه حينئذ بثاني السبب الثقيل . وقيل : دخله القَطْعُ وجرت الملةُ فيه تجزئ الزحاف ، فاستعملت في الخشو ولم تنزَمْ . وقيل : دخله التثنية فذهبت اللام منه فصار فاعن فنقل إلى « قَتْلَيْنِ » .

ويسمى هذا الوزنُ بَقَطْرِ الميزاب ، وصوتِ الناقوس ، وركض الخليل . وعليه جاء قولُ الحمصري :

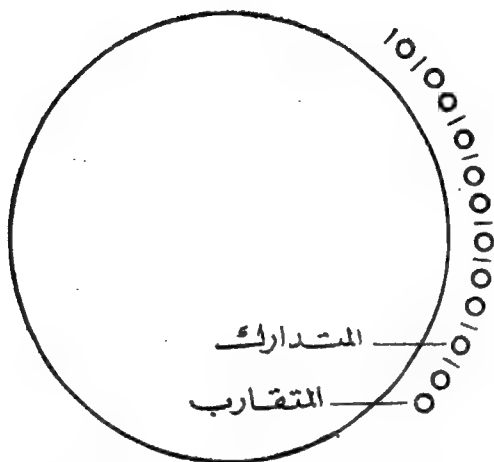
يَالَيْلَ الصَّبِّ مَتَى غَدَةٌ

أَقِيَامُ السَّاعَةِ مَوْعِدَةٌ

رَقْدُ الثَّمَارِ فَأَرْقَةٌ

أُسْفُ لَلْيَنِ يَرُدُّهُ

إلا أنه لم يستعمله في جميع الأجزاء . إشعاراً بأن مثل ذلك من قبيل الجائز لا الواجب ، وهذه صورة هذه الدائرة :



فن أول الوجد المجموع إلى آخر العلامات بهر المتقارب ، ومن أول السبب الخفيف إليه بهر المتدارك .

وسميت هذه الدائرة بدائرة التفرق لاتفاق أجزائها . واعلم أن الخطيب التبريزي سقى الدائرة الثالثة بدائرة الشبهة لاشتباه أجزائها ، وسمى الدائرة الرابعة بدائرة المجتنب لكثرة أجزائها ، مأخوذ من التجنب وهو الكثرة ، وفي نسخة الشريف ما يقتضى ذلك فوقه فيها (خف شاق) بتقديم الشيف على اللام ، ووقع فيها البيتان اللذان بعد ذلك هكذا :

خَ تَمَنُ أَنْ زَهَرَ وَلَهُ فَلِستَ

جَلَّتْ حُصْنٌ شَمَرٌ بِلْ وَفَزَنَ لَدُوْطًا

وطولُ عزيزِكم بد غيلِكم طَوَوَا يُعَزِّزُ قس تَشِينَ أَشْرَفَ مَاتَرَى

قال الشريف : وقولُ الناظم « قس تَشِينَ أَشْرَفَ مَاتَرَى » جاء بالتفاف رمزاً على الدائرة الخامسة ، وهي دائرة المتفق ، ثم نَصَّ على تشمينها وأتى بالألف رمزاً على « فعولن » لأنه أول جزء ، وهو الذي أراد بقوله « أَشْرَفَ مَاتَرَى » أى هو أول مَاتَرَى من الأجزاء فى الترتيب الذى قُدِّمَ فجُعِلَ له الشرف بالتقديم ، ولم يأتِ بعد ذلك بما يدلُّ على شيء من الأجزاء فأفاد أن هذه الدائرة ليس ها إلا شرط واحد مبنى من « فعولن » ثمانى مرات ، وهو شطَر الضارب ، انتهى .

وسلَّكَ أمينُ الدين المَحَلِّيَّ فى ترتيب الدوائر غيرَ هذه الطريقة ، وبنى ذلك على أصاين : أحدهما أن ما كان أبسطَ أو أقربَ إلى البساطة فهو أولى بالتقديم مما ليس كذلك ، وثانيهما أن أصولَ التفاعيل أربعة وباقى العشرة فروغٌ ، فقدمَ دائرةَ « فعولن » لكونه خاسباً فهو أقرب إلى البساطة من السباعى ، ثم تَبَقَّى بدائرة « مفاعيلن » لأنه مؤلفٌ من وتد وسببين خفيفين ، ثم تَلَتْ بدائرة مفاعلتن المؤلف من وتدوسبيين أحدهما ثَقِيلٌ ، ثم قَدِّمَ دائرةَ « فعولن مفاعيلن » على دائرة « مستفعلن مستفعلن مفعولات » لِتَرْكِيبِ الأولى من خماسى وسباعى ، والثانية من سباعيين مَثَانِينَ وسباعى مخالفٍ لهما ، فلما كانت الأولى أقربَ إلى البساطة من الثانية قُدِّمَتْ عليها .

فترتيبُ الدوائر عنده هكذا : دائرةُ المتفق ، ثم دائرةُ المجتَلَبِ ، ثم دائرةُ المؤلف ، ثم دائرةُ المختلف ، ثم دائرةُ المشتبه .

واعترضه آبن واصل بأن هذا مخالفة للخليل بن أحمد صاحب الفن ،
وجميع من أتى بعده من أهل العروض من غير ضرورة تدعو إلى مخالفتهم ،
بل بمجرد مناسبة ضعيفة ، مع أن ما ذكره الإمام رحمه الله وافق القوم أثره
فيه له وجه من المناسبة ، إن لم يكن أحسن مما ذكره الخليل فليس بدونه ،
ونترجح نحن بسبب موافقة جميع أهل الفن فنقول :

إنما قُدمت دائرة المختلِف لاشتمالها على الطويل والبسيط اللذين هما
أشرف من سائر البحور لطولها وحسن ذوقها وكثرة ورودها في أشعار العرب ،
وقد قال أبو العلاء المری في كتابه جامع الأوزان : أن أكثر أشعار العرب
من الطويل والبسيط والكامل ، ومن تصفح أشعارهم وَفَّ على صحة ذلك ،
وأيضاً فكلُّ بحر هذه الدائرة مثنى ، والتشبيهُ أشرف من التشديد لأن
الثمانية زوج زوج ينتهى في التحليل إلى الواحد ، بخلاف الستة التي هي زوج
فرد ، ولا يرد علينا دائرة المقارب إذ تقابلها ثمانية لأن هذه ترجعت بطول
بحورها لتركبها من خماسي وسباعي ، وبكثرة ما يخرج منها من البحور ،
وبكثرة الاستعمال ، بخلاف تلك .

ثم قُدمت دائرة المؤلف على دائرة المجتَلَب ، إما لأن دائرة المؤلف من
بحورها الكامل ، وهو نظير الطويل والبسيط في حسن الذوق وكثرة
الاستعمال في شعر العرب ، وإما لأن دائرة المجتَلَب كالقزع لئبها لأن بحورها
مجتَلَبَة من دائرة الطويل وهذه لم تجتَلَب بحورها من غيرها ، فهي أصل
في نفسها .

ثم قُدمت دائرة المجتَلَب على دائرة المشتبه لأن أوتاد دائرة المجتَلَب كلها
مجموعة ، ودائرة المشتبه كلُّ بحر من بحورها فيه وتذمر وق ، والجميع أشرف

من الفروق لقوته ، ولهذا لم يأت إلا في دائرة المشتبه وحدها ، والمجموع آتى في الدوائر كلها .

ثم قدّمت دائرة المشتبه على دائرة التثقي لأنها سباعية التفاعيل ودائرة التثقي خماسية ، والسباعي أشرف من الخمسي ، وأيضا فيجوز دائرة المشتبه أكثر لأنها تسعة ، ستة منها مستعملة وثلاثة مهمل ، ودائرة التثقي لا يخرج منها إلا بحران أحدهما مستعمل والآخر مهمل ، فكانت دائرة المشتبه أولى بالتقديم لا سيما ومن بحورها السريع والنسرخ والخفيف ، وهذه أكثر في الاستعمال من المقارب فظهر بما ذكرنا وجه المناسبة في ترتيب الدوائر على مذهب الخليل ومن تبعه من العروضيين ، فالصير إليه أولى ، والله الموفق ، قال :

فنها ابنى المصراع والبيت منه والقصيدة من أبيات بحر على استوا

أقول : بيت الشعر له نصفان ، وكل واحد منها يسمى مصراعاً تشبيهاً له بمصراع الباب ، فجعل الناظم رحمه الله المصراع مبنياً من أجزاء التفعيل الواقعة في الدوائر المتقدمة على حسب الترتيب المذكور فيها ، فضمير المؤنث من قوله « فنها » عائد على الأجزاء المذكورة كيف هي هناك ، وضمير المذكر من قوله « منه » عائد إلى المصراع ، أى أن بيت الشعر ينبنى من المصراع إذ هو نصفه ، ولا بد للبيت من نصفين ، فهو إذن مؤلف من المصراع ، والتصيدة تنبنى من أبيات بحر واحد بشرط أن تكون الأبيات كلها مستوية في أعداد الأجزاء ، وفيها يجوز فيها أو يلزم أو يمتنع احترازاً بأن لا تستوى الأبيات في عدد الأجزاء ، كما إذا نظم شاعر أبياتاً من بحر البسيط مثلاً بعضها وافر وبعضها مجزوء فلا يمكن نظمها مع اختلاف عدد الأجزاء في سلك واحد ، بحوث ينطلق على مجموعها قصيدة واحدة ، واحترازاً من أن تستوى الأبيات في عدد الأجزاء ولا تستوى في الأحكام ، كما إذا نظم أبياتاً من بحر الطويل بعضها ضربه

تام ، وبعضها ضربه مقبوض ، وبعضها ضربه محذوف ، فلا يمكن أن يُجمل
مجموع ذلك قصيدة واحدة .

قال الشريف « والقصيدة مؤلفة من أبيات بحر واحد بشرط أن لا
تختلف الأبيات ، وذلك بأن تكون مستوية في الأحكام اللازمة . وقد قيل :
لا تُسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها ، وقيل أزيد من عشرة
وقيل حتى تجاوز سبعة ، وما دون ذلك قطعة .

والقصيدُ جمعُ القصيدة من الشعر . قال في الأساس ^(١) : أصله من القصيد
وهو المخ السمين المكتنز الذي يتعقد ، أى يتكسر ، إذا استخرج من قصيدته
ليسمّنه فسومه به كما يستعار السمين للكلام الجزل ، والفث للردى منه . وقيل
القصيدُ فعيل بمعنى مفعول ، لأن الشاعر قصده بتجويده وتذنيه . قال :

وَقُلْ آخِرُ الصَّدْرِ الْمَرُوضُ وَمِثْلُهُ

من المعجزِ الضربِ أعلمُ الفرقُ بأَعْتِنَا

أقول : تقدّم أن المصراع هو نصف البيت ، أعم من أن يكون نصفه
الأول أو الثانى ، فإن كان هو النصف الأول سُمى صدرًا ، وإن كان هو
النصف الثانى سُمى عَجْزًا ، والجزء الأخير من الصدر يُسمى عروضًا .

وقد سبق أن العروض يُطلق في الاصطلاح على هذا العلم ، قيل هو حقيقة
في العلم مجاز في هذا ، من باب إطلاق اسم الكل على الجزء . وقيل بالعكس
من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . قال الصفاقسى : والحق أنه مجاز في الجزء .
لكن ليس حقيقة هذا العلم ، بل يشبهه بوسط البيت للسكون ، فإنه يُقال له
عروضٌ ، حكاه ابنُ سيده في « المحكم » ووجهُ الشبهة أن بيت الشعر سمي بهذا
لأنهم ينوّه على أسباب وأوتاد كالبيت للسكون ، لأن الجبال أسباب ، ولهذا

(١) لم أجد في مادة « قصد » في الأعراس .

لم يُلحِقُوا التَّفْيِيرَ إِلَّا فِي الْأَسْبَابِ لَا فِي الْأَوْتَادِ ، لِحَقِيقَتِهِ حِينَئِذٍ مَرُوضُ
الْبَيْتِ لِلْمَكُونِ . وَقَدْ ذَهَبَ بِبَعْضِ الْمَرُوضِينَ إِلَى أَنَّ النِّصْفَ الْأَوَّلَ بِكُلِّهِ هُوَ
الْمَرُوضُ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِكُلِّ الشَّيْءِ فِيهِ كَمَا مَرَّ .

قَالَتْ : فِيهِ مَنَاقِشَتَانِ ، مَعْنَوِيَّةٌ وَلُغْطِيَّةٌ ، أَمَّا الْمَعْنَوِيَّةُ فَدَعَاوَاهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يُلْحِقُوا
التَّفْيِيرَ إِلَّا فِي الْأَسْبَابِ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ ، بَلْ لَحِقُوا التَّفْيِيرَ فِي الْأَسْبَابِ وَالْأَوْتَادِ
جَمِيعًا . نَعَمْ التَّفْيِيرُ الْمَارِضُ عَلَى وَجْهِ الْجَوْلِزِ لَا لِلزُّومِ إِنَّمَا يَلْحَقُ الْأَسْبَابَ ،
وَهُوَ الْمَعْبُورُ عَنْهُ عِنْدَهُم بِالزَّخَافِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَرَادُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَحْجُزْ
التَّصْيِيرَ عَنْهُ .

وَأَمَّا اللَّغْطِيَّةُ فَمَقْلُوبَةٌ بَلَا بَعْدَ الْخَطَرِ إِلَّا غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَهُمْ عَلَى مَا صَرَّحَ
بِهِ الْبَيَانِيُّونَ ، وَإِنَّ وَقَعَ الزَّخْخَرِيُّ فِي مِثْلِهِ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكُشَافِ .

وَقَوْلُهُ : « أَعْلَمُ الْفَرْقَ بَاعْتِنَاءِ » أَيْ أَعْلَمُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَرُوضِ وَالضَّرْبِ
حَالًا كَوْنُكَ مُصَاحِبًا لِلْإِعْتِنَاءِ بِهَذَا الْأَمْرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْقَبِيْنِ يَكْثُرُ
دَوْرُهُمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَلِهَذَا أَحْكَامُ كَثِيرَةٌ مِمَّةٌ ، فَلَا إِعْتِنَاءَ بِشَأْنِهَا شَدِيدٌ . وَجَوْزُ
الشَّرِيفِ فِيهِ مَعْنَى آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ لِلرَّادِّ أَعْلَمُ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَفَارِقُ فِيهَا
الضَّرْبُ الْأَعَارِضُ ، أَوِ الَّتِي تَفَارِقُ فِيهَا الضَّرْبُ وَالْأَعَارِضُ غَيْرَهَا مِنْ
أَجْزَاءِ الْبَيْتِ ، فَإِنَّهَا أَكِيدَةٌ يَحِبُّ الْإِعْتِنَاءَ بِهَا ، لِأَنَّ الْأَعَارِضَ وَالضَّرْبَ
عَلَى الْأَحْكَامِ الْإِلَازِمَةِ ، وَهِيَ الْفُصُولُ وَالنَّوَائِلُ ، فَإِذَا لَزِمَ الْمَرُوضُ أَوْ
الضَّرْبُ حُكْمٌ فِي بَيْتٍ مِنَ الْقَصِيدَةِ أَوْ الْقِطْعَةِ وَجَبَ أَنْ يَسَاوِيَ فِيهِ جَمْعُ
الْأَبْيَاتِ ، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِالِاسْتَوَاءِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ . قُلْتُ : فِيهِ
بَعْدُ فَتَامَةٌ .

وَقَدْ كُنْتُ كَتَبْتُ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ لِنَزَا فِي خِيَمَةٍ ، وَنَحْنُ إِذْ ذَاكَ بِمَنْعِمٍ

الحجاج بظاهر دمشق في يوم الاثنين الخامس عشر من شوال سنة ثمانمائة
وقعت التورية فيها بأنفاظ دائرة بين أهل العروش ، ولا بأس بإيرادها
هنا . قلت :

أولاي زين الدين ياتنّ ظلّله
وَقَتْنَا أَذَى الرَّمْضَاءِ فِي الْبُحْدِ وَالْقُرْبِ
وَمَنْ صَحِبَ الْعِلْيَاءَ فَهُوَ خَلِيلُهَا
وخيّم في أفق الكمال بلا عجب
أحاجيك في بيتٍ تحرّر نظمه
وأوتأده للكسر دائمة الكسب
فوائده يستروح التلبّ نحوها
ويبحث في الأسفار عنها ذوو اللب
تراه على الأسباب يُبغى فواصل
له فاز والمقطوع في غاية الكرب
ويضرب إذ تبدوا العروش بوسطه
فيا حبذا تلك العروش مع الضرب
فيالك يتأ وافر الحسن كاملاً
دوائره أمست تدور على قطب
قال :

القَابُ الأبيات

أقول: جعل الناظم الأسماء التي تُطلق على الأبيات مما سيذكره ألقاباً لها كأنها عنده من قبيل الأعلام التي تُشعر بمدح، كاللثام والواق، أو بدم، كالسهوك، وهو محل تأمل. قال:

إذا استكمل الأجزاء يست كحشوه

عروض وضرب تم أو خولفت وفا

أقول: يعني أن البيت إذا كان مستكلاً للأجزاء الواقعة في دائرته فهو على ضربين، أحدهما أن يكون عروضه وضربه مماثلين لحشوه في الأحكام التي تلحقه، فيجوز فيها ما جاز فيه، ويمتنع فيها ما امتنع فيه، فهذا يُسمى التام.

الثاني: أن يكون عروضه وضربه مختلفين لحشوه بأن يُمِرَّضَ لها بما لا يجوز عروضه للحشو، فهذا يُسمى الواق.

فإن قلت: قوله «خولفت» على ماذا هو معطوف؟ قلت: على قوله «كحشوه عروض وضرب».

فإن قلت يلزم تخالف الجملتين المتماثلتين بالأسمية والفعالية، إذ الأولى اسمية والثانية فعالية، قلت: لا مانع من جعل الأولى فعلية أيضاً، لأن الرفع بعد الظرف المعتمد يجوز كونه فاعلاً بالفعل الذي يتعلق به الظرف عند جماعه، لا بنفس الظرف، وعليه فهي فعلية؛ ولا تخالف بين الجملتين، ولو سلم أنها اسمية فليس مثل هذا التخالف يمتنع على المختار عند التحيين، وهو

المفهوم من قولهم في باب الاشتغال في مثل « قام زيد وعمراً أكرمت » أن نصب « عمراً » أرجح لأن تناسب الجلتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

فإن قلت : الجملة المعطوفة عليها صفة ليت فيلزم أن تكون المعطوفة كذلك ، فيلزم وجود الرابطة بينها وبين الموصوف وهو « بيت » ، ولا رابط . قلت : المعنى أو خولفت أجزاء حشوه ، فالضمير النائب عن الفاعل عائد على الأجزاء المضافة إلى الحشو المضاف إلى ضمير البيت ، فالرابط حاصل بذلك ، كما قاله الكسائي وتبعه ابن مالك عليه في قوله تعالى (١) ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ﴾ ، وذلك أنها قالوا : الأصل يتربص أزواجهم ، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن ، فامتنع ذكر الضمير لأن التوف لا تضاف لكونها ضميراً ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاد للضمير ، فاشتمل ذلك إلى ما نحن فيه ، وإن كان الأكثرون لا يقولون به .

فإن قلت : لم لا تجعل الجملة الفعلية وهي قوله « خولفت » معطوفة على الفعلية من قوله « إذا استكمل الأجزاء بيت » وتسلم من ارتكاب هذا الوجه المؤدى إلى مخالفة الأكثرين ؟ قلت : لئلا يلزم عليه من الفساد ، وذلك لأن استكمال البيت لأجزاء الدائرة أمر لا بد منه في الوفاء والتمام ، فإذا جمعت قوله « خولفت » معطوفاً على قوله : استكمل الأجزاء بيت كان قسماً له ، فيلزم عدم الاستكمال مع الوفاء ، وهو باطل لما قلناه ، فتأمل ، قال :

يزهر زهرهما وازداد سطعك جايد

أخيرهما فالفرق بينهما انجلى

أقول : اعلم أن الناظم رحمه الله جرى على الاصطلاح المعبود في حساب التمثل تارة وخالفه أخرى ، فزمر بالالف للأول ، وبالباء للثاني ، وبالجيم

لثالث ، إلى أن رمز بالياء للعاشر ، وقد يرمز بمجموع العدد ، فيرمز بالياء
للمخمس لا للعاشر ، وبالجميم للاثلة لا لثالث .

ولا يَحْتَقُّ أن البحرَ الذى تكلم عليها الناظمُ هى البحرُ المستعملة عند
الخليل ، وهى خمسة عشر بحراً ، فبالناظم ضرورة إلى أن يرمز لها ، فرمز بما تقدم
من الحروف العشرة جازياً على الثمرف ، وبقي عليه خمسة فرمز للحادى عشر
بالكاف ، ولثانى عشر باللام ، ولثالث عشر بالميم ، وللرابع عشر بالنون ،
وللعامس عشر بالسين ، فغالب الاصطلاح إيتاراً للاختصار ، وذلك لأنه لو لم
يفعل ذلك وتوقف مع المصطلح للشهور للزم أن يرمز للحادى عشر بحرَين ،
وهما الألف والياء ، فترك ذلك إلى ما صنعه لهذا القصد ، ووكل الأمر فى ذلك
إلى توقيف العلم ، وحذف الناظر فى كلامه ، فإن من تتبع مواقع نظمه فى ذلك لم
يَحْتَفَ عليه هذا القدر مع أن فى رمزه مخصصة الأول والثانى والثالث إلى آخره
مخالفةً لاصطلاح الحساب المذكور ، فإن الألف إنما تدل فيه على واحد لا يفيد
كونه الأول ، والياء للثنتين للاثنى ، والجميم للاثلة لا لثالث ، والأمر
فى ذلك سهل .

إذا قرر هذا فالباء من قوله « بهز » ظرفية بمعنى « فى » ، والزاي رمز
للبحر السابع ، وهو الرجز ، والهاء رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والراء
لموئيت من حروف الرمز ، وضمير الاثنين راجع إلى التام والوفاء للشارح
إليهما فى البيت السابق ، أى أن التام والوفاء يتداخلان فى الكامل والرجز
فترد كل واحد منهما تارةً ووافياً أخرى .

فقال التام من الكامل قولُ عنبره^(١) :

وإذا صحتُ فأقصرُ عن ندى وكما علمتِ شمائلُ وتكرى

ومثال الوافي منه قول الشاعر :

لَمَنِ الدِّيَارُ عَفَا مَعَالِمَهَا هَاطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبٌ

ومثال التام من الرجز قوله (١) :

وَارٌّ لَسَلَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ قَفَرٌ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرِ

ومثال الوافي منه قوله (٢) :

الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرْخٍ سَالِمٌ وَالْقَلْبُ مِنْى جَاهِدٌ مَجْبُودٌ

وقوله « وازداد سطحك جايد أخيرها » أى أخير اللتين وهو الوافي ، وهو فاعل بقوله « ازداد » أى أن الوافي يدخلُ في هذه الأبحر الرموز لها بقوله « سطحك جايد » زيادةً على البحرين اللذين تقدم أنه يشاركهما التام ، فالسِينُ رمزٌ للخامسَ عشر ، وهو المتقارب ، والطاءُ للتاسع وهو السريع ، والحاءُ للثامن وهو الزمل ، والكافُ للحادى عشر وهو الخفيف ، والجيمُ للثالث وهو البسيط ، والألفُ للأول وهو الطويل ، والباءُ للعاشر وهو التوسيع ، والدالُ الرابع وهو الوافر . فتالُ الوافي من المتقارب قول الشاعر (٣) :

(١) اللسان (قطع) .

(٢) اللسان (قطع) .

(٣) جاء في حاشى د . قوله : « وأبى من الشعر » ، ضرب هذا البيت محنوف . وقوله : « أزمان سلى » إلخ ، عروضة مطوية مكسوفة ، وضربه مطوى مولوف . وقوله : « أبلغ التمان » إلخ ، عروضة مخنوفة وضربه مقصور . وقوله : « إن قرنا يوما » إلخ ، عروضة وضربه مخنوفة . وقوله : « يا حار لأردين » إلخ ، قتله زهير بن أبى حنبل ، يضم السين ، ربيعة بن رباح ، براء مكسورة بعدها آخر الحروف ، أحد بنى مزينة وأحد غول الشعر . قال التميمي ، وليس في العرب سلى بأنضم غيره ، وهو والله كعب رضى الله عنه صاحب : « يانت سعاد » ، وهو مخبون نعروض والتسرب ، وقوله : « سبدي لك الأيام » . عروضة وضربه مقبوضان .

وَأَبْنَى مِنَ الشَّعْرِ شَعْرًا عَوِيصًا يُنَسِّي الرِّوَاةَ الَّذِي قَدَرَوَا
ومن السريع قوله (١) :

أَزْمَانٌ سَلَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرَّائِدُ فِي شَأْمٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ
ومن الزمّل قوله (٢) :

أُبْلِغَ النِّعْمَانَ عَنِّي مَا لَكَ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَاتِّظَارُ
ومن الخفيف قوله :

إِنْ قَدَّرْنَا يَوْمًا عَلَى حَاضِرٍ نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكُمْ
ومن البسيط قوله (٣) :

يَا حَارِ لَا أُرَمِّئُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سَوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مِلْكٌ
ومن الطويل قوله :

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ
فإن قلت : كيف يكون هذا والذي قبله من الواقع ، مع أن العروض
والضرب ليسا مخالفتين للحشو ، وذلك لأنها دخلها في الأول الخلين ، وفي الثاني
القبض ، وكلٌّ من الخلين والقبض يدخل في حشويته ، فإذن لا مخالفة ؟ قلت :
بل المخالفة متحققة ، وذلك لأن دخول الخلين أو القبض على العروض والضرب
على سبيل اللزوم ، وفي الحشو على سبيل الجواز . ومثال الواقع من المنسرح
قوله (٤) :

(١) الكامل : ١ / ١٤٥ .

(٢) لدى بن زيد ، انظر السكالي للتبسيط : ٨٤ .

(٣) لزهير ، هيوانه : ١٨٠ .

(٤) اللسان (حرف) .

إن ابن زيد لازال مستعملاً لاخير يفتى في مصره المرقا
ودخول العلى في هذا الضرب لازم وفي الحشو جائز ، فالخالفه حاصلة .
ومثال الوافى من الوافر قوله ^(١) :

لنا عَمَّ نَسَوْنَهَا غَزَارُ كَأَن قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصَى
وأورد الشريف سؤالاً على الناظم ^(٢) ، وهو أن كلامه مقتضى لأن التام
لا يكون في غير الكامل والرجز ، وكل من الخفيف والمتقارب يحى به تاما ،
وأجاب المنع ، فإن البيت الذى يتوهم فيه التام من الخفيف يجوز في ضربه التثنية ،
ولا يجوز في الحشو ، وكذلك البيت الذى يتوهم فيه التام من المتقارب يجوز
في ضربه التثنية ولا يجوز في الحشو ، والبيت الذى يتوهم فيه التام من
المتقارب يجوز في عروضه الحذف وهو ممتنع في الحشو ، فغير جاعن أن يكونا

(١) لامرى القيس ، ديوانه : ١٣٦ .

(٢) جاء في « د » هذا الماش : قوله « وأورد الشريف سؤالاً نقل كلامه بالمعنى ، وعبارته :
« إن قيل : ما ذكره الناظم يقتضى أن التام لا يكون إلا في الكامل والرجز ، ووجدنا للمتقارب
والخفيف يوجد فيهما التام ، فالجواب عن ذلك أن شطرى الخفيف والمتقارب يجوز في بينهما
ما يخرجهما عن التام ، وذلك أن الخفيف يجوز في ضربه الذى يتوهم أنه تام التثنية ، ويكون
الضرب المثلث مع الضرب الظاهر التام في قصيدة واحدة كقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
فإن به معشاكاترى ، ثم قال بآخره :

إنما الميت من يعيش كثيراً ، كاسفاً بالله قليل الذكاء .

فإن به غير ممتنع . والتثنية وإن كان غير لازم فإنه عند طائفة من الروضيين وم الجمهور
علة ، إذ لا يكون في الحشو ، إلا أنها تجري مجرى الزحف ، وقد تقدم أن التام هو الذى آخر
جزء من أجزائه بمنزلة الحشو يجوز فيه ما يجوز في الحشو ، والتثنية لا يجوز في الحشو ،
فذلك خرج بيت الخفيف عنه من أن يكون تاما . وكذلك المتقارب لما كان يحى به يجوز في
عروضه الحذف ، وهو ما لا يكون في الحشو ، وتصل الروض التي يزعم أنها تامة مع
الروض المحذوفة في قصيدة واحدة ، خرج أيضاً عنه من أن يكون تاما . انتهى .

تامين ، وذلك في الحقيقة مأخوذ من كلام الناظم على ما استمر فنفى باب ما أجرى
من المال مجزئ الزحاف .

قال :

ولسقاط جُزْأيه وشطرِ وفوقه

هو الجزء ثم الشطرُ والتَّهْكُ إن طَرَأَ

أقول : بنى أن من الأتقاب المتعلقة بالآيات الجزء ، والشطر ، والتَّهْكُ .

فإذا سقط من أجزاء البحر الموجودة في الدائرة جزآن عند الاستمال ،
جزء من آخر الصدر وجزء من آخر العجز ، فذلك هو الجزء بفتح الجيم ، مصدر
جَزَأْتُهُ إِذَا أَخَذْتَ مِنْهُ جُزْءًا . والبيتُ حينئذ مجزؤه .

وإن سقط نصفُ الأجزاء فذلك هو الشطر ، مصدرُ قولك شطرته إِذَا
قَطَعْتَهُ ، والبيتُ مشطور .

وإن سقط الثلثان من الأجزاء فذلك هو التَّهْكُ ، والبيتُ منهوك ، هو
مأخوذ من قولك تَهَكَّ الرُّضُ ، إِذَا أَضْفَعَهَا ، ويقال : تَهَكَّتْ التُّوبَةُ لُبًّا ،
والدابة سيرا ، والمالَ إِفْصَاقًا ، فَتَبَّ يَدُ الشَّعْرَتَا يُؤْلَغُ فِي الْإِجْصَافِ بِهِ فِي
الْخُذْفِ بَيْنَ نَهْكِ الرُّضِ .

قلت : وقد علم بما ذكرناه أن ما يقع في كلام العروض من قولهم : عروض
مجزوءة وضرب مجزوء فيه تسميح ، لأن هذا من أقباب الآيات لامن أقباب
الأجزاء .

وعلم أيضا أنه لا شيء من المجزوء والمشاوور والمنهوك تام ولا وافي ضروري
أن التام والوفاء يستدعيان استكمال أجزاء الدائرة ، وهو مع كل واحد من
الأمر الثلاثة مقفول .

وعلم أن في كلام الناظم تمنا ونشراً مرتباً ، وضرباً من الإجمال ، لأن ما فوق النصف ليس متعيناً للثلثين بخصوصه ، وإهمالاً يقيد فإن الجزء ليس إذهاباً جزأين من البيت أياً ما كانا ، بل لابد أن يكون أحدهما آخر الصدر والآخر آخر العجز . وانظر كل في قوله « جزأيه » بالإضافة إلى ضمير البيت ما يشعر بهذا التيد .

وقد أخل الناظم رحمه الله ببيان مواقع هذه الأقطاب من البحور قلت مسكلاً للقائدة على طريقته .

فَلِلْجَزءِ حَمًا وَنِئْلٌ مِّنْ فَإِنْ تُرْذِ
جَوَازًا فَجَزءٌ حَدَسٌ كَفَسُهُ أَخِي ذَكَ
وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْبَحْرَ يُمْكِنُ نَظْمُهُ
عَرَبِيًّا عَنِ الْجَزءِ الَّذِي فِيهِ قَدْ جَرَى
وَلَكِنْ إِذَا مَا حَلَّ يَتَأَفَّاتُهُ
يَكُونُ يَبَاقِي النِّظْمِ حَتَّى بَلَاهِرَا
وَفِي سَابِغٍ وَالتَّاسِعِ الشَّطْرُ سَائِغٌ
وَجَوَرًا أَيْضًا نَهَكَ زَيْغَ ذَوُو الْهَيْدَى
وَمَا مِنْهُمَا عِنْدَ الْعَرُوضِ وَاجِبٌ
فَكُنْ فِطْنًا وَآرَكَ سَبِيلَ مَنْ اعْتَدَى

أما الجزء فلا يدخل في الطويل ولا في السريع ولا في النسخ ، وبقية البحور يدخل في بعضها على سبيل الجواز وفي بعضها على سبيل الوجوب ، ولا نفى بالجواز أنه يدخل في بعض أبيات القصيدة الواحدة ويترك في بعضها ، ولكن معناه أن الشاعر لا يتعين عليه أن ينظم ذلك البحر مجزئاً بل الأمر

موكول إلى خيرته ، فإن شاء جزّاه وإن شاء ترك الجزء ، ولكنه إذا فعل أحد الأمرين الحير فيها وهو الجزء في بيت من قصيدة لزمه استعماله في بنية الأبيات من تلك القصيدة ، وهذا هو المراد بقولى « ومعناه أن البحر يمكن نظمه » إلى آخر البيتين .

إذا قرر ذلك فالأبحر التى يدخل فيها الجزء على سبيل الوجوب خمسة ، وهى البحر السادس وهو الهزج ، وإليه الإشارة بالواو من قولى « وبلى من » والبحر الثانى وهو المديد المشار إليه بالباء ، والبحر الثانى عشر وهو المضارع المشار إليه باللام ، والبحر الثالث عشر وهو المقتضب المشار إليه بالميم ، والبحر الرابع عشر وهو المجتث المشار إليه بالنون .

والأبحر التى يدخلها الجزء جوازاً سبعة وهى البحر الثالث وهو البسيط المشار إليه بالجيم من قولى « جهاز حسن كفه » .

والبحر الخامس وهو الكامل المشار إليه بالهاء ، والبحر السابع وهو الرجز المشار إليه بالزاي ، والبحر الثامن وهو الرمل المشار إليه بالحاء ، والبحر الرابع وهو الوافر المشار إليه بالdal ، والبحر الخامس عشر وهو المتقارب المشار إليه بالسين ، والبحر الحادى عشر وهو الخفيف المشار إليه بالكاف ، وأما الشعار والنهك فلا شيء منهما بواجب ، وإنما يدخلان على سبيل الجواز بالمعنى الذى تقدم ، وإليه الإشارة بقولى « فكن قننا » ، أى تفتن لمعنى الجواز عما قرناه أولاً .

فالشعار يكون فى البحر السابع وهو الرجز ، وفى البحر التاسع وهو السريع . والنهك يدخل فى بحر من وهما البحر السابع وهو الرجز المشار إليه بالزاي من « زنج » ، والبحر العاشر وهو المنسرح المشار إليه بالياء .

الزحاف المنفرد

وتغييرُ ثانٍ حَرَقِي السببِ ادْعُهُ زحافاً فأوجِ الجزء من ذلك احتسب
أقول : التغييرُ الذي يلحق أجزاء التفاعيل على نوعين ، نوع يُسمى
بالزحاف ، ونوع يُسمى بالملة . وبعضُ المروضين يزيد نوعاً آخر وهو الملةُ
الجارية بحرى الزحاف .

وعندى أن تَمَّ قسماً رابعا وهو زحافٌ يجرى بحرى الملة . ألا ترى أن
القبض مثلاً من أنواع الزحاف ويدخلُ في عروض الطويل على وجه اللزوم ،
فهو زحافٌ من حيث هو تغييرٌ لحقَ ثانى السبب ، وجرى بحرى الملة من
حيث لزومه .

إذا تقرر ذلك فالزحافُ تغييرٌ يلحق ثانى السبب . هذا هو الذى ارتضاه
بعضُ الحدائق في تعريفه ، وعليه مشى الناظم . وقد علمت أنه يلزم عليه أن
يكون القبضُ في عروض الطويل زحافاً ، وكذا حَبْنُ عروض البسيط الأولى
وضربها الأول ، وهو باطل . وقد يجاب عنه بالتزام كونه زحافاً من حيث هو
تغييرٌ لثانى السبب ولكنه جرى بحرى الملة من حيث هو لازمٌ كما مر .

وقد عُرِفَ الزحاف بتعريفاتٍ أخر غير هذا وكلها مدخولٌ .

قيل هو تغيير لا يلزم ولا يكسرُ الوزن . وَنَقَضَهُ ابنُ واصلٍ بالتشميت
فإنه لا يلزم ولا يكسرُ الوزن ، مع أنه ليس زحافاً ضرورةً أنه تغييرٌ في الوتدِ ،
والزحافُ لا يكون في وتد . قلتُ : ليس اختصاصُ الزحافِ بالأسبابِ متفقاً
عليه حتى يردَّ النقضُ بالتشميت ، فكثيرٌ ذهب إلى أن التكرارَ زحافٌ مع أنه
تغييرٌ في الوتد .

فإن قلت: لكنه يكسر الوزن فلا يرد عليه، قلت: لا نسلم أنه يكسر الوزن، إذ لو كسره فخرج ما دخل فيه عن أن يكون شعراً ضرورة أن كل شعراً لابد أن يكون موزوناً بوزن صحيح، واللازم باطل.

وقيل: الزحاف تفيده عَدَمُهُ أحسن من وجوده، ونُقِصَ بقبح «فعلول» التي قبل الضرب الثالث من الطويل، فإنه أحسن من عدم انقباض اتفاقاً مع أنه زحاف.

وقيل: هو الذي وجوده في الشعر أكثرى. ونُقِصَ بالتشعيت فإنه أكثر من عَدَمِهِ في الخفيف. قلت: قد يمنع كونه أكثرياً فيه. وقيل: هو حذف ساكن السبب الخفيف. ونُقِصَ بالإضمار والتعصب والتقل، فإن كلاً منها زحاف، وليس تفيده لثاني سبب خفيف.

وسمى هذا التفتير زحافاً، وزحفاً، لما يحدث به في الكلمة من الإسراع بالنطق بحروفها لئلا تقص منها. مأخوذة من قولهم زحف إلى الحرب وغيرها. إنا أسرع النهوض إليها. قال امرؤ القيس^(١):

فأقبلت زحفاً على الركبتين فتوباً نسبت وثوباً أجرت

قال بعضهم: إنما كان الزحاف خاصاً بالأسباب دون الأوتاد لأن الزحاف أكثر وروداً في الشعر من العلل، والوتد أثبت من السبب لأن السبب كثير الاضطراب، فإذا زحف السبب اعتد على الوتد، فلوزحف الوتد لغفلة اعتداه لغفلة الوتد.

وقد تقدم أن بيت الشعر كيت الشعر، فكما أن السبب في بيت الشعر

بعض رب ، وإنما يعتمد على الوند لأنه يُشكك ، كذلك هو في يد الشعر، ولأن
الأسباب أكثر دواراً في الأجزاء من الأوتاد . ألا ترى أن الواقع من
الأسباب في الأجزاء العشرة ثمانية عشر ، في كل واحد من الخمسين سبب ،
وفي كل واحد من السابعة سببان . وليس فيهما من الأوتاد غير عشرة قطع ،
في كل جزء وتد ، والزحاف أكثر وروداً في الشعر فجعلوا الأكثر وروداً
للاكثر وجوداً قصداً للتخفيف .

وإنما اختصت ثواني الأسباب بالزحاف دون أوائلها لأن الأوائل لو
زوجت لأدّى إلى الاجتهاد بالسكن في السبب الخفيف مُطْلَقاً ، وفي التميل إذا
أضمر ، ووقع أول البيت .

وإذا علمت أن الزحاف إنما يلحق ثاني السبب لزم من ذلك أن أول
الجزء وسادسه وثالثه لا يدخلها زحاف ضرورة أن الأول ليس ثاني سبب
قطعاً ، والسادس إما أول سبب أو ثاني وتد ، والثالث إما أول سبب أو
ثالث وتد ، أو أوله .

وإلى ذلك أشار بالألف والواو والجيم من قوله « فأوج » ، فأشار
بالألف إلى الحرف الأول من الجزء ، وبالواو إلى سادسه ، والجيم إلى ثالثه ،
وأنى ألفاه السببية إشعاراً بأن احتواء هذه الحال للرموز لها من الزحاف سبب
عن كونه عبارة عن تغيير ثاني السبب ، فتأمل .

ووقع في شرح العصري الذي كما أسلفنا ذكره عند الكلام على قوله
« أولات على جزء ثنائيا » مانصه : « يقول إن الزحاف للتفرد يختص في
الحشو بالسبب ، ولا يكون إلا في ثانيه ، وإلى ذلك أشار بقوله « فأوج »
الجزء من ذلك احتشاً ، يعني أعلاه الذي أوله ، فلم يشتر أن أحرف « أوج »
رمز لأولي الجزء وسادسه وثالثه كما سبق . والظاهر أن هذه الأحرف كتبت

في نسخه التي وقف عليها بالسواد ولم تُكتب بالحبرة التي يُكتب بها الرمز
عادة فوهم ولم ينتبه .

قال :

وذلك بالإسكانِ والحذفِ فيما

يُعمُّ على الترتيب فاقضِ على الولا

أقول : يعنى أن تغيير تانى السبب يكون تارةً بالإسكان ، وتارةً
بحذف الساكن ، وتارةً بحذف المتحرك . فالضميرُ من قوله « فيها » عائدةٌ
على الساكن والمتحرك للفهومين من السياق ، وذلك لأن تانى السبب يكون
ساكنًا ويكون معصركا .

وقوله « يعم على الترتيب » يعنى أن هذا التفسير يعم ثوائى الأسباب على
الترتيب الذى يقتضيه الانتقالُ من الخفيف إلى ما بعده ، فتبدأ بإسكان المتحرك ، ثم
تنتقلُ منه إلى حذف الساكن ، ثم إلى حذف المتحرك ، وذلك لأن الإسكان
حذفٌ حركى ، وهو أخفُّ من حذف الحرف فتبدأ به ، وحذف الساكن
أخفُّ من حذف المتحرك فيكونُ بعد الإسكان ، وتنتقلُ منه إلى حذف
المتحرك ، فإذا جاءتك أفتابٌ فاحكم بأن الأول منها للأخف ، والثانى لما
بعده ، والثالث لما بعدهما ، وهو معنى قوله « فاقض على الولا » .

قال :

فذلك ثنائى الجزء الأضمار متبعا بجنين ووقف فادع كلاباً اقتضى

أقول : الإشارة بقوله « تلك » عائدة إلى التفسيرات الثلاثة المقدمة
التي هي إسكان المتحرك ، وحذف الساكن ، وحذف المتحرك .

وقد أساف الناظم أن التفسير الذى تكلم عليه هو تفسير ثانى السبب ،
وأن التفسيرات ثلاثة أنواع مرتبة على ما مر .

وذكر هنا أن تلك التفسيرات تحلث ثانى الجزء ، فتسمى بالإضمار والخبين
والواقص ، فيلزم من ذلك أن يكون الإضمار عبارة عن إسكان الثانى
المتحرك من الجزء ، وأن يكون الخبى عبارة عن حذف الثانى الساكن منه ،
وأن يكون الوقص عبارة عن حذف الثانى المتحرك منه ، وأن هذا الثانى
الذى اعتبرت التفسيرات الثلاثة لا بد أن يكون ثانى سبب عملاً بما سبق .
وقوله « فادع كلاً بما اقتضى » يعنى أنى قد أخبرتك أن ثانى الجزء محل
لهذه الأمور الثلاثة المذكورة على الولاء : الإضمار والخبين والوقص ، فادع كلاً
منها بما اقتضاه الترتيب السابق من البدء بالخفيف ثم الانتقال إلى ما بعده ثم
الانتقال إلى ما بعدهما كما أسلفناه .

والإضمار لغة مأخوذ من الإضمار الذى هو الإخفاء . تقول : أضمرت فى
نفسى كذا ، أى أخفيت ، ولما كانت حركة الحرف تميزه وتظهره وأسقطت
كان إسقاطها إخفاء لبعض الحروف ، فسمى لذلك إضماراً . ومنه سميت الأسماء
العائدة إلى الظاهر ضامراً لأنها تخفى معانيها بالنسبة إليها .

وقيل : هو مأخوذ من قولك أضمرت البعير ، إذا جماعته ضامراً مهزولاً ،
وذلك لأن حركة الجزء لما ذهبت وأغلبها السكون ضُمَّف بسبب ذلك فشه
بالضامر المهزول .

والخبين لغة أن يجمع الرجل ذيل ثوبه من أمامه فيرفقه إلى صدره فيشده
هناك على شئ ، يجعله فيه . ويقال خبى الخياط الثوب ، إذا ضم ذيله إليه ، فكان
الجزء لما حذف ثانيه وانضم بذلك أوله من ثلثه شبه بالثوب إذا خبى .

والوقص لغة قصر العنق ، وهو أيضاً كسرُها ، ومنه قولهم وقص الرجل ،
(١)

إذا سقط عن دابته فندقت عنقه . فكأن الجزء لا سقط ثانيه المتحرك شبه
بما اندقت عنقه . لأن الثاني من الجزء بمنزلة العنق .

واعلم أن من المروضين مَنْ قَلَّ عن الأكثرين أن الوقص دخول الخنبل
على الإضمار ، وأن الآقايين هم القائلون بما قاله الناظم من أنه حذف الثاني
المتحرك . ورجح أبو الحكم الأول بأنه لو كان المتحرك هو المحذوف منه
ابتداءً لجاز في متفاعلي الخنبل ، إذ لا مانع حينئذ منه ، ولا كذلك على مذهب
الجمهور لقيام المانع ، وهو اجتماع ثلاثٍ على : الخنبل والإضمار والعلی . ورده
الصفاقي بأن لا نُسلم فقدان المانع حينئذ منه ، بل هو قائم لفقدان جزء الخنبل ،
وهو الخنبل ، لأن الخنبل عبارة عن اجتماع الخنبل والعلی إجماعاً ، لا عن اجتماع
الوقص والعلی ، ولا خنبل حينئذ في الجزء فلا يدخله الخنبل .

على أن اجتماع ثلاثٍ على عنده ليس بمستتكر ، بل الدليل حجة عليه
حينئذ ، لوجود جزأَي الخنبل وهما الخنبل والعلی على القول الذي رجحه .
سأتهناه إلا أن العلة عندنا في امتناع الخنبل في متفاعلي مركبة ، وهو ما يؤدي
إليه من حذف حرفين أحدهما متحرك ، وكراهية اجتماع أربعة متحركات ،
وحينئذ لا يرد جواز الخنبل في البسيط علينا ، لانقضاء بعض أجزاء العلة ، وهو
كون أحده الحرفين المحذوفين متحركاً لأحدهما ساكناً .

قال :

ورأيت لم يُنبل إلا بطيه

أى الحذف إن يسكن وإلا فقد نجأ

أقول يعني أن الحرف الرابع من الجزء لم يغير من أنواع الزحاف إلا
بالعلی ، فمبّر عن ذلك بقوله « لم يبل » على جهة التشليل . فإذاً يكون العلّی

عبارة عن حذف الساكن الرابع من الجزء . سُمي بذلك لأن الحرف الرابع من الجزء السباعي واقع وسطه ؛ فإذا حذف التقت الحروف التي قبله بالحروف التي بعده فأشبه الثوب الذي يُطوى من وسطه .

وقوله « وإلا فقد نجا » أى وإلا يسكن الحرف الرابع بأن كان متحركاً فإنه يصح من الزحاف ، وذلك لأن الزحاف كما قرر تغييره ثانی السبب ، ورابعُ الجزء إذا كان متحركاً لا يكون ثانی سبب ، لأنه إما أن يكون حينئذ أول سبب أو ثانی وتدیر ، وكلاهما ليس محلاً للزحاف .

قال :

وَمَصْبُ وَقَبْضُ ثُمَّ عَقْلُ بِخَامِسٍ
وَكَفَتْ سَقُوطُ السَّابِعِ السَّاكِنِ اتَّقِضِ

أقول : يدخلُ في خامسِ الجزء مع كونه ثانی سبب تغييرات ثلاثة، وهى المصْبُ والقَبْضُ والعَقْلُ . وقضية الجريان على الترتيب الذى أفاده الناظم أن يكون المصْبُ إسكانَ الخامس المتحرك ، والقَبْضُ حذف الخامس الساكن . والعَقْلُ حذف الخامس المتحرك .

وإما سُمي التغيير الأول عَصْباً بالصاد المهملة ، لأن حركة الحرف اعتمدت منه فُتُح أن يحرك . وكلُّ شئ عَصْبته فنمته الحركة فهو معصوب .

وسُمي التغيير الثاني قَبْضاً لاجتياض الصوت بالجزء الذى يدخله ، وذلك لأنه يدخلُ « فصولن ومفاعيلن » ليس إلا ، فإذا حذفت النون من الأول والياء من الثانى اجتمع الصوت عن الفُتة التى كانت موجودة مع النون ، وعن الين الذى كان موجوداً مع الياء ، وفيه نظر .

وسُمي التغيير الثالث عقلاً أخذاً له من العقْل . ومعناه اللَّعْنُ ، ومنه عَقَلُ البعير ، لأنه إذا عَقِلَ مُنِع من اللعاب . ولما كان مَفَاعَلَتُنْ تُحذف منه اللام

فيمتنع إذ ذاك حذف نونه حذراً من اجتماع أربعة أحرف متحركة إذ كان الجزء الواقع بعده مفتوحاً بوتد مجموع . ويحتمل أن يكون سبب ذلك لأنه لما حذفت لامه منع منها ومن حركتها فأشبهه البعير الذي عقلت يده فمنع الحركة .

وقوله « وكف سقوط السابغ الساكن » معناه ظاهر ، وإنما اشترط في السابغ أن يكون ساكناً لأنه لو كان متحركاً لكان ثالثاً وتدي ، إذ لا شيء من الأجزاء السباعية آخره حرف متحرك غير « مفعولات » ، وتأوّه ثالث وتدي مزروق ، فلا مدخل للزحاف فيها ، لأنه إنما يدخل نوائى الأسباب .

سمى كفنا أخذاً له من كفة القميص وهو ما يكف من ذيله ، فكان الجزء لما حذف آخره شبه بالتوب إذا كف طرفه . وقوله « انقضى » أى الزحاف المنفرد ، فهو محتمل لضمير يعود على ما تقدم .

الزَّحَافُ الْمَزْدَوِجُ

قال :

وطَيْكُ بَعْدَ الْخَبْنِ خَبْلٌ وَبَعْدَ أَنْ
تَقَدَّمَ إِضْمارٌ هُوَ الْخَزْلُ يَأْتِي
وَكَفَكَ بَعْدَ الْخَبْنِ شَكْلٌ وَبَعْدَ أَنْ
جَرَى الْقَصْبُ قَصَّ كُلُّ ذَا الْبَابِ مُجْتَوًى

أقول : إذا اجتمع في الجزء الخَبْنُ والَطَى ، كما إذا حذفت سِينُ مُتَعَلِّقٍ
المجموع الوتدِ بالخَبْنِ ، وفأوّه بالَطَى ، فصار مُتَعَلِّقٌ سُمِّيَ بِذَلِكَ خَبْلًا ، والجزء
مُخْبُولٌ . أَخَذَ ذَلِكَ مِنَ الْخَبَالِ ، وَهُوَ الْقِسَادُ وَالْإِخْطَالُ . وَيُقَالُ يَدْخُبُولَةُ إِذَا
كَانَتْ مَخْتَلَةً مَعْتَلَةً ، فَكَانَ الْجَزءُ لِمَا ذَهَبَ ثَانِيهِ وَرَابِعُهُ شَبْهُ بِالَّذِي اعْتَلَّتْ يَدَاهُ .
وإذا اجتمع في الجزء الطَى والإِضْمار ، وذلك لَا يَكُونُ إِلَّا فِي « مُتَعَلِّقٍ »
فَتَسْكُنُ تَأْوُهُ بِالْإِضْمارِ وَتَحْذَفُ أَنَّهُ بِالطَى فَيَصِيرُ « مُتَعَلِّقٌ » فِهَذَا هُوَ الْمُسَى
بِالْخَزْلِ . يُقَالُ بِالْخَاءِ الْمَجْمُوعَةُ ، وَبِالْجِيمِ ، وَمَعْنَاهُ الْقَطْعُ . وَمِنْهُ سَنَامٌ مَخْرُولٌ إِذَا
قُطِعَ لِمَا يَصِيهِ مِنَ الدَّبْرِ ، فَكَانَ الْجَزءُ لِمَا تَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْإِعْلَالُ شَبْهُ بِالسَّامِ
الَّذِي أَصَابَهُ الدَّبْرُ ثُمَّ قُطِعَ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْإِعْلَالانُ .

واجتماعُ الْخَبْنِ وَالْكَفِ شَكْلٌ ، مِثْلُ « فاعْلانِ » المجموع الوتدِ تَحْذَفُ
أَنَّهُ بِالْخَبْنِ ، وَثَوْنُهُ بِالْكَفِ فَيَصِيرُ « فَعْلانٌ » . وَالشَّكْلُ مُصَدَّرٌ مِنْ قَوْلِكَ
شَكِلْتُ الدَّيَاةَ وَغَيْرَهَا بِالشَّكَالِ أَشْكَلُهَا شَكْلًا إِذَا قِيدَتْهَا ، وَشَكِلْتُ
الْكِتَابَ كَذَلِكَ ، فَكَانَ الْجَزءُ لِمَا حُذِفَ آخِرُهُ وَمَا بَلَى أَوَّلَهُ شَبْهُ بِالْإِدَاءِ الَّتِي
شَكِلْتُ يَدَهَا وَرَجُلَهَا لِأَنَّ الْجَزءَ يَمْتَنِعُ بِذَلِكَ مِنْ انْطِلَاقِ الصَّوْتِ بِهِ
وَامْتِنَادِهِ كَمَا يَمْتَنِعُ الدَّيَاةُ بِالشَّكْلِ مِنْ امْتِنَادِ قَوَائِمِهَا فِي عَدْوِهَا .

واجتماع الكف والمصب هضم، وذلك لا يكون إلا في «مفاعلتين»
فتمسكتن لائمه بالمصب، وتحذف نونه الكف، فيصير مفاعلتين، ويسمى
الجزء منقوصاً لما نقص منه بال حذف وانسكين.

وقوله «كل ذا الباب مجتوى» يعني أن جميع ما ذكره في هذا الباب من
الزحافات المزوجة قبيح مستكره، وهو المراد بقوله «مجتوى»، من قولك:
اجتويت الموضع، إذا كرهت المقام به، ومنه حديث الثوريين «فاجتروا
للدنّة».

ولا يلزم من كون جميع أنواع هذا الباب قبيحة أن يكون كل ما في الباب
السابق حسناً، بل الأمر في ذلك مختلف، فتارة يكون حسناً، وتارة يكون صالحاً،
وتارة يكون قبيحاً. فالحسن ما كثر استعماله وتساوى عند ذوى الطبع السليم
تصان النظم به وكلامه، كتقبض «فمولن» في الطويل. والقبيح ما قل استعماله،
وشق على الطباع البليمة أحكامه، كالكف في الطويل. والصالح ما توسط بين
الحالين ولم يلحق بأحد النوعين، كالتبض في سباعي الطويل، إلا أنه إذا أكرر
منه التحق بسم القبيح، فينبغي للشاعر أن يستعمل من ذلك ما طاب ذوقه وعذّب
سوقه، ولا يماح فيه فيعتمد الزحاف المستكره تنكالاً على جوازه، فيأتي
نظمه ناقص الطلاوة قليل الخلاوة، وإن كان معناه في الغاية التي تستجد.
الهم إلا أن يستعمل من ذلك ما قل وخف عند الحاجة والاضطرار.

قال ابن بري بأثر هذا الكلام: وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول الأعمشى:
الزحاف في الشعر كالرخصة في الدين لا يقدم عليها إلا الفقيه لأن الرخصة إنما
تكون للضرورة. وإذا شُوعت فلا يستكثر منها. فإن قلت: أما ادعاء الناظم
أن الطي واقع بعد الإضمار في الغزل، وأن الكف واقع بعد المصب في النقص

فواضح، وذلك لأن الإظهار إذا قُدِّر وقوعه أولاً بقي محلّ الطى، وهو الرابع الساكن، والمصّب إذا قُدِّر وقوعه أولاً بقي محل الكف، وهو السابع الساكن، فيجذ حينئذ كلٌّ من الطى والكف محلاً قابلاً لوقوعه، وهذا ظاهر، لا خفاء به. وأما ادعاءؤه أن الطى وقع بعد الخين في الخيل، وأن الكف وقع بعد الخين في الشكل، فليس بظاهر، وذلك لأنك إذا خبئت «مختفان» المجموع الوتد أولاً بأن حذفت سينته، وأردت طيه بحذف الفاء وجدت محلّ الطى مفقوداً، وذلك لأنه إنما يحلّ في الرابع الساكن، والفاء الساكنة صارت ثالثة لا رابعة، وكذا إذا خبئت «فاعلاتن» المجموع الوتد بأن حذفت ألفه وأردت كفه بعد ذلك بحذف النون وجدت سادسة لا سابعة، ففقد محلّ وقوع الكف، فكان ينبغي في مثل هذا أن يُقدَّر اثنان أولاً، وذلك بأن يُقدَّر وقوع الطى والكف قبل الخين فيصير اثنان الساكن قبل الخين ثابتاً في مركزه فيجذ الخين محلاً لدخوله، ولا ضير حينئذ

قلت: هذا كلام وقع لبعض المروضين وردّه بعض الخذاق بأن دخول الزحاف الثاني على الجز. إنما هو بالنظر إليه قبل التغيير الأول، لأن التغيير طارئ فلا ينظر إلى حالته، وحينئذ قاملى إنما دخل في حرف رابع ساكن، والكف إنما دخل في سابع ساكن. وأيضاً فما ذكر في السؤال أنه ينبغي تقديره هو تقدير على خلاف الواقع، لأن التكلم إذا تلفظ بالجز، وأدخل فيه تغييرين فإنما يدخلها فيه حالة تلفظه به، الأول فالأول، فوجب أن يكون التقدير كذلك ليطابق الواقع.

المُعَاقِبَةُ وَالْمُرَاقِبَةُ وَالْمُكَانَفَةُ

قال :

إذا السبيانِ استجمعا لهما النجاءُ أو الفردُ حَتَمًا فالمُعَاقِبَةُ اسمٌ ذاك^(١)

أقول : إذا اجتمع السبيان ولم تَجَزْ مزاحفتُهما جميعًا ، بل وجب أحدُ الأمرين ، إما سلامتُهما معًا أو سلامةُ أحدهما فنلك هو المُعَاقِبَةُ . قولُ الناظم « لهما النجاء » جملةٌ في موضع الحال من ضمير « استجمعا » . وقوله « أو الفرد » معطوفٌ على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض ، على مذهب من يراه من النجاة .

فإن قلتَ : أين الرابطُ للحالِ بِمُصاحِبِها من المَطُوفِ ؟ قلتُ محذوفٌ إذ

(١) جاء في (د) هذا الخامس : « قوله « إذا السبيان » ، أي الخفيان ، إيداء أو بصب فاعلن قتل إلى فاعلين ، أو بإضمار مضافين قتل إلى مستغفلين ، (استجمعا) وى بعض النسخ (اجتمعا) . (لهما النجاء) يعني السلامة من الزحف . فقوله السبيان فاعل بفعل محذوف يدل عليه اجتمعا . وقيل مبتدأ خبره اجتمعا ، « ولهما النجاء » جملة في موضع الحال من ضمير فاعلن إلى اجتمعا ، أو من السبين على أنها فاعل . وقد صرح في الصحاح بأنه يقال : استجمع السيل ، إذا اجتمع من كل موضع . ثم عطف على المجرور بلا إعادة الجار على مذهب من يراه من النجاة ، وفعل بين المطوفين بالبتداء ضرورة . قوله : « أو الفرد منهما » ، أي ولأحدهما النجاء من الزحف ، ولا يجوز مزاحفتُهما جميعا . وحيث فزاحفتُهما كالفذين فإنهما لا يجتمعان ، ولكن يرضيان ، كالرود والياض ، والرباط للحال بِمُصاحِبِها من المطوف محذوف . إذ المعنى أو الفرد منهما كما ذكر . انتهى . بصرى . قال التناويسي (حنا) منصوب ، إما أن يكون حالا من ضمير النجاء في الاستقراء ، أو عند من لا يرى المجرور في مثل هذا . تحملا للتفسير منتظلا إليه من المقدر استقر أو مستقر ، كالخيرات وابن كيسان ، أو من ضمير في المجرور عند من يراه في مثله كذلك ، كالفارسي وكثير ، فاعله العامل في صاحبه ، وإما أن يكون مصدرا مؤكداً لضمير الجملة قوله على نهج قوله تعالى « كتاب الله عليكم » ، فأنصب فعل من لفظه محذوف وجوبا ، ولأن جملة حالا من الفرد ، وعمله ظاهر ، وأول هو المواق تتريرا لسلام الكلام انماض وأمكن في المعنى دقة . انتهى

وقوله تعالى « كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » في سورة النساء : ٢٤ .

التقدير أو الفرد منهما . وقوله « حتماً » حال من « النجا » الذى هو مبتدأ
أو من ضميره للسكن في الظرف المستقر ، وهو خير المقدم ، إنما على أن يُقدَّر
ذاتهم ، أى وجوباً ، أو يُجْعَل بمعنى محتملاً ، أى واجباً ، أو يُجْعَل المصدر
نفسه حالاً على جهة المبالغة .

فإن قلت : كيف سوغت الحال من المبتدأ وهم يلقون القول بمنه بنا .
على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والابتداء لا يصلح للعمل في
الحال ، قلت : هذا على حد قوله : ^(١) .

• لَمَّةٌ مُؤَحِّشًا طَلَّلُ •

فصاحب الحال عند سيبويه التكرُّه ، وهو عنده مرفوع بالابتداء ،
والناصب للحال الاستقرار الذى تعاقب به الظروف ، فـ « أجزته » في بيت الناظم
هو مثل هذا سواء ، وظهر ^(٢) أن مقتضى ما وقع لسبويه هنا أنه لا يلتزم صحة
قولهم : والعامل في الحال هو العامل في صاحبها والله تعالى أعلم .

(١) سيبويه : ٢٢٦ ، وفيه « لزمة » ونسب لكثير . ديوان كثير : ٢١٠ (طبعة
الجزائر) . وفي معنى اللبيب : ١ : ٩٠ (رقم ١٣٣) .

(٢) جاء في (د) الهامش الآتي : قوله « وظهر أن مقتضى ما وقع لسبويه إلخ فيه نظر ، لأن
العامل في الحال وصاحبها متحد حقيقة ، لأن ذا الحال في الحقيقة هو الضير الذى في الاستقرار
العائد على المبتدأ بطريق الجواز تحية للمضى . باسم العائد عليه لكون الضير البائد غير موقوف ،
فأطلق عليه لكونه إياه في المعنى . أو يقال إن المبتدأ له جتان ، إحداهما أنه مبتدأ ، والعامل
فيه من هذه الجهة هو الابتداء ، وليست الحال على هذه الجهة ، والثانية أنه فاعل في المعنى
بتأويل استقرار ، أو حصل لمة طلال ، فالحال له بهذا الاعتبار ، واحتقر عامل فيه بهذا الاعتبار
الذى كان به صاحب الحال ، وهو العامل في الحال أيضاً ، فقد صدق أن العامل في الحال هو العامل
في صاحبها ، فظهر أنه ليس بين كلام سيبويه وكلام غيره منافاة . والله تعالى أعلم . بصري .

قال :

لِلأَوَّلِ أَوْثَانِيهِ أَوْ لِكُلَيْهِمَا أَسْمُ صَدْرٍ وَعَجَزٌ قِيلَ وَالطَّرْفَانِ جاً^(١)

أقول : السببان المضممان وهما محلُّ المعاقبة تارةً يكونان في جزء واحد ، وتارةً يكونان في جزأين . فمثالُ كونهما من جزء واحد « مفاعيلن » في الطويل والمزج ، فالياء فيه تماقُبُ النون ، فإذا دخله القَبْضُ سَلِمَ من الكفِّ وإذا دخله الكفُّ سلمَ من القَبْضِ ، ولا يجوز فيه دخولُ القَبْضِ والكفِّ معاً ويجوز أن يَلِمَ منهما معاً .

ومثال محيٍ للمعاقبة من جزأين « فاعلاتن فاعلن » في المديد ، فالنون من « فاعلاتن » تماقُبُ الألف من « فاعلن » ، فمما زوحف « فاعلاتن » بالكفِّ سَلِمَ « فاعلن » بعده من الخين ، ومهما زوحف « فاعلن » بالخين سلمَ « فاعلاتن » قبله من الكفِّ ، وكذا « فاعلاتن » الواقعُ أولَ عَجَزِ المديد يجتمع فيه سببان قَبْلَتَيان ، وسببان بَمَدَيان ، وذلك لأنَّ تفعيله هكذا :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

فالمعاقبةُ أيضاً متصورةٌ بين نون « فاعلاتن » الواقعِ آخرَ الصدر وألف « فاعلاتن » الواقعِ أولَ العجز ، وبين نون « فاعلاتن » هذه وألف « فاعلن »

(١) جاء في (د) الهامش الآتي : « قوله للأول » ، أي لجزء زوحف في الأول منه سلامة ما قبله ، كقولك في المديد في فاعلاتن فاعلاتن . وقوله « أو ثانيه » أي أو لجزء زوحف في ثانية ، أي الجزء . ولأنَّ لم يجره ذكر لفظي ، أي آخر الجزء ، وتجاوز في « ثاني » إذ أوقفه موضع الآخر ، وقيل ثانية أي ثاني الأول ، أي ما قبله ، وهو آخر الجزء سلامة ما بعده ، كقولك في المديد أيضاً : فاعلات فاعلن . وقوله « أو لكليهما » ، أي أو لجزء زوحف في كليهما ، أي أوله سلامة ما قبله ، وآخره سلامة ما بعده ، كقولك في المديد أيضاً : فاعلاتن فاعلات فاعلن ، ثبتت نون فاعلاتن قبله وألف فاعلن بعده . جصري .

الواقعة بعدها ، فتتصور هنا ثلاثة أسماء ، ذكرها الجماعة وهي : الصدر ، والمجزز والطرفان .

فأما الصدر فهو ما زوحف أوله لسلامة ما قبله ، كقولك هنا : فاعلان فعلان . سمي بذلك لوقوع الحذف في صدر الجزء .

والمجزز هو ما زوحف آخره لسلامة ما بعده كقولك : فاعلات فاعلن . سمي بذلك لوقوع الحذف في عجز الجزء .

والطرفان ما زوحف أوله لسلامة ما قبله ، وآخره لسلامة ما بعده ، كقولك هنا : فاعلان فعلان فاعلن ، فعينئذ إنما يقع الطرفان في الجزء الذي هو أول المجزز بشكل فتثبت نون «فاعلان» قبله وألف «فاعلن» بعده .

هذا ما قالوه وهو واضح ، ولا ألزم تنزيله على كلام الناظم . فإن عبارته لانتهى بالتصود ، ولم يشف الشارح الشريف في تقريرها .

قال : وعادَل الناظم في هذا البيت بين أول شطريه وآخرهما . فرد الصدر إلى الأول ، والمجزز إلى ثانيه ، والطرفين إلى كليهما . وسكن الناظم المجزز تخفيفاً على حد قولهم في عَصْدٍ عَصْدٌ ، وكَتِفٍ كَتِفٌ . هذا كلامه .

قال :

تَحِلُّ يَحْدُو كَاهِنٌ بِي وَجُزُّهَا

بَرَى متى تُفْقَدُ وقد جاز أن تَرَى

أقول . يعنى أن اللعاقبة تحل في الأجر الرموز لها بقوله «يحدو كاهن» والباء الأولى ليست رمزاً وإنما هي ظرفية والباء الأخيرة ليست من الرموز

لأنها تقدمت . فأشار « بالياء إلا البحر العاشر وهو النسرُ » ، والمعاقة فيه واقعة في « مستغلقن » الذي بعد « مفعولات » ، فتعاقب فازه سينه وذلك لأنهما لو أسقطا حتى يصير الجزء إلى « فَعِلَتْنِ » وقبلها تاء « مفعولات » لاجتماع خمس حركات ، وذلك لا يتصور وقوعه في شعر عربي أبداً .

والهاء إشارة إلى البحر الثامن وهو الرمل ، والمعاقة فيه واقعة بين نون « فاعلاتن » وألف الجزء الذي بعده .

والدال إشارة إلى البحر الرابع وهو الوافر ؛ والمعاقة فيه تُتصور بأن يُعصب « مفاعِلَتْنِ » فينقل إلى « مفاعيلن » فتعاقب فيه الياء النون .

والواو إشارة إلى البحر السادس وهو المزج ، والمعاقة فيه بين ياء مفاعيلن ونونه كما تقدم . والكاف إشارة إلى البحر الحادي عشر وهو الخفيف ، والمعاقة فيه بين نون « مستغلقن » وألف « فاعلاتن » ، فلا يجتمع حين الجزء الثاني مع ك الأول .

والألف إشارة إلى البحر الأول وهو الذويل ، والمعاقة فيه بين نون مفاعيلن ويائه كما مر .

والهاء إشارة إلى البحر الخامس وهو الكامل . وبيان المعاقة فيه أن « متفاعِلن » يُصَنَر فينقل إلى مستغلقن فتعاقب سينه فاهه .

والنون إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المجتث ، والمعاقة فيه بين نون « مستغلقن » وألف « فاعلاتن » كما تقدم في الخفيف ، وذلك لأن « مستغلقن » فيها مركب من سبعين خفيفين ووتد مفروق بينهما .

وقول الشريف « مركب من سبعين خفيفين بينهما وتد مفروق » فيه نظر يُظهِر بالتذكّر لما سبق في أول الكتاب .

والإشارة إلى البحر الثاني وهو المديد ، فتعاقب فيه نون فاعلاتن ألف الجزء الذى بعده .

وقوله : « وجزؤها برى متى تنقذ » ، وقد جاز أن ترى ، قال الشريف : يريد أن الجزء الذى يسلم من الزحاف للمعاقبة وهو سائغ فيه يسمى برى . وحقيقة البرى أنه جزء عاقب بليات حرف من أوله أو من آخره جزءاً بعده سقط من صدره ، أو جزءاً قبله سقط من عجزه .

قلت : وفى شرح عروض ابن الحاجب لآين وأصل ما نصه . « والبرى ما سلم من المعاقبة التى فيها الصدر والجزء والطرفان ، وكذا قال غيره . فإذن قوله « وقد جاز أن ترى » جملة خالية من الضمير النائب عن الفاعل فى قوله « تنقذ » .

ويتضح على الناظم اعتراض فى إطلاقه القول بأن جزء المعاقبة على الصفة المذكورة برى مع كونه مخصوصاً بما تقدم . لكن وقع فى كلام ابن برى وغيره أن البرى ما سلم من المعاقبة ، فظاهره سواء كانت المعاقبة بما فيه الطرفان أو لا . وهو موافق لإطلاق الناظم .

قال :

ومثلك للضدين مبدأ شطر لم بأربعها كل مراقبة دما

أقول : المراقبة هى أن لا يزاحف السببان المحتضان ولا يسلان من الزحاف ، بل لا بد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر . وهو مراد الناظم ، وذلك لأن الضدين هما مزاحفة السبيين جميعاً ، وسلامتهما جميعاً . فإذا امتنعنا لزم مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر ، فتجامع المراقبة للمعاقبة فى أنه إذا حذف أحد الساكنين

من السبين ثَبَّتَ الآخر وجوباً ، وتفارقها في أن المعاقبة يجوز فيها إثباتهما معاً والمراقبة يتمتع فيها ذلك .

ويقع الفرق بينهما أيضاً بأن المعاقبة تكون بين السبين المتلاقين كانا في جزء واحد ، أو في جزأين ، والمراقبة لا تكون إلا إذا كان السبين متجاورين في جزء واحد .

وسُميت مراقبة لأنها يُراقب فيها حذف أحد الساكنين فيثبت الآخر ، أو نبوؤه فيحذف الآخر .

وقوله « مبدأ شطر لم » يعني أن المراقبة تحل في مبدأ كل شطر من شطور البحرين للرموز لها باللام والميم ، وهما الثاني عشر وهو المضارع المشار إليه باللام ، والثالث عشر وهو المقتضب المشار إليه بالميم .

فإن قلت علام يسود الضمير من قوله « بأربعها » ؟ قلت على مبادئ الشطور الأربعة المفهومة من السياق ، وذلك لأن كل بحر له شطران ، ولكل شطر منهما مبدأ ، فالمضارع في الاستعمال مجزؤه ، وزنته :

مفاعيلن قاع لاتن مفاعيلن قاع لاتن .

والمقتضب كذلك ، وزنته :

مفعولاتُ مستغفلن مفعولاتُ مستغفلن .

فبدأ الشطر الأول من المضارع « مفاعيلن » وكذا مبدأ شطره الثاني . ومبدأ الشطر الأول من المقتضب « مفعولات » وكذا مبدأ شطره الثاني . فإذاً هي أربعة مبادئ . والمراقبة ثابتة في جميعها فلا يجوز في شيء منها إثبات السبين معاً ولا حذفها معاً ، ولا بد من سلامة أحدهما ومزاخنة الآخر .

فَإِنْ قَاتَ : فكيف أنْتِ العدَدَ والمدودَ مذكّر ؟ قلتُ ، مرانا أن
الساكني يُجيزه إذا كان المدودَ محذوفًا . وقال به غيره . فيجوز تخريجُ ذلك
على هذا المذهب .

وجوز الشريفُ عودَ الضميرِ على الأسبابِ الأربعة في البيت ، وهما اثنان
في أولِ المصراع الأول منه واثنان في أولِ المصراع الثاني ، وذلك « عيلن »
في المصراعين من المضارع و« مفعو » في المصراعين من المقتضب . وأنث لأنه
أولُ السببِ بالكلمة أو باللفظة . قال : ويسوغُ أن يريد بالأربعِ ثوانٍ
الأسبابَ ، وهى الحروفُ السواكن والحرفُ يُذكر ويُؤنث ، قال « بأربعها »
فلحظَ التأنيثُ .

قال :

وَأَبْحَرُ طَى جَزَ مَكَاةٌ لَهَا بِكُنْهَها فَاغْلُ بِهَا أَيُّهَا تَشَا

أقول : المكاةُ هى جوازُ سلامةِ السبينِ المجتمعين ، ومزاحمتها معاً ،
وسلامةِ أحدهما ومزاحمةِ الآخر . وهو معنى قول الناظم « فاعمل بها أيها نشاء »
وتدخلُ في أربعة أبحر ، وهى البحرُ التاسعُ وهو السريعُ الرموز له بالياء .
والبحرُ العاشر وهو للتسريحِ الرموز له بالياء . والبحرُ الثالث وهو البسيط
للموز له بالجيم . والبحرُ السابع وهو الرجز الرموز له بالزاي .

وقوله « بكلمها » يعنى أن المكاةَ إنما تدخلُ في هذه الأبحر في الأجزاء
السكتلي السالمة من هضم العلل ، وذلك كضرب العروض الأولى من المنسرح ،
لأن الطيَّ لازم له .

قال الشريف : وذكر الناظمُ بحرَ المنسرح أولاً فيما يكون فيه المعاقبة
ثم ذكره هنا فيما يسوغُ فيه حذفُ الساكنين معاً . ووجهُ ذلك أن أجزاءه
تختلف ، فأما « مستغملن » الواقعُ في أولِ شطره فحذفُ الساكنين فيه جائزُ

قأت : وكذا « مفعولات » كما يؤخذ من الشواهد . ولا وجه للتخصيص
بمستعملين المذكور .

وأما « مستعملن » الذي يلي « مفعولات » فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله
تاء « مفعولات » وهي متحركة ، فلو دخل « مستعملن » انقلب لاجتماع فيه
خمس متحركات . ولذلك لا يعمده بعض العروضيين من باب المعاقبة ، إذ امتناع
حذف الساكنين إنما هو لأمر عارض فيه ، فتأمل ، انتهى كلامه . فإن قلت :
كيف ساغ الابتداء بقوله « مكانة » وهي نكرة محضة لا مسوغ للابتداء بها ؟
قلت هي موصوفة بقوله « لها » والخبر قوله « بكتلها » فالمسوغ موجود فلا إشكال .

عِلَلُ الْأَجْزَاءِ

قال :

وما لَمْ يَكُنْ مِمَّا مَضَى أَدْعُ بِهِ

زيادته والنقص فرقا لدى الشيء

أقول : مقتضى هذا الكلام أن تكون العلة عبارة عن التغيير الذي لا يكون في ثوانى الأسباب ، وعلى ذلك مشاه الشريف .

فإن قلت : لا نزاع في أن القعر من المال ، وهو حذف ساكن السبب الخفيف من آخر الجزء وإسكان المتحرك قبله ، فهذا تغيير في ثاني السبب قطعاً ، فيلزم أن لا يكون علة ، وهو باطل ، قلت : هو وإن كان فيه تغيير ثاني السبب بإسقاطه لكن ليس هذا تمام مستأه ، وإنما مسأه تغيير ثاني السبب بحذفه ، وتغيير أوله بإسكانه . والمراد بقولهم : الزحاف تغيير ثاني السبب أنه تغيير الثاني قطعاً ، فزال الإشكال .

فإن قلت : من خاصة العلة لزومها حيث وقعت ، وقد عدّ الناظم الحزم ، بالزاي ، من علل الزيادة ، فيلزم على هذا أن يكون لازماً وهو باطل ، قلت : قد يتخلف اللزوم لمعارض . وهذا كذلك ، ضرورة أن هذه الزيادة خارجة عن وزن البيت .

وفي عبارة الناظم ما يقتضى عدم اللزوم ، فإنه حكّم على هذا النوع من العلل بالقبح ، بل جملة أقبح ما يرى . ولا يتأتى القول بذلك مع لزومه . وقسم الناظم العلة إلى زيادة ونقص . وسبأني بتحقيق ذلك .

وقوله « فرقا » منقول لأجله ، والمامل فيه « ادع » أى سمّ المالم ينقص
من التثنيّات علّة وما مضى منها زحافا ليعمل الفرق بين اللّعين ، فترتب على
كلّ حكم مقتضاه .
قال :

فردّ سببا خفّا لترفيل كامل بغايته من بعد جزء له اهتدى
أقول : قد سبق أن العلّة على قدين : زيادة ونقص ، قدّم الناظم أقسام
النقص من حيث أن جميع حروف الجزء مع الزيادة باقية لم يذهب منها شيء
ولا كذلك مع النقص . وللاّول على الثانى مزية .
إذا تقرر ذلك فن أنوع الزيادة الترفيل ، وهو زيادة سبب خفيف
على آخر الضرب من مجزوء الكامل . والمزاد بالغاية هو الضرب ،
وكلامه واضح .

والترفيل فى اللغة إطالة الذيل . يقال ذيل مرقل أى مطوّل ، ومنه قولهم :
فلان يرقل فى ثوبه ، لذى يجر ذيله زهوا . ولما كانت هذه الزيادة هى أكثر
زيادة تقع فى الآخر سمى ترفيلا .
قال :

ومجزوء هج ذيله بالسكن ثامنا
وسبغ به المجزوء فى رمل عرا
أقول : التذيل زيادة حرف ساكن على وتد مجموع فى آخر الجزء ،
ويدخل فى الضربين المجزوين من بحرین هما الخامس ، وهو بحر الكامل
المشار إليه بالماء من « هج » ، والثالث وهو بحر البسيط المشار إليه بالبحيم .
وللرأد بالسكن ذو السكن ، وهو الكون ، أى الحرف الساكن ، « وثامنا »

حال من الجورور فيصير « متاعلان » في الكامل « متاعلان » و « مستغلان » في البسيط « مستغلان » .

قال ابن برسي : وإنما آثروا زيادة النون دون ما عداها من الحروف قياساً على زيادة التنوين في آخر الاسم لأنها نون في اللفظ ، وتزاد في آخر الاسم بعد كماله ، كما أن هذه زيدت في آخر الجزء بعد كماله ، ولما كانت النون الزائدة ساكنة ، وكانت النون الأصلية قبلها كذلك ، والتقى ساكنان ، أبدل من النون الأولى الأصلية ألفاً كما تبدل النون الضمنية والتنوين ألفاً في الوقف ، لأن الساكنين يجوز اجتماعهما إذا كان أحدهما حرف مد ، لأن ما فيه من المد يقوم مقام الحركة .

والتذليل ، ويقال الإذالة أيضاً ، مأخوذ من ذيل الثوب والنرس وغيره ، شبه الحرف الزائد به .

والتسبيغ زيادة حرف ساكن على سبب خفيف من آخر الجزء ولا يكون إلا في المجزوء من بحر الرمل ، ويقال فيه أيضاً الإسباغ ، لأنه مصدر أسبغه إذا أطاله . يقال ذيل سابع أي طويل ، فلما كان هذا الحرف يطيل الجزء سمي إلحاقه به إسباغاً وتسيبغاً على صيغة بناء التكثير .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم بقوله « عرا » ؟ قلت : كأنه ينظر من طرف خفي إلى ما حكي عن الزجاج من أن هذا الضرب من الرمل قليل جداً ، وأنه موقوف على السماع ، فكأنه يقول وسبغ بالحرف الثامن الساكن المجزوء من الرمل حالة كونه قد « عرا » أي نزل به من حيث سمعته من العرب ، وإلا لحقه أن لا يزداد لأنه لم يكثر كثرة قياس عليها كما اتفق لغيره من ضروب الزيادة ، فأمله وحرره .

قال :

وإن زوتَ صدرَ الشطرِ مادونَ خمسةٍ

فذلك خَزَمٌ وهو أقبحُ ما يرى

أقول : الخزمُ هو زيادة حرفٍ إلى أربعة في أول البيت ، وحرفٍ أو حرفين في أول المعجز . سميت هذه الزيادة خزماً بالزاي تشبيهاً لما يخزم البعير ، وهو أن تُجعلَ في أُنْفِه خِزامةٌ ، والعلاقةُ بينهما الزيادة الموصلة إلى المراد . وما أحسن قول السراج الوراق :

وقائلُ قال لي ومثلي يرجعُ في مثلِ ذا لمثلي

لَمْ خَزَمَ الشمرُ قلتُ حتى يقادَ قسراً لغيرِ أهلهِ

وأكثرُ ما يحى الخزمُ في أول البيت . ويجئُ في أول النصف الثاني قليل . ولم يحى فيه بأزيدَ من حرفين . قال الصفاقى : وجهُ مجيئه فيه أن البيتَ قد يكون مصرعاً ، فكان أولُ نصفه الثاني أولُ البيت . قلتُ : وفيه نظر . ووجهُ بعضهم بأنه لما جاز في أول المعجز الخزمُ ، بالراء ، وهو نقصانُ جاز فيه الخزمُ ، بالزاي ، ليكون الشاعِلُ له تارةً وعليه أخرى . واعتُرضَ بأن تعليلَ جواز الخزم بالحل على جواز الخزم ليس أولى من العكس . ووجهُ أيضاً بشبههِ أوائلِ الأبياتِ بقطع ألف الوصل فيه ^(١) . واعتُرضَ بتوجهِ السؤال في ألف الوصل كما في الخزم .

(١) الضمير في قوله « بشبهه » عائد إلى المعجز ، وكذلك في قوله ، « فيه » . يعنى - فيما يبدو - أنه كما جاز قطع ألف الوصل في المعجز قياساً على قطعها في الصدر ، كذلك يجوز بالقياس نه الخزم والمعجز . انظر في الجزء الثانى من سيبويه شاهداً على اجتهاد النظم الثانى بألف الوصل بعد قطع قول الشاعر :

ولا يبادرُ في في الشتاء وليدنا ألتدَرِ ينزلها بغيرِ جمالٍ

وقول لبيد :

أو مذهبٌ جُدَّةٌ على ألواحهِ الناطقُ الزبورُ والمختومُ

إذا تقرر ذلك فكلام الناظم معتزض من جهة أن قوله « صدر الشطر »
أعم من أول النصف الأول وأول النصف الثاني ضرورة أن « صدر الشطر »
صادق على كل منهما . والخزْم بما دون خمسة الذي هو صادق بأربعة أحرف
إنما يكون في أول الشطر الأول ولا يكون في أول العجز إلا بحرف أو بحرفين
خاصة ، فنال مجيئه في الأول بحرف واحد قوله : (١)

وَكأنَّ أَباتاً في أَفانين وَذِفِه كَبيرُ أَناسٍ في بِجادٍ مُزَمِّلٍ

خزْم بحرف واحد ، وهو الواو .

ومثاله بحرفين قوله :

بامطر بن تاجية بن سامة لاني أَجنى وتُنطقُ دوني الأبوابُ

خزْم بحرفين وما الياء والألف .

ومثاله بثلاثة قوله :

لقد عَجِبْتُ لِقومِ أَسلموا بِمَدِّ عَزَمِ

إِمامَهُمُ لِلشُّكراتِ وَلِلقُدْرِ

خزْم بثلاثة أحرف ، وهي قوله : « لَقَدْ » .

ومثاله بأربعة أحرف قوله :

اشدُّدْ حِيالَ يَمَكِ لِلْموتِ فَإِنَّ الْموتَ لا يَكَا

خزْم بأربعة أحرف ، وهي قوله « اشدد » .

ومثاله أولُ العجز بحرف واحد قوله :

كَلَّمَا رَابِكُ مِنِّي رَائِبُ وَيَلْمُ الْجَاهِلُ مِنِّي مَا عَلِمُ
خُزْمٌ بِالْوَاوِ مِنْ قَوْلِهِ « وَيَلْمُ » .
ومثاله فيه بحرَين قول طرفة : ^(١)

هَلْ تَذْكُرُونَ إِذْ تَقَاتَلَكُمُ إِذْ لَا يَضُرُّ مُتَعَدِّمًا عَدَمُهُ

خُزْمٌ فِي الصَّدْرِ بَهْلٌ وَفِي الْعِزِّ يَافُ . لَا يُقَالُ : « لَا نُسَلِّمُ أَنْ هَذَا الْبَيْتَ غُرُومٌ
لَا فِي الصَّدْرِ وَلَا فِي الْعِزِّ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكَامِلِ ، وَعَرُوضُهُ هَذَا وَضَرْبُهُ
كَذَلِكَ ، وَدَخَلَ الْجُزْءُ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الصَّدْرِ الْإِضْمَارُ ، وَكَذَا أَوَّلُ الْعِزِّ ،
وَدَخَلَ جُزْأُ الْجُشُوبِ مِنَ الْمَصْرَاعَيْنِ الْوَقْفُ » ، لِأَنَّا قَوْلُ يَصُدُّ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
فِي الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ :

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَبِيشُ بِهِ ، حَيْثُ تَهْدِي سَابِقَهُ قَدَمُهُ

وَهَذَا مِنَ الْبَدِيدِ قَطْعًا ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ بَاقِي الْقَصِيدَةِ كَذَلِكَ ، وَتَعَيَّنَ أَيْضًا
الْقَوْلُ بِالْخُزْمِ فِي الْبَيْتِ لِلتَّشْهِيدِ بِهِ كَأَذْكَرِ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ جَاءَ الْخُزْمُ بِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوَّلِ الْبَيْتِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَكِنِّي عَلِمْتُ لَنَا هُجْرَتُ أَتَى

أَمُوتُ بِالْهَجْرِ عَنْ قَرِيبِ

قَوْلُهُ « وَلَكِنِّي » كَأَخْزَمِ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَحْرَفٍ إِنْ رُؤِيَ بِنَوْنِ الْوَقَايَةِ ،
وَسَبْعَةٌ إِنْ رُؤِيَ بِدُونِهَا ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَيَرُدُّ عَلَى النَّاظِمِ ، قُلْتُ : هُوَ مِنَ
الشَّدُوذِ بِحَيْثُ لَا يُتَلَفَتُ إِلَيْهِ وَلَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ « وَهُوَ أَقْبَحُ مَا يَرَى »

قال الشريف : يريد أن الخزم قبيل جلد ، ولتلك لا يجوز الولد احتمالاً . قلت : ظاهر قول ابن الحاجب « وخزمهم جائز » وهو زيادة حرف أولاً ، وإلى أربعة قبلاً « أن الخزم جائز . وأنه مقبول عند الأئمة . فإذا لا مانع للمولد من استعماله ، وإن كان تركه أولى بكل حال .

قال الصفاقسي : وزعم بعض الناس أن الخزم ليس عيباً بخلاف الخرم وهو النقص ، لخروج الزيادة عن البيت فلا يخل بالوزن . قال : وفيه نظر ، فإن الخزم بالحرف الواحد ، والوقوف عليه ، والابتداء بما بعده ، متممٌ لشدة طلبه له ، وكذا إذا وقع حشواً . قال : والأولى ما قاله أبو الحكم : « إن الكنة المخزوم بها إن أمكن الوقوف عليها ووقعت وسط البيت كانت عيباً لإخلالها بالوزن ، فإن وقعت أوله لم تكن عيباً لخروجها عن البيت بإمكان الوقوف عليها ، وإن لم يمكن الوقوف عليها كان الخزم بها قبيحاً ، إلا أنه في حشو البيت أقبح لارتباطه بما قبله . ثم هي إتمام منفصلة ، أو في حكم المنفصلة ، وانضمامها أكثر . وكيف ما كان فدخوله في جميع البحور جائز » .

هذه عبارته ، قلت : ولعلم اختصاص الخزم ببخردون بحر كما ذكره أطلاق الناظم حيث قال « صدر الشعار » فلم يقيده ببخرفهم عدم الاختصاص .

ثم قال الصفاقسي : « ودليل قبول الخزم أنه زيادة غير مخلة بوزن البيت ولا بمعناه ، فيقبل قياساً على النثر في نحو قوله تعالى : ﴿ فبارحنا من الله ﴾ ، على أنا نقول : زيادتها أول البيت أولى لصيق الوزن عن الوفاء بالمعنى . لا يقال : لا نسلم عدم إخلالها إذ قد تكون شديدة الانصال بالبيت على ما مر ، لأننا نقول ، مرادنا بعدم إخلالها أي في حال زيادتها بخروجها عن الوزن لا حالة حذفها . سلمناه ، لكن مرادنا زيادتها في الحكم لا في المعنى ، كحكمهم بزيادة « لا » في قولهم : جئت بلا زاد ، وغضبت من لاشي » .

مع أن حذفها مختل . لا يقال : يلزمكم عدم جواز النحر بأكثر من حرفين أو ثلاثة ، لأنه لم تقع الزيادة في النحر بأكثر منها . وهو أصلكم الذي قسم عليه ، لأننا قول ، الجمع بينهما إنما وقع بطلاق الزيادة لا بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة . سئلناه إلا^(١) أنه إذا جاز في النحر بحرفين أو ثلاثة جاز في النظم بأكثر اضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى والله أعلم . انتهى كلامه .

قال :

وحذف وقطف وقصر القطع حذو

وصلم ووقف كشف الحرم ما انفري

مواقعها أبحار الأجزاء إن أتت

عروصاً وضرباً ما عدا الحرم فابتدا

أقول : لما انتهى الناظم الكلام على أنواع الزيادة أخذ في أنواع النقص إجمالاً ثم تفصيلاً ، فقدمها هنا أولاً ، ثم فسرهما ، وذكر محال وقوعها على التبيين ثانياً ، كما تراه بعد هذا ، ففوله هنا « ما انفري » مبتدأ مؤخر وخبره مقدم ، وهو قوله « حذف وقطف إلى آخره » ، وثم حرف عطف محذوف ، أى وقصر والقطع وكشف والنحر . ومعنى قوله « انفري » انقطع ، ولا شك أن في كل من هذه التغييرات حذفاً من اللفظ فهو انقطاع لبعضه .

ثم أخير أن مواقع هذه الألفاظ أبحار الأجزاء على شريطة أن تقع عروصاً وضرباً ، وأن ذلك حكم ثابت لجميعها ، إلا النحر فإنه يقع ابتداءً وهو أعم من

(١) جاء في (م) بعد قوله « إلا » قوله : « . . . أنا نتبع أنه لم تقع الزيادة بأكثر من ثلاثة في النحر ، سئلناه إلا . . . » ثم تابع القول كما في المتن .

ابتداء الصدر وابتداء العجز ، وإن كان وقوعه في أول العجز قليلاً ، وربما ما به بعضهم . وسيأتي الكلام عليه .

فإن قلت : بماذا استثنى النخرم ؟ أمن الجملة الأولى . وهي الأسمية أم من الثانية وهي الفعلية ؟ قلت : هو مستثنى من كلتا الجملتين . فإن النخرم لا يقع في مجز جزء ولا في عروض ولا في ضرب ، ولعل في قوله « فابتداء » إشعاراً بذلك ، أى إنما يكون النخرم ابتداءً في كل وجه فهو في ابتداء الجزء الواقع في ابتداء البيت ، ولا يجوز أن يعود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط لأن حكم الجملة الأولى يكون منسحباً عليه ، وهو وقوعه في مجز الجزء وذلك باطل ، وكذا لا يجوز أن يكون الاستثناء من الجملة الأولى فقط لأنه يلزم حينئذ وقوع النخرم في العروض أو الضرب وهو باطل أيضاً .

قال الشريف : وكلها يعنى التغيرات اللاحقة للأجزاء تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يلحق ثوائى الأسباب ولا يكون إلا في حشو الأبيات ، وهو الزحاف . وقسم يلحق الأوتاد خاصة وتنفرد به المبادئ وهو النخرم . وقسم يلحق الأوتاد والأسباب معاً وتنفرد به أعاريض الأبيات وضروبها وهو العلى . قلت : وفي هذا تصريح بأن قبض عروض الطويل مثلاً على لا زحاف فتأمل .

قال :

ففى حاسبوك الحذف للخصف واقطفن

به أثر سكين بد والاقل اتقى

أقول : اشتمل هذا البيت على تعيين المراد بالحذف والتطف وعلى تعيين الأثر الذى يدخلها . فالحذف عبارة عن إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ،

فيدل عليه قوله قبل ذلك « مواقعها أجهاز الأجزاء » ، ويدخل في ستة أبحر ،
وهي الثامن وهو بحر الرمل المرموز له بالحاء من قوله « حاسوبك » ، والأول
وهو بحر الطويل المرموز له بالألف ، والخامس عشر وهو بحر المتقارب
المرموز له بالين ، والثاني وهو بحر المديد المرموز له بالباء ، والسادس وهو
بحر المزعج المرموز له بالواو ، والحادي عشر وهو بحر الخفيف المرموز له
بالكاف ، « والخف » هو الخفيف . قال امرؤ القيس :

يَزِلُّ الغَلامُ الخُفَّ عن صَهْوَاتِهِ
كما زَلَّتْ الصَّفْوَاهُ بالْمُنْتَزِلِ

وتسمية هذا التعبير بالخفف أمر ظاهر وكأنهم سموه باسم الأعم .
والتعطف عبارة عن إسقاط السبب الخفيف وإسكان المتحرك قبله ،
ولا يكون إلا في بحر واحد وهو الوافر الذي هو رابع البحور المرموز له
بالدال من قوله « بد » ، وقد علم أن « مفاعلتن » هو جزء الوافر ، فإذا أردت
قطعه حذفت السبب الخفيف من آخره وهو « تن » ، وأسكنت المتحرك
الذي قبله وهو اللام التي هي ثاني سبب قبح فيصير « مفاعل » بإسكان اللام
فيمر عنه بمولن . والضمير من قوله « به » راجع إلى حذف الخف . والراد
بالسكن التسين ، فهو مصدر محذوف الزوائد .

وبالباء من قوله « بد » ظرفية بمعنى « في » لاحرف مرموز به للبحر
الثاني وهو المديد ، لأنه ليس لنا في المديد جزء آخره سبب خفيف وقبلة
متحرك حتى يدخله التعاف ، فالإلباس مأمون .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم بقوله « والأهمل اتقي » ؟ قلت : قال
قال الشريف : يريد أن « مفاعلتن » في الوافر إذا دخله التعطف قطعت

السببُ الخفيفُ وسُكِّنَ اللامُ قبله بـ «مفاعل» وصار السببُ الثقيلُ خفيفاً ،
فذلك الذي أراد الناظم . وبذلك يتبين أن القطف لا يكون إلا في الوافر .

قلتُ : أو يكون المرادُ بذلك الإشارةُ إلى نفي قول من زعم أن القطفَ
عبارة عن حذف السببِ الثقيلِ حرصاً على قلة التغير ما أمكن ، لأنه على
هذا التقدير غلَّةٌ واحدةٌ ، وعلى الأول يكون مركباً من علة وزحاف ، وهما
الحذفُ والتصبُّ ، وقلةُ التغيرِ أولى .

قال بعضهم : ولا قائل به : وهو وهم فاحش ، لأن مخترع هذا العلم وهو
الخليلُ هو القائلُ في القطف بالمقالة الأولى . أفتراه يقول إنه مسبوقٌ بالإجماع
مع أن معنى القطف لئمةٌ هو المناسب لما ذهب إليه الخليلُ ، وذلك لأن الثمرةَ
إذا قُطفت تعلق بها شيءٌ من الشجرة ، وعلى التقدير الأول فالجزء كذلك ،
لأنه لما حُذف منه السببُ الخفيفُ حَلَقَتْ به حركةُ السببِ الآخر ، ولا
كذلك على التقدير الثاني ، وأيضاً فإنه يلزم على التقدير الثاني دخولُ العلة في
حشو الجزء ، ولا نظير له فتأمل .

قال :

وحسبك فيها القصرُ حذفك ساكناً

وتسكينُ حرفٍ قبله إذ حكي العما

أقول : يعنى أن القصرَ عبارة عن حذف ساكن وإسكان حرف قبله
بشرط أن يكون من سبب خفيف . وهذا القيدُ مذكور في البيت الثاني .
وأشار إلى وجه التسمية بقوله « إذ حكي العما » يريد أن ما دخله القصرُ
يُسمى مقصوراً لأن الجزء قصر عن التمام ، كما قصر الأسمُ المقصورُ كالعما والرحى
عن اللد ، أى حكي الأسماء المقصورة . هكذا قرره الشريف .

قلت : ويمكن أن يكون إشارة إلى القولين في تسمية التصور بهذا الاسم . وذلك لأن منهم من قال : سُمي بذلك لكونه قصر عن الحركة أى مُنْع منها . وقيل : سُمي بذلك لكونه مُنْع عن المد، فكذا الجزء القصور يَحْتَمِلُ أن يكون سُمي بذلك لأنه لَمَّا حُذِفَ آخره وأُسْكِنَ ما قبله مُنْعٌ من الحركة ، أو لأن الجزء قُصِرَ عن التمام كما قُصِرَ الاسم المتصور عن المد ، والله أعلم .

ويدخل القصر في أربعة أبحر رَمَزَ لها بقوله « حَبِكَ » ، فالحاء رمز للبحر الثامن وهو الرمل . والسين رمز للبحر الخامس عشر وهو المتقارب . والباء رمز للبحر الثاني وهو المديد . والكاف رمز للبحر الحادى عشر وهو الضعيف .

قال :

كذا القَطْعُ لَكِنْ ذَاكَ فِي سَبَبِ جَرَى

وَفِي وَتَدِ هَذَا وَجَهٌ لَهُ حَوَى

أقول : يريد أن القَطْعَ مماثل للقصر في أنه حذف ساكن وتساكن حرف قبله ، لكن ذاك وهو القصرُ مخصوصٌ بالسبب الضعيف ، فيكون عبارة عن حذف آخر السبب الضعيف وإسكان الحرف الذى قبله . وهذا ، وهو القطع ، مخصوصٌ بالتودد لجمع فيكون عبارة عن حذف ساكن التودد لجمع وإسكان الحرف الذى قبله . وأشدُّ ابن الخطيب في الإحاطة لبعض الأندلسيين :

يا كاملاً شوقى إليه وافرٌ . وبسيطٌ وجدي فى هواهُ عزيزٌ
عاملت أسبابى لديك بقطْعها . والقطعُ فى الأسبابِ ليس يَحْجُوزُ

فأحسن في التورية . وأشار الناظم بقوله « جهز » إلى الأبحر التى يدخلها

القطع ، فالجيم رمز للبحر الثالث وهو البسيط . والماء رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والزاي رمز للبحر السابع وهو الرجز ، وسمى قطعاً لأنه يقطع الجزء عن تمامه .

قال :

وحذفك مجموعاً دَعَواً حَذَّ كامل

وإلا فصلم والسريع به ارتدَى

أقول : الحَذَّ بناءً مهملة فذالين مُفْجَمَتَيْن ، إلا أن الناظم سَكَنَ العينَ المفتوحة على قبجه لأجل الضرورة ، وهو حذفٌ وتَدْيٌ مجموع من آخر الجزء ، ولا يكون إلا في « متفاعِلن » فإذاً لا يكون إلا في بحر الكامل كما صرح به الناظم . وقال ابنُ برى وتبعه الصفاقسي : ولا يكون إلا في « مستفعلن » المجموع الورد و« متفاعِلن » . قلت : وهو غلط فإنه ليس لنا بحر فيه « مستفعلن » يدخل فيه الحذف أصلاً ، وإنما يدخل في الكامل والأستقراء ينقته .

فإن قلت : سيأتي أن للكامل عروضاً حذّاء لها ضربٌ أحدٌ مُضْمَرٌ على زنة « فعلن » ، ولا شك أن « متفاعِلن » يدخله الإضمار أولاً فينقل إلى « مستفعلن » ، ثم يُحذف منه الوردُ المجموع فيصير « مستف » فينقل إلى « قُتلن » ، فاعلمها أراداً ذلك . قلت : هو بعيد جداً وظاهرُ عبارتهما يقتضي أن « مستفعلن » جزء أصلي ، ويدخله الحذفُ مع ذلك ، كما أن « متفاعِلن » كذلك .

فإن قلت : سيأتي أن بعض العروضيين حكى البسيط الجزء ، عروضاً حذّاءً ، مخبونةً ، وحكى أيضاً استعمال الشطور من الرجز أحدَ مستفعلن ، فهذان بحران وَقَعَ في كل منهما الحذفُ في « مستفعلن » ، قلت : هذا من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه ولا يُبنى القواعد الكلية عليه .

قال ابن بري : وكان حقه أن يدخل « فاعلن » إلا أنه لم يسمع فيه .

قال الصفاقى : وعاته عندى ما يؤدى إليه دخوله فيه من بقاء الجزء على سبب خفيف ولا نظير له . ولا يقال بل نظيره موجود ، وهو عروض التقارب المحذوفة ، فإن القطع يجوز دخوله فيها فتبقى حينئذ على متحرك وساكن ، لأننا نقول المتحرك والساكن فيها بقية وتدر وهو أقوى من السبب فافترقا .

قلت : الوند أقوى من السبب لزيادة حروفه عليه ، فإذا خرج عن صورة الوند وانتقل إلى هيئة السبب زال ما به الأمتياز في القوة ، فلا نعلم أنه حينئذ أقوى . والحدّ لغة اللثة ، ومنه قولهم قطاة حداء ، ولنا حذف الوند من آخر الجزء . خف فسمى أحد ، وهو في اللغة القصر ، ومنه قولهم : حار أحد ، وقول الفرزدق :^(١)

أَوَلَيْتَ المَرَاقَ ورافديه فزارياً أحدٌ يدُ القميصِ

كفى بغير كنه عن تشمير يده للسرقة . ويمكن أن يكون تسمية الجزء أحد لهذا المعنى . وصاحب القند وابن السيد يقولانه بالجيم ودالين مهملتين ، وهو لغة القطع . وقوله « وإلا فصل » أى وإلا يكن الوند المحذوف مجموعاً بل كان مفروقاً فهو العلم ، فالنقى إما هو الوصف لا الوصف ، ولا يدخل إلا في السريع ، وهو ضراجه بقوله : « والسريع به ارتدى » ، وفيه على رأى صاحب التلخيص استعارة بالكناية واستعارة تخيلية ، وذلك لأنه أضمر في نفسه تشبيه البحر الذى يدخله هذا النوع من التفسير برجل ظاهر النقص ، ودل على هذا التشبيه الضمر في النفس بأن أثبت لعشه أمراً مختصاً به وهو هنا

الارتداء . فتشبيه البحر بالرجل الذي هذا شأنه استمارة بالكناية ، وإثبات الارتداء له استمارة تخيلية .

والعلم لغة قطع الأذن . يقال : رجل أصل ، إذا كان متناصلاً الأذنين ، وقد صارت أذنه أصلها علماً ، إذا استأصلتها ، فبنى حذف الوند الفروق من الجزء . صلماً تشبيهاً بذلك .

قال :

ووقف وكشف في الشرح سابقاً

فأسكن وأسقط بحر طي ول الهدى

أقول : الوقف والكشف يشتركان في أنهما تغيير الحرف الأخير من « مفعولات » ، لكن الوقف تغيير لهذا الآخر إسكانه ، والكشف تغيير له إسقاطه .

ففي كلام الناظم لف ونشر مرتب ، فالإسكان راجع إلى الوقف والإسقاط راجع إلى الكشف . وتسمية الأول بالوقف واضحة ، وستى التامى كشفاً لأن أول الوند الفروق لفظه لفظ السبب ، غير أن وقوع التاء بعده يمنع أن يكون سبباً فإذا حذفت التاء انكشف وصار لفظه لفظ السبب .

وهذان النوعان ، وهما الوقف والكشف ، يدخلان في مجرى رمز لما بالطاء والياء من قوله « بحر طي » ، فالطاء رمز للبحر التاسع وهو السريع ، والياء رمز للبحر العاشر وهو المنسرح ، وقوله « ول الهدى » ، الكلمة الأولى أمر من « ولي » أى كن والياً للهدى ، غير أنه يكتب بالهاء وإن كان لا ينطق بها وصلاً ضرورة أنه يوقف عليه بالهاء ، والقاعدة في علم الخط أن يكتب الكلمة بتقدير الأبداء بها والوقوف عليها ، ويقتضى من ذلك أشياء على ما عرفت في محله .

قال :

وقطعتك المحذوف بترٍ بسبب
وقيل اللديد أختص بأسميه في الدعا

أقول : قد علت معنى القطع والحذف فيما سبق ، فإذا اجتمعا سُمي
اجتماعهما بترًا .

وفي عبارة الناظم مسامحة لأن مقتضاها أن القطع نفسه إذا دخل في الجزء
المحذوف يسمى بترًا ، وليس كذلك ، بل الأسم إنما هو لما يجتمعين ،
أول اجتماعهما ، ويدخلان بحرین رمَزَ لهما بالسين والباء من « بسبب » .

والباء الأولى ظرفية . والسين الثانية والباء الأخيرة لفو ، ولا لبس يقع
بالعائها لأنها تكرروا قبلهما . فالسين رمز للبحر الخامس عشر وهو
المقارب ، والباء رمز للبحر الثاني وهو اللديد ، فإذا دخل البتر في « فمولن »
بالمقارب حُذِفَ سببه الخفيف وهو « لن » ، وحُذِفَت الواو من « فمو » ،
وسُكِنَت عينه فيصير « فع » ، وإذا دخل البتر في « فاعلاتن » باللديد حُذِفَ
سببه الخفيف وهو « تن » ، وحُذِفَ ألف وتده وسُكِنَت لامه فيصير فاعل .
والبتر يفتح التاء وإسكانها بمعنى اطلع أيضًا ، وهو أبلغ من الحذف ، ومنه
ذيل أتر .

وقوله « وقيل اللديد اختص باسميه في الدعا » هذا إشارة إلى مذهب
الزجاج ، وذلك أنه ذهب إلى أن الجزء الذي دخله الحذف والقطع لا يسمى أترًا
إلا في المقارب وحده ، لأن « فمولن » فيه يصير إلى « فع » فيبقى منه أقله ، وأما في
اللديد فيصير « فاعلاتن » إلى « فاعل » فيبقى منه أكثره ، فلا ينبغي أن يسمى أترًا ،
بل يُقال فيه « محذوف مقطوع » ، وهذا هو مراد الناظم بقوله : « وقيل » .

المديد اختص باسميه في الدعا ، أى أنه يُدعى في المديد وحده باسمي التغيير الذى اشتغل البتر على مسماه وهما الحذف والتقطع .

قال الزجاج : وإنما يُسمى بالأبتر في المقارب ، وغلط في ذلك قُطْرُبًا ، وردَّ بإنكار وجه الخصوصية ، وبسمية الخليل له بذلك حيث قال : وما يسقط من « فعولن » حتى يصير « فع » ومن « فاعلاتن » حتى يصير « فعلن » فهو أبتر . قيل : وإنما وسم الزجاج أن الخليل كتب تحت هذا الضرب في هذا البحر : محذوف متطوع ، وكتب في المقارب أبتر ، فلماذا توهم الاختصاص .

قال :

وسلّ ودا آخرم للضرورة صدرها

ووضع فعولن ثلثه ثمره بدّا

أقول : انخرم عند الخليل رحمه الله حذف أول الورد المجموع في أول البيت . وبعضهم ينقل عنه أنه يجوز في أول النصف الثاني على قلة . وبعضهم ينقل فيه للنوع عنه ويقول إن غيره هو الذى يجوز انخرم فيه . وبعضهم ينقل للنوع في خرم أول المعجز مطلقاً عن الخليل وغيره . وأجاز السهلي خرم السبب الثقيل ، وتابسه ابنُ واصل على ذلك زاعماً أنه التحديق . واحتج السهلي بما جاء عنهم من خرم « متفاعلين » في الكامل وأوله سببٌ ثقيل .

قال :

تناكلوا عن بطن مكة إتها كانت قديماً لا يُرام حريئها

قوله « تناكلوا » وزنه « مفاعلين » ، وقد كان « متفاعلين » ، فحذف الحرف الأول منه .

• وبما جاء في التوسيع . قال الشدّاع :^(١)

قاتلوا القوم يا خزاعَ ولا يدخلكم في قتالهم فشل

فقوله « فَاذْلَلْ » وزنه « فاعلن » ، وأصله « مستغلن » فخبين وخُرم .

وبما جاء في متهوك الرجز من قول حارثة بن بدر^(٢) :

كرّنبوا أو دَوِّلِـبوا أو حيثُ شتم فاذهبوا

فقوله « كرنبوا » وزنه « فاعلن » ، وأصله أيضاً « مستغلن » فخبين وخُرم .

قال السهلي : « وإذا كانوا يحذفون السبب الثقيل يحملته الحذف جزء منه

أسهل . وأنشدها على ذلك قول الشاعر :

هامة تدعو صدّي نين المشتقر والجمانة

فوزن « هَامَتْن » « فاعلن » ، وأصله « متفاعلن » . قلت أما قوله

« تناكلوا » فليس فيه أكثر من أن وزنه « متفاعلن » ، وقد كان أصله

« متفاعلن » إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض أجزائه ، فيجوز

أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثاني من السبب الثقيل لا أوله . ومثله

يسمى عندهم بالوقف ، فلا يرد مثل هذا على الخليل . وأما بقية الأبيات فن

الشدوذ بحيث لا يفت مثل الإمام إليها ولا يفت قاعدة عليها . وأجاب

الصفاقي عن اعتقاده إلى بيت الشدّاع بأن « مستغلن » لما خبن صار

« متفاعلن » فجاء أوله على هيئة الوجد المجموع ، ومن هذه الحيثية جاز انخرم

فيه نظراً إلى ما آل إليه . قلت : وهذا الجواب لا يرتضيه الخليل ، فإن انخرم

عنده هو حذف الحرف الأول من الوجد المحذوف لا منه وبما هو على هيئته ،

(١) قالت جميع النسخ : هنا وفيما على ، التباخ ، والمصواب أنه لشدّاع بن يصر الكتاني ،

شرح الحاشية : ١٠١ / ١

(٢) لحارثة بن بدر التمداني ، تاريخ الطبري ٧ : ٨٥ ، والبيت الثالث : « قد أمر للهائب »

وإنما قال بذلك بعض المتأخرين من العروضيين . قال الصفاقسى : وما استشهد به على حذف السبب التثني بجماعته فيه نظر لجواز أن يكون ذلك الجزء دخله الوقف فصار وزنه « متفاعان » فدخله الخرم لصيرورته على هيئة الوند المجموع لأن السبب حذف بجماعته . قلت : هو مردود بما تقدم .

ثم قال : سلمناه إلا أنا لانلم أنه يلزم من حذفه بجماعته جواز الخرم فيه لأننا قلنا إن الخرم امتنع فيه لأجل كونه حذفاً ، بل اللانع منه ما يؤدى إليه من الابتداء بالساكن ، لأن المتحرك الثانى منه فى نية الساكن لجواز دخول الإضمار عليه .

قلت : وهذا مأخوذ من كلام أبى على الفارسى فإنه استدلل فى الإيضاح على أنهم لا يبتدئون بالساكن بكونهم لم يخرموا « متفاعان » كما خرموا « فعولن » . قال : لأن « متفاعان » يسكن ثانيه ، فلا خرم لأدى إلى الابتداء بالساكن . وأقول فيه نظر لأن الخرم بتقدير دخوله فيه إنما يدخله حالة كون الثانى متحركاً لفظاً ، فالخذور متعدي بلا شك .

فإن قلت : حكم الخليل وغيره من العروضيين بأن الخرم هو حذف الحرف الأول من الوند المجموع ، فهل ثم دليل على ذلك أو هو مجرد اصطلاح يرجع إليه مع جواز أن يكون المحذوف هو الحرف الثانى ؟ قلت : استدلل الصفاقسى للجماعة بوجوب أحدهما أن البيت الشعرى مشبه بالبيت المسكون ، والكسر فى وند البيت المسكون إنما يأتى على أوله ، فكذلك ما هو مشبه به . وثانيهما أن النقص ضد الزيادة ، ولما كانت الزيادة المعبر عنها بالخرم تكون قبل أول حرف كان ضدّها وهو النقص كذلك ، لأنهم يحملون الشيء على الضد والنقيض كما يحملونه على النظير .

لا يقال : لو صح هذا التعليل الثانى لكان الخرم جائزاً فى الأوتاد وغيرها

كما أن الخزم كذلك ، لأننا نقول لانسلم لزوم ذلك لأن المانع في غير الأوتاد قائم وهو ما يؤدي إليه من الابتداء بالساكن ، ولهذا لم يكن في الوند المقروق . انتهى كلامه .

وأقول : آثار الضعف بادية على كلا الوجهين ، فلا ينبغي الالتفات إليهما . أما أولاً فلا نسلم أن الكسر في وند البيت المكون إنما يأتي على أوله ، ولو سلم فلا يتنهض هذا الشبه إلى أن يقوم دليلاً على هذا الحكم ، ولو سلم فيلزم أن لا يحصل تفتير لوند إلا في أوله سواء وقع الوند في صدر البيت أو غير الصدر ، وهو باطل .

وأما ثانياً فقولنا إن الخزم زيادة قبل الأول فيكون ضدها وهو النقص كذلك ليس بمستقيم ، وذلك لأنه يلزم أن يكون النقص قبل الأول ، ولا يتصور ، فلم يبق إلا أن يجعل النقص واقعاً في الأول نفسه ، أي يجعل الناقص هو عين الحرف الأول ، وهذا ليس بطريق الحل على الضد وهو الزيادة ، لأن محلها ليس الأول نفسه ، وإنما هي قبل الأول لا فيه ، فتأمل .

وعلى الجملة فكل هذه أمور واهية لا يستند إليها ولا يُنزل في إقامة حكم عليها . ويمكن الرجوع إلى الاصطلاح ولا مشاحة فيه .

قال ابن بري : اختلفوا في مسوغ النحر مع أنه يخرج به الشعر عن الوزن . قلت . لو خرج عن الوزن لم يكن شعراً . ثم قال : فذهب الأخفش ومن تابعه إلى أن ذلك من أجل أن بين كل بيتين سكتة ، فكانت المحذوف يعادل السكتة .

قال ابن بري : ولا خفاء بضعف هذا الوجه . قلت : كأنه يشير إلى اعتراض أبي الحكم عليه بأن عوض الحرف إنما يكون حرفاً أو مانعاً منابه ، والسكتة ليست كذلك فلا تكون عوضاً . واعترضه أيضاً أبو الحكم بأن النحر أكثر

ما يقع أوائل القصاصات حيث لا يتقبله يوقف عليه .

ورد الصفاقسي بأن الأخفش لم يقيد السكتة بالتقدم حتى يلزم ذلك ، بل يقول : ما في آخر البيت من السكتة عوض مما حذف أوله . ثم قال الصفاقسي : نعم لقائل أن يقول عليه إنها علة غير معقدة . إذ لا يسوغ إلا الخرم الواقع في أول البيت ، أما الذي في الصراع الثاني فلا ، لأن الكلمة قد تقع في نصف البيت فيكون بعضها تمام النصف الأول وبعضها أول الثاني ، وليس ثم سكتة . فلا يجوز الخرم حينئذ أول النصف الثاني ، وهو باطل . وجوابه أن سكتة آخر البيت عوض عن كل خرم وقع فيه كان أول البيت أو أول الصراع . قلت : كأن وقوع الخرم أول النصف الثاني عنده محكوم بجوازه اتفاقاً حتى ينبغي عليه مثل هذا ، وقد علمت ما فيه من الاختلاف واضطراب النقل فيه عن التعليل فتذكره .

ثم قال ابن بري : وذهب غيره - يعني غير الأخفش - إلى أن الخرم إنما وقع في أول البيت ليقابل به الترمم الزيد في آخر البيت . قال ابن بري : وهذا أيضاً ضعيف لأننا وجدناه حيث لامد ولا ترمم في آخر البيت في نحو قوله :

أدوا ما استعاروه كذلك العيش عارية

قلت : هذا نصر ابن بري كإبراهيم ، أخذ الصفاقسي برأيه ونسبه إلى نفسه . فقال « وعندى فيه نظر ، لجواز الخرم في البيوت التي قوافها مقيدة كقوله : أدوا ما استعاروه » وأنشد البيت . ولا يقال لعله من توارد الخاطر لأننا نقول هو كثير المدحالة لكلام ابن بري والبقائي منه في كتابه كما يعرفه الفطن الناظر في كلاميهما فلا ينهض هذا عذراً ، والله أعلم .

ثم قال ابن بري : وذهب الزجاج إلى أن مسوغ دخول الخرم في أول البيت هو أن أول البيت مفتتح الوزن فينطبق به الشاعر كيف اتفق ولا يشعر بحراجه من الوزن إلا بعد ذلك . وقال ابن رشيق : إنما جاز الخرم في أشعار العرب ، لأن أحدهم تكلم بالكلام على أنه غير شعر ثم يرى فيه رأياً فيصرفه إلى الشعر في أي وجه شاء . قال : فن هنا احتيل لهم وقبّح على غيرهم ، ألا ترى أن بعض كتّاب عبد الله ابن طاهر عاب ذلك على أبي تمام وهو أول الناس بمذاهب العرب حيث قال : « هُنَّ عَوَادِي يَوْسُفٍ وَصَوَاحِبُهُ » انتهى كلام ابن بري .

قال الصفاقى : وكلا التعليلين ، يعني تعليل الزجاج وتعليل ابن رشيق ، يحتاج إلى زيادة ، وهى أنه لما جاز الخرم في أول بيت من القصيدة نُحل عليه أوائل الأبيات والمصاريع بجامع الأولية ليجرى الباب كله مجرى واحداً . قلت : توهم أيضاً أن الخرم أول المصاريع الأواخر جائز اتفاقاً ، أو عند الأكثرين ، فاحتاج إلى هذه الزيادة ، وفيه ما عرفته أولاً . ثم قال : وأسلم التعليل فيه ما ذكرته من الحل على الزيادة . قلت : قد علمت ضعفه وعرفت ما فيه من النظر .

إذا قرر ذلك فلنأخذ في شرح كلام الناظم ، فنقول : قد سبق أن الخرم عبارة عن حذف الحرف الأول من الوند المجموع الواقع في أول البيت ، فهذه أمور خمسة يحتاج إلى استخراجها من كلام الناظم . الأول كون الخرم حذف شيء في الجملة . وهذا يؤخذ من قوله فيما تقدم :

وحذف وقطف قصر القطع حذو

وصلم ووقف كشف الحرم ما أنقرى

أى ما قطع . فأخبر أن هذه الأتباع كلها ألقاب خمس ، ومن جعلها
 الحرم ، فيكون سماء قص شئ من الجزء . الثانی كون المحذوف حرفاً واحداً .
 الثالث كونه أول حرف . الرابع كونه من وتد مجموع . الخامس كون الوند
 المجموع واقفاً في أول البيت . فَمَا كونه من وند مجموع فيؤخذ من قوله هـ :
 « وسلّ ودّاً آخرم للضرورة صدرها » وذلك لأنه رَمَزَ بالين للبحر الخامس
 عشر ، وهو المتقارب ، وباللام للبحر الثماني عشر وهو المضارع ، وبالألف للبحر
 السادس وهو المزعج ، وبالدال للبحر الرابع وهو الوافر . وبالألف للبحر الأول
 وهو الطويل ، وكل واحد من هذه البحور الخمسة صدره وتد مجموع ، فلم أن
 يكون الحرم حذف شئ من الوند المجموع . ويُؤخذ من هنا أيضاً كونه في
 أول البيت ضرورة أن المراد بالصدر أول البيت . كما أن هذا التقييد يؤخذ
 أيضاً من قوله « فابتدا » على ما ستراه .

وأما بقية التيمود فتؤخذ من قوله فيما سبق : « ماعدا الحرم فابتدا » .
 وذلك أنا كنا أسلفنا أن الحرم يكون ابتداء بكل وجه فيكون ابتداء الجزء
 وابتداء البيت .

فإن قلت : أما أخذ كونه ابتداء الجزء وكون ذلك الجزء ابتداء البيت
 فواضح . وأما أخذ كونه حرفاً واحداً من ذلك فما وجهه ؟ قلت : إذا تقرر
 أن كلامه يدل على أن الحرم محل الوند المجموع المعدّر به الجزء الواقع أول
 البيت لزم أن يكون المحذوف منه حرفاً واحداً ، إذ لا جائز أن يكون المحذوف
 هو الوند بكامله ، ولا أن يكون المحذوف حرفيه المتحركين جميعاً ولا حركة
 الحرف الأول منه لا يلزم عليه من الابتداء بالساكن . ولا الحرف الثاني وإلا وقع
 الحذف غير ابتداء ، والقرض أنه ابتداء ، هذا خلف . قال الشريف : « ولم
 ينص الناظم على تفسير الحرم ، إلا ما أفاده قوله قبل « الحرم ما اضرى » .

وقد ذكرتُ قبلُ معنى الانفراء ، وما أراد به هناك ، لكن ثلثاً ذكرته مع علل النقص علم أنه حذف . ومن قوله « اخرم للضرورة صدها » علم أنه في أوائل الأبيات . ومن قوله قبلُ « مواقعها أعجازُ الأجزاء » وقوله « ماعدا الخرم فابتدا » علم أنه في أول الجزء . ويُعلم أنه حرف واحد لأنه أقل ما يمكن حذفه ، لأن الحركة وحدها لا تحذف أولاً لأن الحرف المتحمل لها يبقى ساكناً ولا يُبتدأ بالسكن فيعمل على أنه حرف واحد ، إذ لو كان المحذوف للخرم أكثر من حرف واحد لنصَّ عليه ، مع أن حذف حرفين يتمدُّ لأن الخرم لا يكون إلا في الوتد المجموع وثالث الوتد ساكن فلو حذف منه حرفان لأدَّى إلى الابتداء بالسكن .

ولما يحتاج إلى ذكر هذا كله لما تقدم من أن الناظم يُؤمى إلى الأشياء إيماء . انتهى كلامه . وأشار الناظم بقوله « للضرورة » إلى أن هذا النوع من التغيرات ليس من المستحسّنات ، ولما يُستعمل عندهم للضرورة ، ولذلك كره بعضهم استعماله للمولدين ، وحظّره عليهم آخرون .

قوله « ووضع فعولن ثلثه ثمره بدءاً » :

اعلم أن التحليل رحمه الله وضع اسمَ الخرم على حذف أول حرف من أول جزء من البيت ، أى جزء كان من أجزاء الخرم الثلاثة وهى فعولن ومفاعيلن ومفاعيلن ، ثم لما كانت هذه الأجزاء الثلاثة تختلف بحسب ما يطرأ عليها من الزخاف ، وبحسب سلامتها من ذلك ، وَضَعَ لكل صورة من ذلك اسماً يخصها .

فالخرمُ اسمُ جميع الصور . و«فعولن» له صورتان صورة سلامة وصورة قبض ، فله بحسب ذلك اسمان . فإن دخله الخرم وهو سالم سُمى ذلك الخرم ثلثاً ، بإسكان اللام وبفتحها . وذلك بأن تُحذف فاؤه فيبقى «عولن» فيتمثل

إلى « فعلن » . مأخوذ من ثَمَّ الإِنَاءِ والحوضِ وغيره . فثَبَّه الجزء الذى سقط
أوله بالإِنَاءِ الذى تَتَلَمَّ طرفُهُ .

فَإِنْ دخله الخرمُ وهو مقبوض سُمى ذلك ثَرَمًا ، وذلك بأن تُحذف
نونه بالقبضِ وفاؤه بالخرم فيبقى « عول » فينقل إلى « فَعْلُ » بإسكان العين .
وهو مأخوذ من ثَرَمَ الإِنَاءِ والسُّنَّ ، وهو أكثر من الثَمِّ ، فذلك سُمى به
الخرمُ مع القبض .

إذا تقرر ذلك فالناظم رحمه الله لما ذكر أن فعولن يدخله التلم والثرم بعد
ذكر الأبحر التى يدخلها الخرم ، ومنها ما هو مُصَدَّرٌ بفعولن وهو الطويل
وللمتقارب علم أن هذين اللَّقبين لفعولن ثابتان له فى حالة الخرم ، وقد علم أن الذى
يبنى تقديم مافيه تمييز واحد على مافيه تمييزان إشاراً للتحفة بحسب الإمكان .
فإذن فعولن يتصور فيه كما سلف نوعان من التغير أحدهما بسيط ، وهو حذفُ
الناء قطع ، فينبى أن يكون هذا مُسمى اللَّقبِ الأول وهو التلم ، وثانيهما
مركبٌ من حذف الناء وحذف النون فينبى أن يكون هذا مُسمى اللَّقبِ
الثانى وهو الثرم ، فيجمل أولُ اللَّقبين لأول التغيرين وثانيهما لثانى التغيرين
لمسكان الترتيب الوضعى ، وعلى ذلك قس .

فَإِنْ قلتَ : المضاف من قوله « ووضع فعولن » مبتدأ ، وقوله « ثلمه
ثرمه بدا » جملةٌ أو جملتان فى محل رفع على أنها خبرٌ هذا المبتدأ ولا رابطاً
يمود على المبتدأ ، ولا يصلح أن يكون الضميرُ المضاف إليه « ثلم وثرم » رابطاً
لأنه عائد على فعولن لاعلى « وضع » ، قلتُ : يحتمل أن يكون المصدر من
قوله « وَوَضَعَ فعولن » أريد به اسمُ المفعول مثل « الدرهم ضرب الأمير » ،
وإضافته إلى فعولن للبيان ، مثل « شجر أراك » أى الموضوع الذى هو فعولن ،
فإذن يمود كل من الضميرين إليه فلا إشكال والله تعالى أعلم بالصواب . قال :

ووضعُ مفاعيلن لحرم وشتَرهُ وللخرب واعرف^(١) بالمراتب ما خفا

أقول : قد سبق أن الأجزاء التي يدخلها الخرم ثلاثة ، وهي فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن . فتكلم الناظم عليها على الترتيب ، فتكلم أولاً على فعولن لأنه خماسي وهو أخف من السباعي قدمه ، ثم تكلم على مفاعيلن لأن كلا سببيه خفيفان قدمته على مفاعلتن لأن أحد سببيه ثقيل . والمصدر من قوله « ووضع مفاعيلن » يحتمل أن يبقى على المعنى المصدرى ، ويحتمل أن يؤول باسم المفعول كما قلناه .

وقد عرفت بما سبق أن مفاعيلن له ثلاث صور : صورة سلامة ، وصورة قبض ، وصورة كفت ، فله بحسب ذلك ثلاثة أسماء ، خُصت صورة السلامة باسم الخرم . فعلى هذا الخرم يُطلق بالعموم على حذف أول حرف من الجزء الذي يدخله هذا التنكير ، أى جزء كان ، وبالنصوص على حذف أول مفاعيلن حال سلامته من القبض والكفت .

قال ابن برسى : وكان الأولى أن يُوضع له اسم يخصه كما وُضع لاسم صور الخرم ، لكنه أطلق هنا اسم الجنس على النوع لصدقه عليه . وبعضهم يفتح الراء هنا فيسميه خرمًا فرقاً بينه وبين الأسم العام ، ولا يُعرف هذا عن الغليل . فإن دخل الخرم في مفاعيلن مع قبضه سُمي ذلك شترا ، وذلك بأن تحذف الياء بالقبض والياء بالخرم فيصير فاعلن . وهو مأخوذ من شتر المين وهو شق جفتها واختلاطه ، يقال رجل أشتر بين الشتر ، وهو من الميوب القبيحة ، فكانت الجزء لما حُذف أوله وخامسه واستفتح النطق به شبه بالجنس الأشتر .

(١) في جميع النسخ « اعرف » . أثبت الواو توكيداً لتحقيق حمزة الوصل . وهي ضرورية فيجوز لم يمرض لها المصاحف .

وإن دخله الخرم مع الكف سُمي ذلك خرباً ، وذلك بأن تحذف النون بالكف والليم بالخرم فيبقى فاعيل فيتمثل إلى مفعول . أخذ من الخراب وهو الاختلال والفساد ، لما لحق الجزء من ذلك بحذف أوله وآخره .

وقوله « اعرف بالمراتب ماخفا » ، يشير بذلك إلى أن الناظر في كلامه ينبغي أن يعرف مراتب التفسير ويعمل الألقاب لها على حسب الترتيب ، الأول فالأول ، وذلك لأنك قد علمت أن مقاعيلن لا يدخله من التفسيرات غير ثلاثة أشياء :

الأول منها حذف أوله ، فيجمل القَبُّ الأول وهو الخرم لهذا التفسير الأول إعطاء المرتبة ما يقابلها .

الثاني : حذف أوله مع حذف خامه ، فيجمل القَبُّ الثاني وهو الشتر لهذا التفسير الثاني لما مر .

الثالث : حذف أوله مع حذف سابعه ، فيجمل القَبُّ الثالث وهو الخرب لهذا التفسير الثالث عملاً بما اقتضاه الترتيب .

فإن قلت : ومن أين لنا أن التفسير الثاني هو الخرم مع القبض ، وهل لا عكس فيجمل الثالث هو الثاني ؟ قلت : لأن القبض محله الخامس والكف محله السابع ولا يخفى سبق الخامس على السابع .

قال الشريف : ويعلم أن حذف الياء لا يُسمى شتراً وحذف النون لا يسمى خرباً إلا بقيد انضمام ذلك إلى حذف الليم بتغيير الاسم ، لأن حذف الياء وحدها قد تقدم أنه يُسمى قبضاً ، وحذف النون وحدها قد تقدم أنه يسمى كفاً ، فلو لا ما انضم إلى حذف كل واحد منهما من الخرم لما تغير الاسم . ويُعلم ذلك أيضاً من ذكره في فصل الخرم ، لأن حذف ثواني الأسباب قد فُرج منه قبل هذا ، فلو لا انضمامه إلى الخرم لما ذكر في فصله . انتهى .

فَإِنْ قُلْتَ : الوجهُ أن يقول الناظم « خَفِيَ » فما وجهُ فتح الفاء ؟ قلتُ وجهه الشريف بأنه جرى على لغة طيء ، وذلك أنهم يُبدلون مثلَ هذه الكسرة فتحةً والياء ألفاً . ويحتمل وجهاً غير هذا ، وذلك أن ابن القطاع وغيره حكوا أنه يقال : خَفَيْتُ الشيءُ بفتح الفاء ، بمعنى كتمته ، فيمكن أن يكون هذا منه ، ويكون الفعلُ متمدّياً ، وضيرُ المفعول محذوفاً ، والفاعلُ ضميراً مستكناً عائداً على النظم ، أى اعرف بالمراتب ما خفاء النظم أى ستره وكتمه .

ويحتمل أن يكون الفعل لازماً من قولهم : خفا البرقُ ، إذا اعترض من جانب السحاب ، فأشار بذلك إلى أن ما اشتمل عليه الكلامُ السابق من الإيماء الذى لا يلوح إلا كسطفة بارق على جهة التمثيل .
قال :

مفاعلتن للمضب والقسم والجَمَم

وخرمٌ ونقصٌ فيه عقصٌ وقد مضى

أقول : الكلام فى هذا جارٍ على النهج السابق ، فمفاعلتن يدخله تغييرات أربعة : الأول منها بسيط ، وهو خرمه . بحذف الميم فيجعل القلب الأول اسماً لهذا التغيير الأول ، فيكون المضبُّ بالضاد المصححة عبارةً عن حذف الميم من مفاعلتن إذا وَقَعَ أول البيت . وهو لغةٌ ذهابُ أحدِ قرني التيس ، فسوى هذا التغيير بذلك تشبيهاً له بذهاب أحد القرنين .

الثانى منها مركب من الخرم والمضب ، بالصاد المهملة . وهو إسكان الخامس المتحرك ، وإنما كان هذا ثانياً فى رتبة الوضع لأن الإسكان مقدّمٌ على حذف الحرف كما قبلناه ، فيجعل ثانياً الألقاب لثانى التغييرات ، فيكون القسمُ عبارةً عن اجتماع المضب والمضب عملاً بما سبق . سُمي بذلك من قولهم :

رجلٍ أَقْصَمَ إِذَا ذَهَبَ إِحْدَى بَيْنَتَيْهِ أَوْ رُبَاعَتَيْهِ ، فَشِبْهُ الْجُزْءِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى ذَلِكَ بِالَّذِي انْكَسَرَتْ سُنَّتُهُ .

الثالث منها مركَّب من الحرم والعقل ، وهو حذف الخلامس المتحرك بأن تُحذف ميمه ولامه فيُجعل ثاثةُ الألقاب اسما لثالث التفسيرات كما سلف . والجُمُوعُ لغةٌ ذهابٌ كلا القرنين ، فشِبْهُ الْجُزْءِ لَمَّا ذَهَبَ أَوَّلُهُ وَخَامِسُهُ بِالَّذِي ذَهَبَ قَرْنَاهُ .

الرابع منها مركب من الحرم والنقص ، وهو اجتماع الكف والنقص فتُحذف الميمُ وتسكن اللام وتُحذف النون ، فيُجعل القلب الرابع اسما لهذا التفسير الرابع الذي اقتضى تأخيرهُ لكونه أَهْمَلُ التفسيرات . سُمِيَ بِذَلِكَ مِنَ الْعَقْصِ الَّذِي هُوَ مِثْلُ أَحَدِ الْقَرْنَيْنِ وَانْعِطَافُهُ ، فَشِبْهُ الْجُزْءِ بِذَلِكَ لَمَّا ذَهَبَ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ وَحَرَكَةُ خَامِسِهِ ، وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَاعْتَبِرَ تَرْتِيبَ الذِّكْرِ وَتَرْتِيبَ الْوَضْعِ وَقَابِلٌ بَيْنَهُمَا يَظْهَرُ لَكَ الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِلِ .

وإِسْكَانُهُ لِمِ الْجَمْعِ الَّتِي حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ عِنَّا مَحْرُوكَةً بِالْكَسْرِ ضَرْوَةً قَبِيحَةً . وَقَوْلُهُ « وَقَدْ مَضَى » أَيْ النِّقْصُ ، فَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَمُودُ عَلَى النِّقْصِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ تَفْسِيرَ النِّقْصِ قَدْ مَضَى عِنْدَ ذِكْرِ الزُّحَافِ الْمَزْدُوجِ ، وَأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ اجْتِمَاعِ الْكَفِّ وَالْعَصْبِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَفْسِيرِهِ ثَانِيًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ما أُجْرِيَ من العِلَلِ مُجْرِي الرُّحَافِ

قال :

وَمَشَتْ كُنْ أَخْرُمُ وَتَدُهُ أَقْطَعُهُ أَضْمِرَنَّ

بُحَيْنٍ وَأَوَّلُ سِرٍّ حَذَفَتْ وَلَا سَوَى

أقول : التشعِثُ عبارة عن تغيير يالحق فاعلانن المجموع الوجد ، فيصيرهُ
على وزن مفعولن ، وقد اختلف المروضيون في كَيْفِيَّتِهِ على أربعة مذاهب :
أحدها أن لامة حُذِفَ فصار فاعلنن ، وهذا مذهب الخليل . قال الشريف :
ولذلك سماه تشعِثا ، لأن التشعِثَ في اللغة التفريق ، ومنه قولهم لَمْ اللهُ شَعَثَكَ ،
أى جَمَعَ متفرق أموركَ ، فلما حُذِفَ هذه اللام من « علا » وهى وسط الوجد
اقترب نَتائجه فسماه تشعِثا لذلك . ورجح هذا الرأى بأن الحذف من الأواخر
وما قرب منها أكثر .

الثانى أن عينه حُذِفَ فصار « فالاتن » واختاره كثير من الحدان .
ورجح بأنه حُذِفَ من أوائل الأوتاد فجاز كالعلم .

الثالث : أن وتده قطع قطع حُذِفَتْ أله وسكنت لامة فصار « فاعلتن »
ورجح بأن القطع في الأوتاد أكثر .

الرابع مذهب الزجاج وقطرب ، أنه حُيِّنَ بحذف أله ، ثم اضمير بإسكان
عينه فصار « فقلاتن » ، ورجح أبو الحكم هذا المذهب بأنه لم يخرج عن القياس
إلا بحذف الحركة خاصة ، وهى أسهل من حذف الحرف ، وأيضا لما لم يُحْيَيْنِ
« مفعولن » دل على أن فاءه هى عين وتديه سكنت . وردّه الصفاقسى بأننا

(١) فى د « بحذف » وله « يُحذف » وحيث يترك تحريك الراء فى « سر » .

نمنع أولاً أن حذف الحركة أسهل من حذف الحرف ، ونستدل بأن حذفها يؤدي إلى الابتداء بالساكن لأن الأوتاد عديم في نية الابتداء بها ، ولا كذلك حذف الحرف ، ألا تراهم منموا تسكين أوائل الأسباب وخرم السبب الثقيل لهذه العلة ، فالأوتاد أولى ، بل نمارضه بأن تسكين أول الوتد لا نظيره بخلاف حذفه فإن نظيره الخرم . وأيضاً فإننا نمنع أن عدم خبنهم « مفعولن » يدل على أن فاءه هي عين وتده وسكنت ، لجواز أن يكون التزامهم ترك الخبن لمقابلة ما ارتكبه من حذف عين فاعلاتن وهي ليست أول جزء ولا أول بيت ، فكان التزامهم لسلامتها كالجائز لهذا .

قال الشريف بعد حكاية المذاهب الأربعة المتقدمة : هي التي أشار إليها الناظم ، قوله « شئت » إشارة إلى قول الخليل وهو الأول . وقوله « اخرم وتده » إشارة إلى القول الثاني . وقوله « اقطمه » إشارة إلى القول الثالث . وقوله « أضمرن بجنين » إشارة إلى القول الرابع . وكل هذه الأقوال خارجة عن القياس ، فإن حذف وسط الوتد لا نظيره له ، وكذلك الخرم لا يكون إلا في أول الجزء وأول البيت ، وعلى هذا القول يكون في وسطه ، والقطع لا يكون إلا في آخر الجزء ، ويلزم في الضرب أو المروض ، والإضمار لا يكون في الأوتاد ، وعلى هذا القول يكون المسكن في أول الوتد ، ولم ينص الناظم على كنيته على مذهب الخليل ، لكن يشعر لفظ « شئت » بأن اللام من الوتد وهي « علا » هي المحذوفة لما ذكرته من أن التشعيت التفريق ، ولا يكون التفريق إلا بحذف الوسط .

قلت : هذا تكلف ظاهر ، وذلك أن التشعيت عند المروضين كافة هو تصوير « فاعلاتن » إلى بنية « مفعولن » بالتصغير ، وكون التشعيت هو التفريق لا يقتضي أن يكون فيه إشارة إلى قول الخليل بخصوصه . ألا ترى أن التفريق بين أجزاء الجزء حاصل على مذهب الخليل بحذف اللام ، كما أنه حاصل على

مذهب من يحذف العين من «فاعلاتن» ، أو يحذف ألف «علا» ويسكن لامها ، أو يحذف ألف «فا» ويسكن عين «علا» . وقوله إن التفريق لا يحصل إلا بحذف الوسط عليه منع ظاهر .

ويدخل التشعيث في بحرین رمز لما الناظم بقوله «كن» ، فالكاف إشارة إلى البحر الحادي عشر وهو الخفيف . والنون إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المجتث .

وقد ذهب ابن السقاط وجماعة من المروزيين إلى أن التشعيث من قبيل الزحاف ، ولهذا لم يلزم ضرب القصيدة كلها . وظاهر كلام الخليل أنه من قبيل المال لذكره إياه مع اسمائها ، ووجهه أنه مختص بالوتد ، وذلك شأن العلة . والحذاق على أنه علة جارية مجرى الزحاف ، وهو رأى الناظم .

وقوله «وأولى سر حذفت» يعنى أن مما أجرى من الملل مجرى الزحاف الحذف في العروض الأولى من المتقارب ، وهو البحر الخامس عشر للرموز له بالسین من «سر» فوجد محذوفة في بيت من القصيدة وسأله من الحذف في بيت آخر من تلك القصيدة ، كما قال امرؤ القيس :^(١)

كَانَ الْمَدَامَ وَصَوَّبَ النِّمَامَ
وَرَمَحَ التَّزَايَ وَنَشَرَ الْقَطْرَ

فأتى بالعروض عارية من الحذف ، ثم قال :

مَيْلًا بِهَا بَرْدُ أَنْيَابِهَا إِذَا غَرَدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِيرُ

فأتى بالعروض محذوفة ، ولاشك أن الحذف من أنواع الملل كما سبق ،

إلا أنهم أجروهُ في هذا النوضع الخاص بجري الزحاف ، فجعلوه من قبيل الجائز لا اللازم .

وقوله « ولا سوى » يعنى أنه لا يجرى من الملل تجرى الزحاف إلا هذان الأمران خاصة ، وهما التثنية والحذف فيما ذكرناه ، فإن اتفق على غيرهما من الملل على هذا الوجه فهو شاذ لا يعمول عليه . كما حُكي عن البرد من إجازة القصر في العروض الأولى من التقارب ، كقوله (١) .

ورمنا قيصاماً وكان التقاصُ قرصاً وحبماً على المسلمين

وفيه مع شذوذ القصر التواء الساكنين في غير القافية وهو شيء لا نظيره . واعلم أن الاعتراض بتوجه على الناظم على مساق هذه النسخة التي شرحنا عليها بأن النغم من أنواع الملل باعترافه ، وهو غير لازم باتفاق العروضيين ، فإنَّه هو جارٍ تجرى الزحاف ، فكيف يصح قوله « ولا سوى » مع ثبوت مثل هذا عنده .

وقد وجدت نسخةً رُجمَ فيها بقوله « ما أجرى من الملل تجرى الزحاف » وأنشدَ بعد هذه الترجمة « وسئل ودا اخرم للضرورة صدرها » إلى آخر الأبيات الثلاثة التي منتهاها قوله « وقد مضى » وبمدها يليها قوله هنا « وشئت كن » الخ ، فينبغي أن تكون هذه النسخة هي المعتدلة لإثبات هذه الأبيات في الملل اللائق بها فزوال الإشكال الوارد على تلك النسخة .

وسكن الناظم التاء من « وتد » تخفيفاً على حد قولهم في كيف كفف . ويوجد في بعض النسخ « ود » بالإدغام ، وهو أيضاً جائز لأن التاء تُسكن ثم

(١) الكامل ٦ : ١٧ ، والحجرات ٤ : ٢٩٠ ، واللسان (قصص) .

تُجَدَل دالاً وتُدغم : والله اللفظ للصواب .

قال :

فصدر أ وحشواً قل عروصاً وضربها تغيرت الأجزاء فاختلف السكتي
 قليل ابتداء واعتماد وفصلها وغايتها المختص منها بما جرى
 أقول : نصّب الناظم « صدرأ » وما بعده على الظرف ، والمامل هو
 الفعل من قوله « تغيرت الأجزاء » ، يعني أن الأجزاء تتغير في صدر البيت
 أو في حشوه أو في العروض أو في الضرب فيختلف كُنْها ، أى أسماؤها ،
 في اصطلاح العروضيين . قلت : ولو قال فاختلف السما ، أى الاسم ، لكان
 خيراً ، لأن فيها ارتكبه مخالفة لأصطلاح أهل العربية ، إذ الكنية عندهم علمٌ
 صدُرُ بآبٍ أو أم ، والنصب يسير

والضهير من قوله « ضربها » عائد على العروض . ثم قال : « قليل
 ابتداء واعتماد » إلى آخره . قوله « المختص » مبتدأ مؤخر خبره مقدم ، وهو
 قوله « ابتداء » إلى آخره ، والضهير من قوله « فصلها وغايتها » عائد على
 الأجزاء المتقدم ذكرها في البيت السابق . وفي كلامه لفٌ ونشر مرتب ،
 فالابتداء راجع إلى الصدر ، والاعتماد راجع إلى الحشو ، والفصل راجع إلى
 العروض ، والغاية إلى الضرب .

ومعنى هذا الكلام أن الجزء الواقع في صدر البيت إذا كان مخالفاً لحشوه
 باختصاصه بعارض عَرَضَ له لا يجوز ارتكابه في الحشو ، كالنحر في صدر
 البيت من الأبحر التي يدخلها النحر ، فإنه يُسَى ابتداء .

قال الزجاج : وزعم الأخفش أن التعليل جمل «فاعلاتن» في الديد الواقع
 في صدر البيت ابتداء ، واستشكله الأخفش بأنها مساوية للحشو في جواز
 مُحَاضَمتها بالنحن والكف . وأجيب بأن ألفها في الصدر تُحذف أبداً لتغير

معاينة ، وأما في الحشو فلا يُحذف إلا لما عينة ثبتت الحاشية ، فذلك سماه الخليل
اجتداء .

قلت : وقضية هذا أن يكون الاجتداء عند الخليل اسماً لأول جزء في البيت
إذا اختص بغير يلحقه من علّة أو زحاف ، سواء وجد التنكير فيه بالفعل أو
لم يوجد مع إمكان وجوده ، وهذا يخالف لقولهم إن « اللوفور » اسم للجزء
الذي يجوز أن يُحرم ولم يُحرم . فأمل .

وأما الاعتماد فهو عند الجمهور لا يُطلق إلا على قبض فصول في الطويل
إذا كان قبل الضرب للحدوف يليه ، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأخر في
المتنارب . قلت : وكذا على سلامة نونه قبل عروض المتنارب الثانية للحدوفة
إذا دخلها القطع على ما استعرفه .

وأما الفصل فهو العروض الحاشية لحشو البيت ينتأها على مالا يكون
فيه من صفة أو اعتلال ، فنعلم في عروض الطويل فصل للزوم القبض لما ،
وهو في الحشو غير لازم ، وكذا مستعمل في عروض التفسر فصل لأن
خَبَلَهَا لا يجوز مع جوازه في الحشو .

وأما الناية فهي في الضروب كالفصل في الأعارض . وأكثر الضروب
غاية ، لأن غالبها مبنى على مالا يصح دخوله في الحشو كما يتبين لك عند
الطوس في البحور .

قال :

وإن تنبج فالوفور يتلوه سالم صحيح معرى لاتدفع ذلك الهدى
أقول : الضمير المسكن في « تنبج » عائد على الأجزاء ، يعني أن الأجزاء
المذكورة إذا نَجَتْ مما يمكن عرضه لما من علّة أو زحاف سُميت بهذه الأسماء .
فالوفور اسم للجزء الذي كان يجوز أن يُحرم ولكنه لم يُحرم . والسالم
اسم للحشو الذي عرّى من دخول الزحاف الجائز فيه .

والصحيح اسم لجزء العروض أو الضرب إذا سلم عما لا يقع في الحشو
كالتقصير والقطع وغيرهما .

والمعنى اسم للضرب إذا سلم من زيادة يجوز دخولها فيه ، وهى الترفيل
والتذليل والتضييق .

قال الشريف : وهذه الألقاب الأربعة التى ذكر الناظم فى هذا البيت قد
وُكِّلَ بيانها إلى الترتيب فردّ الموفورَ إلى الصدر لأنه محل النغم ، والسالمَ
إلى الحشو لأنه محل الزخاف ، والصحيحَ والمعرىَ إلى الأعاريض والفروغ ،
إلا أن الصحيحَ شاملٌ للفروغ والأعاريض معاً بالسلامة من النقص والزيادة ،
والمعرى خاصٌ بالسلامة من الزيادة وخاص بالضرب . ولم يبين الناظم هذا
المقدارَ ولا أوماً إليه . على أن لفظ المعرى قد يشعر على بُعد السلامة من الزيادة
بخلاف السلامة من النقص . قوله لا تدع ذلك الهدى ظاهره أن المراد به
أن الناظم لما لم يتسع له نطاق العبارة عن بيان المعنى الذى أراد حسباً ثبتت
عليه أخذ يُجَمِّلُ على الشيخ الذى يُضَوِّرُ إلى بيانه لبعض المواضع فى هذه
العميدة ، كما تقدم التنبيهُ عليه فى غير موضع ، وقال « لا تدع ذلك الهدى » ،
أى لا تدع سؤال من يهديك إلى سلوك السبيل التى أردت من بيان الاصطلاح
والوقوف على جليلة ، وبذلك يتم لك الفرض ، والله أعلم .

قلت : حاصله على طوله أن عبارة الناظم مختلة لمدم انطباقها على الطائفتين ،
وأنه أحال على الشيخ المُرشِد ، وذلك لا ينفى من الحق شيئاً ، ولا يقوم عذراً
لِلناظم فيما ارتكبه .

وال :

وقد تَمَّ إجمالاً نخذه مفعلاً له ولألقابِهِ وبأَرْزِ يَهْتَدَى

أقول : يعنى أن الكلام فى هذا الفن قد تَمَّ بتأريفي الإجمال ، فذكرت

الدوائر ، وما في كل دائرة من البحور ، وأسماء الأبيات والأجزاء ، وألقاب الزحاف والعلل ، ومحال دخولها من البحور ، ولكن لم يتعرض على التفصيل إلى كل بحر وما يكون له من الأعاريض والضروب ، وما يدخله من الزحاف ، والاستشهاد على ذلك بالأبيات العربية ، فأخذ يتكلم على ذلك كله تفصيلاً . وقوله « وبالرمز يهتدى » يعنى أنه وإن تكلم بعد ذلك على طريق التفصيل فإنما ذكر البحور وأعاريضها وضروبها وشواهدا وشواهد الزحاف برموز يرمز بها .

أما مرتبة البحر من العدد وبيان كمية أعاريضه وضروبه فرمز لذلك بحروف من الجمل جرى فيها على المصطلح من الألف إلى الياء ، وخالف الاصطلاح في خمسة أحرف رمز بها للبحور ، وهى الكاف واللام والميم والنون والسين ، فجعل الكاف للعادى عشر ، واللام للثانى عشر ، والميم للثالث عشر ، والنون للرابع عشر ، والسين للتعاس عشر . وفى الحقيقة إنما وافق المصطلح هنا فيما رمزه للأعاريض والضروب ، وأما الحروف التى رمز بها للبحور فهى مخالفة للاصطلاح المفروض . أما الحروف الخمسة فخالفتها واضحة ، وأما سائر الحروف من الألف إلى الياء فخالفتها للاصطلاح من جهة كونه جمل الألف للأول ، والباء للثانى ، والميم للثالث ، إلى الياء فجعلها للعاشر . وهذه الحروف لا تبدل على ذلك فإن الألف للواحد لا يفيد كونه الأول ، والباء للثنتين لا للثانى ، والميم للثلاثة لا للثالث ، وهكذا إلى الياء فإنها للعشرة لا للعاشر . وقد سبق التنبيه عليه .

وأما الشواهد فرمز لها بكلمات اقتطعها منها كيف اتفق له من أول البيت أو آخره أو غير ذلك كما تنق عليه إن شاء الله تعالى . ثم هذه الكلمات المقطعة جمعتها على وجه ينتظم معه لها معنى حسن ولم يجمع كلمات لا يتحدث لها بالإنشائها معانٍ منتظمة حسبما تراه .

قال :

فَالأَوَّلُ بِحَرْفٍ فَالْمَرْوُضُ فَضَرْبُهُ وَغَايَتُهَا سَيْنٌ فَدَالٌ تَلَتْ فَطَاءٌ

أقول : بمعنى أن الحرف الأول من الحروف التي يرمز بها يجعله للبحر دالاً على مرتبته انحصاراً من البحور الخمسة عشر ، ثم الحرف الثاني يجعله رمزاً لمرئوس ذلك البحر دالاً على كيتها ، ثم الحرف الثالث يجعله رمزاً لضررب ذلك البحر ، وغاية هذه الحروف للرمز بها للبحور هي السين . وذلك لأن البحور كما عرفت خمسة عشر ، والسين عند الناظم رمز للخامس عشر ، فهي منتهى ما يرمز به للبحور . وغاية الأحرف الرموز بها للأعاريض هي الدال لأنها للأربعة . وأكثر ما يكون للبحر من الضروب تسعة ، فلذلك كان منتهى ما يرمز به للضروب من الأحرف هو الطاء لأنها للتسعة .

وقد استبان لك أن في كلام الناظم لقا ونشراً على الترتيب ، فالسين راجعة إلى البحر ، والدال راجعة إلى الأعاريض ، والطاء راجعة إلى الضروب . ثم قد يتفق للناظم أن يأتي بأحرف الرمز متتالية من غير فاصل يفصل بينها ، وقد يفصل بحروف أجنبية ، أو يأتي بعد الأحرف للتتابع المتتابعة المجموعة الرموز بها بما هو أجنبي عن الرمز فيكون ذلك ملغى لا يقع به إلباس ، كما ستراه قريباً .

قال :

فَخَذْ مِنْهُ مَا فِيهِ الزَّحَافُ وَسَلِّمًا وَمَا حَشَوُهُ مَلْنَى دُنَاهُ اِرْعَ لَا الْقَصَا

أقول : يحتمل أن يكون معنى هذا الكلام فخذ مما رمزت به في البحور من الكلمات المشار بها إلى أبيات الشواهد ما هو شاهد على ما فيه الزحاف ، وما هو شاهد على السالم من الزحاف ، وأنت إذا وجدت لفظاً دخیلاً بين الكلمات الرموز بها للشواهد وهو بينها حشوليس مستشهداً به على شيء فارجع القريب من ذلك لا البعيد ، أي لا تراعى في ذلك إلا اليبير دون الكثير ،

فإنه لا يأتي في ذلك من الكلمات التي هي ملفاة في الحشو إلا بالنزول التليل .
الآخرى أن البيت الآتي لبحر الطويل ليس في حشوه من الكلمات لللفاة غير
قوله أولاً « أم » ، وثانياً « أم قد عفا » ، وهذه كلمات يسيرة غير مشاربها
إلى شيء من الشواهد وما بقي من البيت كله رمز .

وفهم الشريف رحمه الله هذا للوضع على وجه آخر . وأنا أورد كلامه
برمته لينظر فيه . قال : وقوله « وما حشوه ملنى دناه أربع لالقصة » الذي
جمع الدنيا أي القرى ، والقصى جمع القصوى أي البعدى ، ويريد بذلك ما يتخلل
حروف الرمز من الحروف لللفاة ، كقوله في بحر البسيط : « جرت جولة » ،
فالجيم للبحر ، والجيم الثانية أفادت أن عدد الأعراب ثلاثة ، والواو من « جولة »
أفادت أن الضروب ستة بحساب ما يذكره بعد ، والراء والتاء من « جرت »
ملفانان ليستا في حروف الرمز ، فراء الناظم للحشو الملنى ما كان مثلاً هذا .
وقوله : « دناه أربع لالقصة » معناه أن الرمز هنا لا يرعى منه ولا يعتد به
إلا الأدنى من البعد ، وهو الذي لا يتجاوز الناية التي ذكر قبل أن الأعراب
والضروب تنتهي إليها ، وذلك أربع في الأعراب وتسعة في الضروب ،
وأما العدد البعيد الذي يحاوز ذلك فلا يرعى ولا يعتد به ، فحروفه الدالة عليه
ملفة ، وكذلك في البحور لا يرعى البعد الذي يحاوز خمسة عشر وهو غايتها .
فذلك ألفت الراء والتاء من « جرت » لأن كل واحدة منها لا تتدل إلا على
العدد البعيد الذي يحاوز غاية عدد الأعراب والضروب ، وهذه هي ثمرة ذكره
لتلك البيانات قبل حيث قال : « وغائتها سين فدال تلت فطا » فتأمل .

قلت يلزم من اعتبار تلك الحروف والوقوف عند ما يقتضيه إتمام ما ليس
منها ، فليس في قوله إذن : « وما حشوه ملنى » إلى آخره كبير فائدة إذا
فهم على الوجه الذي ذكره الشريف . وأما إذا جعل واحداً إلى كلمات الشواهد

كان ذلك مُتَّفِعاً لأمر لم يتقدم هو ولا ما يلزم منه فهُمُ فانتظروه .

ثم قال الشريف : ووجدتُ هذا البيتَ في نسخة ثانية وقمتُ بيدي بعد شروعي في هذا التصييد والفراغ من الكلام على هذا البيت مقيداً على لفظ آخر ، ونعته :

مَحْرَفُهُ التَّرْعَى نَيْفَ زَحَافُهُ

وما حشوه مُلْنَى دُنَاهُ ارْعَ لَا الْقَعَا

فلتتكلّم على شرحه الآن على هذا اللفظ ، فتقول : قوله « محرفة المرعى » يريد به أن الذي وضع الحروف عليه رمزاً عند ذكر البحور في أول كل بحر هي الأعراسُ والضروب ، وهي التي يجب أن تُرعى في رجوع الشواهد إليها ، فإذا رددتَ إليها الأبيات المُنْبَتَّة عليها جعلتَ ما تيف على عددها من الشواهد شاهداً على الزحاف .

وأراد بِمَحْرَفِهِ ما جعل الحرف عليه رمزاً دالاً على عدده ، فلقلّظهُ مشقّق من الحرف . . وبيانُ ما ذكرته أن الطويل له عروض واحدة وثلاثة أضرب . تنبه على ذلك بالهمزة الثانية والجمع من قوله « أأجري » ثم أتى بقوله « غروراً » إشارة إلى شاهد الضرب الأول ، وقوله « ستبدي » إلى شاهد الضرب الثاني ، وقوله « صدوركم » إلى شاهد الضرب الثالث ، قد فرغ من شواهد الضروب ، وهي التي وضع الحروف عليها رمزاً ، ثم جاء بقوله « أسود وأحداج » و« المور » مقتطعات من أبيات ، ولما كانت قد زادت على عدد الضروب علنا بعد أنها شواهد على الزحاف لكونها تيفتُ على عدد الضروب . وقوله « وما حشوه ملنى » إلخ قد شرّحته قبلُ .

قال :

الطَّوِيلُ

أقولُ سُمِّي طويلاً لأنه تام الأجزاء سالم من الجزء . قاله الخليل، ومعناه أنه طال بسبب تمام الأجزاء .

وقال الزجاج لأنه أكثر الشعر عدد حروف لجيئه على أصله في الدائرة إلا قصان حرف واحد . وربما صُرِّح بجاء على أصله ثمانية وأربعين حرفاً . وقيل : لوقوع الأوتاد أول أجزائه ، وهي أطول من الأسباب . وقضه الصفاسي بالوافر والمزج والضارع . وجوابه أن الاطراد في وجه التسمية ليس بلازم . وهذا البعير مبني في الدائرة على هذه الصورة :

فولن مفاعيلن فولن مفاعيلن ، فولن مفاعيلن فولن مفاعيلن
كما تقدم . قال :

أأجرى غروراً أم سبدي صدوركم
أسود وأحداجُ أم المورُ قد عفا

أقول : الألف الأولى من قوله « أأجرى » إشارة إلى أنه الأول من البحور ، والألف الثانية إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والجيم إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب . فالعروض مقبوضة وزنها مفاعيلن ، ولها ثلاثة أضرب كما قلناه . الضرب الأول صحيح ويته (١) :

أبا منذر كانت غروراً صحيفتي
ولم أعطكم في الطوع مالى ولا عريضى

قوله « صحيفتي » هو العروض ، ووزنه مفاعيلن : وقوله « ولا عريضى »

هو الضرب ، ووزنه مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « غرورا » .
الضربُ الثاني مقبوضٌ مثلها وبَيْتُهُ :

ستبدى لك الأيام ما كنتَ جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزود

قوله « تَجَاهَلَنْ » هو المروض ، وقوله « تَزُوْدِي » هو الضرب .
ووزنُ كُلِّ منهما « مفاعِلن » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ستبدى » ،
الضربُ الثالث محذوف ووزنه فعولن . أسقط السبب الخفيف من مفاعيلن
فصار مفاعي فُتقل إلى فعولن ، . وبَيْتُهُ : ^(١)

أقيموا بني النعمان عتاً صدوركم
وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

قوله « صدوركم » هو المروض وقوله « الرؤوسا » هو الضرب . وأشار
إلى هذا الشاهد بقوله « صدوركم » . وهنا انتهت شواهد ما رمز له أولاً ،
ثم أخذ في ماناف على ذلك وهي شواهد الزحاف ..

فإن قلت : جكت قبض المروض في هذا البحر وقد جاءت غير مقبوضة
كما في قول امرئ القيس : ^(٢)

ألا عِم صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في الضمر الخالي

(١) ليزيد بن خديق ، انفضيات : ٧٩٨ .

(٢) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٧ .

قوله « قَلْبَالِي » هو المروض ، ووزنه مفاعيلن ، فهي سائلة لاقبض فيها . وكافي قول الآخر : ^(١)

لَمَنْ طَلَلُ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي كَخَطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبٍ يَمَانِي

قوله « شَجَانِي » هو المروض ، ووزنه فعولن قد جاءت محذوفة لا لام مقبوضة ، قلت : المراد أن عروض هذا البحر مقبوضة حيث لا تصرع ، وأما إذا كان مع التصريح فتجبي سائلة مع الضرب الأول ومحذوفة مع الضرب الثالث كافي هذين البيتين .

قال الصفاقسي : التصريح تبعية المروض للضرب قافية ووزناً وإعلالاً .
وسمى البيت الذي له قافيتان مصرعاً تشبيهاً له بمصرعي باب البيت للمكون .
وحكى أبو الحكم أن بعضهم قال : اشتقاقه من العرعين وهما نصفا النهار ، فمن غُدُوقَةٍ إلى انتصاف النهار صَرَخَ ، ومنه إلى سقوط الشمس صرع .
والأول أقرب .

وحكى الزجاج إجماع المروضين على أنه إما وقع ليدل على ابتداء قصيدة أو قصة : قال الأخفش : شبهوه في إعلامهم به أخذهم في بناء الشعر قبل تمام البيت يحملهم الشك في أول الكلام في نحو قولهم : « رأيت إما زيدا وإما عمراً » ثلثاً يظن مخاطب أن أحدهما أولى ^(٢) .

ويجوز استعماله في مواضع من القصيدة الواحدة لإرادة الخروج من قصة إلى أخرى ، ومن وصف شيء إلى وصف غيره ، ليؤذن بالانتقال من

(١) لا مري القيس ، ديوانه : ٨٥ .

(٢) في الكلام غموض ، وقد جاء في اللسان (صرع) قوله : « وإنا وقع التصريح في الشعر ليدل على أن صاحبه متحدي . إما قصة وإما قصيدة . كما أن « إما » إما جنسي بها و قولك « ضربت إدا زيدا » ، وعمراً لهيم أن تشكك فيه . وهو عامر أيضاً .

حال إلى أخرى ، وهو مستحسن متى قل ، فإن كثر كان مستهجنا . ويكون إما بزيادة في العروض حتى تعبر كالضرب مثل ما صنع امرؤ القيس ، وإما بنقص منها حتى تعود كالضرب كما في البيت الثاني ، فإن قلت فما تصنع في مثل قول الحارث بن حلزة :

أَذَنَّا يَبِينُهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوِيْمَلْ مِنْهُ الثَّوَاءُ

فصرّح ولم يُتبع العروض الضرب ، بل جعلها مفعول وهو فاعلان ؟ قلت : اعترض عنه أبو الحكم بأن الشاعر لم يشعير الضرب إلحاقاً لما به اعتماداً على أنه شعث ففسى . قال الصفاقسي : فكأنه يشير إلى أن هذا من الإشارة إلى التصريح كما قاله الشيخ أبو بكر القلوصي . قلت : وهذا الاعتذار إنما احتيج إليه لتفسير التصريح بما تقدم وهو تبعية العروض للضرب في القافية والوزن والإعلال . ولو قيل : التصريح هو جعل العروض كالضرب وزناً وروباً مع إخراجها عن حكمها إلى حكمه لم يحتج إلى شيء من هذا ، وذلك لأن العروض الواقعة في بيت الحارث قد جعلت كالضرب روبا وهو واضح ، وقد أخرجت عن حكمها وهو السلامة من التشعير إلى حكم الضرب بأن جعلت مثله في عروض التشعير لها ، ولا يضر كون الضرب لم يشعث فإن تشعيته جائز لا لازم ، فجعلت العروض بمثابة حكمها فدخلها التشعير بالفعل ولم يدخل الضرب فعلاً مع جواز دخوله فيه ، فإلحاق العروض بالضرب في الحكم متحقق وإن تخالفاً لفظاً ، فتأمل .

وعلى هذا فالفرق بين التصريح والتقفية ثابت ، فإنها اتفاق العروض والضرب في الوزن والروى مع إبتنائها على ما تستحقه في نفسها من الحكم الثابت ، كقول امرؤ القيس :

قفا تلك من ذكرى حبيب ومزلي

بسقط الأوى بين التخيول فومل

فإن قلت قد جاءت العروض مع عدم التصريح تامة كقوله :

ونحن جلينا الخيل يوم نهاونند

وقد أحجبت منا الخيول الصوارم

ومحذوفة كقوله :

تراها على طول البلاء جديدا

وعهد المتاني بالحلوم قديم

قلت : هو عندهم من الشذوذ ولا يقاس عليه ، وهو عيب يسى
عندهم بالتصحيح .

(تسميات) الأول : قبض فمولن قبل الضرب الثالث المحذوف أولى من

سلامته ويسى اعتمادا كما سبق ، وبنته :^(١)

وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلييب

قوله « حبوب » وزنه فمول ، وإنما كان الاعتماد في هذا المحل أولى

لأن الطويل مبنى على اختلاف الأجزاء لتركبه من خماسى وسباعى ، فلما صار
آخر البيت محذوف بالضرب هكذا « فمولن فمولن » أرادوا أن يرفوه حقه
من الاختلاف الذى بنى عليه فى الأصل فقبضوا فمولن الأولى .

(التنبيه الثانى) يلزم فى هذا الضرب المحذوف أن يستعمل مردوفا على

الأشهر . والرّدْفُ حرف مد أو حرف لين يكون قبل الروى يائه . وله
بحسب محالّه ثلاث حالات :

الأولى حالة اتفاق ولها صورتان : الأولى أن يكون الياء تام البناء وقص من ضربه حرف متحرك أو زنته ، ومعنى بزنته حذف الساكن مع حركة ما قبله ، كالتقطع والتقصر . ألا ترى أن قولنا « مُسْتَفِيلٌ » بحذف النون وإسكان اللام على وزن قولك « مُسْتَفِينٌ » بحذف اللام ، فالزَمْ الردف هنا يقوم المد الذي فيه مقام المحذوف فيقع التماثل بين مقطعي العروض والضرب . الصورة الثانية أن يلتقي في الضرب ساكنان ، والزم الردف هنا ليسهل الانتقال من أحد الساكنين إلى الآخر بالمد الذي هناك . هذا كله كلام ابن رى .

قلت : وفي جملة الصورة الأولى من حالة الاتفاق نظر ، فقد أجاز سيبويه في كتاب التوافق له استعمال مثل ذلك بغير ردف . قال : لقيام الوزن بالحرف الصحيح مقامه بأحرف المد واللين ، وأنشد :

ولقد رحلت العيس ثم زجرتها

قدما عليك وقلت خير ممد

الحالة الثانية حالة اختلاف ، وهى أن يكون الياء غير تام البناء وقص من ضربه حرف متحرك أو زنته ، فهل يلزم الردف فيه أو يختار ؟ قولان ، والصحيح منهما هو الثانى .

الحالة الثالثة حالة استحباب ، وذلك حيث يوجد العروض والضرب على حد واحد من التام والافتاق ولا يوجد للساكنين فى حد واحد منها تلاق ، كقوله :^(١)

فقا بلك من ذكرى حبيب وعرفان

ورسم عفت آياته منذ أزمان

فَيُسَمِّنُ الرَّدْفُ فِي هَذَا النُّوعِ اسْتِكْثَاراً مِنَ الْمَدِّ فِي الْأَوَاخِرِ لِأَنَّهَا مَحَلُّ مَدٍّ وَتَرْجَمَ . قَالَ ابْنُ بَرِي .

فَإِنْ قُلْتَ : حَكَمَ الْعَرُوضِيُّونَ بِزُجْمِ الرَّدْفِ فِي الضَّرْبِ الثَّلَاثِ مِنَ الطَّوِيلِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ ضَابِطِ الْأَرْوَمِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ سَاكِنَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَيْسَ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ مَتَحَرِّكاً أَوْ زَيْتَةً مَتَحَرِّكاً ، بَلِ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ حَرْفَانِ مَتَحَرِّكٌ وَسَاكِنٌ ، فَمَا وَجْهُ التَّزَامِ الرَّدْفِ فِيهِ ؟ قُلْتَ : هُوَ مُشْكَلٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الطَّرِيقُ فِي الْإِعْتِزَالِ عَنْهُ ، فَقِيلَ إِنَّ الرَّدْفَ عِيُوضُ مَنْ لَا مَقَاعِيلِينَ خَاصَّةً لِأَنَّ النُّونَ شَأْنُهَا أَنْ تَحْذِفَ لِلزَّحَافِ حَشَوّاً ، وَمَا يُحْذَفُ لِلزَّحَافِ لَا تَعْوِضُ الْعَرَبُ مِنْهُ شَيْئاً ، وَأَكْثَرُ الْعَرُوضِيِّينَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ .

وَزَعَمُوا أَنَّ سَبِيوِيَهَ إِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْكِتَابِ فِي أَبْوَابِ الْإِدْغَامِ بِقَوْلِهِ : كُلُّ شَرْحٍ حُذِفَ مِنْ بَنَائِهِ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ أَوْ زَيْتَةٌ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ فَلَا يَدِّ فِيهِ مِنْ حَرْفِ الْإِنِّ لِلرَّدْفِ ، نَحْوُ :

وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْبٌ .

قَالُوا فَمَثَلُ الْمَحْذُوفِ الطَّوِيلِ قَدْ قُلْنَا عَلَى أَنَّ النُّونَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ .

وَقَدْحُ الصَّفَاقِسِيِّ فِي هَذَا الْجَوَابِ أَنَّ نُونِ مَقَاعِيلِينَ وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُحْذِفَ لِلزَّحَافِ فَذَاكَ فِي الْحَشْوِ لَا فِي الضَّرْبِ ، لِاسْتِزَامِ حَذْفِهَا مِنْهُ الْوَقُوفَ عَلَى الْمَتَحَرِّكِ ، وَكَلَامُنَا فِي الضَّرْبِ لِأَنَّ الرَّدْفَ فِيهِ لَا فِي الْحَشْوِ . وَقِيلَ دَخَلَ الْقَبِيضُ أَوَّلًا ثُمَّ حُذِفَتْ نُونُهُ وَأُسْكِنَتْ لِأَنَّهُ فَعُوْضٌ مِنْهُمَا لِأَنَّهَا زَيْتَةٌ مَتَحَرِّكَةٌ . قَالَ سَبِيوِيَهَ فِي كِتَابِ التَّوَاتُقِ لَهُ .

عَلَى هَذَا تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ مَا وَقَعَ لَهُ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ لِنُصُوصِيَّةِ هَذَا وَاحْتِمَالِ ذَلِكَ ، وَبِهِ قَالَ الْجَرْمِيُّ وَالْفَارَسِيُّ وَالشَّالَوِينُ ، وَرَدَّهُ الصَّفَاقِسِيُّ بِأَنَّ التَّوَاتُقَ

بدخول التقبض فيه أولاً يقضى بعدم التزام الرفع فيه لأن زنة المتحرك المحذوف منه حينئذ ليس من أتم البناء .

قلت : تمام البناء ليس راجعاً عندهم إلى الجزء على ما يظهر من كلامهم ، وإنما يرجع إلى البحر نفسه ، أى أن البحر إذا كان تام البناء فجاء في الاستعمال كما هو في الدائرة ، إن مشناً فمشنٌ وإن مدساً فمدسٌ ، وحذف من ضربه زنة حرف متحرك التزم فيه الرفع فلا يَرِدُ حينئذ اعتراض الصفاقى عليهم . فتأمل .

واعتراض عليهم أيضاً بأنه لو كان الأمر على ما قالوه لستى ذلك الضرب مقصوراً لا محذوفاً ، وأجيب بأنه لما دخله التقبض أولاً ثم القصرُ صارت صورته صورة المحذوف فسمى محذوفاً رعاية للصورة ، وفيه نظر .

وقيل : لما التزم في عروض الطويل التقبض صار استعمالها أبداً على ستة أحرف ، فلم ينقص الضرب عنها إلا زنة حرف متحرك ، وفيه من النظر ما تقدم . ونسبة العروض إلى الضرب لا تستقيم لأن التعويض في الضرب إنما يقع بالنسبة إلى ما يحذف منه في نفسه لا بالنسبة إلى العروض .

قال الصفاقى : وسبيلُ الجواب عن أصل الإشكال أن يقال : لم لا يجوز أن يكون المرفى المستعملُ لهذا الضرب ، أعنى الثالث من الطويل ، إنما حذف منه أولاً زنة حرف متحرك فموضع منه الرفع ، ثم رأى بذلك ساكنين قد انشياً لحذف أحدهما وسماه العروضى محذوفاً مراعاةً لصورته . وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامُ سيبويه المتقدم في باب الإدغام . فإن قلت : الرفع مسهلٌ لالتقاء الساكنين كما في الضروب المقصورة فلا وجه لحذف أحدهما ، قلت : إنما ذلك إذا أتى بالرفع لأجلهما كما في

الضروب المقصورة ، وهنا إنما أتى به للموض ، وبمده البقي ساكناً ، فلم هذا لم يكن مسهلًا لالتقاطها ، ويجبُ الحلُّ على هذا جمعاً بين الكلامين . فإن قلت : هذا التقديرُ جارٍ في الضروب المحذوفة كلها فيلزمك التزام الردف فيها ، قلت : لا نسلم لزوم ذلك لأن العلل في هذا الفن تابعة للأحكام ، والله أعلم . انتهى كلامه بنصه ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، مع أن في تسليمه جريانَ التقدير المذكور في جميع الضروب المحذوفة نظراً لا يخفى عليك إن تأملت .

(التفصيل الثالث) ما قدمناه من أن الطويل عروضاً واحدةً وثلاثةً أضرب هو المشهور ، واستدرك بعضهم له عروضاً ثانيةً محذوفةً لها ضربان ، ضربٌ مثلها ويته :

لقد ساءني سعدٌ وصاحبٌ سعدٍ
وما طولباني قتلها بغرامه
وضربٌ مقبوضٌ ويته : (١)

جزى الله عبساً عبساً آل بنيض
جزاء الكلابِ الماوياتِ وقد قتل
واستدرك بعضهم لمروض الطويل المقبوضة ضرباً مقصوراً ، وأنشدوا عليه قولَ امرئ القيس : (٢)

ثيابُ بني عوفٍ طهاري قبيّة
وأوجههم يبيضُ المسافرُ غمران

(١) لثابتة ، ديوانه : ٢١٤ (دار المحكم) والمزينة : ١ / ٣٩٩ .

(٢) ديوانه : ٨٣ .

وهذا من أبيات مختلفة لقرواني بحسب الإعراب، أنشدوها ساكنة النون والخليل يحرکها وإن لزم عنه الإقواء، ويرى أنه أولى من إثبات ضرب آخر لكثرة الإقواء في كلامهم، وأيضاً يلزم عليه سكون لام مفاعيلن وهو غير موجود في أوزان الشعر لا الأصول ولا الراحة. هكذا قيل.

قلت: هو كلام كما تراه غير محرر، وذلك لأن أبيات امرئ القيس هذه مقبولة وثبتت روايتها بتسكين الروي ولم يزق تحريكه من طريق من الطرق المعتبرة تعين إثبات الضرب المتصور، ولم يلتفت مع ذلك إلى قول من قال مفاعيلن لا يسوغ أن تسكن لامه، وإن ثبت فيه رواية بتعريك الروي فالقول ما قاله الخليل، ولا يضر حينئذ وجود رواية بتسكين الروي من طريق آخر، لأنه يحمل حينئذ على أنه تقييد بإنشاد، وليس هو التقييد الذي تختلف به القروبي، والله أعلم.

(التفسير الرابع) قال الزجاج: سئل الخليل رحمه الله: لم ألزم في الباول أن يكون مشتملاً ولم يأت مسدساً كما جاء في الديد والبسيط وكلها من دائرة واحدة؟ قال: إن الطويل عروضه مفاعيلن وضربه كذلك، فهو سدس لقطب من نصفه أربعة عشر حرفاً، والديد والبسيط إذا سُدَّسا إنما يسقط من بيت كل منهما عشرة أحرف، لأن عروض كل واحد منهما جزء خامس وهو فاعلن، وضربه كذلك، ولو سُدَّس الطويل فحُذِفَ منه مفاعيلن بقي قبله فاعلن، وليس في الشعر ما يقع التقصان من أجزائه فيكون ما أثنى أكثر حروفاً مما بقي، وإنما يكون ما أثنى أقل مما بقي أو مساوياً له، والديد إذا سُدَّس فحُذِفَ منه فاعلن بقي قبله فاعلاتن، وكذلك البسيط إذا حُذِفَ منه فاعلن بقي مستغلق.

وهنا انتهى الكلام على ما يتعلق بالمروض والضرب. فلتشرع في الكلام على ما يدخل غيرهما من التميزات، فنقول: لا يخفى أن هذا البحر كما مر

مركب من فعولن مفاعيلن ، ففعولن حينما وقع يحوز قبضه فيصير فعولن ، وإذا وقع أول البيت جاز فيه التثنية والثم ، وقد عرفت معناها . ومفاعيلن يقبض ويكف على سبيل المعاقبة ، فإن قبض لم يكف ، وإن كف لم يقبض . ولا حاجة لنا إلى استثناء مفاعيلن الواقع في الضرب الأول من هذا الحكم وإن كان لا يجوز قبضه ولا كفه ، وما ذاك إلا لأن الكلام مفروض فيما عدا العروض والضرب كما تقدم . فيبت القبض :

أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدُ يَشَّةَ دُونَهُ

أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدٍ

أجزأه كلها الخماسية والسباعية مقبوضة إلا الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أسود » .
وبيت الكف وانظم مما :

شَاقَتَكَ أَحْدَاجُ سُلَيْمَى بِمَاقِلٍ

فَمَيْنَاكَ لِلْبَيْنِ تَجُودَانِ بِالْدمْعِ

جزؤه الأول وهو « شاق » وزنه قتلن ، فهو أنم ، والسباعية الواقعة في الحشو مكتنفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أحداج » .
وبيت الثم :

هَاجَكَ رَنْجٌ دَارِسُ الرِّسْمِ بِالْقَوَى

لِأَسْمَاءَ عَنِ آيَةِ السَّوْرِ وَالْقَطْرِ

جزؤه الأول آرم وهو « هاج » وزنه قتل . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الورد » .

وقد جرت عادة المروزيين بأن يأتوا للأعاريض والضروب بشواهد
مختص بها ولا يكون في بقية تلك الشواهد أجزاء مزاحقة . ويتحرون في شواهد
الزحاف أن يكون الزحاف الذي يمثلونه داخلًا في كل جزء يصح دخوله فيه
من ذلك البيت ، أو في أكثره حرصًا على البيان . وقد رأيت ذلك في هذا
البحر .

ثم اعلم أن القبض في فعولن حسن لاعتاده على وتدين قبلي وبعدي .
وقال الأخفش : لأن النون فيه زائدة كالنتون في «ضروب» «وعجول» .
واعترض بأن النون تمد في أجزاء التفعيل أصلية إذ بها يتم الوزن ، بخلاف
النتون . وأما القبض في مفاعيلن فصالح لاعتاده على وتد واحد قبلي ، وكفه
عند التحليل قبيح . وزعم الأخفش أنه أحسن من قبضه لاعتاده على وتد بعدي .
ولله در بعض الأندلسيين حيث يقول :

كففت عن الوصال طويل شوقي إليك وأنت للروح الخليل
وكشك للطويل فدتك نفسي قبيح ليس يرصاه الخليل
قال :

المديد

أقول : حكى الأخصس عن الغليل أنه سُمي مديداً لتمدد سباعيه حول خماسيه ، وأورد عليه كلُّ بحر تركب من خماسي وسباعي . وقال الزجاج : سمي مديداً لامتداد سبين في طرفي كل جزء من أجزائه السباعية ، وأورد عليه الرمل وغيره مما فيه جزء سباعي كذلك . وقال غيره سُمي مديداً لامتداد الوند المجموع في وسط أجزائه السباعية . ويردُّ عليه ماورد على الذي قبله ، ويجب بما أسلفناه من أن الاطراد في وجه التسمية غير لازم . وإذا صح النقل في هذه الأسماء الموضوعة لبحور الشعر عن الغليل فلا ينبغي أن يخالف واضعها .

وهذا البحر مبني في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الهيئة :

فاعلان فاعلن فاعلان فاعلن فاعلان فاعلن فاعلن فاعلن

كما تقدم . قال :

بجود كليب لا يغررُ اعلموا أنما

يعيشُ بهندي متى مايعرِ احتدا

فإن مُخَصِّبِينَ كلَّ جَوْنٍ ربابه

فيا ليتَ شعري هل لنا منه مُرتوى

أقول : الباء إشارة إلى أن هذا البحر هو الثاني من بحور الشعر . والجيم إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض . والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . وهو محزوم في الاستعمال ، ولا يقع تاماً .

قال بعضهم : لثلاث فاعلن في آخره ، وهو لا يقع أصلياً آخر شيء من الشعر إلا أن يكون منقولاً من جزء نقص منه . فيوم وقوعه في المديد النقل

محللاً بالاستعراء، فيكون حينئذ أحله في الدائرة أزيد من ثمانية وأربعين حرفاً وهو محذور يُتقى . وقصه العنقاقي باليسيط .

قلت : هذا منه عجيب ، فإن الزجاجة قد استشعر هذا التخص وأجاب عنه ، وذلك لأن ابن برى حكى عنه أنه قال بأثر كلامه المتقدم : ولذلك رد في آخر البسيط إلى فاعل يحذف الألف ليعلم منه أنه قص منه شيء ، لأن فاعل أيضاً لا يقع في الأواخر أصلياً .

ثم قال ابن برى : فإن قيل : فهلاً جعل آخر المديد فاعلاً كآخر البسيط وارتفع الإيهام المحذور ؟ فالجواب أن فاعل في البسيط إذا حذفت أنه لم يكن قبلها ساكن بسبب يعاقبها ، وفاعل في المديد قبله ساكن بسبب يعاقب الله ، فلو حذفت منه الألف لزم أن لا يحذف الساكن قبله أبداً ، وحينئذ يعود المعاقب بغير ما قبله . انتهى . وهو كلام حسن فتأمله . قال الصفاقسي وقد شذ استماله تاماً ، أنشد ابن زيدان :

إنه لو ذاق للحب طعماً ما هجر

كل عز في الهوى أنت منه في غرر

ثم قال : ويمكن أن يقال في هذا إنه من الرباعي فيكونان بيتين . واعترض بأنه لم يلتزم في أوساط بقية الأبيات رويًا لأن بعد البيت :

ليس من يشكو إلى أهله طول الكرى مثل من يشكو إلى أهله طول السهر
سح لما قفد الصبر منه أذمماً كجنان خاته سلك عقده فاتثر
لأنه إن شكا ما يلاق أوبكى وامتنح باطنه بالذى منه ظهر
وأما قول السليكي :^(١)

(١) شرح الخازن ، ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ ، وفيه أنه لام السليكي ، ويقال : لام تأبذ شراً .

طاف بيني فجـوـة من هـلاكٍ فهلاك
ليت شعري ضلّهُ أي شيء قتلك
أمريض لم تُـمـد أم عـدوّ خـتـلك

إلى آخره ، فعلمه بعضهم على أنه من شاذ تأمه ، وأن القصيدة مصرعة ،
وبعضهم على أنه مما ورد من استعماله مرتباً .

وذبح الزجاج إلى أن هذه القصيدة من الرمل ، وعروضها وضربها محذوفان ،
فجعل الرمل ثلاث أعاريض .

وقال بعضهم : هو قياس مذهب الخليل والخليل عليه أولى من الخليل على تام الديد ،
لأنه يلزم عليه شذوذان : بحجبه للديد . تاماً ، والتزام التصريح في القصيدة :
وهذا يلزم عليه بحجبه عروض الرمل محذوفة خاصة .

إذا تقرر ذلك فاعلم أن العروض الأولى من أعاريض هذا البحر صحيحة ولها
ضرب واحد مثلها وبيته .^(١)

يَا بَكْرٍ أَتَشْرَوْنِي كُلِّيَا يَا بَكْرٍ أَيْنَ الْإِسْرَارُ

قوله « لي كلّيّا » هو العروض ، وقوله « نلارارو » هو الضرب ، ووزن كل
منها فاعلان . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « كليب » .

والعروض الثمانية محذوفة لما دلالة أضرب ، الأول مقصور وبيته :^(٢)

لَا يَفِرُّنَّ امْرَأً عَيْشُهُ كُلَّ عَيْشٍ صَائِرٌ لَزْوَالٍ

قوله « عيشو » هو العروض ووزنه فاعن ، وقوله « لزوال » هو الضرب
ووزنه فاعلان . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « لا يفر » .

(١) لليل ، الأغاني : ٥٧٠ - (دور الكتب) . (٢) لسان (قصر)

الضرب الثاني محذوف مثلها وبَيْتُهُ :

اعلموا أُمِّي لَكُمْ حَافِظًا شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا

قوله « حافِظن » هو المروض وقوله « غَائِبن » هو الضرب . ووزن كل منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « اعلموا » .

الضرب الثالث أبتر وبَيْتُهُ :^(١)

إِنَّمَا الدَّلْفَاءُ يَاقُوتَةُ أُخْرِجَتْ مِنْ كَيْسِ دِهْقَانٍ

قوله « قُوتَتْنِ » هو المروض ، ووزنه فاعلن ، وقوله « قَانِي » هو الضرب ووزنه فَعْلُنْ يَاسْكُنُ العَيْنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إِنَّمَا » . ووصلَ حمزة القطع ضرورة .

المروضُ الثالثة مخبونة محذوفة لها ضربان الأول مثلها، وبَيْتُهُ :^(٢)

الْفَتَى عَقْلٌ يَمِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدَى سَاقُهُ قَدَمُهُ

قوله « شَيْهِي » هو المروض ، وقوله « قَدَمُهُ » هو الضرب . ووزن كل منهما فَعْلُنْ بِتَحْرِيكِ العَيْنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يَمِيشُ » .
الضرب الثاني أبتر وبَيْتُهُ :^(٣)

رُبَّ نَارِبَةٍ أَرْمَتْهَا تَعَقَّمُ الْهِنْدِيُّ وَالنَّارَا

قوله « مَتْهَا » هو المروض وقوله « نَارَا » هو الضرب ، ووزنه فَعْلُنْ يَاسْكُنُ العَيْنِ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بَهْنَدِي » .

وَيَدْخُلُ هَذَا الْبَجَرُ مِنَ الزَّخَافِ الْخَلِينِ وَهُوَ حَسْبُ ، وَالْكَفُّ وَهُوَ صَالِحٌ ،
وَالشَّكْلُ وَهُوَ قَبِيحٌ . فَبَيْتُ الْخَلِينِ :

(١) البان (بتر) (قص) .

(٢) لُطْرُفُهُ دِيوَانُهُ : ٧٥ . وشرح الخماسة : ١٨٠ / ٢ .

(٣) لَمْدَى بْنُ زَيْدٍ . دِيوَانُهُ : ١٠٠ . وَتَهْذِيبُ الْأَلْفَاظِ : ٦٥٦ . وَالْبَانُ (قَصَمَ)

ومتى ما بيع منك كلاماً يتكلم فيجبك بعقـل
أجزاء كلها مخبونة : وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « متى ما بع » . ويدت الكف :
لن يزال قومنا تَصيبين صالحين ما اتقوا واستقاموا
أجزاء السباعية كلها مكفوفة إلا الضرب ، فإنه لم يكف حذراً من الوقوف
على المتحرك . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مخصبين » . ويدت الشكل :

لَـنَ الدِّيارُ غَيْرُهُـنَّ كُلُّ جَوْنِ الدُّرِّ دَائِي الرَّبَابِ
بقوله « لَتَبْدَدِ » وقوله « يَرَهْنِ » وزن كل منهما فَعَلَاتُ ، فكلامها
مشكول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كل جون ربابه » . وقد سبق لنا
أن المماقية ثابتة في هذا البحر بين كل سبعين اجتماعاً ، وأن فيه صدراً
وعجزاً وطرفين . ويدت الطرقين :

ليت شعري هل لنا ذات يومٍ بمجنوبٍ فارغٍ من تلاقٍ
بقوله « بمجنوب » وزنه فَعَلَاتُ فيه « الطَّرْفَانِ » لأن الله حذفت لثبات نون
الجزء الذي قبله ، ونونه هو حذفت لثبات ألف الجزء الذي بعده . وأشار إلى هذا
الشاهد بقوله « ليت شعري هل لنا » . واعلم أنه يجوز في العروض الأولى من
الزخاف ما يجوز في الحشو ، وهو الخين والكف والشكل ، وأما الضرب الأول
فلم يوافق الحشو إلا في الخين لأنه لو كُفّ لزم الوقوف على المتحرك ، ويلزم من
ذلك امتناع الشكل . وأما العروض الثانية فلم يدخلها الخين حذراً لتباسها بالثالثة .
وأما ضربها المقصور فتمنع التخليل دخول الخين فيه وأجزائه الأخفش ، وعلة المنع
قلة محي ، هذا الضرب في كلامهم حتى زعم الزجاج أنه لم يحي منه إلا قصيدة
واحدة للطَّرَمَاحِ أولها : (١)

(١) الطَّرَمَاح . ديوانه : ٩٥ . والهمان (شت)

شَتَّ شَمْلُ الْحَيِّ بَدَ الثَّامِ وَشَجَاكَ الْيَوْمَ رَبِّعُ الثَّقَامِ

وَالزَّحَافُ إِنَّمَا سَبَّهِ الْكَثْرَةَ إِذْ هِيَ الدَّاعِيَةُ إِلَى التَّخْفِيفِ ، مَعَ كَرَامَتِهِمْ
أَنْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ ثَلَاثَ تَنْبِيْهَاتٍ ، وَهِيَ الْخَلْبُ مَعَ الْإِسْكَانِ وَالْحَذْفُ وَهُوَ
مُسَمًّى الْقَصْرِ .

وَزَعَمَ أَبُو الْحَكَمِ أَنَّ مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ أَقْبَسُ . قَالَ : لِأَنَّ أَلْفَهُ وَاقِعَةٌ بَيْنَ
وَتَدِينِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَرَحَانُهُ جَائِزٌ اتِّفَاقًا . ثُمَّ اعْتَرَضَ عِلَّةَ الْبِنْعِ بِأَنَّ
الْقَلَّةَ لَا تَأْتِيهِ لَهَا فِي السَّلَامَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَحْرِ فَكَذَلِكَ فِي هَذَا . وَاجْتِمَاعُ ثَلَاثَةِ
تَغْيِيرَاتٍ فِي الْجُزْءِ لَهُ نِظَائِرُ مِنْهَا فَأَعْلَانِ فِي الرَّمْلِ ، فَإِنَّهُ يَحُوزُ فِيهَا مَعَ الْقَعْرِ الْخَلْبُ ،
وَفِعُولُ الْقَرْبِ اثْنَانِ مِنَ الْعُرُوضِ اثْنَالِثَةِ مِنَ الْخَفِيفِ ، فَإِنْ أَصْلَهُ مَنَعَهُ أَنْ
يَدْخُلَهُ الْقَصْرُ وَالْخَلْبُ .

وَأَجَابَ الصَّفَاقِيُّ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ سَبَبٍ وَفَعٍ بَيْنَ وَتَدِينِ يَحُوزُ زَحَافَهُ
مُطْلَقًا ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْمَانِعِ ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنَ التَّعْلِيلِ مَانِعٌ ، وَاعْتَرَضَهُ
عَلَيْهِ سَائِطٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُضَّ عِلَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَكَثْرَةُ التَّغْيِيرِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ
مَنْضِيًّا إِلَى الْآخِرِ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ هُضًا لَوْ جَعَلْنَا كُلًّا مِنْهُمَا عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً وَنَحْنُ
إِنَّمَا جَعَلْنَاهُ جُزْءَ عِلَّةٍ ، وَالْعِلَّةُ هِيَ الْمَجْمُوعُ الرَّكْبُ مِنْهَا ، وَهُوَ لَمْ يَنْقُضْ وَإِنَّمَا
هُضَّ الْجُزْءُ ، وَهُضُّهُ لَيْسَ قَادِحًا فِي التَّعْلِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ .

قَالَ :

البسيط

أقول : قال الخليل سُمي بسيطاً لأنه انبسط عن مدى الطويل والمديد فجاء وسطه فعِلن وآخره فعِلن . حكاه الأخفش عنه .

وقيل : سُمي بسيطاً لانبساط الأسباب في أوائل أجزائه السباعية ، قاله الزجاج .

وقيل : لانبساط الحركات في عروضه وخرجه . وهو مبنى في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الصورة :

مستعلن فاعلن مستعلن فاعلن ، مستعلن فاعلن مستعلن فاعلن

كما سلف . قال :

بَجَرَتْ جَوَلَةٌ بِأَحَارٍ شَعَوَاءَ خَيَّلَتْ

وقوفي فسيروا عنه قد هيَّجَ الجَوَى

فَغَبَّ أَرْحَالٍ ذَا لَقِيهِمْ فَذَقْتُمْ

أَصَاحَ مُقَامِي ذَاكَ وَالشَّيْبُ قَدْ عَلَا

أقول : الجيم الأولى إشارة إلى أنه البحر الثالث ، والجيم الثانية إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . العروض الأولى مخبونة ولها ضربان : الأول مثلبا ، وإنما لم يستعملتاثنين لثلاثيته . أنه قد قُصصَ منهما ، لما مر من أن فاعلن لم يأت أصليا في عروض ولا ضرب ، فلونجا تامين لثلاثيته . أنه حينئذ أكثر من ثمانية وأربعين حرفا ولا نظير

لذلك . وقيل لاعتقاد ألف فاعلن على وتد بمدى، ولا ينهض هذا علة، فإن الاعتماد في ذلك مجوز لا موجب، ويقتضيه :^(١)

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ

لَمْ يَلْقَاهَا سُوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مِلْكٌ

فقوله « هَيَّيْنِ » هو المروض ، وقوله « ملكو » هو الضرب ، وكل منهما وزنه فَعِلُنْ بتعريك المين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا حار » .
الضرب الثاني مقطوع ويقتضيه^(٢)

قَدْ أَشْهَدُ النَّارَ الشَّمَوَاءَ تَحْمِلُنِي

جَزَاءً مَرْوَقَةً اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبٌ

فقوله « مَيَّئِي » هو المروض ، وقوله « حوبو » هو الضرب ، ووزنه فَعِلُنْ يأسكان المين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شمواء » .
المروض الثانية مجزوءة صحيحة ، ولها ثلاثة أضرب ، الأول مذال ، ويقتضيه^(٣)

إِنَّا ذَمَمْنَا عَلَى مَا خَيَّلْتِ سَعْدَ بْنَ زَيْدٍ وَعُمَرَ أَمِنْ تَيْمٍ

فقوله « ما خيات » هو المروض ، وورثته مستعملن ، وقوله من تيم هو

(١) لرهم ، ديوانه : ١٨٠ .

(٢) لامري . التمس . ديوانه : ٣٢٥ .

(٣) للأسود بن جعفر . ديوان الأعشى : ٣٠٩ . وقد نشر : ١٠٦ . والوضوح :

٨٢ . واللسان (ذيل) .

الضرب ووزنه مستغفلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خيلت » .

الضرب الثاني مثل المروض صحيح وبيته ^(١) :

ماذا وقوفى على ربيع خلا

غلولي دارمي مستعجم

قوله « ربيع خلا » هو المروض وقوله مستعجم هو الضرب ، ووزن كل منهما مستغفلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقوفى » .

الضرب الثالث مقطوع وبيته :

سيروا معاً إنما ميعادكم يوم الثلاثاء بطن الوادى

قوله « ميعادكم » هو المروض وقوله « نلواذى » هو الضرب ، ووزنه مفعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فسيروا » .

المروض الثالثة مجزوءة مقطوعة لها ضرب واحد مثناها وبيته ^(٢) :

ما هييج الشوق من أطلال أضحت قذاراً كوخى الواحى

قوله « أطلالين » هو المروض وقوله « يلوأحى » هو الضرب ، ووزن كل منهما مفعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هييج » .

وقد علمت أنا أسلفنا أن قول أهل هذا الفن عروض مجزوءة وضرب مجزوء فيه تسامح من حيث أن الجزء صفة للبيت ، لأنه عبارة عن إسقاط الجزء الأخير من صدره والجزء الأخير من عجزه وليس صفة للجزء ، لكن جربنا على سَنِّ القوم .

(١) اللان (جمع) و (خلق) .

(٢) اللان (خلق) .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخين في الخامس والسباعى وهو حسن فيها .

قلت : هكذا قالوا ، ويظهر لى أن الخين في السباعى إنما هو حسن في أول الصدر وأول "حجر" ، فليعتبره ذو الطبع النليم . ويدخله أيضا من الزحاف العلى في السباعى وهو صالح فيه ، والخيل وهو قبيح فيه . فيبت الخين :

لقد مضت حقبُ صروفها عجبُ

فأحدثت عبراً وأبدلت دولا

أجزاءه كلها بخبوة . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « حقب » لكنه سكن القاف الضرورة ، وهي ضرورة قبيحة . ويت العلى :

ارتحلوا غُدوةً وانطلقوا سَحراً

في زَمَرٍ منهمُ يتبعها زُمَرُ

أجزاءه السباعية كلها ملوثة . وإلى هذا الشاعر أشار بالارتحال الشاربه إلى « ارتحلوا » . ويت الخيل :

وزعموا أنهم لَقِيَهُمْ رجلٌ فأخذوا ماله وضربوا عُنقه

أجزاءه السباعية كلها بخبوة . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « لقيهم » وسكن الياء للضرورة .

واعلم أن هذا الزحاف جميعه يدخل في الضرب للذيل ، والخين يدخل في

الضرب المقطوع وفي العروض المقطوعة وضربها . فیت الخلين في الضرب
للذيل :

قد جاءكم أنكم يوماً إذا ما دُقم الموت سوف تُبعثون
قوله « فبعثون » هو الضرب ، ووزنه مفاعلان . وأشار إلى هذا الشاعر
بقوله « فدقم » .
وبيت الخلي فيه :

يا صاح قد أخلفت أسماء ما كانت تُنيك من حُسن وصال
قوله « حسن وصال » هو الضرب وزنه مفتعلان . وأشار إلى هذا الشاعر
بقوله « أصاح » .
وبيت الخليل فيه :

هذا مقامى قريباً من أخى كل امرئ قائم مع أخيه
قوله « مع أخيه » هو الضرب ، ووزنه « فيمَتان » . وأشار إلى هذا الشاعر
بقوله « مقامى » . وبیت الخلين في العروض والضرب المقطوعين :

أصبحتُ والشيبُ قد علانى يدعو حيثاً إلى الخِضاب
قوله « علانى » هو العروض وقوله « خضابى » هو الضرب ، وزن كل
منهما فعلن ، وهذا هو المسمى عندهم بالخلع . والولدون التزموا الخلين في
هذه العروض وضربها لحسن ذوقه ، وهو من التزام ما لا يلزم . وأشار
الناظم إلى هذا الشاعر بقوله « والشيب قد علانى » .

وأما بيت الخلين في ضرب العروض الثانية المقطوع فلم يشر الناظم إليه
بشيء ، وانظر هل أشار بقوله ذلك إلى بيته فإن ظفرت بيته فيه هذه اللفظة
فذاك ، وبيته الذى أنشده العروضيون :

قلتُ استحيي فلما لم تُجِبْ سالتُ دموعي على ردائي

قال الشريف : وإنما تبه الناظمُ على ما يدخل الأعرىضَ والضروبَ هنا وفيما بعدُ حسب ما تقف عليه من الأبحر ليظهر لك الفرق بين ما يدخل في الأعرىض والضروب وهو غير لازم كما يدخل الحشو ، وبين ما لا يدخلها فيكون لازماً سبيلُ الملل ، فما يكون من ذلك لازماً يأتي بشأده أولاً حيث يأتي بشواهد الملل ، وما يكون غير لازم جاء بشأده آخرًا بعد شواهد الزخاف ، ألا تراه كيف أتى بشاهد الخلق في العروض الأولى مع الملل أولاً للزومه ، وأتى بشاهد الخلق في المطلع آخرًا لعدم اللزوم فتأمله .
(غيبة) استدرك بعضهم للبيط عروضين إحداهما مجزوءة حذاء مخبونة

لما ضربان : ضرب مثلها كقوله :

عجبتُ ما أقربَ الأجلِ متاوما أبعدَ الأملِ
وضرب مقطوع مخبون كقوله : (١)

إنَّ شِواءَ ونَشْوَوةَ وخَبَبَ البازلِ الأمونِ
العروضُ الثانية مشلورة لما ضرب مثلها كقوله :

إنَّ أخى خالداً ليس أخاً واحداً
وأجاز أيضاً استعمال العروض الأولى من البسيط غير مخبونة كقوله :

ولا تكونوا كمن لا يرتجى أوْبهُ

وكذا أجاز استعمال ضربها الأول غير مخبون كقوله :

وبلدة تجبَلُ تُمجى الرياحُ بها لواعباً وهى ناء عرضها خاوية
وهكذا كله شاذ لا يلتفت إليه .

وقد جاء في مخلف البسيط مفعولن مكان فاعلن، وهو أيضاً شاذ كقوله :
 قَصِرَ بَوْدٌ أَوْ سِرٌّ بِكَرْفٍ مَاسَرَتْ الدَّلُّ السَّاعِ
 ورأيتُ بعضَ التأخرين يستعمله .

وزعم أبو الحكم أنه شذٌّ في هذه العروض القبيض، وأنشد :

يبدأ بالجوود ضَرَّتَانِ عليه كَلَّتَاهَا تَفَارُ
 قال : ولا تُمكن حركة النون فينتفى القبيض لأن التمكن مختص بالضروب ،
 ولا يجوز في الأعراض إلا بشرط التصريح .
 قال الصفاسي : وهذا خطأ ، أما أولاً ، فلأن ساكن المخلف فيه بقية وتد
 ولا قبض فيه فلا بد من تمكين الحركة .

قلتُ : لعله نظر إليه باعتبار ما صار إليه ، ولا شك أن آخره بحسب الصورة
 هيئة سبب خفيف فأطلق القبيض لذلك .

ثم قال : وقوله ثانياً ذلك مختص بالضروب ولا يجوز في العروض إلا بشرط
 التصريح ونحو ، بل وردَ منه ما لا يحصر وأنشد قوله :

سَلَى إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّمُ فليس سِوَاهُ عَالِمٌ وَجَهْلٌ
 وقوله : (١)

وَنَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وأبياتاً كثيرة من هذا النمط . ولا دليل له فيها لأن التمكن فيها نصيح
 بخلافه في نحو « ضَرَّتَانِ » وسياق الكلام عليه . في ذلك .

وهنا كلمات الدائرة الأولى . قال :

الوَافِرُ

أقول : سُمي وافرًا لوفور أجزائه وتدفق فواته . قاله الخليل . وقيل : لوفور حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل في أجزائه ، والكامل وإن كان بهذه الصفة إلا أن الوافر حُذف من حروفه فلم يَكُنْ لاستعماله مقطوعًا ، فهو موفور الحركات ناقص الحروف . قاله الزجاج . وهو مبنى في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة .

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

قال :

دَنْتُ بِجِدِّي فِيهِ لَنَا غَمٌّ بِهِ رَيْعَةٌ تَمِصْنِي وَلَمْ تَسْتَطِعْ أَدَى
سَطُورُ حَفِيرٍ إِنْ بِهَا نَزَلَ الشِّتَا تَفَاحَشَ لَوْلَا خَيْرٌ مِنْ رَكْبِ الْبَطَا

أقول : الدال من « دنت » إشارة إلى أنه البحر الرابع ، والباء من « بجدي » إشارة إلى أن له عروضين ، والجيم إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب . العروض الأولى متطوعة لها ضرب واحد مثلها ويته : (١)

لَنَا غَمٌّ نَسَوْتُهَا غِزَارٌ كَأَنَّ قُبُورَ جِلْتِهَا عِصَى

قوله « غزارن » هو العروض ، وقوله « عصييو » هو الضرب ، وزن كل منهما فعولن . كان أصله مفاعلتن قُطِفَ بِحَذَفٍ سَبِيهِ الْخَفِيفُ وَهُوَ « تَن » وَإِسْكَانُ الْمُتَحَرِّكِ قَبْلَهُ وَهُوَ الْلَامُ ، فَبَقِيَ مَفَاعِلُ فَتَقَلَّ إِلَى فَعُولُنْ .

(١) لا مريء القيس ، ديوانه : ١٣٦ .

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «لنا غم» وزعم أبو الحكم أنه شذى عنه
العروض القبيض وأنشد شاهداً عليه :

علوت على الرجال بمخلتين ورتهما كما وُثِرَ الولاء
قال : ولا يجوز تمكين الحركة حتى ينشأ عنها حرف اللين كما مرق
البيط . واعترضه الصفاقى بطلان دعوى الشذوذ لكثرة مجيء ذلك
فيها . قال : (١)

أبي الإسلام لأبلى سواء إذا افتخروا بقيس أو تميم
وقال :

عسى الكرب الذى أمسبت فيه يكون وراءه فرج قريب
وقال : (٢)

تخيره ولم يعدل سواء فتم الرد من رجل تهاى
وقال : (٣)

ذعرت به القطا ونضيت عنه مقام الذنب كالرجل اللعين
وقال : (٤)

إذا أمسى يلبس منكبيه تفقد له حذر الهزال
وقال : (٥)

أوليت المراق ورافديه فزارياً أحذ يد القميص

(١) لتهار بن تومسة الشكرى ، سيوفه ٣٤٨/١ .

(٢) منسوب إلى محمد بن عبد الله القتيبي ، ولدى ابن شعوب اللخمي ، الرحبتان رقم : ٤٢٥ ، والمسان (تهم) . وفي الطبوعة «تغيره» :

(٣) في م ، د ، دصوت ٤٥٤ ، وفي مقام الديب .

(٤) لليلك بن السلعة السدي ، وهو في حاشية البحري : ١٢٧ ، ١٢٨ مع اختلاف في الرواية ، والأبيات غير هذا البيت في الكامل ١٠ : ٣١٠ .

(٥) انظر ص ١١٠ .

وقال : (١)

إذا لم تستطع أمراً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

وقال : (٢)

تطل الشمس كاسفة عليه كآبة أنها فقدت عيلاً

وقال : (٣)

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناء الخطوب

قال : ومن هذا كثير .

قلت : لكنه لا ينهض مع كثرة رداً على أبي الحكم ، وذلك لأن جميع ما استشهد به يجوز فيه التمكين ظاهراً واثراً دون شذوذ ولا اختصاص له بعروض ولا ضرب ، بل ولا بالنظم أصلاً ورأساً . وأما تمكين مثل « خلتين » في فصيح الكلام فممتنع ظاهراً واثراً . نعم يجوز تمكينه في الضرب لإطلاق الروي ، وفي العروض بشرط التصريح ، وإن مكن على غير هذا الوجه فالضرورة على شذوذ فيه . فأين هذا الذي رده الصفاقسي عما أراد أبو الحكم .

ثم قال : فإني ينبغي أن يقال : تمكين حركة العروض جائز من غير شذوذ .

قلت : بل هو شاذ قطعاً كما عرفت ، ولا دليل في شيء مما أنشده . نعم التول بقبضها شيء لم يقل به أحد من العروضيين ، والبيت لا ينفك عن شذوذ كايحده بتقدير التمكين وعدمه . أما على التمكين فلما قدمناه ، وأما على تقدير

(١) لسرو بن مديكر ، الأصيلات : ٢٠١ ، ونزهة الألباء : ١١٥ .

(٢) سيوطي : ١ / ٤٧٧ .

(٣) جابر بن رلان الملائكي ، نواحر أبي زيد : ٦٠ ، والمخرقة : ٣ / ٥٦٦ - ٥٦٩ .

علمه فلأن هذه العروض لا يدخلها مثل هذا التغيير فيما هو مقرر عند التوم.

العروض الثانية مجزوءة صحيحة . ولما ضربان الأول مثلها وبنته :

لَقَدْ عَلِمْتُ رِيْمَةً أَنْ حَبَلْتُكُ وَأَهْنُ خَلَقْتُ

فقوله « رِيْمَةً أَنْ » هو العروض وقوله « هُنَّ خَلَقْتُ » هو الضرب ، وزن كل منهما مفاعلتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « رِيْمَةً » .

الضرب الثاني منصوب بالصاد المهملة ، وبنته :

أَعَاتِبُهَا وَأَمْرُهَا فَتَمْصِيْنِي وَتَعْصِيْنِي

فقوله « وَأَمْرُهَا » هو العروض ، وقوله « وَتَمْصِيْنِي » هو الضرب . كان مفاعلتن فمصب بإسكان اللام ثم نقل إلى مفاعيلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تَمْصِيْنِي » . ويدخل هذا البحر من الزحاف التمصب وهو حسن ، والمقل وهو صالح ، والنقص وهو قبيح . فبنت التمصب : ^(١)

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

الأجزاء السباعية كلها منصوبة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وَلَمْ تَسْتَطِعْ » .

ويمكن أن شخصا سأل الخليل أن يقرأ عليه علم العروض ، فأقام مدة يحفظ إليه للقراءة ولم يحصل شيئا ، فأعجب الخليل أمره ، ولم ير أن يواجهه بالنصح جاء منه ، فقال له يوماً وقد حضر للقراءة : قطع قول الشاعر :

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

فطن الرجل إلى ما أراده الخليل رحمه الله فانصرف ولم يعد . وأنا أعجب

لن ينظن لئلا هذا كيف يصعب عليه فنـ "مروض منع سهولته ، والله مقدر
الأمور . وبيت العقل :^(١)

نَازِلٌ لِقَرَّتَا قِفَارٌ كَأَنَّمَا رَسُمُهَا سَطُورٌ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سطور » . وبيت النقص :

لِسَلَامَةٍ دَارٌ بِحَقِيرٍ كَبَاقِي الْخَلْقِ الشُّخْرُ قِفَارٌ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حقير » . ويدخله في الجزء الأول من البيت
المعنى المضاد للمعجمة ، والقسم ، والقص ، والجسم ، وكلها قبيح .
فبيت المعنى :^(٢)

إِنْ نَزَلَ الشَّاءُ بَدَارُ قَوْمٍ تَجَنَّبَ جَارَ يَدِيهِمُ الشَّاءُ
بقوله « إِنْ نَزَلَ الشَّاءُ » غُضِبَ بِحَذْفِ مِيمِهِ فَصَارَ فَاعِلَاتْنِ ، فَنَقَلَ إِلَى مُفْتَعَلٍ .
وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إِنْ نَزَلَ الشَّاءُ » .

وبيت القسم :

مَا قَالُوا لَنَا سَدْدًا وَلَكِنْ تَفَاحَشَ أَمْرُكُمْ وَأَتَوْا بِهِمْ جَرٍ

بقوله « مَا قَالُوا » جَزَاءُ أَقْصَمَ غُضِبَ بِحَذْفِ لِيمٍ ، وَغُضِبَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ
فَصَارَ فَاعِلَاتْنِ ، فَتَنَقَّلَ إِلَى مَفْعُولٍ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « تَفَاحَشَ »
وبيت القسم :^(٣)

لَوْلَا مَلِكٌ رَوُفٌ رَحِيمٌ تَدَارَكُنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ

(١) السان (عقل) . (٢) الحنية ، ديارته : ١٠٢ . والسان (غضب) .

(٣) السان (عنى) .

جزؤه الأول وهو قوله «لولا» وزنه منقول، كان مفاعلتن فمضب
بمضف الميم وتقص بإسكان اللام وحذف النون فصار «فاعلت» فنقل إلى
منقول. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «لولا».

وبيت الجيم: (١)

أنت خير من ركب المطايا وخيرهم أبا وأخا وأما

الجزء وهو قوله «أنت خي» أجم، كان مفاعلتن فمضب بمضف الميم،
وعقل بمضف اللام، فصار «فاعتن» فنقل إلى فاعلن. وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله «خير من ركب التما» قلت: كان مقتضى اعتبار الترتيب في الوضع
تقديم الجيم على المقص ضرورة أن التثنية فيه أقل، والأمر في ذلك سهل.

(تنبيهات) الأول: أنكر الأخصش والتمرى وطائفة من العروضيين
المقل في الوافر من أجل أن مفاعلتن امتثل بالمضب إلى مفاعيلن ومفاعيلن في
سائر الشعر يتماثل في الياء والنون فيكون إما مفاعيل وإما مفاعلن. لكنهم
سوغوا في مفاعيلن في الوافر أن يأتي على مفاعيل ولم يسوغوا فيه أن يأتي على
مفاعلن لأنه قرع منقول عن أصل، فلم يسوغوا فيه ما سوغوا فيها هو أصل،
وآثروا إبقاء الياء لأنها في محل اللام الساكنة بالمعص فكرهوا تغييرها.

ثانياً: وهذا احتجاج ضعيف لا يُلجأ إليه مع نقل الخليل عن العرب
جواز ذلك.

قال ابن برزى: والمضجج إنكار المقل في الجزوء منه لثلاثين بجزوء
الزجز، وهذا الالتباس محذور.

قلت: فإذا وجد بيت مربع على زنة مفاعلن، ولم يكن في التصديده جزء

على زنة مفاعلتين حُكِمَ بأن القصيدة من الرجز تَحُلَّ على ما هو الأخف ، فإن
مستعملين في الرجز يصير مفاعلتين بالظن ، وهو حذف ساكن ، ومفاعلتين يصير
مفاعلتين في الوافر بالقتل وهو حذف متحرك ، ولا شك أن حذف الساكن أخف
من حذف المتحرك .

ثم قال ابنُ بَرِّي : بخلاف معصوب الجزوء بالمرج .

قلت : كَانَ عَصَبَ الجزوء عنده غيرُ محذور ، وأنه إذا وجد في القصيدة
كلها ساغ حملها على كل واحدٍ من البحرين ، ويؤيده ما قدمه قبل ذلك حيث
قال : واعلم أنه متى دخل العصبُ في جميع أجزاء الجزوء فإنه يشبه المَرَجَ ،
كقولهِ :

صَفَّحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقَلْنَا الْقَوْمَ إِخْوَانُ

لكن يقع الفرقُ بينهما بأن تنظر فإن كان في القصيدة جزء واحد على
مفاعلتين فهي من الوافر ، وإن لم يكن فيها ولا جزء واحد احتسبت أن
تكون من الوافر ومن المَرَجِ .

قلت : الرَّجْعُ لحملها على المَرَجِ قائم ، لأن مفاعيلين فيه أصلي لا تنغير فيه
ومفاعيلين في الوافر إنما يُصَوِّرُ بتغيير يُرْتَكَبُ فيه وهو العصب ، وإذا كان
كذلك فيحصل على ما هو بالثابتة التي ذكرتها على المَرَجِ لاعلى الوافر ، فأُمل .

التفسير الثاني : إنما التَّزَمُ في الوافر أن يُستعمل مقطوعاً لأنه شعر كثرت
حركاته فاستُثِلَتْ فُحُذِفَ من آخر عروضه وآخر ضربه تسهلاً وتخفيفاً ،
وآثروا من الحذف ما بقي به الشعرُ عَذَبَ للساق لذيذَ اللِّذَاقِ ، وهو القُفْطُ .

فإن قيل : فهلاً استعملوا في الكامل ما استعملوا في الوافر لأن حركاتها
سواء إلا أنا وجدناهم آثروا الوافرَ بالحذف والتخفيف دون الكامل ؟

فالجواب أن الكامل وَقَعَتْ فِيهِ الفاصلةُ مُتَقَدِّمَةً فِي جِزْئِهِ وَهُوَ مُتَضَاعِلٌ عَلَى الْوَتْدِ ، وَهِيَ أَكْثَرُ حَرَكَاتٍ مِنَ الْوَتْدِ ، وَالْوَاوُفَرُ تَأَخَّرَتْ فِيهِ الْفَاصِلَةُ فَكَانَ جَانِبُ الْحَذَفِ وَهُوَ آخِرُ الْجِزْءِ فِي الْوَاوِفَرِ أَكْثَرَ حَرَكَاتٍ مِنْهُ فِي الْكَامِلِ .

التفسير الثالث : حكى الأخفش للوافر عروضاً ثلاثة مجزوءة مقعوفة لما ضرب مثلها ، وبه :

عَيْلَةٌ أَنْتِ هَمِي وَأَنْتِ الدَّهْرُ ذَكْرِي

ومثله :

فَإِنْ يَهْلِكُ عَيْدٌ قَدْ بَادَ الْقُرُونُ

ومثله :

أَشَاقَكَ طَيْفٌ مِائَةً بِمِكَّةٍ أُمُّ حَامِلَةٍ

قال ابن بري : وهذه الأبيات لادليل فيها لاحتمال أن تكون من مشكول المجتث كقوله :

أَوَّلَكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ

قلت : هذا غلط ظاهر ، فإنه إن تَمَّ لَهُ الاحتمال الذي أبداه فإمّا يتم له في البيت الأخير قطع . وما قبله لا يتأتى فيه ذلك . ألا ترى أن قوله « وَأَنْتِ الدَّهْرُ ذَكْرِي » لا يمكن أن يكون من المجتث بوجه ، وكذا البيت الثاني لا يتصور كونه من بحر المجتث أصلاً ، والله الموفق للصواب .

قال :

الكامل

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لاجتماع ثلاثين حركة فيه لم يجتمع في غيره . وقال الزجاج : لكمال أجزائه بسدد حروفها . يعني أنها استعملت كاف الدائرة . فإن قلت : الرجز والخفيف كذلك ، قلت : يُلم جوابه مما سر . وهو مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

متاعلن متاعلن متاعلن ، متاعلن متاعلن متاعلن .

قال :

هَجَرْتُ حِلَالَ تَصْحُوحَ الْإِبْرَامِي أَجَشَّ لَأَنْتَ الَّذِي سَبَقْتَهُمْ إِلَى
بِمُخْتَلَفِ الْأَمْرِ اقْتَرَتْ وَأَكْثَرُوا وَعَبَسُ يَذُبُّ الْعَمَّ عَنْ تَامِرٍ وَلَا
نَقَلْتَهُمْ عَنْ حِدَّةٍ قَابَأَسْتِ وَالشَّ مَاءٌ يُخَافُ لَمْ يَجِدْ فَارِعًا كَفَى

أقول : الماء من « هجرت » إشارة إلى أن هذا البحر هو خامس البحور . والجيم إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض . والطاء من قوله « طلا » إشارة إلى أنه تسعة أضرب .

الروض الأولى صحيحة ولها ثلاثة أضرب ، الأول مثلها وبيته : ^(١)

وإذا صيحتُ فَا أَقْصِرْ عَن نَدَى وَكَأَمْحَلْتِ شِمَالِي وَتَكْرَمِي
قوله « مِرْعَنَ نَدَنَ » هو الروض وقوله « وتكرزى » هو الضرب ، وزنُ كلٍّ منهما متاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تصو » . الضرب الثاني مقطوع وبيته : ^(٢)

(١) لنترة من مملته . (٢) للأخطل ، ديوانه : ٤٣ ، واللسان (طلع) .

وَإِذَا دَعَوْنَكَ عَمَّيْنِ فَإِنَّهُ نَسَبُ زَيْدِكَ عَنْهُنَّ خَبَالًا

قوله « تَمَثَّلْنَهُ » هو المروض ، وقوله « نخبالا » هو الضرب ، وزنه فَعْلَانٌ . كان متفاعِلن فَعَار متفاعلٌ ، فنقل إلى فَعْلَان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خبالا » .

الضربُ الثالثُ أَحَدُ مَضْرُوعَيْهِ : (١)

لَمَنِ الدِّيَارُ بِرَامَتَيْنِ فَعَاقِلٍ دَرَسَتْ وَغَيْرَ آيَاتِ الْقَطْرِ

قوله « نِمَا قِلْن » هو المروض ، وقوله « قطرو » هو الضرب ، وزنه فَعْلُن . حُذِفَ الِوَتْدُ من متفاعِلن وَأُسْكِنَتْ تَأَوُّهُ فَعَار « مَنَّا » فنقل إلى فَعْلُن بِاسْكَانِ المِين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « برامتي » .
المروضُ الثانيةُ حَذَاءُ لما ضربان الأول مثلها ، وبه :

لِمَنِ الدِّيَارُ عَنَى مَعَالِمَهَا هَطَلُ أَجَشُّ وَبَارِخُ تَرَبُّ

قوله « لِمَا » هو المروض وقوله « تربو » هو الضرب ، وزن كل منهما فَعْلِن بتعريك المِين ، كان متفاعِلن فَبَقِ « مَنَّا » فنقل إلى فَعْلِن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أجش » .

الضربُ الثاني أَحَدُ مَضْرُوعَيْهِ :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيتَ تَزَالُ وَلِجَّ فِي الْفُضْرِ

قوله « مَتَنَذ » هو المروض ، وقوله « دُعِى » هو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لَأَنْت » .

المروضُ الثالثةُ مجزوءةٌ صحيحةٌ ، ولما أُرْبِيةٌ أُضْرِبَ . الأولُ مجزوءٌ مَرْقَلٌ وبه : (٢)

(٢) لرحمة . ديوانه : ٨٩ :

(١) اللسان (فرند)

(٣) لمطبعة : ديوانه : ١٦٨ -

ولقد سبقتهم إلى فلم تَزَعَتْ وأنت آخر
 قوله «تَهُمُ إِلَى» هو المروض ، وزنه متفاعِلن ، وقوله «تَوَأَنْتَ
 آخر» هو الضرب ، وزنه متفاعِلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «سبقهم
 إلى» . وفيه حذفُ الجرور وبقاء حرف الجر .

الضرب الثاني مُدَّيَل ، وبيته :^(١)

جَدْتُ يَكُونُ مُقَامَهُ أَبْدَأُ بِمُخْتَلَفِ الرِيَاخِ

قوله «نُقَامُهُ» هو المروض ، وزنه متفاعِلن ، وقوله «تَلْفِرُ رِيَاخِ»
 هو الضرب ، وزنه متفاعِلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «بِمُخْتَلَفِ»
 الضرب الثالث مجزوء ، معرّى وبيته :

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تُكُنْ مُتَخَشِعًا وَتَحْتَلِ

قوله «تَفَلَاتُكُنْ» هو المروض ، وقوله «تَحْتَلِ» هو الضرب ، وزنه
 كل منهما متفاعِلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «افتقرت» .

الضرب الرابع مقطوع وبيته :

وَإِذَا مُمَّ ذَكُرُوا لِإِسَاءَةٍ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ

قوله «ذَكُرُوا لِإِسَاءَةٍ» هو المروض ، وقوله «حَسَنَاتٍ» هو الضرب ،
 وزنه قِيَعَلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «أَكْثَرُوا» .

وقد كتب الخليل على هذا الضرب وعلى الضرب الثاني من المروض
 الأولى : ممنوع إلا من سلامة الثاني أو إضماره . يعنى أنهما لا يميز فيهما غيرُ
 الإضمار أو السلامة منه . أما السلامة فلائها الأصل ، وأما الإضمار فلائها في
 هذا البحر حسن ، وما سوى ذلك لا يَحْتَمَلُ مع ما دخله من القطع . ويدخل

هذا البحر من الزحاف الإضرار وهو حسن ، والوقص وهو صالح ، والغزل وهو قبيح . فبيت الإضرار : ^(١)

إني أمرؤ من خير عيسى مُنْصِي شطري وأحى سائري بالْتَصِلِ
أجزؤه كلها مضرة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وعيسى » .

فإن قلت : يلتبس هذا البحرُ عند إضماره ببحر الرجز ، قلت يوهنه ماقبله ومابده ، كما في هذه القصيدة فإن أولها : ^(٢)

طال الثواء على رسوم المنزل بين الكيك وبين ذات الحرمل
فوجود متاعلن في هذا البيت يشهد بأنها من الكامل لامن الرجز .

فإن قلت : فإن قُعد البين ؟ قلت يُحمل على الرجز لأصالة مستغلن فيه وفرعيته في الكامل بهذا التغيير الخالص .

فإن قلت : فمع الوقص والغزل في جميع الأجزاء ؟ قلت : كذلك يُحمل على الرجز لأن مفاعلن فيه ناشيء عن التلبن وهو حذف ساكن ، وفي الكامل عن الوقص وهو حذف متحرك ، ومفتعلن في الرجز ناشيء عن تغيير واحد وهو العلى . وفي الكامل من تغييرين وهما الإضرار والعلى ، فتبين الحل على الرجز إثباتاً لارتكاب أخف الأمرين . وبيت الوقص : ^(٣)

يذب عن حرمة بسيفه وريحه وتبلة ويحشى

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذب » وبيت الغزل : ^(٤)

منزلة صم صداها وعقت أرسما إن سئلت لم تحب

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الصم » .

واعلم أنه يجوز في الضرب المرفل والذيل ما يجوز في الحشو من الزحاف .

(١) لغزعة ، ديوانه : ١٠٠ . والاسان (صر) .

(٢) ديوانه ، ٩٩ .

(٣) الاسان (وقص) .

(٤) الاسان (غزل) .

وبت الإضرار في الرغل : (١)

وغردتني وزعمت أن لك لابن في الصيف تامر
 قوله « فصصيفتامي » هو الضرب وزنه مستعملان . وأشار إلى هذا
 الشاهد بقوله « تامر » . فإن قلت : ما مراد الناظم بقوله « ولا » ؟ قلت :
 كان مراده « ولابن » ففيه أيضا إشارة إلى هذا الشاهد ، إلا أنه حذف بعض
 الكلمة اكتفاء . وقد أكثر منه التأخرون كقول القاضي الفاضل :
 لمعت جفونك بالقلوب وحبها والحد ميدان وصدغك صولجان

وقول ابن نباتة المصري وما أحلاه وفيه تورية : (٢)
 يروحي أمر الناس نأيا وجفوة وأحلام تقرأ وأملحهم شكلا
 يقولون في الأحلام يوجد شخصه فقلت ومن ذا بعمده يجد الأحلام
 وكقول عصرينا القاضي نغر الدين بن مكاس :

لم أنس بدرأ زارني ليلة مستوفزا ممتطيا للخطر
 فلم يقيم إلا بمقدار أن قلت له أهلا وسهلا ومن حبا
 وقلت في هذا النوع :

أقول لصاحبي والروض زاي وقد فرش الزريع بساط زهر
 تسال نباكر الروض المقيدي وقم نسى إلى ورد ونسرين
 وقلت فيه أيضا :

شقائق الزمان ألهو بها إن غاب من أهوى وعزّ القفا
 فالحد في القرب نسي وإن غاب فإني أكتن بالشقائق

وقلت فيه أيضا :

الدمعُ قاضٍ بافتضاحي في هوى رَشَّارٍ يشار الغصنُ منه إذا مَشَى
وغداً يوجدُ شاهداً ووشى بما أخفى فيألفه من قاضٍ وشا هـ
وبيت الوقص في الضرب للرقل :

ولقد شهدتُ وفاتهمُ وقتلهمُ إلى المقابرِ
بقوله « إَلِّمَقَارِ » هو الضرب ، وزنه مفاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « قتلهم » . وبيت الخزل فيه :

صَفَحُوا عن ابنك إِنْ في ابْنِكَ حَدَّةٌ حينَ يُكَلِّمُ
بقوله « حينَ يُكَلِّمُ » هو الضرب ، وزنه مفتعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « حلة » . وبيت الإضمار في الضرب للذيل :

وإذا اغتبطتُ أو ابتأسْتُ تٌحدثُ ربَّ العالمينِ
بقوله « بِالعالمين » هو الضرب ، وزنه مستعملان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « ابتأسْتُ » .

وبيت الوقص فيه :

كُتِبَ الشقاءُ عليهما فيما له مَيَّسِرَانِ
بقوله « ميسران » هو الضرب وزنه مفاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « والشقاء » . وبيت الخزل فيه :

وَأَجِبْ أَخاك إِذا دَعَاكَ مُعَالِئاً غيرَ مُخَافِ
بقوله « غيرَ مُخَافِ » هو الضرب ، وزنه مفتعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « مخاف » . وبيت الإضمار الجائز في الضرب المقطوع من البيت الوافي :^(١)

وإذا افتقرت إلى الفخائر لم تجد ذخراً يكون كصالح الأعمال

بقوله « أعمال » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « لم تجد » . وبيت الإضمار الجائز في الضرب المجرى القطوع :

وأبو الحسين ورب مكة فارغ مشغول

بقوله « مشغول » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « فارغاً » وقوله « كفى » . قال الشريف : معناه حسبك . أى هذا القدر

من الشواهد كافيك .

نفيه حكى بعضهم أن الكامل يستعمل مشطوراً ويأتى تارة مرفلاً ،

كقوله :

ابك اليزيد^(١) بن الوليد ففى المشيرة

وتارة مذبلاً كقوله :

يا خيل ما لاقيت فى هذا النهار

وتارة منعى من ذلك كقوله :

حكمت بحور فى القضاء ولاتنا

وهذا كما شاذ لا يعرفه الخليل . وأقبح من ذلك ما حكى من استعماله

مخساً كقوله :^(٢)

قومٌ يعصون الثماد وآخرون نحورهم فى الماء

(١) فى (هـ) و (د) « أوليد بن الوليد » .

(٢) لأن الرعلاء لسانى بيت من الخفيف شبهه فى شعره . وهو قوله :

فأناسٌ يهصّصون ثياباً وأناسٌ خلوتهم فى الماء

شرح شاهد لسانى : ١٨٣ ، والخزانة : ١٨٨ ، ولسان (موت) .

الهَزَجُ

أقول : قال الخليل : سُمِيَ هَزَجًا تشبيهاً له بهزَج الصوت . قلت : كأنه يريد بهزج الصوت تردده . قال بعضهم : وإنما كان ذلك لأن أوائلَ أجزائه أو تاد يتعقب كلاً منها سببان خفيفان . وهذا مما يدين على مد للصوت . يقال ذهاب هَزَج أى مُصَوِّت ، ومنه هَزَجُ الرعد أى صوته . وقيل سُمِيَ هَزَجًا لطيبه . لأن الهَزَج من الأغاني وفيه ترنم . يقال منه : هَزَجَ وَهَزَجَ . وهو مبنى في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن ، مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

قال :

وَأَبْدِ بِسَبَبِ الضِّمِّ بَأْسًا يَذُودُكُمْ كَذَلِكَ وَلَوْ مَاتُوا فَوَسَى أَمْرُؤُ دَنَا

أقول : الواو إشارة إلى أن هذا البحر هو السادس من البحور . والالف إشارة إلى أن له عروضاً واحدة . والباء إشارة إلى أن له ضربين . ولم يستعمل هذا البحر إلا مجزوماً . وشذَّ بحيته نادياً . أشد منه بعضهم :

عفا يا صاح من سلمى مراعيها فظلت مقلتي تجري مآقيها

ومنه قوله :

ترفقن أيها الحادى بنشاقٍ نشاوى قد تماطلوا كاس أشواقٍ

وقول بعض المولدين :

لقد شافتك في الأحداج أظمان كما شافتك يومَ البين غريان

وقول الآخر :

أنا في الست والستين من داعر إلى الحقبي ، لى لو كان لى عقل

وهذا كله شاذ ، والله أعلم بالجزء فيه كما تقدم . فالعروض صحيحة
وضربها الأول مثلها ، ويته : ^(١)

عفا من آل لى السّم ب ف الأملح فالتّمز

ف قوله « لَيْلَيْتَنِي » هو العروض وقوله « حَفَلْتُمُرُو » هو الضرب ،
وزن كل منهما مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سهب » .
والضرب الثانى محذوف ويته :

وما ظهري لباعى الضيم بالظهر القلول

ف قوله « لِبَاعِضَتْنِي » هو العروض وقوله « ذُلُّوْلِي » هو الضرب . وأشار
إلى هذا الشاهد بقوله « الضيم » .

ويدخل هذا البحر القبض وهو قببح ، والكف وهو حسن : ويدخل
الجزء الأول الخرم والشتر والضرب . فیه القبض :

فقلت لا تنف شيأ فاعليك من باس

جزؤه الأول واثالث مقبوضان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « باسا »
ويته الكف : ^(٢)

فهذان يذودان وذامن كشب يري

أجزاء كلها ماعدا الضرب مكثوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذودم » .
ويته الخرم :

أدوا ما استماروه كذاك العيش طرية

(١) لطرقة أولأخته المرتقى ، معجم البلدان (الأملح) ، صفة جزيرة العرب : ٢٢٤ ،

(٢) لبيد الله بن الزبيري ، الأغاني : ١٢/١ (دار الكتب) ، والأملح : ٣ / ١٩٧ .

ولطيات شعول الشعراء : ٢٠١ .

قوله « أَذْذَوْسَن » مخروم وزنه مفعولن . كَانَ مفاعيلن فحذفت ميمه بالخرم
فصار فاعيلين فَنُقِلَ إلى مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كذلك » .
وبيت الشعر :

فِي الَّذِينَ قَدْ مَاتُوا وَفِيمَا خَلَقُوا عِبْرَةٌ

قوله « فَلِلَّذِي » وزنه فاعلن حذفت ميمه بالخرم وياؤه بالتبض . وأشار إلى
هذا الشاهد بقوله « ماتوا » . وبیت الخَرْب :

لَوْ كَانَ أَبُو مُوسَى أَمِيرًا مَارِضِيْنَا

قوله « لو كان » وزنه مفعول ، حذفت ميمه بالخرم ونونه بالكسف فصار
فاعيل فَنُقِلَ إلى مفعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « موسى » . وأكثُرُ
المروضين ينشد « لو كان أبو بشر » ، والشريف أنشده « أبو موسى » ،
وعليه عوّل الناظم . فينبغي تحرير الرواية فيه . قال ابن بري : أجمع علماء هذا
الشان على امتناع التبض في ضرب المَرْج . وقال الزجاج : زعم الخليل رحمه الله
أن ياء مفاعيلن في عروض المَرْج لا تحذف وكذلك في الجزء الذي قبل الضرب ،
فعلى هذا لا يُقبض في المَرْج إلا الجزء الأول خاصة . قلت : قد صرح ابن بري
بأن التحليل رحمه الله أنشد شاهداً على قبض مفاعيلن في المَرْج البيت للتقدم ،
وهو قوله :

فَقُلْتُ لَا تَعْفُ شَيْئاً فَمَا عَلَيْكَ مِنْ بَاسٍ

فإن صَحَّ ذلك كان قدحاً في حكاية النسخ عنه في قبض ماعدا الجزء الأول ،
أو يكون له في ذلك قولان .

وحكى أبو الحكم عن الزجاج أنه أجاز قبض أجزاءه كلها ، وأجاز أيضاً
قبض ضربه على كراهية . قال : لما فيه من اللبس بين مجزوء الوافر والرجز .
ثم قال : وإذا جاء لم يُستسكِر ، لأن ما قبل البيت وما بعده يفرق بينه وبينهما .

قال الصفاقسي : ولتأثير أن يمنع أن العلة في امتناعه الابس حتى يكون
حقيقته : مستسكراً ليدته . ولم لا يجوز أن يكون علة امتناعه ما يؤدي
إليه من أن تكون حركته التوائية أكثر من حركات عروضه التوائية .
ألا ترى أنهم التزموا قبض عروض الطويل لهذا .

قلت : هذا ليس بمستقيم ، أما أولاً فلا أنه مصادمة للمقول بمجرد الاحتمال ،
وذلك لأن المحكي عن الزجاج أنه كره قبض عروض المزج خينة التباسه
بالرجز وبالفافر الجزوء وللصوب . نقله ابن بريق عنه ، وهذا ليس محل منع .
وأما ثانياً فلا أن العلة التي أبداها غير معتبرة عندم في باب الزحاف إجماعاً .
ألا ترى أن مستعملين في ضرب الرجز يجوز أن يطوى وأن يُجبل وإن سلمت
عروضه من الزحاف أصلاً ، والتخفيف يجوز حين ضربه وإن لم تُزاحف العروض ،
وإنما اعتبر ذلك من اعتباره فيما ليس من قبيل الزحاف الجائز وليس الكلام فيه .
ثم قال الصفاقسي : وحكى أبو الحكم عن الغليل أنه اعتل في منعه قبض
العروض والجزء الذي بعدها بما يؤدي إليه ذلك من التباس هذا البحر بمربع
الرجز للخبون . قال : ويلبس أيضاً بمربع الوافر المنقول . قال الصفاقسي :
واظهر هذا مع تعليل الزجاج كراهية قبض الضرب يقتضيان جواز عقل
عروض الوافر ، وإلا كانت سلامتها فاصلة فلا لبس .

قال : وردّه الأخفش بأن التزام سلامة الضرب تنصل ، وعندى فيه نظر .
لأن ضربه وإن كان سالماً فلا فصل بينه وبين مجزوء الوافر للمصوب إذا
عُقلت أجزاله بينه ، لأن وزنه حينئذ مفاعيلين كثر ب هذا البحر .

قال الصفاقسي : والحق من جوابه أنه إن لم يكن قبل البيت ولا بعده
ما يبيته فالرجح للملح على المزج قائم ، فإن مفاعيل فيه أصلية وفي الرجز فرع
عن متعلين وفي الوافر عن مفاعيلين ، والحل على الأصل أولى .

قلت : هذا بالباطل أشبه منه بالحق . وذلك لأن شاعراً لو قال :

وشادن سبي الوردى بحسنه وإطافه

ولم يكن قبل هذا ولا بعده شيء : يرتب : فإن كل جزء منه يحتمل أن يكون أصله منافعيلن حذفوا بإثمه بالتمضي . أو مستعملن حذفوا سيئته بالخبر . أو مفاعلاتن حذفوا لأمه بالعتل . ويكون منافعيلن إذا قبض صار على صيغة مفاعلن ولا يُنقل منها إلى صيغة ، ومستعملن إذا خبر صار مستعملن فينقل إلى صيغة منافعلن ، ومفاعلاتن إذا عُل صار منافعلن فينقل إلى منافعلن ، لا يقتضى ترجيحاً للحمل على المخرج ، فإن الاعتداد بالاحتمال في الوردون ، وهو ثابت قطعاً غير أن الرجح بالله على المخرج دون الوافر ثابت من جهة أخرى غير هذه الجهة ، وهي أن الحمل على المخرج إنما يديم عليه حذف ساكن ، وحمله على الوافر يلزم عليه حذف متحرك ، أو ساكن وتحرّكه على الاختلاف في تفسير العتل . والأول أخف فتعين التعييز إليه ، فلا وجه أصلاً للحمله على المخرج دون الرجح أو على الرجز دون المخرج لفقدان الرجح . فتأمل .

(تنبيه) حكى الأنخس أن لاهرج ضرباً ثانياً مقصوراً ويثته :

وما ليث عرين ذو أظافير وأسند

أبو شبيلين وثأب شديد البطش بعرثان

هكذا روى يأسكان النون . قالوا : والنخيل يثني ذلك . وينشد على

الإطلاق والإقواء على نحو ما سبق في الطويل . وقد مر ما فيه .

وحكى أبو بكر التلاوي أن له عروضاً مخدوعةً لها ضرب مثلها ، وأنشد :

سقاها الله غيشاً من الومشي ريباً

وهو في غاية الشذوذ . قال :

الرَّجَزُ

أقول : قال الخليل : سُمي رجزاً لاضطرابه ، والعرب تسمى الناقة التي ترمش نغذاها رجزاً . قال أبو حاتم : الرجز داء يصيب الإبل في أمجازها . فإذا نهضت ارتمش نغذاها ، وأنشد :^(١)

هممت ببحير ثم قصرت دونه كما نابت الرجاء شد عقالها

وقال ابن دريد : سُمي رجزاً لتتارب أجزائه وقلة حروفه . وقيل : لأن أكثر ما تستعمل منه العرب المشطور الذي على ثلاثة أجزاء ، فشبّه بالراجز من الإبل وهو الذي إذا شدت إحدى يديه بقى على ثلاثة قوائم . وهو مبني في الدائرة على ستة أجزاء هكذا :

مستعلن مستعلن مستعلن ، مستعلن مستعلن مستعلن

قال :

زَكَتْ دَهْرُهَا دَارُهَا بِالْقَلْبِ جَاهِدُ وَقَدْ هَاجَ قَلْبِي مِنْزِلٌ مِمَّ قَدْ شَجَا
فِي الْيَتَنِي مِنْ خَالِدٍ وَمَنْ أَفْهَمُ أَرَى ثَقَلًا لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَنَا أَسَا

أقول : الزاى من « زكت » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر السابع . والادل من « دهرها » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والهاء التي تليها إشارة إلى أن له خمسة أضرب .

العروض الأولى صحيحة لما ضربان الأول مثلها وبهته :^(٢)

دَارٌ لَسَلَسَى إِذْ سَلِمَى جَارَةٌ قَفَرٌ تَرَى آيَاتَهَا مِثْلَ الزُّبُرِ

(١) لأوس بن حجر ، ديوانه : ١٠٠ .

(٢) اللسان (قلم) .

قوله « ما جارتين » هو المروض ، وقوله « متلززرت » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعمل . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دار » .

الضرب الثاني متطوع ويته : (١)

القلب منها مستريح سالم والقلب متى جاهد مجهود

قوله « حن سائن » هو المروض . وقوله « مجهود » هو الضرب ، وزنه مفعولن ، كان مستعملن قطع بحذف النون وإسكان اللام فصار مستعملن فنقل إلى مفعولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « القلب جاهد » .

المروض الثانية مجزوءة صحيحة لما ضرب واحد مثلاً ويته :

قد هاج قلبي منزل من أم عمرو مقفّر

قوله « يسنزلن » هو المروض وقوله « رنتمفرو » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعملن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد هاج قلبي منزل » .

المروض الثالثة مشطورة وضربها مثلاً ويته :

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا

قوله « وَشَجَا شَجَا » وزنه مستعملن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد شجا » .

المروض الرابعة منهوكة وضربها مثلاً ويته :

يا ليتني فيها جذع

قوله « فيها جذع » وزنه مستعملن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا ليتني » .

ويدخل هذا البحر من الزخاف الخين وهو صالح ، والطين وهو حسن ،
والخبل وهو قبيح .
فبيت الخين : (١)

وطالما . وطالما . وطالما . كفى بكفّ خالداً تخوفها :

أجزاء كلها مخبوءة إلا الجزء الرابع . هكذا قال ابن بري ، وزعم أن
الرواية فيه « كفى » بفتح الكاف وتشديد الفاء ، قال : ولا معنى له ، والمصواب
« كفى » بضم الكاف وتخفيف الفاء ، من الكفاية ، وسكنت الياء فيه ضرورة ،
وإنما كان هذا مصواباً لثلاثة أوجه : الأول أن له معنى صحيحاً حسناً ، وعلى
الرواية الأولى لا معنى له ، والثاني أن فيه ضرباً من البديع وهو التجنيس ،
الثالث أن يكون هذا الجزء مخبوءاً كالأجزاء وهو اللائق بما جرت المادة
به من تحرّى دخول الزخاف في جميع الأجزاء . انتهى كلامه . وأشار الناظم
إلى هذا الشاهد بقوله « خالد » .

ويدت الطي :

ما ولدت والدته من ولدي أكرم من عبد مناف حسبا

أجزاء كلها مطوية ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ومنافهم » .

ويدت الخبل :

وتقل منع خير طلب وعجل منع خير تؤدة

أجزاء كلها مخبوءة ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قتلا » ، ويدخل
الضرب الثاني الخين ، ويته :

لاخير فيمن كف عنا شره إن كان لايرجى ليوم خير

فتموله « مبخري » هو الضرب ، وزنه فمولن ، دخل مفعولان الخين بحذف الفاء فصار ممولن فنقل إلى فمولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لاخير فيمن » .

(تنبيهان) الأول : للمروضين في البيت للشطور سبعة مذاهب :

الأول أنه عروضٌ وضربٌ مائلٌ لما لا يؤجد عروض بلا ضرب ، ولا عكس ، لكن كما تندر انفصالها جعل البيت كله عروضاً نظراً إلى أنه نصف الدائرة ، وضرباً نظراً إلى الالتزام بتقنيته . قلت : والظاهر أن هذا هو رأى الناظم ، فتأمل . واستشكل هذا القول بأن كون الشرط ضرباً يقتضى التزام تقنيته وكونه عروضاً لا يقتضى ذلك ، فتكون تقنيته ملتزمة وغير ملتزمة وهو تناقض ، ولا يدغمه اختلاف الجهتين لتلازمها .

قلت : وأيضاً فالنظر إلى كونه نصف الدائرة لا يقتضى جعله بكامله عروضاً ، على المختار في تفسير العروض ، ولا النظر إلى التزام تقنيته يقتضى جعل النصف كله ضرباً ، فتأمل .

القول الثاني : أن الثلاثة الأجزاء كلها ضربٌ لأعروض له ، وهو رأى ابن القطائع ، ورجحه بالتزام تقنيته ، وفيه مأمراً مع مخالفته للنظير .

الثالث : أنه عروضٌ لا ضربٌ لما ، ورجح بأن الضرب مأخوذ من الشبه ، وحينئذ تندر جعله ضرباً لا انتفاء ما يشبهه فوجب جعله عروضاً ، وفيه تماهدهم مع مخالفته النظير .

الرابع : أن العروض والضرب منهوكان والجزء الثالث زيد في الضرب كما براد فيه للتفيل والتذليل ، واعتراض بأن الزيادة على الآخر لم توجد بأكثر من صيب خفيف .

الخاص أن العروض مجزوءة ، أى ذهب منها جزء واحد فبقيت جزآن ،
والضرب منهوك ، أى ذهب منه جزآن وبقي جزء واحد . وتحريره أن هذه
الأجزاء الثلاثة الموجودة منها جزآن بقية النصف الأول والجزء الثالث بقية
النصف الثاني ، فيكون صدر البيت دخله الجزء وعجز البيت دخله البقية ،
وما به فكون العروض هى الجزء الثانى والضرب هو الجزء الثالث ، وفيه
مخالفة النظر .

السادس عكس هذا ، أى نهك الصدر ، فالعروض هى الجزء الأول
وجزئى العجز والضرب هو الجزء الثالث ، وفيه ما مر .

السابع : أن المشطور نصف بيت لايت كامل ، فحينئذ لا مشطور فى التحقيق
عند أصحاب هذا القول وإليه ميل ابن الحاجب ، واعتراض بجى . بعض قصائده
غير مزدوجة ، ولو كانت مصرعة لزم ازدواجها ، وهو واضح إن ثبت الرواية
فى شيء من قصائد هذا النوع أنه جاء غير مزدوج .

وأما النهوك ففيه أقوال أحدها كالأول فى المشطور ، أى يجعل الجزآن
كلهما عروضاً وضرباً متمزجين . وقيل الجزء الأول عروض والثانى ضرب .
وقيل كلهما ضرب بلا عروض . وقيل المكس . وقيل مصرع من العروض
الثانية وضربها . ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من المواخذات .

والأخفش يجعل للمشطور والنهوك من قبيل السجع ، ولا يجعلها شعراً
البتة ، ويصحح بأن النبى صلى الله عليه وسلم تكلم بها وهو لا يقول الشعر .
وأجيب بأن من شروط الشعر قصد إلى وزنه على ما مر ، وهو عليه السلام لم
يقصد الوزن ، وبأنه قد جاء فى بعض كلامه صلى الله عليه وسلم ما هو على تام
الرجز ، فيلزم أن لا يكون شعراً . وقد تقدم أقول فى أول الكتاب .

وردة الرجاج قول الأخفش بأن الكلمة الواصة على وزن قطعة من الأبيات .

للهوكة والشطورة لا يكون شعراً حتى يكثر ويتكرر ، وأما إذا لم يتكرر ، فليست شعراً .

قلتُ : يريدُ بهذا أن ما جُمِلَ فيه قصيداً قائله إلى الوزن لا يُجمل على الشعر إلا إذا كثر وتكرر ، فإن التكررة حينئذ تكون دالة على قصد قائله للوزن فيكون شعراً ، وأما إذا لم يتكرر فلا قرينة تدل على القصد ، فلم يُجمل شعراً لذلك . أما إذا قُرض أن قائله قصد الوزن على نخط للشطور واللهوك من أول الأمر ولم ينظم منه غير بيت واحد لأطلقنا عليه الشعر لتصحق القصد فيه إلى الوزن ، فأمله .

التيسير الثاني : استدرك بعضهم للرجز عروضاً أخرى مقطوعة ذات ضرب مماثل لها ، وأندس على ذلك :

لأطرقن حصنهم صباحاً وأبركن مبرك النمامة

وكذلك حكوا جواز القطع في الشطور وجعلوا منه :

يا صاحبي رجلي أقلاً عذلي

والخليلُ رحمه الله يحمل هذا من السريع كما سيأتي ، إلا أنهم افتتوا على جواز استعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشطورة لإجراء لاعة مجرى الزحاف ، كقول امرأة من جدیس :^(١)

لا أحدٌ أذلُّ من جدیس . أمكننا يفعل بالمروس

يرضى بهذا بالقوى حُرُّ . أهدي وقد أعطى وسبق المهر

لخوضه بحر الردي بنفسه . خيرٌ من أن يفعل ذا بمرسه

وعليه قول الآخر :

والنفسُ من أنفُسِ شَيْءٍ خَلَقَا فَكُنْ عَلَيْهَا مَا حَيْثَ مَشَقَّا

ولا تسلط جاهلاً عليها فقد يسوق حَقَّهَا إليها

قال ابن رى: وهذا أكثر ما يستعمله المحدثون في الأراجيز الشطويرة الزدوجة.

قال : ولقائل أن يقول إن كل شطرين من ذلك شعرٌ على حَدِّته ، إلا أنه لا يُسَمَّى قصيدةً حتى ينتهى إلى سبعة أشطار فما زاد .

قلت : الذى يظهر لى فى هذا أن يُجمل كل شطرين من ذلك شعراً على حدته ، ولا يُجمل ذلك كلمة قصيدة واحدة وإن تجاوزت الأبيات سبعة ، لأنهم لا يلتزمون إجرائها على روى واحد ولا على حركة واحدة ، بل يجمعون فيها بين الحروف المختلفة الخارج بالتقريب والبعد والحركات الثلاث ، لا يتعاشون ذلك ولا اختلاف أوزان الضرب ، وإنما يلتزمون ذلك فى كل شطرين ، فترجلنا الكل قصيدة واحدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف فى القصيدة الواحدة ، وتكرر ذلك فيها ، وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يبعدون مثل ذلك فى هذه الأراجيز عيباً ، ولا تجد نكيراً لتلك من العلماء ، فدل على ما قلناه .

ثم قال ابن رى : وحكى بعض العروضيين جواز استعمال الحذف والتبسيط فى مشطور الرجز ، أشد البكرى :

أنا ابن حربٍ وممى مخراق

أضربهم بصارمٍ رفرق

إذ كره الموت أبو إسحق

وجاشت النفس على التراق

قال ابن برى : وقياسُ مذهب الخليل حملُ هذا على الإقو ، وهو قبيح ما .
قلت : كأنه يريدُ أن التوافق لوأطاعة . لكنت الأولى بحركةً بالضم .
والثانية والرابعة متحركتين بالكسر . والثالثة متحركة بالفتح ضرورة أن
« إسحق » غيرُ منصرف وهو مجرور فيجر بافتحة . فيلزم اجتماعُ الفتح مع
الضم والكسر وهو قبيح . فإن أراد هذا . وهو الظاهر . فلما : غيرُ المنصرف
يموز أن يُجر بالكسرة للضرورة . فلمَ لا يُجرَ هنا . على تدير الإطالة .
بالكسرة للضرورة إذ هو محل ضرورة ، ويتفق اتبع على هذا التقدير .
ثم قال ابن برى : وللمرب تصرفٌ واتساعٌ في الرجز لكثرة في كلامهم
في مواطن الحرب ومقامات الفخر والملاحة . قال الزجاج : الرجزُ وزنٌ يسهل
في السمع ويقوم في النفس ، ولذلك جاز أن يقع فيه التهك والجزء والشعار .
قال : ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى لاحتمل ذلك الحسن بنائه ، كقول
عبد الصمد بن المدل :

قالت خبل

ماذا الخجل

هذا الرجل

حين احتفل

أهدى بصل

فجاء بالقصيدة كلها على مستغلمان كآرى ، وهذا النوع لم يسمع منه شيء للعرب ،
وأقل ما يسمع لهم ما كان على جزأين ، كقول دريد بن الصمة يوم هوازن (١) :
يا ليتني فيها جذعٌ أخبٌ فيها وأضع
اتهى كلام ابن برى . قال :

(١) سيرة ابن هشام : ٨٢/٤ . وشرح الخصة : ١٧٥ / ٢ . والسان (تهك) .

الرَّمْلُ

أقول : قال الخليل : نبي بذلك تشبيهاً له برمل الحمير أى نجه . وقال الزجاج : بالرمل وهو سرعة السير . وقيل : لأن الرمل الذى هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن ، قال الصناقسى : وهو أبدها . وهو مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلان فاعلان فاعلان ، فاعلان فاعلان فاعلان

قال :

حَبُونُكَ سُحْقًا مَالِكُ الْحَنْسِ فَارِبًا فِي مَقْفَرَاتٍ مَا لِيَا قَعَلَتْ دَوَا
فَصَلَتْ قَضَاهَا صَابِرًا وَهِيَ أَقْصَدَتْ لَهُ وَاضْحَاتُ دَوْنَهَا هَذَبُ الْقَنَا

أقول : الحاء من «حبونك» إشارة إلى أن هذا هو البحر الثامن ، والباء إشارة إلى أن له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض الأولى مخدوفة ، وشذ استعملها تامة كقول الشاعر :

يَا خَلِيلِي اعْذِرَانِي إِنِّي مِنْ حَبِّ سَلَمَى فِي اكْتَابٍ وَاتْتَحَابِ
وَعَلِيهِ بَنَى أَبُو الْفَتْحِ الْبَسَقُ قَوْلَهُ :

رَبِّ لَيْلٍ أَعْمَدَ الْأَنْوَارَ إِلَّا نَوْرَ ثَمَرٍ أَوْ نَدَامَى أَوْ مُدَامِ
قَدْ نَعَمْنَا بِدِيَابِجِهِ إِلَى أَنْ سُلَّ سَيْفُ الصَّبْحِ مِنْ غِمْدِ الظَّلَامِ

ولهذه العروض المخدوفة ثلاثة أضرب . الأول صحيح وبيته :^(١)

(١) لبيد ، ديوانه : ٤٩ .

مَثَلٌ سَحَقَ الْبُرْدَ عَنِّي بِعَدِكَ الْقَطْرُ مَخْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

فقوله « بَعْدَ كَلِّ » هو المروض ، وزنه فاعِلن ، وقوله « بِشَمَالِي » هو الضرب ، وزنه فاعِلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سَحَقَا » .
الضرب الثاني مقصور ويته : (١)

أَبْلَغَ النِّهَانِ عَنِّي مَالِكَا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارُ

فقوله « مَالِكَا » هو المروض ، وقوله « وَانْتَظَارُ » هو الضرب ، وزنه فاعِلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مَالِكَا » .
الضرب الثالث محذوف مثلها ويته : (٢)

قَالَتْ الْخَلْسَاءُ لِمَا جَثُّهَا شَابَ رَأْسِي بَعْدَ هَذَا وَاشْتَبَ

فقوله « جَثُّهَا » هو المروض ، وقوله « وَاشْتَبَ » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعِلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الْخَلْسُ » ورُخِمَ في غير النداء للضرورة .

المروض الثانية مجزومة صحيحة ، لها ثلاثة أضرب مجزومة : الأول مسج ويته : (٣)

يَا خَلِيلِي أَرِيحَا وَاسْتَخِيرَا رَبِّمَا يُسْقِنَا

فقوله « يَرِيحَاوَسَ » هو المروض ، وزنه فاعِلان ، وقوله « عَنِّيْمُسْقِنَا » هو الضرب ، وزنه فاعِلان ، وبعضهم يغير عنه بناعيان . وأشار إلى هذا

(١) انظر ص : ٧٢ .

(٢) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٩٣ ، والخمسة : ٧٨/٢ ، والسان (شهب) .

(٣) السان (سج) .

الشاهد بقوله « فاربعا » . زعم الزجاج أن هذا الضرب موقوف على الساع
قال : والذي جاء منه قوله :

لَا نَ حَتَّى لَوْ مَشَى الْقَرْنُ عَلَيْهِ كَادَ يُدْمِيهِ

الضرب الثاني مثلها وهو الْمُعَرَّى وَيَتَه :

مَقْفَرَاتٌ دَارِسَاتٌ مِثْلُ آيَاتِ الزُّبُورِ

قوله « دارسات » هو العروض ، وقوله « تزبورى » هو الضرب ، وزن
كلّ منها فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مقفات » .
الضرب الثالث محذوف ويته :

مَالِيَا قَرَّتْ بِهِ الْعَيْنَانِ مِنْ هَذَا ثَمَنٌ

قوله « رَبَّيْهِلَتْنِي » هو العروض ، وقوله « ذاثن » هو الضرب ، وزنه
فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مللا » .

وزعم الزجاج أنه لم يُرو مثل هذا البيت شعراً للعرب . قال ابن برى : يعنى
قصيدة كاملة . ثم زعم — أعنى الزجاج — أن لهذا البحر عروضاً ثلاثة
مجزوءة محذوفة لما ضرب مثلها ، وأنشد :^(١)

طَافَ يَبْنِي نَجْمَوَةً مِنْ هَلَاكِ فَهْلَكَ

وفيه كلام قد مضى فى اللديد .

ويدخل هذا البحر من الزحاف ما دخل اللديد ، وهو الخلين وبُسمعن ،
والكف ، وهو صالح والشكل ، وهو تبيح . فبِت الخلين :

وإذا رايةٌ مجديٌ جُرُفَتْ نَهَضَ الصَّيْلُ إِلَيْهَا فَوَاهَا
أجزاءه كلها محبوبة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فعات » . ويون
الكف :

ليس كلُّ مَنْ أَرَادَ حَاجَةً ثُمَّ جَدَّ فِي طَلَابِهَا قَضَاهَا
أجزاءه إلا الضربة مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قضاها »
ويون الشكل :

إِنَّ سَعْدًا بَطْلٌ مِمَّا رُسُ صَابِرٌ مَحْتَسِبٌ لِمَا أَصَابَهُ
جزءه الثاني والخامس مشكولان ، وفيهما الطرغان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « صابراً » ، ويدخل الخين أيضاً في الضرب القصور ، ويته :

أَقْصَدْتُ كَسْرِي وَأَمْسَى قِصْرٌ مُتْلَقًا مِنْ دُونِهِ بَابٌ حَدِيدٌ
قوله « مجدي » هو الضرب ، وزنه قِيَانٌ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« أقصدت » . ويدخل أيضاً الخين في الضرب السقيج . ويته :

وَاضْضَعْتُ فَارِسِيًّا تٌ وَأَدُمُّ عَرِيَّةً نَاتٍ

قوله « عريبات » هو الضرب ، وزنه فِيلَانٌ ، أو فَعْلَانٌ على الرأيين
الباقيين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « واضضعت » .
وهنا اقتضت الدائرة الثالثة وهي دائرة المجتاب على الصحيح كما مر . قال :

السريع

أقول : قال الخليل : سُميَ سريعاً لأنه يسرع على اللسان . وقيل : لأنه لما كان في كل ثلاثة أجزاء منه لفظٌ سبعة أسباب ، لأن أولَ الوندِ الفروق لفظه لفظ السبب ، وكانت الأسباب أسرع من الأوتاد ، سُميَ سريعاً لذلك . قال ابن بري : وهذا معنى قول الخليل .

وهو مبنى في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستفعلن مستفعلن مفعولات ، مستفعلن مستفعلن مفعولات

قال :

طلى دونَ شامٍ محوّلٍ لا لِقيلٍ ما به النشْرُ في حافاتِ رحلى قد نما
أردٌ من طَريفٍ في الطريقِ وفاءه ولا بدَّ إن أخطأت من طلب الرضا

أقول الغاء من « طلى » إشارة إلى أن هذا هو التاسع من البحور ، والدال من « دون » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب .

قال الشريف : « وينبغي أن يكون ضبط « طلى » بضم الطاء وكسر اللين ، لأن الياء ملناة ، ولا يصح إلناء الألف لأن إلناء الألف يوقع في الالتباس ، إذ قد يتوهم اتمازىء أنها عبارة عن العروض وأن عروض هذا البحر واحدة ، وأما الياء فلا يقع مع إلنائها التباس لأنه قد أخبر قبل أن شاية ما يبلغ به عدد الأعاريض أربع ، وذلك قوله قبل هذا : « وغايتها سين فдал » ، إذ الدال هنالك عبارة عن أقصى ما يبلغ إليه عدد الأعاريض » انتهى .

قلت « طنى » فعل لازم ، فين جمل منيا نفعول لم يكن النائب عن الفاعل في بيت الناطم إلا انظر . وهو قبله « دون شام » . وفيه نظر ، لأن هذا الظرف نادر التصرف ، وانظر النائب عن الفاعل لابد أن يكون متصرفاً على المختار .

فإن قلت : بناؤه للفاعل يستلزم كونه بالآلف فيفتح الإلباس المحذور كما قال الشارح فكيف السبيل إلى دفعه ؟ قلت : هذا الفعل فيه لفتان إحداها طنى طنوا ، بفتح الطاء والسين وبمدها ألف متقابلة عن واو - فالإلباس على هذا التقدير متوقع ، الثانية « طنى » ملغياً بفتح الطاء وكسر السين وياء بدها ، فإنما يكتب على هذا الوجه بالياء ، ولأن على اللفظة الطائية أن تفتح السين فتقلب الياء ألفاً على حد قولهم في « بئى » ، « بئى » ، « ورئى » رئى . فإنما أن يضبط ما في كلام الناطم على اللفظة الثانية ويكون إسكان الياء ضرورة ، وإما أن يضبط بفتح الطاء والسين ويكتب بالياء بناء على أنه من ذوات الياء وبنائه على قمل بفتح العين على اللفظة الطائية ، ويزول الإلباس على هذا باعتبار الخط ، فتأمل .

الروض الأولى مجلوبة مكشوفة لها ثلاثة أضرب : الأولى مطوى موقوف ، وبيته : (١)

أزمان سلمى لا يرى مثلها الراؤن في شام ولا في عراق
قوله « مثله » هو العروض ، ووزنه فاعلن ، كان أصله منعولات فكشفت
بجذف التاء ، وطوى بجذف الواو فصار منغلاً ، فتقل إلى فاعلن . وقوله « في
عراق » هو المضرب ، ووزنه فاعلان ، وقف بإسكان التاء وطوى بجذف
الواو فصار منغلات ، فتقل إلى فاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شام » .

الضرب الثاني مثل العروض مكشوف مطوى ، ويته : (١)

هاج الهوى رسم بذات الغضا مخلوق مستعجم تحول
 قوله « تَلْغُضًا » هو عروض ، وقوله « تحولو » هو الضرب ، وزن كل
 منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تحول » .

الضرب الثالث أصل ، ويته : (٢)

قالت ولم تقصد لِقيل الغشا مهلاً فقد أبلغت إسماعى

قوله « لِغَشَا » هو العروض ، وقوله « ماعى » هو الضرب وزنه « فعلن » ،
 كان في الأصل مفعولات فدخله السّم بحذف « لَاتُ » منه فبقى مفعو فقتل
 إلى قتلن بإسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لَقيل » .

العروض الثانية مخبولة مكشوفة لما ضرب واحد منها ، ويته : (٣)

النشرُ مِنك والوجوهُ دنا نير وأطرافُ الأكَفِ عَنَم

قوله « هَدَنَا » هو العروض ، وقوله « فَعَمَمَ » هو الضرب ، وزن كل منهما
 فعِلان بتحريك العين ، وذلك لأن أصله مفعولات كُثِفَ بحذف تائه وخُبل
 بحذف فائه وواوه فصار مَعْلًا فقتل إلى فعِلان بتحريك العين . وأشار إلى هذا
 الشاهد بقوله « النشر » .

العروض الثالثة مشطورة موقوفة ضربها مثلها ويته .

يَنْضَحْنَ فِي حَافَاتِهِ بِالْأَبْوَالِ

(١) المختص : ٧٩ / ٢ ، واللسان (خلق)

(٢) لأبي قيس بن الأسلت ، التفضيلات : ٢٨٤ ، وانظر الكافي للنجاشي : ٩٧ .

(٣) للفرقش الأكبر ، التفضيلات : ٢٣٨ .

بقوله « بالأبوال » وزنه مفعولان ، وهو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حافات » .

العرض الرابعة مشطورة مكشوفة ضربها مثلها وبهته :

يَا صَاحِبِي رَحْلِي أَقْلَا عَذْلِي

بقوله « لا عذلي » وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « رحلي » .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخبث والعلى والغبل . قال الخبث فيه صالح ، والعلى حسن ، والغبل قبيح . وذهب أبو الحسن بن سبع رحمه الله إلى أن الخبث فيه حسن ، والعلى صالح ، على العكس من رأى الخليل ، وإليه ذهب صاحب المعتمد . والذوق السليم يشهد لل خليل ، فيث الخبث :

أَرِدْ مِنْ الْأُمُوزِ مَا يَنْبَغِي وَمَا تَطِيقُهُ وَمَا يَسْتَقِيمُ

كل مستفعلن فيه مخبون . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أرد » .
وبيت الطي :

قَالَ لَهَا وَهِيَ بِهَا عَالِمٌ وَيَحْكُ أُمَثَالٍ طَرِيفٍ قَلِيلٌ

كل مستفعلن فيه مطوي . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « طريف » .
وبيت الخبث :

وَبَلَدٍ قَطَعَهُ حَامِرٌ وَجَلَّ نَحْرُهُ فِي الطَّرِيقِ

كل مستفعلن فيه مخبول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « في الطريق » . ويدخل الخبث أيضاً في الشطور الموقوف ، وبهته :

لَا يَدُّ مِنْهُ فَأَمَحَدَيْنَ وَارَقَيْنِ

فيجوز إسكانها بالإضمار ، وهي في فعلن في السريع أول سبب ، وأوائل الأسباب لا تتغير .

واعترضه الصناقى بأن عين فعلن المتحركة في هذا البحر إنما هي أول سبب نظراً إلى الجزء الأصلي ، وأما بعد دخول الخيل والكشف فيه فقد صارت ثانی سبب فلم يَلَمْ قَلَمُ إن زحافها نظراً إلى ما صارت إليه ممتنع لا بدّ له من دليل ؟ ألا ترى أن الجمهور لا يجوزون خرم بيت أوله سبباً إذا زوحف السبب بمخف ثانیه فصار أول الجزء على هيئة الوند المجموع أجازوه فيه نظراً إلى ما صار إليه ؟ فكذلك قول في هذا .

قلت : لا نسلم أن ثانی فعلن بعد خيل الجزء وكشفه صار ثانی سبب قبيح . ويكاد القول بذلك يكون خرقاً لإجماعهم ، وأما نية القول بمواز الخرم فيما صار إلى المال على هيئة وتندمجوع إلى الجمهور فباطلة ، بل الجمهور على خلافها .

التفصيل الثاني : إنما لم يستعمل مفعولات في السريع على أصله لضعفه بالوند المفروق الذي أوله يشبه لفظ السبب ، فاستعمل في المروض مطوياً مكشوراً ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوند وهو فاعلن ثم غير الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدي إلى الوقوف على المتحرك .

التفصيل الثالث : إنما لم يدخل الجزء في هذا بحر لئلا يلتبس بجزء الرجز وما ورد من مستعملين مرتباً محل على أنه من الرجز . لأن هذا الجزء المحذوف حينئذ من الرجز موافق للباقي فيكون دليلاً عليه ولا كذلك في السريع ، قاله الزجاج .

قال :

المُشَرِّحُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لانسراحه وسهولته . وقيل : لانسراحه مما يلزم أضراره ، وذلك لأن مستغلقا إذا وقع في الضرب فلامانع يمنعه من أن يأتي على أصله إلا في التشرح فإنه امتنع فيه أن يأتي إلا مطويا . واعترضه ابنُ بري بأن قصره على استعماله مطويا ضد الانسراح . قال الصفاقسي : وفيه نظر . وهو مبنى في الدائرة على ستة أجزاء على هذه الخورة :

مستغلقان مفعولاتٌ مستغلقان ، مستغلقان مفعولاتٌ مستغلقان .

قال :

يلججُ يَفْشَى صبرَ سَعْدٍ بِذِي سُمَى على سَمْتِ سُوَلافٍ به الإنسان قديري

أقول : الياء من « يلجج » إشارة إلى أن هذا « البحر » هو العاشر من البحور ، والجيم الأولى إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والجيم الثانية إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب .

المروض الأولى صحيحة لها ضرب واحد مطوي ، ويته : (١)

إن ابنَ زَيْدٍ لَازَلَ مُسْتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يُفْشَى فِي مَصْرِفِ الرُّفَا

فقوله « مستعملا » هو المروض ، وزنه مستغلقان ، وقوله « جلفرُفا » هو « ضرب وزنه متغلقان . وأشار إلى هذا « شاعر » بقوله « يَفْشَى » . قال الصفاقسي : والتزام طي هذا الضرب مع تمام عروضه ينقص ما أصلوه

من أن الضرب لا يكون حركاته المتوالية أكثر من حركات عروضه المتوالية .
وقد مر هذا في الطويل فتنبه له .

العروض الثانية منهوكة موقوفة وضربها مثلها ، وبسته : ^(١)

صبراً بنى عبد النار

فموله « عبد دار » وزنه « مفعولان » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« صبر » .

العروض الثالثة منهوكة مكشوفة وضربها مثلها ، وبسته ^(٢) .

ويل أم سعد سعداً

فموله « دُنْسَمَلَن » وزنه مفعولان ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سعد » .
والأخفش يمدّ هذا والذي قبله من الكلام الذي ليس بشعر جرياً على أصل
مذهبه . قال ابن برى : والصحيح أنه شعر لأنه مقفى جارٍ على نسبة واحدة
في الوزن فإنه قال :

ويل أم سعد سعداً

صرامة وحداً

وسودداً ونجداً

وفارساً ممداً

سداً به مسداً

ويدخل هذا البحر من الزحاف الطين والطين والطين فيه حسن ،

(١) همدت عتبة ، سيرة ابن هشام : ٤ - ٧٢ .

(٢) اللسان (نهك)

والخيل صالح، إلا في مفعولات فإنه فيه قبيح، والخيل قبيح، والعلی ممتنع في العروض الثانية والثالثة لقرب محله من الوند المعتل، والخيل أيضاً ممتنع في العروض الأولى لما يؤدي إليه من اجتماع خمس متحركات، فإن الجزء الذي قبلها مفعولات وأخوه متحرك فهو خيلت العروض لا اجتماع فيها بالخيل أربع متحركات وقبلها حركة آخر مفعولات فلتقى الحسن، وهو لا يتصور في شعر عربي أصلاً. فبيت الخيل:

منازل عفا هنّ بذى الأرا ك كلّ وابلٍ مسبلٍ هطل
أجزاءه كلها إلا الضرب مخبوءة. وأشار إلى الشاهد بقوله «بذى».

وبيت الدلي: ^(١)

إنّ ممّيراً أرى عشيرته قد حذبوا دونه وقد أنقوا

أجزاءه كلها مطوية. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «سى». فإن قلت: جرّت عادته في الرمز للشواهد بأن يقطع كلمة فصاعداً من بيت الشاهد يشير بها إليه، وهنا اقتطع بعض كلمة غفاف عادته، قلت: إنما اقتطع في الحقيقة كلمة ولكنه رخم في غير النداء للضرورة، وقد مرّ له مثله في بحر الرماح. وبيت الخيل:

وبلدرٍ متشابهٍ سمّته قطعته رجلٌ على جملة

أجزاءه ماعدا العروض والضرب مخبوءة. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «سمت».

وبيت الخيل في العروض الثانية:

لما التقوا بسولاف

(١) مالك بن عجلان. جبهة أشعر. غرب: ١٢٢: والأغاني: ٢٠٠٢ (دور نكتب)
ونفسه نظري: ٨٣٠٧.

قوله : بسولاف وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سولاف »
وبت الخلين في المروض الثالثة :

هل بالديار إانس

قوله « إانسو » وزنه فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله الإانس .
(نسيه) حكوا للمروض الأولى ضرباً ثانياً مقطوعاً أنشد منه التبريزي
وزعم أنه من الشعر القديم :^(١)

ذالك وقد أذعر الوحوش بصلت الخد رحب لبائه مجفر
وأنشد منه الزجاج وقال إنه ليس قديم :^(٢)

ما هيج الشوق من مطوقة قامت على بالي تنبينا
قال ابن بري : وهذا الضرب مما استحسنه المحدثون وأكثروا منه لحسن
انساقه وعذوبة مساقه ، حتى استعملوه غير مردوف ، كقول ابن ارمي
من قشعة :^(٣)

لو كنت يوم الوداع شاهداً ومن يطفين لوعة الوجد
لم تر إلا دموعاً بأكية كسفع من مقلّة على خد
كان ثلاث الدموع قطر ندى يقطر من زجس على ورد
قال :

(١) مسود أحمد بن حنبل ، الأمل : ١٩١٣ ، وشاعري السكندر : ١١٠

(٢) أسير سدي للتبريزي : ١٠٥

(٣) ديوانه : ٤٣١ : ٤٣٢

العروض الثانية محذوفة ولها ضرب واحد مثله وبه :

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى عَامِرٍ نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكُمْ

قوله « عامر » هو العروض ، وقوله « هو نك » هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » . وأشار إلى هذا الشاهد بـ « فإِنْ قَدَرْنَا » .

العروض الثالثة مجزوءة صحيحة لها ضربان الأول مثله وبه :

لَيْتَ شِعْرِي مَاذَا تَرَى أُمِّ عَمْرٍو فِي أَمْرِنَا

قوله « ماذا ترى » هو العروض وقوله « في أمرنا » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله في أمرنا .

الضرب الثاني مقصور مخبون وبه :

كُلُّ خَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُو نَا غَضِبْ يَسِيرُ

قوله « إِنْ لَمْ تَكُو » هو العروض وقوله « يسير » هو الضرب ، وزنه فعولن ، وذلك لأن أصله مستفع لن فحذفت سيبه بالخطين . وأسقطت نونه وأسكنت لامه بالقصر ، فصار مُتَقَفِّلٌ فنقل إلى فعولن . ومستفع لن هذه مفرقة الوجد كما تقدم ، فن « نَا » استبان لك دخول القصر فيها . وقد وقع لبعضهم التمييز هنا بالقطع وهو سهو . وأشار اتناظم إلى هذا الشاهد بقوله خَطْبٍ .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخلين وهو حسن . والكف ودو صالح . والشكل وهو قبيح ، وفيه المماقية بين نون فاعلاتن وسين مستفع لن ، وبين نون مستفع لن وألف فاعلاتن بعده ، فيتصور فيه الصدر والمعجز والطران . فاعلاتن في مستفع لن صدر ، والكف فيه أو في فاعلاتن عجز . والشكل في مستفع لن أو فاعلاتن إذا وقع وسعاً طران . فبیت العين :

وَفَوَادِي كَهْمِهِ لَسْلِيْمِي يَهْوَى لَمْ يَزَلْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ

أجزاء كلها محبوبة . وأشار الناظم إلى ذلك بقوله « فلم يغير » .
وبت الكشف :

يأعمير ما يظهر من هوائك أو تُجِنَ يُستكثر حين يبدو
أجزاء كلها إلا الضرب مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا عمير » .
وبت الشكل :

صَرَمَتْكَ أسماءَ بمدٍّ وصلالها فأصبحت مكتئباً حزينا
أجزاء الأول والثالث والنامس مشكولة . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله
« وصلالها » .

ويدخل الضرب الأول التثنية . وقد مر تفسيره والكلام عليه فيما أجرى
من الملل تجرى الزحاف ، وبنته :

إن قومي جحاجة كرام متقادِم عهدٌم أخيار
قوله « أخيارو » هو الضرب ، وزنه مفعولن ، وفيه مع ذلك أيضاً الشكل
بالجزء الثاني والجزء الرابع ، وفي كل منهما الطرفان . وأشار الناظم إلى هذا
الشاهد بقوله « جحاجة » . ويدخل الخين في الضرب المحذوف ، وبنته :
والتايامين بين سارٍ وغادٍ كلٌّ حىٌّ في حبلها علقُ
قوله « علقو » وزنه فعِلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « في حبلها » .

(تنبيه) استدرك بعض المروّضين لهذا البحر عروضاً مجزوءة مقصورة
محبوبة لها ضرب مثلها وجعل منها قول أبي المتاهية :

غُتِبُ ما للخيالِ خَبِرَني ومالي

ويحكى أن أبا المتاهية لما قال آياته التي هذا أولها قيل له خرجت عن
العروض . قال : أنا سبقت العروض قال :

المضارع

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لمضارعه لانتصب في أن أحد أجزاءه مفروق الوند . وقيل : لأنه ضارع المزعج في أنه مجزوء وأن وند المجموع تقدم على سيبه . وقال الزجاج : لمضارعه المجتث في حال قبضه .

وهذا البحر مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصور :

مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ، مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن

قال :

لماذا دعاني مثلُ زيدٍ إلى هنا فإنَّ تَدَنُّ منه شيراً أذكركُ إليه ذا

أقول : اللام من قوله « لما » إشارة إلى أن هذا البحر هو اثني عشر من البحور ، وللميم مائة والألف منه إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف من قوله « ذا » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً . فالعروض مجزوءة صحيحة وضربها مثلها ، وبنته :^(١)

دعاني إلى سعادٍ دواعي هوى سعادٍ

ف قوله « لاسعادن » هو العروض ، وقوله « واسعادى » هو الضرب ، وزن كل منهما فاع لاتن وهي مفروقة الوند لما علمته . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دعاني » . وبين ياء مفاعيلن وفونها في هذا البحر مراغبة كما تقدم . فلا يشتان معاً ولا يُخذفان معاً ، والواجب حذف أحدهما لا على التعمين . والبيت المتقدم شاهد على الكف وهو حذف النون من مفاعيلن .

وبيت القبض :

وقد رأيتُ الرِّجَالَ . . فَا أَرَى مِثْلَ زَيْدٍ

وفيه أيضاً شاهدٌ على كس العروض . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مثل زيد » . ويدخل الجزء الأول من هذا البحر الشَّوْخُ والخَرُوب . فبيت الشتر:

سوف أهدى للمى ثناء على ثناء

بقوله « سوف أهدى » وزنه فاعلن . دخله الشتر وهو اجتماع الخرم والقبض وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ثناء » :

وبيت الخرب :

إِنْ تَدْنُ مِنْهُ شَبْرًا يُقَرِّبُكَ مِنْهُ بَاعًا

بقوله « إن تدن » وزنه مفعول ، اجتمع الخرم والكف ، وهو السى بالخرب ، فيصير مفاعيلن على فاعيل فيقتل إلى مفعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فإن تدن منه شبرا » .

(تنبيه) زعم بعض المروزيين أنه يجوز في هذا البحر ترك الازاقة ، وأنشد على ذلك :

بنو سعدٍ خيرُ قومٍ لجاراتٍ أو مُعانٍ

ولاحظة فيه لأن قائله مولد . هكذا قالوا . وحكى الجوهرى اجتماع القبض والكف فيه ، وأنشد :

أشاقكَ طيفُ مامنه بمكة أم حمامنه

جزء الأول والثالث مقبوضان مكفوفان ، ولا حجة فيه لجواز أن

يكون من مشكوز المجتث ، أو من العروض المجزوءة لتعطوفة التي حكاه
الأخفش للوافر .

وأنكر الأخفش أن يكون الضارع والقتضب من شعر العرب وزعم
أنه لم يسمع منهم شيء من ذلك .

قلت وهو محجوج بنقل الخليل . قال الزجاج : هما قايلان حتى إنه
لا يوجد منهما قصيدة لمربي ، وإنما يروى من كل واحد منهما البيت والبيتان ،
ولا يُنسب بيت منهما إلى شاعر من العرب ولا يوجد في أشعار القبائل .

قال :

المقتضب

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لأنه اقْتُضِبَ من الشعر ، أى اقْتُطِعَ منه .
وقيل : لأنه اقْتُضِبَ من النسخ على الخصوص ، وذلك لأن النسخَ كما سبق
مبني في الدائرة من مستعملن مفعولات مستعملن ومثلها ، والمقتضب مبني في
الدائرة من مفعولات مستعملن مستعملن ومثلها ، وليس بينهما إلا تقدم
مفعولات في المقتضب وتوسطه في النسخ ، فكان المقتضب مقتطع منه إذا
حذف من أوله مستعملن . قال ابن بري : ويحتمل أن يكون هذا تفسيراً
لقول الخليل .

قال :

وما أَقْبَلْتُ إلا أنا برصها مبشرنا يا حَبِذا ما به أنى
أقول : الواو من قوله « وما » ملناة ولا يقع بها التبلس ، لأن اعتبار
الترتيب في الأحرف للرموز بها للبحر قاضٍ بإلغاء الواو في هذا المحل ضرورة
أن اللام التي فرغ منها ليس بعدها الواو ، وإنما بعدها الليم ، فحينئذ تكون
الواو لنواً والليم هي الرموز بها فتكون إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر
الثالث عشر . والألف من « وما » إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف
من « أقبلت » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وكلاماً مجزوء مطوي ، ويته :

أَقْبَلْتُ فَلَاحَ لَهَا عَارِضَانِ كَالْبَرْدِ

قوله « لآح لها » هو العروض ، وقوله « كالبرد » هو الضرب ، وزن
كل منهما مفتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أقبلت » . وهذا من
عجيب صنع الناظم في هذه القصيدة ، فإن بعض هذه الكلمة وهو الألف

رَمَزَ بِهَا لِلضَرْبِ كُلِّ سَلَفٍ وَكَلَّمَا رَمَزَ بِهَا لِلشَّاهِدِ . وَفِي هَذَا الْبَحْرِ الْمُرَاقِبَةُ
 بَيْنَ فَاءِ مَفْعُولَاتٍ وَوَاوِهَا فَلَا يُحَذِّفَانِ مَعًا وَلَا يَشْتَتَانِ مَعًا . وَسَبَبُ ذَلِكَ
 أَمَّا فِي مَفْعُولَاتِ الْأُولَى فَلَأَنَّ سَاكِنِي سَبِيحِهَا أَيْسَ لَهَا مَا يَجْتَنِدَانِ عَلَيْهِ إِلَّا الْوَتْدُ
 الْمَفْرُوقُ فَلَمْ يَقَوْ لِعَتِمَادِهَا عَلَيْهِ جَمِيعًا ، وَأَمَّا فِي مَفْعُولَاتِ الثَّانِيَةِ فِي الْحَشْوِ
 فَكَانَتْهُمْ قَصَدُوا تَشْبِيهًا بِالْأُولَى فَاجْرَوْهَا فِي الْمُرَاقِبَةِ مُجْرَامًا .
 وَقَدْ حَكِيَ بَعْضُهُمْ سَلَامَةَ مَفْعُولَاتِ الْأُولَى وَالْآخِرَةِ فَلَمْ يَرَاعَ الْمُرَاقِبَةُ
 فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ، وَأَنْشَدُوا مَثَلَهُ :

لَا أَدْعُوكَ مِنْ بُعْدٍ بَلْ أَدْعُوكَ مِنْ كَثْبٍ

وَيَدْخُلُ هَذَا الْبَحْرُ مِنَ الزَّحَافِ الْخَبِينِ وَتَتَعَلَّقُ فِي مَفْعُولَاتٍ ، وَأَمَّا الْعُرُوضُ
 وَالضَرْبُ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ طَبَّيْهَا وَاجِبٌ . وَبِئْسَ الزَّحَافُ فِي مَفْعُولَاتٍ :

أَنَا مَبْشُرْنَا بِالْيَأْنِ وَالْثَنِّ

فَقَوْلُهُ « أَنَا مَبْشُرْنَا » وَزَنَهُ مَفْعُولَاتٍ ، فَبِهَذَا مَفْعُولَاتُ خَبْنٍ بِحَذْفِ فَاءِهِ فَصَارَ
 مَفْعُولَاتُ فُتْقَلُ إِلَى مَفْعُولَاتٍ ، وَقَوْلُهُ « بِالْيَأْنِ » وَزَنَهُ فَاعِلَاتٍ ، وَأَصْلُهُ
 مَفْعُولَاتُ طَوَى بِحَذْفِ وَاوِهِ فَصَارَ مَفْعُولَاتُ فُتْقَلُ إِلَى فَاعِلَاتٍ . وَأَشَارَ إِلَى
 هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « أَنَا مَبْشُرْنَا » وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَخْفَشَ أَنْكَرَ هَذَا الْبَحْرَ
 كَالْمَضَارِعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ مَعَهُ فِي ذَلِكَ .

قَالَ :

المَجْتَثُ

أقول : قال الخليل : سمي بذلك لأنه اجْتُثَّ أى قُطِعَ من طويل دأثرته .
وقال الزجاج : هو من انقطع ، وهو ضدُّ للتَنْصِبِ لأنَّ المَقْتَضِبَ انْتَضَبَ له
الجزءُ الثالث بأسره والمَجْتَثُ اجْتُثَّ منه أصلُ الجزء الثالث فنقص منه .

وقال ابنُ واصلٍ إنما سُمي مجتثاً أخذاً من الاجتثاث الذى هو الاقتطاع ،
فلا كان متقطعاً فى دائرة المشتبه من بحر الخفيف كان مجتثاً منه ، والمخالفةُ بينه
وبين الخفيف من حيث التقديم والتأخير .

وهذا البحر ، أعنى المجتث ، مبنى فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :
مستفع لن فاعلان فاعلان ، مستفع لن فاعلان فاعلان

قال :

تَقَا أَمْ هَلَالٌ مَنْ عَلِقَتْ خِمَارُكُمْ أُولَئِكَ كُلُّهُمْ السَّيِّدُ الرِّضَا
أقول : النونُ من قوله « قَا » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الرابع
عشر ، والقافُ مانئة والألفُ منها إشارة إلى أن له دروساً واحدة ، والألفُ
من قوله « أَمْ » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وبيته :

البطنُ منها مخيصةٌ والوجهُ مثلُ الهلالِ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هلالٌ » .

ويمجرى فى هذا البحر ما جرى فى الخفيف من خين وكف وشكل ،
وتجرى فيه للعاقبةُ والصدرُ والعجزُ والعرفان . وللعاقبةُ هنا بين نون مستفع لن
وألف فاعلان . وحذفُ ألف فاعلان أولى لاعتمادها على وتدرٍ مجموع بحدى

وتقع بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن . ويمكن أن يكون حذفُ النون
أولى لأن الـ وِثِدَ الذى اعتمدت عليه السين وإن كان بدياً فإنه مفروق .
وقد استبان لك بما ذكرناه تصورُ الطرفين إما فى المروض أو فى الجزء
الذى بعدها .

فيت الغلبن :

ولو عَاقَتْ بِلْمَى عِلَّتْ أَنْ سَتَمُوتُ
أجزاءه كلها مخبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « عِلَّتْ » .
ويد الكف :

مَا كَانَ عَطَاؤُهُنَّ إِلَّا عِدَّةٌ ضِمَارًا
أجزاءه كلها مكفوفة إلا الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ضِمَارَم » .
ويد الشكل :

أُولَئِكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ

الجزء الأول والثالث كل منهما مشكولٌ ، لكن الطرفان فى الثالث ،
والعجز فى الأول .

فإن قلت لِمَ كان كذلك ؟ قلت لأن الجزء الأول حُذِفَ سينه بالغلبن
ليس لمقابلة سببه قبله إذ لا سبب قبله ، وهو ظاهر ، وحُذِفَ نونه لمقابلة ثبات
الألف من فاعلاتن الواقعة عروضاً ، فالحذف الذى هو لأجل المقابلة إنما وقع
فى عجز الجزء ، فسمى عجزاً كما تقدم . وأما مستفعلن الذى هو أول النصف الثانى
فإن سينه حُذِفَتْ لثبات نون فاعلاتن قبله ، ونونه حُذِفَتْ لثبات ألف فاعلاتن
بعده ، فالمقابلة فيه ظاهرة ، وتتمتع الطرفان لوقوع الحذف فى طرفى الجزء .

وقد أشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « أولئك » . وقد سبق في باب ما أرى من العلل مجرى الزحاف التنبيه على أن التثمين يدخل في ضرب المجتث ، ويمحوز اجتماعه مع جزء آخر غير مشعث لأنه أجرى مجرى الزحاف . ويُسَمَّى :

لَمْ لَا يَمِي مَا أَقُولُ ذَا السَّيِّدِ الْمَأْمُولُ

فقوله « مأمولو » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « السيد » . وأنشد التتيريزي من هذا النوع :

عَلَى الدِّيارِ القِفَارِ وَالنَّوْىِ وَالْأَحْجَارِ
تَظَلُّ عَيْنَاكَ تَجْرَى بِوَاقِفِ مِدْرَارِ
فَلَيْسَ بِاللَّيْلِ تَهْدَا شَوْقًا وَلَا بِالنَّهَارِ

ولا يحوز حين هذا الجزء الشعث كما تقدم في الخفيف .
وهنا تمت الدائرة الرابعة وهى دائرة للتنبيه على اللذهب المختار .

قال :

الْمُتَقَارِبُ

أقول : قال الخليل : نُسِيَ بذلك لتقارب أجزائه لأنها خماسية . وقال الزجاج : لتقارب أسبابه من أوتاده ، وقيل لتقارب أوتاده ، وكلاما ظاهرا ، فإن بين كل سبعين وتداً وبين كل وتدين سبباً ، فالأسباب تتقارب بمعنىها من بعض ، وكذلك الأوتاد .

وهو مبنى في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الصورة :

فعلون فعلون فعلون فعلون ، فعلون فعلون فعلون فعلون

وما أظفَ قولَ الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري يداعب شخصاً يسمى عثمان : ^(١)

إذا جاء عثمانٌ مستخبراً عن المتقاربِ وزناً فقولوا
ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ ثَقِيلُ
قال :

سَبَوُ الابْنِ مَرْئُوسَةٌ وَرَوْؤَالِيَّةٌ دِمْنَةٌ لَا تَبْتَسُّ فَكَذَا قَضَى
أَفَادَ لِحَادَ ابْنَا خِدَاشٍ بِرِفْدِهِ ، وَتَلَّتْ سِدَاداً فِيهِ مِنْكَ لِنَاحِلِ
أقول . السينُ من «سبوا» إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الخامس عشر ، وهو خامسةُ البحور عند الخليل وإياه اتبع الناظم ، والباء إشارة إلى أن له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض الأولى تامة لها أربعة أضرب أولها مثلها ويته : ^(٢)

(١) حيواته : ٤٢٥ .

(٢) ليمر بن أبي خازم ، حيواته : ١٩٠ .

فَأَمَّا تَيْمٌ تَيْمٌ بَنُ مُرٍّ فَأَلْقَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبِي نِيَامَا
 بقوله « تُرُون » هو المروض ، وقوله « نِيَامَا » هو الضرب ، وزنُّ
 كلٍّ منهما فمولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لابن مر » .
 الضرب الثاني مقصور ويته : (١)

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَانَسَاتٍ وَشَعَمَتْ مَرَاضِعَ مِثْلِ السَّجَالِ
 بقوله « نَاتَن » هو المروض ، وقوله « سَال » هو الضرب ، وزنه
 فمولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « نِسْوَةٍ » .
 الضرب الثالث محذوف ويته :

وَأُرْوِي مِنَ الشَّعْرِ شَعْرًا عَوِيصًا يُنَسِّي الرِّوَاةَ الَّذِي قَدْ رَوَّوَا
 بقوله « عَوِيصَن » هو المروض ، وقوله « رَوَّوَا » هو الضرب ، وزنه
 فَمَلْ . كَانَ أَصْلُهُ فَمُولَن فَحُذِفَ سَبَبُهُ الْخَفِيفُ فَبَقِيَ فَمُو فَتَنَلَّ إِلَى فَمَلْ . وأشار
 إلى هذا الشاهد بقوله « رَوَّوَا » .
 الضرب الرابع أبتر ويته : (٢)

خَلِيلِي عُوْجَا عَلَى رَسْمِ دَارٍ خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمِي وَمِنْ مَيْيَةٍ
 بقوله « مِدَارَن » هو المروض ، وقوله « بَةِ » هو الضرب وزنه فَمَلْ
 أَوْ فَعْ ، كَانَ أَصْلُهُ فَمُولَن فَحُذِفَ سَبَبُهُ ثُمَّ قُطِعَ وَتَنَدَ فَحُذِفَ وَادُهُ وَسَكَتَ
 عَيْنُهُ فَبَقِيَ فَعْ ، فَبَعْضُهُمْ يَقْرَهُ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ وَبَعْضُهُمْ يَمْرَعُهُ بِقَلْ . وأشار إلى
 هذا الشاهد بقوله « لَمِيَةٍ » .

(١) لأمية بن أبي عائذ ، مع اختلاف الرواية ، ديوان المذللين : ٥٠٧ .

(٢) اللسان (بتر) .

العروض الثانية مجزومة محذوفة لها ضربان الأول مثلها وبه :

أَمِنْ دِمْنَةٍ أَقَرْتُ لَسْمِي بِذَاتِ الْعَصَى

قوله « فرت » هو العروض وقوله « غضا » هو الضرب ، وزن كل منهما فَعْلٌ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دمنة » .

الضرب الثاني أبتر ، وبه : ^(١)

تَمُفٌّ وَلَا تَبْتَثُ فَمَا يُقْبِضُ يَأْتِيكَ

قوله « تبثس » هو العروض ، وقوله « كا » هو الضرب ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لا تبثس » . وهذا الضرب الأبتر لهذه العروض الثانية يختلف فيه ، فحكاها بعضهم عن خلف الأحمر ، وحكاها بعضهم عن الخليل . ومنهم من لم ينقله عنه ، قال بعضهم : والصحيح نقله عنه ، لأن الأخفش والزجاج أثبتاه في كتبهما ولم يصرضا لنفيه عن الخليل ، ولو لم يكن قاله لنبيها عليه كما جرت عادتهما . قلت : وفي نسبة النقل إلى الخليل بهذه القرينة نظر . والناظم تبع من أثبت هذا الضرب .

ويدخل هذا البحر من الزحاف التبض إلا في الجزأين اللذين قبل الضربين الأبتريين ، وهما الضرب الرابع والضرب السادس ، فإنه لا يدخلها عند الخليل ، وخالفه الأخفش والزجاج ، واعتلوا بالخليل بأن الضربين الأبتريين لم يقيما إلا على هيئة سبب خفيف فلا يقبض حينئذ ساكن الجزء الذي قبله لفقدان ما يعتمد عليه .

قال الصفاقسي : وهذا الاعتلال لا يستقيم على أصل الخليل لأن الاعتماد عنده

على الوتد القبلى جائز ، فلم لا يجوز أن يُحذف لاعتباره على الوتد الذى قبله معه فى الجزء .

وأما الأخفش فالشهور عنه دخول القبض فيه ، هكذا حكى الزجاج عنه واستحسنه ، وحكاه أيضا النديم ، وحكى عنه بعضُ العروضيين التفرقة بين الضرب الرابع فيجيزه فى الجزء الذى قبله ، وبين الضرب السادس فيمنعه فى الجزء السابق له ، واعتراض بعدم الفارق لأن الوتد البعدى معتلّ فيها فإن صالح علة لمنع قبض ما قبله كان لمنع فيها وإلا فالجواز فيها .

وأجاب عنه أبو الحكم بمنع استقلال ما ذكر بالعلية ، بل هو جزء علة والعلة هى المجموع المركب من ذلك ومن اعتلال بيته بكونه مجزواً ، وهذا المجموع ليس موجوداً فى الضرب الرابع فلم يمنع قبض الجزء الذى قبله .

ثم اعترض أبو الحكم على الأخفش بأن الجارى على مذهبه منع القبض فيها لأن الاعتماد عنده لا يكون إلا على الوتد البعدى ، وقد اعتلّ بصيرورته على هيئة السبب فلا يقبض حينئذ ما قبله .

قال الصفاتسى ولقائل أن يمنع أن اختلال الوتد عنده مانع من الاعتماد ، ولم لا يجوز أن يكون المتبرئ عنده فى الاعتماد كون البعدى وتداً إما فى الحال أو فى الأصل ، ويحمل مذهب على هذا جماعين كلاميه .

وحكى أبو الحكم عن التحليل أيضاً أنه لا يميز القبض فى الجزء الذى قبل الضرب الخامس ، قال : لأنه قد دخله الحذف مع ما فيه من الاعتلال بكونه مجزواً .

قال الصفاتسى : ويلزم على هذه العلة منع القبض فى الجزء الذى قبل عروضه لوجود هذه العلة فيه ، ولم أر أحداً حكاه عن التحليل ، وقد ألزمه بعض المتأخرين .

وَحَسَى أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الْمَرْضِيِّينَ مَنَعَ قَبْضِ الْجَزَائِنِ الَّذِينَ قَبِلَ الضَّرْبَ
الثَّانِي وَالثَّلَاثَ وَهِيَ الْقَصُورُ وَالْحَذُوفُ ، وَاعْتَرَفَ بِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِذَلِكَ فِيمَا
تَقْدِمُ مَقْهُودٌ هُنَا ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ . وَهَلِ الْقَبْضُ فِي هَذَا الْبَحْرِ أَحْسَنُ
مِنَ التَّمَامِ لِكَثْرَتِهِ فِيهِ أَوْ التَّمَامُ أَحْسَنُ مِنَ الْقَبْضِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَكَثَّرَ السَّوَاءُ كُنْ
فِيهِ وَلِهَذَا جُمِعُوا فِيهِ بَيْنَ سَاكِنِينَ كَمَا تَقَدَّمَ حِكَايَتُهُ عَنْ بَعْضِهِمْ ؟
فِيهِ خِلَافٌ .

فَبَيْتُ الْقَبْضِ : ^(١)

أَفَادَ لِحَادٍ وَسَادَ فَرَادَ وَقَادَ فَذَاذَ وَعَادَ فَأَفْضَلَ

أَجْزَاؤُهُ كُلُّهَا إِلَّا الضَّرْبَ مَقْهُودَةً . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ
« أَفَادَ فِحَادَ » .

وَيَدْخُلُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْبَيْتِ فِي هَذَا الْبَحْرِ التَّخْلُفُ وَالتَّثْمِيرُ .

فَبَيْتُ التَّخْلُفِ :

لَوْلَا خِدَاشٌ أَخَذْتُ جَمَالَ تَبَكَّرَ وَلَمْ أُعْطِهِ ، أَعْلَاهَا

قَوْلُهُ « لَوْلَا » أَلَمْ وَزَنَهُ قَلْبُنِ يَسْكُنُ الدِّينَ وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ
بِقَوْلِهِ « خِدَاشَ » :

وَبَيْتُ التَّثْمِيرِ :

قَالَتْ سُبْدَادًا لَمَنْ جَاءَنِي فَأَحْسَنْتُ قَوْلًا وَأَحْسَنْتُ رَأْيَا

(١) لَامِرِيُّ الْقَيْسِ ، دِيوَانُهُ . ٤٧٠ . وَنَبَلُهُ الْجَاهِظُ فِي الْخَبَرِ : ٥٣/٣ ، وَالْبَيَانُ
وَالْتَبَيُّنُ : ٥٣/٤ ، وَابْنُ أَبِي الْأَسْبَغِ فِي تَقْرِيرِ التَّحْقِيقِ : ٣٨٦ .

قوله « قلت » أنرم وزنه فقل . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقلت

سداد » .

فإن قلت : قد تقدّم في باب ما أجرى من الملل مجرى الزحاف أن العروض الأولى يدخلها الحذف وهو علة لكنه يعامل فيها معاملة الزحاف فلا يكون لازماً بل يدخل في بيت ولا يدخل في آخر وذلك في القصيدة الواحدة ، فهلاً أشار بكلمة إلى شاهد لذلك فهذا محله ؟ قلت : بيت النرم الذي أنشدناه آنفاً وهو قوله :

قلتُ سداداً لمن جاءني . . . إلخ

يتضمن دخول الحذف في العروض ، وذلك لأن قوله « أني » جزء محذوف وزنه قل ، وهو العروض الأولى من هذا البحر ، فعمل الناظم اكتفى به عن الإتيان بشاهد لحذف الحذف على حذته ، فتأمل .

وهذا آخر الكلام على بحر المتقارب وهو الستمل من الدائرة الخامسة وهي دائرة المتفق . والكلام على المتدارك سبق من قبل ، والله أعلم .

قال :

فالأضرب سحج والأعريض لدنة والأبحر يهي والدوائر هي الهدا
أقول هذا كالغلبة للحساب ، كأنه يقول قد ذكرنا ضروب الشعر
المتعملة مرموزاً لها بالحروف الساجدة مفرقة في البحور فجعلتها ثلاثة وستون
ضرباً ، فالسين والجيم من قوله « سحج » رمز لذلك ، وكذلك عددنا
الأعريض مثنوية في محالها من البحور فجعلتها أربع وثلاثون عروضة ،
فاللام والدال من قوله « لدنة » إشارة لذلك ، وسرنا البحور واحداً
واحداً ودلنا على رتبة كل واحد منها فجعلتها خمسة عشر مجزأً قالياً ، والماء
من قوله « يهي » رمز لذلك .

وذكرنا أولاً أن الدوائر هي الرموز لها بالحروف الخلة المجموعة في قولنا
 (خف لثق) فهي خمس دوائر رمز لها بالهاء من قوله «هي» ، واستعمل الناظم
 جمع القلة للكثرة في قوله «فلاضرب» وقوله «والامر» . وجمع الكثرة
 القلة في قوله «والدوائر» .

قال :

وَقُلْ وَاجِبُ التَّغْيِيرِ أَضْرِبُ بِمَحْرِهِ وَجَائِزُهُ جَنْسُ الزَّحَافِ كَمَا أَنْبَى

أقول : يعني أن التغير الذي يلحق الشعر على قسمين : جائز وواجب ،
 فالواجب منه لا يكون إلا في أضرب بمحره وهو التغير العبر عنه عندهم
 بالعلة ، والأعاريض مشاركة للضروب في أنها أيضا محل لدخول التغير
 الواجب ، فكان على الناظم أن يسوقها ماقا واحداً لاتحاد حكمها
 في ذلك .

واعترض الشريف عنه بأن قال وإتما ذكر الضروب ولم يذكر الأعاريض
 ولا فرق في وجوب التغير بين الأعاريض والضروب لأن المروض الواحدة
 يكون لها أضرب متعددة فتتعدد المروض مع تعدد الضرب فيظهر التغير في
 الأضرب دون المروض .

قلت : وهذا اعتذار لا يجدي الناظم شيئاً ، فإن اتحاد المروض في بعض
 الأحوال وتعدد الأضرب في أكثر الحالات لا يقتضي ظهور التغير في الأضرب
 دون المروض ، فإن التغير الواجب متى لحق المروض ظهر فيها وإن كانت
 واحدة كما يظهر في الأضرب وإن تعددت .

فإن قلت : كل من المروض والضرب لا يلزم التزام التغير الواقع فيه ،
 بل تارة يلزم وتارة لا يلزم فكيف يقال إن الأعاريض والضروب واجبة

التغيير ؟ قلت : لم يقل الناظم هذا ، ولعلك فهمته من كلامه بأن أغربت «أضرب بحره» مبتدأ مؤخرًا وجعلت «واجب التغيير» خبراً له مقدماً عليه ، وللعنى أن أضرب بحر الشرعى . واجب التغيير ، فاعلم أن الأمر ليس كالفهمته ، وإنما « واجب التغيير » مبتدأ « وأضرب بحره » هو الخبر ، وهو ظرف ، وللعنى أن التغيير الواجب يكون في أضرب البحر ، ولا يفهم من هذا أن الأضرب تكون واجبة التغيير دائماً ، فتأمل .

وإضافة « واجب » إلى « التغيير » على هذا من إضافة الخاص إلى العام لأن التغيير أعم من أن يكون واجباً أو جائزاً ، فإضافة أحدهما إليه كالإضافة في « خاتم حديد » ، والواجب حينئذ في المعنى صفة للتغيير ، غير أن في جعل « أضرب بحره » ظرفاً منصوباً على إسقاط الخافض مافيه .

وقوله « وجائزه جنس الزحاف » يعنى أن التغيير الجائز هو للسمى بالزحاف ، وقد يدخل الأعاريض والضروب كما يدخل الحشو . وقوله « كما انبنى » أى كما انبنى في الشواهد التى أوردناها في البحور حسب ما يظهر بأدى تأمل .

قال :

وَحُذِّ لَقَبَ الْمَذْكُورِ مَا شَرَحْتُهُ وَصَغِ زِنَةٌ تَحْذُوبُهَا حَذَوٌ مِّنْ مَّضَى

أقول : يعنى أنك تنظر في الأبيات التى أشار إليها بالكلمات اللقطعات فيما تقدم للسوق للاستشهاد على الأعاريض والضروب والزحافات ، وتعتبر مافيهما من التغيير العارض لما فُحِذَ لقبه مما شرحه في الكلام على العلل والكلام على الزحاف ، فهو مما يرشدك إلى ذلك ويدل عليه .

ونضرب مثلاً لذلك فنقول : قد أشار فيما مر إلى أن لا يطول عروضا

واحدة وتلاثة أضرب، وأشار إلى شواهدا بالكلمات المنتزعة من الأبيات التي أشهدا المروضيون، « فغرورا » من قوله : ^(١)

أبا منذرٍ كانت غُرُوراً صَحِيفَتِي وَلَمْ أُعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عِرْضِي
وقد علت من كلامه فيما سبق أن المروض هي الجزء الأخير من النصف الأول وأن الضرب هو الجزء الأخير من النصف الثاني .

وأشار إلى أن أول بحر مركب من فعلان أربع مرات ، وأخير بصريح لفظه أنه يتكلم هنا على بحر الطويل ، فإذا عمدنا إلى تقطيع هذا البيت على أوزان هذه الأجزاء قلنا : أبا من ذِرْنِكَانَتْ غُرُورَنْ صَحِيفَتِي ، فوجدنا الجزء الأخير من هذا النصف الأول هو قوله « صحيفتي » فنسميه عروضاً عملاً بقوله فيما سبق « وقل آخر الصدر المروض » . ووجدنا هذه المروض على ستة أحرف : متحركين فسا كن فتتحركين فسا كن ، فليس على زنة فعلان وإنما هو على زنة فعلان .

وقد علت أن ياء فعلان ثاني سبب خفيف وهي خامسة الجزء ، وقد أسلف في باب الزحاف أن حذف الخامس الساكن إذا كان ثاني سبب يسمى تحبصاً فنسمى هذا الجزء الرابع عروضاً مقبوضة لما قررناه .

ثم نتطع النصف الثاني فنقول : وَلَمْ أَعْ طِكُمْ فِطْطَوْ عِمَالِي وَلَا عِرْضِي ، فنجد قوله « ولا عرضي » هو الجزء الأخير من هذا النصف الثاني فنسميه ضرباً عملاً بقوله « ومثله من المعجز الضرب » ، ونجد هذا الجزء لم يدخله تنكير ، بل أتى على ما هو عليه في الدائرة فنسميه صحيحاً عملاً بقوله « وإن نتج فالرفور يتلوه سالم صحيح » ، وعلى هذا فقس جميع ما ذكره من شواهد البحور .

وقوله « وصحفة تحذوبها حذو من مضى » لاشك أن المروصين يقولون
صيح الأفاعيل في كثير من الأوقات عند دخول التغير عليها إلى لفظ آخر
تحسيناً للمادة ، كما إذا فقد منه بالتغير فلا أوعين أو لام فينتقل إلى لفظ فيه
هذه الأحرف كمتعل مخبول مستغلن فينتقل إلى فعيلن . وكفالاتن
أوفعاتن للشث يرد إلى مفعولن ، وكمتفا أحد متفاعلن يرد إلى فدان .
وكذا إذا سكنت اللام بالتغير في الجزء كفاعيل متطوع فاعلن فينتقل إلى
فعلن ، وكذا إذا سكنت التاء يرد إلى غيره كفاعلاتن مقصور فاعلاتن
يرد إلى فاعلان . وكذا إذا صار الجزء بالتغير على هيئة النصب للوقوف
عليه كفاعلا محذوف فاعلاتن فيرد إلى فاعلن .

فمراؤ الناظم أنه إذا عرّض لك بالتغير إخراج الجزء عن الأوزان المألوفة
عن السلف فصنع له زنة تنقوبها أثر من مضى من أمة هذا الشأن . وإنما أمر
بذلك إشاراً لمواقفة الجماعة وكراة للخروج عن سنتهم ، والله تعالى أعلم .

وينبغي أن نقد هنا فصلاً للأوزان المستعملة عندهم ، وبها يتيسر لك
اقتفاء طريقهم والافتداء برفيقهم فنقول :

اعلم أن الأجزاء المسماة بالتفاعيل السالبة من التغير عشرة ، وتغير
بالزحاف تارة وبالملة أخرى ، وقد يجتمعان . ثم غالب أمر الملة أن تكون
محضة ، وقد تكون جارية بحرى الزحاف ، وإذا لحق التغير جزءاً منها قد
لا يشبهه بغيره أصلاً وقد يشبهه ، وإذا اشبهه قد يكون الاشتباه مخصوصاً
بجزء سالم من تلك الأجزاء العشرة ، وقد يشبهه بجزء آخر مغير ، وقد يجتمع
فيه الأمران فيشبهه بسالم ومغير معاً . ويتضح ذلك بالكلام أولاً على ما يدخل
كل جزء منها من التغيرات ، وثانياً بتفصيل الكلام على وجوه الاشتباه
ومراتبه ، فنقول :

الجزء الأول من الأجزاء المشتركة السالبة من التغيير : « فعلن » ، ويدخله من الزحاف نوع واحد وهو القبض بالطويل والمتقارب فيصير فعولٌ بتعريك اللام ، ولا ينفك عن هذه الصيغة .

ويدخله من العلة المحضة ثلاثة أشياء في المتقارب خاصة ، أحدها القصر فيصير فعولٌ بإسكان اللام ، وهكذا يُتلفظ به ، وثانيها الحذف فيصير فعولٌ فينتقل إلى كَمَلٌ ، وثالثها البتر فيصير فَعٌ ، وبعضهم يقيه على هذه الصيغة وبعضهم يعبر عنه بكَلٌ .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف ثلاثة أشياء : أحدها الحذف بالمروض الأولى من المتقارب فيصير عنه بفعلٌ كما سبق ، وثانيها التثنية بالطويل والمتقارب فيصير عولٌ فيصير عنه بفعلٌ بإسكان العين ، وثالثها التثنية فيها أيضا فيصير عولٌ فيصير عنه بفعلٌ ، فهذه ستة أجزاء فوجية نشأت عن فعول .

الجزء الثاني « مفاعيلن » ، ويدخله من الزحاف القبض في الطويل والمزج والمضارع ، فيصير مفاعيلن فلا تنتقل هذه الصيغة إلى شيء آخر ، والكف فيهن جميعا فيصير مفاعيلن فيبقى على هذه الصيغة أيضا .

ويدخله من العلة المحضة أمر واحد وهو الحذف بالطويل والمزج فيصير مفاعيلن فينتقل إلى فعولن .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف ثلاثة أشياء أحدها الحذف بالتهزج فيصير فاعيلان فينتقل إلى مفعولن ، وثانيها الشتر بالتهزج والمضارع فيصير فاعلن ويبقى على هذه الصيغة . وثالثها التثنية فيهما فيصير فاعيلن فينتقل إلى مفعولن . فهذه ستة أجزاء تفرعت عن مفاعيلن .

الجزء الثالث « مفاعلتن » وليس إلا في الوافر ويدخله من الزحاف

المتصّب بالصاد المهلة ، فيصير مفاعلتن بإسكان اللام فينقل إلى مفاعيلن ،
والنقلُ فيصير مفاعلتن فيعبر عنه بمفاعلن ، والنقصُ فيصير مفاعلتُ بإسكان اللام
فيُعبر عنه بمفاعيلُ .

ويدخله من اللة المحضة أمر واحد وهو التطف فيصير مفاعلُ فينقل
إلى فِعُولن .

ويدخله من اللة الجارية مجرى الزحاف أربعة أشياء : أحدها المتصّب ،
بالضاد المحضة ، فيصير فاعلتُن ، فيعبر عنه بمفعلن ، وثانيها النقصُ فيعبر
فاعلتُن ، بإسكان اللام ، فينقل إلى مفعولن ، وثالثها الجتمُّ فيصير فاعلتُن ،
فينقل إلى فاعلن ، ورابعها النقصُ فيصير فاعلتُ فينقل إلى مفعولُ . فهذه
ثمانية أجزاء متفرعة من هذا الأصل .

الجزء الرابع فاع لان ذو الوند للفروق ، وإنما يكون في المضارع ،
ولا يدخله من الزحاف غيرُ الكف فيصير فاع لاتُ فتبقى هذه الصيغة على
حالتها ، ولا تدخله اللة أصلاً ، فهذا جزء واحد متفرع من هذا الأصل .

الجزء الخامس فاعلن ويدخله من الزحاف الخينُ بالمديد والبيسط فيصير
فِعْلُن ، وبهذا يُعبر عنه ويدخله من اللة المحضة القطعُ بالبيسط خاصة فيصير
فاعِلُ فيُنقل إلى فَعْلُن بإسكان المين ، فهذان جزآن تفرعا من هذا الأصل .

الجزء السادس مستفعِلن ذو الوند المجموع ، ويدخله من الزحاف بالبيسط
والرجز والسريع والمنسرح الخينُ فيصير مُتَفَعِّلُن فيعبر عنه بمفاعلن ، والطنى بها
أيضاً والمتصّب فيصيرُ مُسْتَعْلُن فيعبر عنه بمفعلن ، والخليلُ بما عدا المتصّب
فيصير مُتَعْلُن فينقل إلى فَعْلَتُن .

ويدخله من اللة المحضة شيثان أحدهما التذليل بالبيسط فيصير مستفعِلَتُن ،

بنونين ساكتين ، فيُنقل إلى مستعلان ، ويُنجن هذا المذيل فيصير مُتَعِلَانٌ .
 فيُنقل إلى مُفاعِلَان ، ويَطْوِي فيصير مُسْتَعِلَانٌ فيُنقل إلى مُتَعِلَان ، ويُنجل
 فيصير مُتَعِلَانٌ فيُنقل إلى فَعِلَتَان . وثانيهما القطع بالسيط والرجز فيصير
 مُسْتَقِيلٌ فيُنقل إلى مفعولن ، ثم قد يُنجن هذا المقطوع فيصير مَعْمُولُن فيُعبر
 عنه بمفعولن .

فهذه تسعة أجزاء تفرعت من هذا الأصل .

الجزء السابع فاعلاتن ذو الوند المجموع ، ويدخله من الزحاف بالديد
 والرمل والخفيف والمجث الخين فيصير فَعِلَاتُن فيبقى على هذه الصيغة ،
 والكف فيصير فاعلات فيبقى على ذلك ، والشكل فيصير فَعِلَاتُ فلا يُحْمَل
 إلى صيغة أخرى .

ويدخله من الالة الحضة أربعة أشياء : أحدها التسبيع بالزمل فيصير
 فاعلاتن بنون مشددة موقوف عليها فيُعبر عنه عند الأكثرين بفَاعِلَاتَان ،
 وبعضهم يعبر عنه بفَاعِلَاتَان ، ثم قد يُنجن هذا التسبع فيُعبر عنه بفَعِلَاتَان .
 وثانيها القصر بالديد والزمل فيصير فاعلات يأسكان التاء فيُعبر عنه بفَاعِلَان بالنون
 الساكنة ، ويُنجن هذا القصور بالزمل فيصير فَعِلَان ، وبذلك يُعبر عنه .
 وثالثها الحذف فيها وفي الخفيف فيصير فاعلا فيُنقل إلى فاعلن ، ويُنجن هذا
 المحذوف فيصير فَعِلُن ، وكذلك يُنطق بها . ورابعها البتر بالديد فيصير فاعلن
 فيُنقل إلى فَعِلُن .

ويدخله من الالة الجارية مجرى الزحاف التثنية بالخفيف والمجث فيُنقل
 إلى مفعولن عند كل قائل . فهذه أحد عشر فرعاً لهذا الأصل .

الجزء الثامن متفاعِلن ولا يقع إلا في الكامل ، ويدخله من الزحاف

الإضمار فيصير مُتفاعِلن فيُعبّر عنه بِمُستعملن ، والوقصُ فيصيرُ مُفاعِلن بِضم
الهم فَيُنقل إلى مُفاعِلن بِفتحها ، والخرزلُ فيصير مُتفَعِلن فَيُنقل إلى مُفتَعِلن .

ويدخله من العلة المحضة أربعة أشياء : أحدها الترفيلُ فيصير مُتفاعِلُتُن
فيُعبّر عنه بِمفاعِلاتُن ، ويضمر هذا الرفعُ فيُعبّر عنه بِمستعملاتُن ، ويوقص
فيُعبّر عنه بِمفاعِلاتُن ، ويُخرزلُ فيُعبّر عنه بِمفتعلاتُن . وثانيها التذليلُ فيصير
مُتفاعِلن بِتشديد النون فيُعبّر عنه بِمُتفاعِلان ، ويضمر فيُعبّر عنه بِمستعملان ،
ويوقص فيُعبّر عنه بِمفاعِلان ، ويُخرزلُ فيُعبّر عنه بِمفتعلان . وثالثها التلطيحُ
فيصير مُتفاعِلُ فَيُنقل إلى فَعِلاتُن ، ويضمر هذا التلطيحُ فيصير فَعِلاتُن بِإسكان
العين فَيُنقل إلى مفعولن . ورابعها الحذفُ فيصير مُتفا فَيُنقل إلى فَعِلن مكسور
العين ، ويضمر هذا الأحذُ فيصير مُتفا فَيُنقل إلى فَعِلن بِكسوف العين . فهذه
خمسَ عشرَ فروعاً تفرعت من هذا الأصل .

الجزءُ التاسع مفعولاتُ ، ويدخله من الزحاف الخبثُ بالانسرح والمقتضب
فيصير مفعولاتُ ، فَيُنقل إلى فَعُولاتُ ، والثاني فيهما فيصير مفعلاتُ فَيُنقل
إلى فاعلاتُ ، والخبيلُ في الانسرح فيصير مَعَلاتُ فَيُنقل إلى فَعِلاتُ .

ويدخله من العلة المحضة ثلاثة أشياء : أحدها الوقفُ بالسرّيع والانسرح
فيصير مفعولاتُ بِإسكان التاء فيُعبّر عنه بِمفعولان ، بالنون الساكنة ، ويخبث
فيها فيصير مَعُولان فيُعبّر عنه بِمفعولان ، ويَطوى في السّريع فيصير مفعلاتُ
فَيُنقل إلى فاعلان .

وثانيها الكشفُ بالسرّيع والانسرح فيصير مفعولا فيُعبّر عنه بِمفعولن ،
ويخبث فيصير مَعُولن فيُعبّر عنه بِمفعولن ، ويَطوى بالسرّيع فيصير مفعلا فَيُنقل
إلى فاعِلن ، ويخبيل فيصير مَعِلا فَيُنقل إلى فَعِلن بِتحريك العين .

ونالتها الصلح بالبريغ فيصير مفعول فيصير عنه بتملن يأسكان المين ، فهذه
أحد عشر جزءاً تفرعت من هذا الأصل .

الجزء العاشر مستفع لن ذو الوجد الفروق ، ويدخله من الزحاف بالخفيف
والجثث الخين فيصير مُتَفَعْلُن فيصير بِنَفَاعِ لِن ، والكف فيصير مستفع لُ
فيصير عنه بذلك ولا تفر الصيغة ، والشكل فيصير مُتَفَعْلُن فيصير عنه بِنَفَاعِ لُ .
ويدخله من الملل الحصة علة واحدة وهي التمر مقروناً بالخين فيصير مُتَفَعْلُن
فيُنْقَلُ إلى فمولن ، ولا يكون ذلك إلا في الخفيف إذا كان مجزواً . فهذه
أربعة أجزاء فروع نشأت عن هذا الأصل .

وهنا انتهى التفريع وقد استبان لك أن جميع الفروع ثلاثة وسبعون جزءاً
ناشئة عن العشرة الأصول الساللة من التنوير فتكون جملة الأجزاء التي يؤزن
بها عند العروضيين في البحور الحجة عشر ثلاثة وعشرين جزءاً ما بين أصلي
وفرعى . ثم هذه الفروع كما أسلفناه على قسمين :

القسم الأول مالا يشبه بغيره أصلاً وهي تسعة عشر جزءاً : فمُولٌ وفَعُولٌ
وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ وَقَتْلٌ
وَمُتَفَاعِلُنْ وَمُتَفَاعِلُنْ وَمُتَفَاعِلُنْ وَمُتَفَاعِلُنْ وَمُتَفَاعِلُنْ وَمُتَفَاعِلُنْ وَمُتَفَاعِلُنْ
ومفاعِلُ .

القسم الثاني ما يشبه بغيره ، ثم هو على ثلاثة أضرب : ما يشبه بالسلم فقط ،
وما يشبه بمنزلة فقط ، وما يشبه بمنزلة وسالم . فالضرب الأول جزآن ليس إلا ،
وهما مفاعِلُنْ المعصوب يشبه بمفاعِلُنْ ومُتَفَاعِلُنْ الضمر يشبه بمُتَفَاعِلُنْ .
وأما مالا يكون مختصاً بالاشتباه بالسلم فإنه على خمس مراتب :

المرتبة الأولى أن يكون الجزء الغير له مثل واحد ، ولها سبعة أجزاء

الأول : مفعولٌ أُخربُ مفاعيلن وأعقصُ مفاعلتن ، الثاني مستعملان مذيلٌ مستعملن ومضمر متفاعِلنُ المذال ، الثالثُ مفاعِلانٌ مخبونٌ مستعملن المذيل ، وموقوص متفاعِلنٌ للمذيل ، الرابعُ مفعِلانٌ مطوىٌ مستعملن المذيل ، ومخزولٌ متفاعِلن المذيل ، الخامسُ فِعِلانٌ مخبونٌ فاعِلانٌ ومقطوعٌ متفاعِلن ، السادسُ فِعِلاتٌ مشكولٌ فاعِلانٌ ومخبولٌ مفعولاتٌ ، السابعُ فاعِلانٌ مقصورٌ فاعِلانٌ ومطوىٌ مفعولاتٌ الموقوف .

المرتبة الثانية أن يكون الجزء المتغير له مثلاً ، وفي هذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول مفاعِلٌ مكفوفٌ مفاعيلن ومقوصٌ مفاعلتن ومخبونٌ مفعولاتٌ ، الثاني مفتعلن مطوىٌ مستعملن وممضوبٌ مفاعلتن ومخزولٌ متفاعِلن ، الثالثُ فاعِلاتٌ مكفوفٌ فاعِلانٌ ذى الوجد المجموع ومكفوفٌ فاعِلانٌ ذى الوجد المفروق ومطوىٌ مفعولاتٌ .

المرتبة الثالثة أن يكون الجزء المتغير له ثلاثة أمثال ، وهذه المرتبة جزآن : الأول فاعِلن أشتر مفاعيلن وأجَمُ مفاعِلَتَن ومحذوفٌ فاعِلانٌ ومطوىٌ مفعولاتٌ المكشوف ، الثاني فِعِلن بتعريك العين مخبونٌ فاعِلن ومخبولٌ مفعولاتٌ المكشوف ومخبونٌ فاعِلانٌ المحذوف وأحذُ متفاعِلن .

المرتبة الرابعة أن يكون الجزء المتغير له أربعة أمثال ، وهذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول فَعِلن فَعِلن بإسكان العين ، أثلَمُ فَعِلن ومقطوعٌ فاعِلن وأبتر فاعِلانٌ وأصلَمُ مفعولاتٌ ومُضَمَّرُ متفاعِلن الأخذ . الثاني مفاعِلن مقبوض مفاعيلن ومخبونٌ مستعملن ذى الوجد المجموع وذى الوجد المفروق وممّولٌ مفاعِلن وموقوص متفاعِلن . الثالثُ فَعِلن محذوفٌ مفاعيلن ومخبونٌ مستعملن المقطوع ومقطوفٌ مفاعِلن ومخبونٌ مفعولاتٌ المكشوف ومخبونٌ مستعملن المقصور .

المرتبة الخامسة أن يكون الجزء الغير له حصة أمثال ، ولهذا المرتبة جزء واحد وهو مفعولن ، فإنه يكون آخرم مفاعيلن ومقطوع مستعملن ومشعث فاعلاتن وأقصم مفاعلتن ومضمر مفاعلن المقطوع ومكشوف منهولات.

وهنا انتهى تعداد الراتب . ولا يخفى عليك أن الأجزاء الثلاثة والثمانين التي قدمنا أنها جملة التفاعيل للوزن بها إنما يأتي تعديلها كذلك باعتبار ما طرأ من التفسيرات التي أسلفناها مع قطع النظر عن الاشتباه وعدمه ، فإن رُمّت ضبطها بغير تكرار فاعلم أنها ثلاثة وأربعون جزءاً ليس إلا ، وهو الأصول العشرة والتمعة عشر فرعاً التي لا تشبه بغيرها ، وأجزاؤه المرتبة الأولى وهي سبعة ، وأجزاؤه المرتبة الثانية مفاعيلن ومفتعلن وفاعلاتن ، والجزء الثاني من المرتبة الثالثة وهي فعلن المتحركة العين ، وجزآن من المرتبة الرابعة فعلن الساكن العين ومفاعلن ، وجزءه المرتبة الخامسة وهو مفعولن .

فإذا أراد عروضي أن يزن شيئاً من الشعر العربي لم يخرج من هذه الثلاثة والأربعين جزءاً ، ولا يمكنه إلا الإتيان ببعضها عند التنغيل فتأمل ذلك والله تعالى أعلم بالصواب .

ولنتختم الكلام في فنّ العروض بفصل ذكره ابن برّي التازي في شرحه لعروض ابن السّاقط فنورده برمته لاشتماله على فرائد لا بأس بالإحاطة بها علما . قال : وقد تجافى بعض المتعسفين عن هذا العلم ووضعوا منه واعتقدوا أن لا جدوى له واحتجوا بأن صانع الشعر إن كان مطبوعاً على الوزن فلا حاجة له بالعروض كما لم يحتاج إليهم من سبق الخليل من العرب وإن كان غير مطبوع فلا يتأق له نظم العروض إلا بتكلف ومشقة ، كما قال أبو فراس الحمداني :^(١)

تناهض الناسُ للبعالي لما رأوا نحوهً نهوضي
تكلّفوا المكروباتِ كذاً تكلفَ التّظلمَ بالعروضِ

ولأنّ بعضَ كبراءِ الشعراءِ لم يقف عندما حدّثه الخليلُ وحصره من
الأعاريضِ بل تجاوزها . ولما قال أبو العتاهية أبياته التي أولها :

عُتِبَ ما للخيالِ خبريني ومالي

قيل له إنك خرجتَ عن العروضِ فقال أنا سبقتُ العروضَ . ولأنّه يخرج
بديع الألفاظ ورائق السبك إلى الاستبراد والركاكة ، وذلك حالة التقطيع
والضعف ، وربما أوقع المرء في مهوى الزلل ومقام الخجل بما يتحول إليه صوغ
البنية من منكر الكلام وشنيع الفحش ، كما جرى في مداعبة أبي نواس
وعنان جارية النافطى حين قالت له : إن كنتَ تحسن النظر في العروض فتقطع
هذا البيت :

حوّلوا عنا كنيستكم يا بني حمالة الحطبِ

فقطعه فضحك منه ، وقيل بها مثلاً ذلك في تقطيع قوله :

أكلتُ الخُرْدَ الشاميَ في صحفة خبازٍ^(١)

وقد صرح الجاحظ وهو من علماء اللسان بذمّ علم العروض فقال : هو
علم مولد وأدب مستبرد ومذهبٌ مردول يستكدرُ العقولَ بمستنغن وفعل من
غير فائده ولا محصول .

والجوابُ أن الحق الذي يعترف به كل منصف أن لهذا العلم شرقاً على ماسواه من
علوم الشعر لصحة أساسه واطراد قياسه وتبلّص صناعته ووضوح أدلته . وجدواه

حصرُ أصول الأوزان ومعرفة ما يستريحها من الزيادة والنقصان وتبيين ما يجوز منها على حسن أو قبح وما يمتنع ، وتفقدُ محالِّ المماثلة والمراقبة والحرم والتزيم وغير ذلك مما لا يميز على اللسان ولا تنطق إليه الفعارُ والأذهان ، فالجامل بهذا العلم قد بظن البيت من الشعر صحيح الوزن سليماً من العيب وليس كذلك ، وقد يستقدُّ الزحاف الساتع كسراً وليس به كقوله :

قلتُ استجيبى فلما لم تُجِبْ سألتُ دموعي على ردائي

وقول الآخر :^(١)

عيناك دمعها سِجَالُ كأن شأنيهما أوْشالُ

وقول الآخر :

النشرُ مسكٌ والوجوهُ دنا نير وأطرافُ الأكفِ عَمَ

وقول الآخر :

منازلُ عفا هُنَّ بذي الأرا لك كلُّ وابلٍ مُسبِلٍ هَطِلِ

وقول الآخر :

صَرَمَتْكَ أَسْمَاءُ بَدِ وَصَالِهَا فَأَصْبَحَتْ مَكْتَبًا حَزِينَا

فهذه أبيات كلها صحيحة الوزن سائفة مستعملة عند العرب مع أن الطبع ينبو عنها ، ولا يدرك جوازها إلا من نظرفي هذا العلم . وهل علمُ العروض للشعر إلا بمثابة علم الإعراب للكلام ؟ فكما أن صنعة النحو وضعت ليُعافى بها اللسان من قضيعة اللحن فكذلك علمُ العروض وضع ليُعافى به الشعر من

حلل الوزن ، فلولاه لاخطلت الأوزان واخطلت الألمان وانحرفت الطباع عن
الصواب انحرف الألسنة عن الإعراب . وقد وقع الخلل في شعر العرب كثيراً ،
وأينشد الأصمى وأبو عبيدة وابن دُرَيْد وابن قُتَيْبَة وغيرهم من كبار الأئمة
بيت عبيد بن الأبرص هكذا مكسوراً :^(١)

هي الحُرُّ تُكْنَى الطَّلَا . كما الذئبُ يُكْنَى أبا جَفْدَة
لوقوع في شعر علقمة قوله في فكه أخاه شامساً :^(٢)

دافستُ عنه بشعري إذ كان في الفداء جَحْدُ
فكان فيه ما أتاكَ وفي تسمين أسري مُقَرَّينَ صَفْدُ^(٣)
دافع قومي في الكتيبة إذ طار لأطراف الظبابة وَقْدُ^(٤)
فأصبحوا عند ابن حَقَنَةَ في الأغلال منهم والحديد عَقْدُ^(٥)
إذ تُخَبُّ في المُخَبِّينَ وفي النُّكَّارِ عَنِّي بادئ ورَشْدُ^(٦)
فهذه القطعة بما أدخلت في جملة شعره وهي مختلفة الوزن حتى قال بعضهم
إنها ليست بشعر .

وأشَدُّ ابنُ إسحق في كتاب السيرة لأمية بن أبي الصلت يسكني رَمَمَةَ
ابن الأسود وقطي بن أسد :^(٧)

(١) ديوانه : ٣ .

(٢) ديوانه : ١١٢ .

(٣) كذا في الديوان ، ولجميع النسخ : مقربين في صند .

(٤) في د « بالكتيبة » . وفي « م » و « د » بأطراف .

(٥) في د « أي جفدة » .

(٦) في جميع النسخ « باد » .

(٧) سيرة ابن هشام ، ٢ : ٣٤ . وأنساب الأشراف : ٣٠٧ . وجمهرة نسب قريش ،

عَيْنِي بِكُنِّي بِالسَّيْلَاتِ أَمَا الْخَارِثُ لَا تَذْخَرِي عَلَى زَمَنِهِ
 ابْكِ عَقِيلَ بْنَ الْأَسَدِ أَسَدَ الْبَأْسِ لِيَوْمِ الْمِجَاجِ وَالْقَتْعَةِ
 تِلْكَ بَنُو أَسَدٍ إِخْصُوءُ الْجُوزَاءِ لَا خَانَةَ وَلَا خَدْعَةَ
 وَفِي الْأَسْرَةِ الْوَسِيطَةِ مِنْ كَنْسٍ وَفِي ذِرْوَةِ السَّتَامِ وَالْقَتْمَةِ^(١)
 وَفِي أَنْبَتَا مِنْ مَعَاشِرِ شَمَرِ الرَّأْسِ وَفِي الْخَقْوِهِمُ النَّمْنَمَةُ
 أَمْسَى بَنُو عَمِّهِمْ إِذْ حَضَرَ الْبَأْسُ أَكْبَادُهُمْ عَلَيْهِمْ وَجْهَهُ^(٢)
 وَفِي تَمِّ الْمُطْعَمُونَ إِذْ قَطِطَ الْقَطَرُ وَحَالَتْ فَلَا تَرَى قَرْعَةً

وَلَا حِجَّةَ فِي ذِمِّ الْمَاحِظِ لِهَذَا الْعِلْمِ، قَدْ مَدَحَهُ أَيْضًا وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ إظهار
 الْاِقْتِدَارَ عَلَى جَمْعِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ قَالَ فِي مَدْحِهِ : هُوَ عِلْمُ الشَّمْرِ
 وَمَعْيَارُهُ ، وَقَطْبُهُ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُهُ ، بِهِ يُعْرَفُ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ وَالْعَالِيلُ
 مِنَ السَّالِمِ ، وَعَلَيْهِ تُبْتَنَى قَوَاعِدُ الشَّمْرِ ، وَبِهِ يَسْتَكْمَلُ مِنَ الْأَوْدِ وَالْكَثَرِ .
 وَإِنَّمَا بَضَعُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ تَبَا طَبْعُهُ الْبَلِيدُ عَنْ قَبُولِهِ وَتَأْيٍ بِهِ فَهُوَ الْبَعِيدُ
 عَنْ وَصُولِهِ . كَمَا حَكَى الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا مَبْتَدَأًا كَانَ يَجْلِسُ إِلَى بَعْضِ الْأَدْيَاءِ
 وَكُلَّمَا أَخَذُوا فِي الشَّمْرِ أَقْبَلَ بِسَمْعِهِ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى أَخَذُوا فِي الْعُرُوضِ وَتَقْلِيمِ
 الْأَنبِيَاءِ وَلَى عَنْهُمْ وَهُوَ يَنْشُدُ :

قَدْ كَانَ إِنْشَادُهُمُ لِلشَّمْرِ بِمَجْنَى حَتَّى تَمَاطَوْا كَلَامَ الزَّيْجِ وَالرُّومِ
 وَلَيْتُ مُنْقَلَبًا وَاقِعُهُ يَمْصِي مِنَ التَّقَحُّمِ فِي تِلْكَ الْجَرَائِمِ
 وَلَوْ وَضَعَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَ الْعُرُوضِ ، وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ فِي تَنْطِيمِ

(١) وَفِي جَمْعِ النَّخْلِ وَفِي الْأَسْرَةِ .

(٢) فِي دَوَائِدِ .

الآبيات وفك الدوائر دخل عليه أخوه وهو مكب على دائرة خطها وجمعها
نصب عينيه وهو يبالغ فكها بأجزاء التفعيل نادى قومه فقال هلموا قد جن
الخليل فلما فرغ مما كان يحاوله من ذلك صرف وجهه إلى أخيه وأشد :

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني أو كنت أجهل ما تقول عذرتك
لكن جهلت مقالتي فعدتني وعلمت أنك جاهل فعدرتك

وحكي صاحب العقد أن الخليل إنما أشد هذين البيتين حين سأله ابن
كيسان عن شيء فذكر فيه الخليل يحميه فلما استفتح الكلام قال ابن كيسان :
لا أدري ما تقول ، فأنشده إياهما . ورأيت في كتاب « الزينة » أن بعض أهل
العلم ذكر أن الخليل أخذ رسم العروض من أصحاب محمد بن علي ومن أصحاب
علي بن الحسين .

انتهى هذا الفصل الخاتم بقمه واغضى سواق الحديث على نعمه . فلنعد
إلى كلام الناظم رحمه الله تعالى .
قال :

القوافي وعيوبها

أقول : جرت عادة أكثر العروضيين بأن يذكروا علم القوافي بعد علم العروض لأنه كالرديف له ، وبينهما شدة اتصال واشتباك ، لكن قال بعضهم إن علم القوافي علم جليل لا يصلح أن يُجمل علاوة على علم العروض حتى قال ابن جني : علم القوافي وإن كان متصلاً بالعروض وكالجزء منه لكنه أدق وألطف من علم العروض . والناظر فيه محتاج إلى مهارة في علم التصريف والاشتقاق واللغة والإعراب .

قلت : وعلى تقدير تسليم ذلك كله فالنظر فيه متأخر عن النظر في العروض ضرورة أن القافية إما يُنظر فيها من حيث هي مُتممة بيت الشعر ، فلما يتحقق كون اللفظ الذي هو آخره شعراً لم يأت النظر فيها ، فلا جرم جعلوا الكلام عليها متأخراً عن الكلام فيه ، فتأمل .

قال :

وقافية البيت الأخيرة بل من المحرك قبل الساكنين إلى انتها

أقول : اعلم أنهم اختلفوا في مُسمى القافية اختلافاً كثيراً ، والناظم اقتصر على قولين منها فلتقتصر على الكلام عليها تبعاً له . وينبغي أن نحقق أولاً محل النزاع فنقول : قال الصفاقي : ليس نزاعهم في مُسمى القافية لفظاً ، ولا فيما يُصطلح على أنه قافية . وإما النزاع في القافية المُضاف إليها العلم في قولهم « علم القافية » ما المراد بها .

فذهب الأخفش إلى أنها الكلمة الأخيرة من البيت ، وهذا هو الذي أراده الناظم بقوله أولاً « وقافية البيت الأخيرة » أي الكلمة الأخيرة ،

لغذف الوصف لحصول العلم به .

وذهب الخليل وأبو عمرو الجزمي إلى أنها عبارة عن الساكنين اللذين في آخر البيت مع ما بينهما من الحروف للتحركة ومع التحرك الذي قبل الساكن الأول ، وهذا هو الذي أراده الناظم بقوله « بل من المحرك قبل الساكنين إلى انتها » وبعض المرويين يعبر عما قبل الساكن الأول بالمتحرك كما فعل الناظم ، وبعضهم يعبر بالحركة فيقول : من الحركة التي قبل الساكن الأول . ووجه أبو الفتح ابن جني قول من عبر بالحركة بأن القصد أن لا يسمى قافية إلا ما تلازم بإعادته من كل وجه ، والحركة التي قبل الساكن الأول بهذه المثابة ، بخلاف حرفها فإن له أن يأتي بمثله أو بحرف آخر متحرك . واعترضه الصفاقسي بأن هذه الحركة التي قبل الساكن الأول كحرفها ، فإنها إذا كانت في البيت الأول ضة جاز أن تكون في البيت الثاني فتحة أو كسرة وبالعكس ، كما أن حرفها يكون ميمًا في بعض البيوت وفاء في الآخر أو غير ذلك ، ألا ترى إلى قول امرئ القيس :

فما نبتك من ذكرى حبيب ومنزل
تري بمر الآرام في عرصاتنا
بسط اللوى بين الدخول فحومل
وقيانها كأنها حب قلقل

فالأول حاء مفتوحة موضعها في الثاني فاء مضمومة ، فينشد ما ذكره من أن الحركة تلازم بإعادتها من كل وجه وهم ، بل هي كحرفها .

واعترضه أيضاً أبو العباس بن الجراح [بدم] لزوم^(١) ذلك في الدخيل لأنه لا يلزم بإعادته من كل وجه ، وكذا غيره من حروف القافية إلا الروي والتأسيس ، وهو لم يتعرض لذكر شيء منها .

وأضرب الناظم عن القول الأول وهو قول الأخفش لأنه غير مرضي

(١) في جميع النسخ « لزوم » ، وما بين القوفين من عندي .

عنده ، ولا شك أنه متدوح فيه ، وقد اعترضه ابن جني بأن الاتفاق قائم على أن في القوافي قافية يُقال لها للتكاوس ، وهو مانوال في أربعة أحرف متحركة بين ساكنين نحو فَعِلْتُنْ للخبول ، وذلك نحو قول السجّاج :^(١)

قد جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهَ فَجَبَرُ

أَلَا تَرَى أَن قَوْلَهُ « هُفَجَبَرُ » وَزَنَهُ « فَصِلْتُنْ » ، وقد سَلِمَ أَنَّهُ قَافِيَةٌ مَعَ تَرَكِبِهِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَبَعْضٍ أُخْرَى .

ورُجِّحَ مَذْهَبُ الْأَخْشِ بِأَن الْعَرَبَ يَقُولُونَ الْبَيْتَ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا الْكَلِمَةُ الْأَخِيرَةُ قَالُوا : بَقِيَ الْقَافِيَةُ ، وَإِذَا قَالَ الشَّاعِرُ أَجْمَعُوا إِلَى قَوَافٍ الطَّاءِ مِثْلًا فَإِنَّمَا يُجْمَعُ لَهُ كَلِمَاتٌ أَوْ آخِرُهَا طَاءٌ وَالْأَصْلُ فِي الْإِطْلَاقِ تَحْقِيقُهُ .

ورَدَّ الصَّفَاقْسِيُّ بِأَن تَسْمِيَةَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ قَوَافٍ إِنَّمَا هُوَ بِالْمَعْنَى الْاَنْوَى ، وَلَيْسَ بِمَجْلٍ الزَّعَاعُ عَلَى مَا عُرِفَ أَوَّلًا ، وَاتَّيْنِ سَلِمَ فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَافِيَةَ لَا تَخْرُجُ عَنِ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ ، إِمَّا لِأَنَّهَا هِيَ الْقَافِيَةُ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهَا مَا ذَكَرْنَاهُ ، أَوْ بَعْضُهَا إِذَا كَانَ فِيهَا بَعْضُهُ ، أَوْ تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ وَتَزِيدُ إِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ بِجَازَا : فَيَجِبُ الْحُلُّ عَلَيْهِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ ، لِأَنَّ الْعَمَلَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِ أَوَّلَى مِنْ إِنْشَاءِ أَحَدِهِمَا مُطْلَقًا .

وَاشْتِقَاقُ الْقَافِيَةِ مِنْ « قَفَايَقُو » إِذَا تَبَسَّعَ ، فَهِيَ تَقْفُو أَثَرُ كُلِّ بَيْتٍ ، أَوْ تَقْفُو أَثَرُ أَخَوَاتِهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْمَعْنَى الثَّانِي ، وَعَلَى كَلَا التَّوْلِينِ فَهِيَ فَاعِلَةٌ عَلَى بَابِهَا . وَقِيلَ : لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَقْفُوهَا لِأَنَّهَا تَجْرِي لَهُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ عَلَى السَّجِيَةِ ثُمَّ يَقْبِصُهَا فِي سَائِرِ الْآيَاتِ ، فَهِيَ فَاعِلَةٌ بِمَعْنَى

مفعولة ، كميثة «راضية» أى «مرضية» . ويُعزى هذا القولُ إلى أبى موسى الجامض ، قاله ابنُ برى .

ثم التافيةُ عند التخليل قد تكون بمعنى كلمة كقوله : (١)

وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ السَّيْفِ الْمُثْقَلِ

وقد تكون كلمة كقوله :

إِذَا جَاشَ فِيهِ حَيَّةٌ عَلَى مِرْجَلٍ

وقد تكون كلمتين كقوله :

كَجُلُودِ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَلِيٍّ

وقد تكون أكثر كقوله :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَرَ

قال :

تَحَوُّزٌ رَوِيًّا حَرْفًا أُنْتَسَبَتْ لَهُ وَتَحْرِيكُهُ الْمَجْرَى فَإِنْ قُرْنَا بِمَا يَدَانِي فَذَا الْإِكْفَاءُ وَالْإِقْوَاوُ بَعْدَهُ الْإِجَازَةُ وَالْإِصْرَافُ وَالْكُلُّ مَتَّقِي

أقول : الضميرُ المستترُ في «تحوز» عائد إلى التافية ، بمعنى أن التافية تحوز رويًا لأنها تتضمنه وتشتمل عليه ، فهو في حوزها ، فلذلك قال «تحوز» . قال الشريف : والروى هو الحرفُ الذى تُبنى عليه القصيدة وتُنسبُ إليه ، فيقال قصيدةٌ رائية وقصيدةٌ دالية ، وهذا هو الذى أراد الناظم بقوله «حرفًا انتسبت له» . قلت : يردُّ على تعريف الروى بما ذكرناه لزومُ الدَّورِ ضرورة توقُّفِ

(١) هنا والذان بعده من معلقة امرئ القيس .

معرفة الروى حينئذ على ما أخذ في تعريفه وهو نسبة التصديقه إليه ، وتوقف النسبة حينئذ على معرفة حرف الروى إذ لا تنسب التصديقه إلى حرف حتى يعلم أنه حرف رويها . قال ابن جني : وأحوط ما يقال في حرف الروى أن جميع حروف المعجم تكون رويًا إلا الألف والياء والواو الزائدة في أواخر الكلم غير مبتنيات فيها بناء الأصول ، نحو ألف « الجرعا » ، وياء « الأباي » ، وواو « الخيامو » ، وإلا هائي التأنيث والإضمار إذا تحرك ما قبلهما ، نحو « طلحة » « وضربة » ، وكذلك الهاء التي تُنْثِنُ بها الحركة نحو « ارمه » « واغزه » « وفيه » « وله » ، وكذلك التنوين اللاحق آخر الكلام للصرف كان أولئك ، نحو زيد « أوصيه » « غاف » « يومئذ » ، وقوله :

أَقْلَى اللّوْمِ عَاذَلْ وَالْعَتَابِ

وقول الآخر : ^(١)

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدِيُونَ مُقَضَّنْ

وقول الآخر : ^(٢)

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَنْظُرْ

وقول الأعشى : ^(٣)

وَلَا تَعْبِدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدْ

وقول عمر بن أبي ربيعة : ^(٤)

(١) لروية ، ديوانه : ٧٩ .

(٢) لهجاء ، ديوانه : ٨٨ .

(٣) ديوانه : ١٠٣ ، والرواية فيه سقطت .

(٤) ديوانه : ٩٧ .

وقمير بدا ابن خمس وعشرين له قالت القتاتان قومن
وقول عبدالله بن الحر: ^(١)

متى تأتينا قلمم بنافى ديارنا تجد حطبا جزلا و ناراً تأججن
وكذلك الألفات التي تبدل من هذه النونات نحو قوله :
يحب الجاهل ما لم يدا
وقوله :

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وكذلك الهزئة التي يبدلها قوم من الألف في الوقف ، نحو : رأيت رجلاً
وهذه خيلاً ، ويريد أن يضربها ، وكذلك الألف والياء والواو اللواتي يلصقن
الضمة نحو : رأيتها ، ومررت بهي ، وهذا غلامه ، ورأيتها ، ومررت بهي ،
وكامتهم . فإذا جاءك بيت فانظر إلى آخر حرف منه ، فإن كان واحداً منها
فجاءوه إلى الذي قبله ، فإن لم يكن واحداً منها فاجعله رويًا ، وإن كان واحداً
منها فتمده إلى ما قبله ، فإنه لا بد أن يكون رويًا ، وذلك أنه لا يمكن أن
يلحق بعد حرف الروى أكثر من حرفين الأول هاء الوصل والآخر خروج .
ونحن نعرض من ذلك ما يبين به غرضنا . من ذلك قول رؤبة ^(٢) :

وقاسم الأعماق خاوى المخرق

فآخر البيت القاف ولدت واحداً من الحروف الستة فهي حرف الروى ،
والقصيدة لذلك قافية . وعلى ذلك قول زهير بن أبي سلمى ^(٣) :

(١) سيويه : ٣٦٤ / ١ ، والمزاة : ٦٦٠ / ٣ .

(٢) ديوانه : ١٠٤ .

(٣) ديوانه : ١٢٤ .

صَحَّ الْقَلْبُ عَنْ سَلَى وَأَقْصَرَ بِاطْلُةٍ وَغُرَى أَفْرَاسُ الْعَبَا وَرَوَّاحِلُهُ
فَأَخَّرَ الْبَيْتَ الْمَاءَ إِلَّا أَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَشَاءِ ، أَلَّا تَرَاهَا هَاءَ إِضْمَارٍ ،
مُتَحَرِّكًا مَا قَبْلَهَا فَلَا يَكُونُ رَوِيًّا ، قَدْ اضْطُرَّتْ إِلَى اعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ اللَّامُ
وَابْتَدَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَشَاءِ فِيهِ الرُّوْيُ ، وَالْقَعِيدَةُ لِذَلِكَ لَامِيَّةٌ . وَبَلَى ذَلِكَ
قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ (١) :

قَطَعْتُ إِذَا خَبَّ رِيْعَانُهَا بِمِرْقَاءٍ تَهَضُّ فِي آدِمِهَا
فَأَخَّرَ الْبَيْتَ الْأَلْفَ ، وَلَا تَكُونُ رَوِيًّا لِأَنَّهَا تَابِعَةُ الْمَاءِ الْإِضْمَارِ ، قَدْ اضْطُرَّتْ
إِلَى اعْتِبَارِ مَا قَبْلَ الْمَاءِ وَهُوَ الدَّالُّ وَلَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَشَاءِ ، فَهِيَ إِذَنْ
الرُّوْيُ وَالْقَعِيدَةُ لِأَجْلِ ذَلِكَ دَالِيَّةٌ . وَهَذِهِ الْعَارِيقَةُ أَصَحُّ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ
الرُّوْيِ وَأَجْلَاهَا وَأَوْضَحُهَا ، وَلَا شَيْءَ يَقُومُ فِي اسْتِخْرَاجِ عِلْمِ مَقَامِهَا .
انْتَهَى كَلَامُهُ .

وَمَعْنَى رَوِيٍّ أَخَذَ لَهُ مِنَ الرُّوْيَةِ وَهِيَ الْفِكْرَةُ ، لِأَنَّ الشَّاعِرَ رَوِيٌّ فَهُوَ فَعِيلٌ
بِمَعْنَى مَفْعُولٍ . وَقِيلَ : هُوَ مَا خُذَ مِنَ الرُّوَاءِ وَهُوَ الْحَبْلُ يَضُمُّ شَيْئًا إِلَى شَيْءٍ ،
فَكَانَ الرُّوْيُ شِدَّ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ وَوَصَلَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : هُوَ مِنَ
قَوْلِهِمْ «لِلرَّجُلِ رُوءَاءٌ» أَيْ مَنْظَرُ حَسَنٍ ، فَسَمِيَ رَوِيًّا لِأَنَّهُ بِهِ عَصَمَةُ الْبُيُوتِ
وَتَعَاسَكُهَا ، وَلَوْلَا مَكَاتُهُ لَتَفَرَّقَتْ عُصَبَاتُهَا ، وَلَمْ يَتَّصِلْ شَعْرًا وَاحِدًا .

ثُمَّ الرُّوْيُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا
فَحَرَكَتُهُ تُسَمَّى بِالْمَجْرَى سَوَاءٌ كَانَتْ فَتْحَةً كَحَرَكَةِ النُّونِ مِنْ قَوْلِهِ :
الْأَهْيُ بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا

أَوْضَمَ كَحَرَكَةِ الْمِيمِ مِنْ قَوْلِهِ (١)

سُقِيتِ الْغَيْثَ أَتَيْتَاهَا الْحَيَاثُ

أَوْ كَسَرَةً كَحَرَكَةِ الْبَاءِ مِنْ قَوْلِهِ : (٢)

كَلَيْتِي لَهْمَ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ

فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ سَكُونَ الرَّوِيِّ لِلْقَيْدِ لَا يَسْمَى عِنْدَهُمْ تَجْرِي . وَإِنْ كَانَ سَيَبُوهُ
قَدْ قَالَ هَذَا بِأَبْجَاجٍ أَوْ آخِرَ الْكَلِمِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ تَجْرِي عَلَى ثَمَانِيَةِ مَجَارِئِ
يَقْصُرُ الْمَجَارِيُّ هُنَا عَلَى الْحَرَكَاتِ قَطْعًا كَمَا قَصَرَ الْمُرُوضِيُّونَ الْمَجْرَى فِي التَّافِيَةِ
عَلَى حَرَكَةِ الرَّوِيِّ دُونَ سَكُونِهِ ، وَإِنَّمَا قَلَّ الْمُرُوضِيُّونَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْمَوْنَ
مَا يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ عِلْمٌ وَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ حُكْمٌ ، وَالْحَرَكَةُ تُفَرِّغُ عَائِيهَا النَّظَرَ فِي الْإِقْوَاءِ
وَالْوَصْلَ وَالتَّعَدِّيَ وَغَيْرَ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ السَّكُونِ . وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ : هُوَ مَثَلُ
مِنَ الْجُرْيَانِ لِأَنَّهُ مَبْدَأُ الْوَصْلِ وَمُنْبِئُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (٣)

قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَضْرَعًا

فَفَتَحَهُ الْعَيْنُ فِي ابْتِدَاءِ جُرْيَانِ الصَّوْتِ فِي الْأَلْفِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : (٤)

يَا دَارِمِيَّةَ بِالْعِلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ

تَجِدُ الْكَسْرَةَ فِي ابْتِدَاءِ جُرْيَانِ الصَّوْتِ فِي الْيَاءِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : (٥)

هَرِيرَةٌ وَدَّعَهَا وَإِنْ لَامَ لَا نَمُ

(١) ديوانه : ٥١٢ ، وشرح الحاشية : ٨٦/٢

(٢) لُتَابَةُ ، ديوانه : ٥٤ (دار الفكر) .

(٣) لَامَرِي . القيس ، ديوانه : ٢٤٢

(٤) لُتَابَةُ ، ديوانه : ٢ (دار الفكر) .

(٥) الْأَعْي ، ديوانه : ٥٦ .

تجدد صفة اليم منها ابتداء جريان الصوت في الواو .

وقوله « فَإِنْ قَرْنَا بِمَا يَدَانِي فَذَا الْإِكْفَاءُ وَالْإِقْوَاءُ » ضيقُ الاثنين من قوله « فَإِنْ قَرْنَا » عائد إلى الروى وتحريكه ، وحرف الجر من قوله « بِمَا » متعلق بالفعل ، « وما » إما موصولة أو موصوفة ، والجملة من قوله « يَدَانِي » إما صلة فلا محل لها وإما صفة فتحملها الجر . وعلى كل حال ففي كلام الناظم العيب المسمى بالتضمنين كما ستعرفه ، والفاء رابطة جواب الشرط ، والجملة الاسمية بعدها هي الجواب ، واسم الإشارة راجع إلى المصدر المفهوم من الفعل ، أى فهذا يقران هو الإكفاء ، والإقواء . والإكفاء راجع إلى اختلاف نَسْ الروى ، والإقواء راجع إلى اختلاف مجراه ، على طريق اللف والنشر المرتب ، والمعنى أن حرف الروى متى قُرُن بحرف آخر مخالف له ، إلا أنه قريب منه في المخرج ، فهذا هو الإكفاء . والمجرى وهو تحريك الروى متى قُرُن بحركة أخرى مخالفة لما قبلها ، إلا أنها قريبة منه ، فهذا هو الإقواء . والإكفاء كتوله : ^(١)

بَنَى إِنْ الْبَرِّ شَيْءٌ هَيْئُ الْمُنْطَقِ الْهَيْئُ وَالطَّمِيمُ

فجمع بين النون واليم وهما متقاربان في المخرج .

وكتوله : ^(٢)

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْتَا وَطَالَمَا عَنَيْتُنَا إِلَيْكَ

فجمع بين التاء والكاف ، وهما كذلك متقاربان في المخرج .

والإقواء كتوله : ^(٣)

(١) الكامل : ٤٨٠ .

(٢) لأبجز من جبر : الخزانة : ٢٠٧/٢ ، ونوادر أبي زيد ، ١٠٠ ، وفيها « عَصَيْتَا » .

(٣) للناطقة ، ديوانه : ٣٤ ، ٣٥ (دار الفكر) .

سَقَطَ النِّصْفُ وَلَمْ تُرْدِ إِسْقَاطُهُ فَنُتَوَلَّيْنَاهُ وَاتَّقِنَا بِالْيَدِ
بِخُصْبٍ رَخِيٍّ كَأَنَّ بَابَهُ عَمَّ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعْقَدُ
وقوله « وبهذه الإجازة والإصراف » يعني فإن قرن حرف الروى بما هو
بعيد منه في المخرج فذلك هو الإجازة ، وإن قرن المجرى وهو تحريك الروى
بما هو بعيد منه وهو الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة فذلك هو الإصراف ،
ففيه أضاف ونشر مرتب .

فالإجازة كبقوله :

خَلِيلِي سِيرَا وَاتْرَكَ الرَّحْلَ إِنِّي عَنْكَ وَالْمَافِيَاتُ تَدُورُ
فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ يَجْلُ رَخُو الْمِلَاطِ نَجِيبُ
فجمع بين الراء والياء وبينهما تباعد في المخرج .

والإصراف أنشد منه قدامة في كتاب النقلة : (١)

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرْتٌ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنِ
عَرَفْنَا جُفْرًا وَبَنَى عَمِيدٌ وَأُنْكَرْنَا زَعَافَ آخِرِنَا
وأنشد ابن الأعرابي منه :

لَا تَنْكَحْنِ عَجُوزًا أَوْ مُطْلَقَةً وَلَا يَسُوقُهَا فِي حَبْلِكَ الْقَدْرُ
وإن أتوك وقالوا إنها نصف . فإن أطيّب نصفها الذي غيرها
وقوله « والسكل متقى » يعني أن جميع ما ذكره من الإكفاء والإقواء
والإجازة والإصراف عيوب تتقى ويجب اجتنابها وعدم الوقوع فيها . وفي

(١) لجرير ، ديوانه : ٥٧٧ ، وقد أشر ، ١١٠ .

نسخة الشريف : « والكل مُنتَقَى » من النقي . ومعناها قرب من الأول .
 أى والجميع معيبٌ من قولك « نمت على فلان فعله » إذا عيبته .
 ومراتبُ هذه العيوب متفاوتة ، فالإجارة أشدَّ عيباً من الإكفاء ،
 والإصرافُ أشدَّ عيباً من الإقواء ، ولعلَّ في قول الناظم « بدانى » « وبعدة »
 إشارةً لذلك .

والإكفاء مأخوذ من الانكفاء وهو الاخلاص ، لأن الشاعر يتقلب
 بالزوى عن طريقه . والإقواء من قولهم : أقوى الرِّبعُ إذا عقى وتغير وخلا
 من مكانه ، فكذلك الروى تغيرت جريته وخلا من حركته .
 والإجارة بالزأى من التجوز ، وعامة الكوفيين يسمونه الإجارة ، بالراء .
 من الجور والتعدي . والإصراف من صرف الشيء عن طريقه ، ويُسمى أيضاً
 إسرافاً من السرف ، وفي ذلك اختلاف والله أعلم .
 قال :

فوصلاً بها ليتاً وهاءُ النفاذ والخروجُ بذى لينٍ لها الوصلُ قدقفاً
 أقول : تكلم الناظم في هذا البيت على الوصل والنفاذ والخروج . فأما
 الوصلُ فإنه حرفٌ لينٌ ينشأ عن إشباع حركة الروى أو هاء تلى حرف الروى .
 فالأول كالآلف من قوله : ^(١)

يادارَ عجلةً من تحتلها الجرحا
 والياء في قوله : ^(٢)

كانت مباركةً من الأيام

(١) لقيط بن يسر الإيادي ، مختارات ابن الجعري : ١

(٢) اللسان (قوا) ، وسيدية : ٢ / ٢٩٩ .

والواو في قوله : ^(١)

طَعَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ

والهاء التي تكون وصلاً هاء الإضمار كقوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا قُدَّامُهَا

وهاء التانيث كقوله :

ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا رَابِعٌ الْمَاءُ وَالْبِسْتَانُ وَالْخَمْرَةُ

وهاء السكت كقوله :

بِالْفَاضِلِينَ أُولَى التَّهَى فِي كُلِّ أَمْرٍ فَاقْتَدِهْ

وتع أيضاً الهاء الأصلية للتحرك ما قبلها وصلاً . قال ابن جني : وهو كثير عنهم ، كقوله : ^(٢)

أَعْطَيْتُ فِيهَا طَائِثًا أَوْ كَارَهَا حَذِيقَةً غَلْبَاءَ فِي جِدَارِهَا
وَقَرَسًا أَنْتَى وَعَبْدًا فَارَهَا

وتد علمت بذلك أن الوصل مخفص بالروى المطلق ، أى للتحرك ، وأنه لا يكون في الروى اللغيد ، أى الساكن . والله دَر السراج الوراق حيث يقول :

قُلْتُ صِلْنِي فَقَدْ تَقَيَّدْتُ فِي الْحَبِّ بِهِ وَالْإِمَارُ فِي الْحَبِّ ذُلُّ
قَالَ يَا مَنْ يَجِيدُ عِلْمَ الْقَوَافِي لَا تَنَالُطُ مَا لِلْمَقِيدِ وَصُلُّ

(١) المتضويات ، رقم : ١١٩ ، والمنهوى ينسب لعلامة ابن عبدة الهاشمية الكبرى ٩٢

(٢) اللسان (صور) و (فره) . .

واعلم أن حرف اللدّ واللين إن لم يكن أصله الهزّة وكان ساكناً محضاً فلا إشكال في وقوعه وصلّاً كما تقدم ، وكذا إن كانت الحركة مقدرةً سواء كانت مما ينطق به في حال السّنة أو لا . فالأولى كقوله : ^(١)

وأخفى الذي لولا الأسي لقضاني

والثاني كقوله : ^(٢)

وما إن أرى عنك الغواية تنجلي

وأما إن كان أصله الهزّة فإن كانت الهزّة ساكنة وقع وصلّاً لأنها حينئذ أبدلت إبدالاً محضاً ، وإن كانت متحركة « كواجي » من « الوج » ، فيجوز وقوعها أيضاً مع حرف اللين الأصلي نحو « هاج » من « المجو » ، كقوله : ^(٣)

ولولام لكنت كحوت بحري هوى في مظلم الفمرات داجي
وكت أذل من وتيد بقاج يشجج رأسه بالفهرواجي
ويحمل على أنها أبدلت إبدالاً محضاً ، وكذا قدرها سيويه في هذا البيت ولم يقدّر لها مخففة التخفيف القياسي لأنه لو خففها لكانت في حكم الهزّة ، فكما لا يوصل بالهزّة نفسها كذلك لا يوصل بما هو مخفّفها . وقد جرّم ابن جني في قول الشاعر :

كيفما شيتم فقولوا إنما الفتح للولو

(١) لأعرابي من بني كلاب ، الكامل ٢١/١ ، وصدّره : « نحن قبي مابها من صباية »

(٢) لامري - القيس من مقلته .

(٣) لعبد الرحمن بن حبان ، الرحبات رقم : ٣٥٩ . والكامل ١ : ١٥٠ ، ٣٠٠ .

بأن حرف الروى منه الواو دون اللام ، وذلك أنه لو كان رويته "اللام" لكانت الواو بعدها وصلاً ، ولا يخفى حينئذ إما أن تكون مخففة أو مُبدلة ، فإن كانت مخففة امتنع جعلها وصلاً إذ المخففة كالمخففة على ما قررناه آنفاً ، وإن كانت مُبدلة إبدالا محضاً وأخرجت عن الهيئة البتة لزم أن تجرى مجرى واو دلو وعرفوة^(١) إذا صار إلى أدل وعرق لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة ، فكان يجب على هذا أن يقال « إنما الفتح للوى » فتعين بما ذكرناه أن يكون رويه الواو دون اللام ، وقل من يتفطن له .

إذا تقرر ذلك نقول الناظم « وصلاً » معطوف على المنصوب من قوله « تموزروبا » ، وآتى بالتاء لينيد أن الوصل عقب الروى لا فاصل بينهما . وضمير اللزوم من قوله « بها » عائد إلى التافية ، وقوله « ليناهاء » بدل من قوله « وصلاً » ، وحذف التنوين من قوله « وهاء » لالتقاء الساكنين على حد قوله :

ولا ذا كر الله إلا قليلاً^(٢)

وقوله « النفاذ والخروج بذى لين لما الوصل قد قفا » قال الشريف : ثنا فرغ من ذكر حرف الروى وحركته ، وذكر أن تلك الحركة تُوصل بحرف لين أو بهاء السكت استأنف كلاماً آخر عرّف فيه أن النفاذ والخروج تابعا لما الوصل ، فالنفاذ مبتدأ والخروج عطوف عليه ، وقوله « لما الوصل قد قفا » جملة في موضع الخبر ، « وبذى لين » متعلق بالخروج . وقال « قفا » ولم يقل « قفوا » ، وهو ضمير النفاذ والخروج ، لأنهما لما كانا متلازمين صيرهما كالشيء الواحد فعاملهما معاملة الفرد .

قلت : هو أحد الوجوه في قوله تعالى : (واقرءوا آياته ورسوله أحق أن يرضوه) ، إذ إرضاء الله تعالى إرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام ، وبالعكس ، وهما

(١) في النسخ « عرفو » ، وهو أصل عرقوة . انظر اللسان (دلا) و (عرق) .

(٢) لأبي الأسود الدؤلي ، صير الطبرى ٣/٣٠٦ ومصدره : « فأقيته غير مستحب » .

متلازمان فساغ إفراد الضمير . وقيل : « أحق » خيرٌ عن اسم الله تعالى وحذف مثله خيراً عن رسوله أو بالعكس ، فكذلك يُقال في البيت إن قوله : « لما الوصل قد قفا » إما خبرٌ عن قوله « الخروج » أو عن « النفاذ » . وحذف خبر الآخر دلالة المذكور عليه . ولا يخفى أن الماء محدود لكن الناطم قصره في قوله « لما الوصل » ضرورة ، وهو لأجلها جائز . إذا تقرر ذلك فالنفاذ حركة ماء الوصل ، نحو فتحة الماء من قوله :

عفت الديار محلها فمقامها

وكسرة الماء من قوله :^(١)

تجرّد المجنون من كسائه

وضمة الماء من قوله :^(٢)

وبلّد عامية أمناؤه

سميت حركة الماء نفاذاً لأنها منفذٌ إلى الخروج . وبعضهم يقول : النفاذ ، بالدال الثقيل ، وهو التمام ، كأن هذه الحركات هي تمام الحركات وبها يقع نفاذها .

والخروج هو الحرف الذي يتبع حركة ماء الوصل إن فتحة فالف ، وإن كسرة فياء ، وإن ضمة فواو . ولم يضح الناطم بتفسير النفاذ ، لكن أوماً إليه إيماء لأنه لما ذكر أن النفاذ والخروج تابعان لماء الوصل وقدم النفاذ في الذكر ، وترتيب الذكر معتقده عنده جسيما يقدم في غير موضع ، عليم أن الذي يقدم حرف اللين بعد الماء ليس إلا الحركة ، وهذا ظاهر ، كذا قال الشريف . وسمى هذا الحرف خروجاً لأنه به يكون الخروج عن البيت .

(١) شرح الحاشية : ١٣٥/٤ .

(٢) لرؤية ، ديوانه : ١ .

قال :

وردفًا حروف اللين قبل الروي لاسوى ألفٍ مَثَرُ التَّحْرُكُ حَذْوًا
أقولُ قوله : « ردفًا » معطوفٌ على « رويًا » . فإن قلت : إذا تعددت
الموقوفات كقولك « قام زيد وعمر و بكر » فهل يُعطف الأخير على المعطوف
عليه أولاً وهو زيد ، أو على المعطوف الجاور له ، وهو عمرو في مثالنا ، قولان ،
فما بالكَ عَيِّنَتْ قَوْلَهُ « رويًا » لكونه عطفَ عليه « ردفاً » ولم تجعله معطوفاً
على ما قبله وهو « وصلاً » . فهل فعلت ذلك بناءً على أحد القولين ، أو فاعته
المعنى آخر ؟ قلت : فعلته لمعنى آخر ، وذلك أنا لو جَوَزْنَا عطفَ قوله « ردفاً »
على قوله « وصلاً » فد المعنى ، وذلك لأن « وصلاً » مدخولٌ إناء المعطف
المقتضية للتعقيب الموجب لكون الرصد واقماً بعد الروي ، فإذا جعل الرصد
معطوفاً على مدخول الإناء لزم أن يكون واقماً بعد الروي ، وهو باطل ،
فتعين الأول . ولا يكون هذا من محل الخلاف في شيء .

وقوله « حروف اللين » بدلٌ من قوله « ردفاً » ، وانزاد عندهم حرفٌ
مد ولين ، أو حرفٌ لين قبل الروي وليس بينهما حائل ، مأخوذٌ من ردفِ
الراكب لأنه خلف الروي . فقد يكون ألفاً كقوله (١) :

أَلَا عَمَّ صَبَاحُهَا إِيَّاها اَطْلَلُ الْبَالِي

وقد يكون ياء كقوله (٢) :

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصَحَةُ بَلِيْبٍ

وقد يكون واواً كقوله :

(١) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٧ .

(٢) لأبي الأسود الدؤلي ، ديوانه : ٢٠٨ .

طحا بك قلب في الحسان طروب

ويجوز أن تتعاقب الواو والياء في التهيئة الواحدة ، كقوله : ^(١)

طحا بك قلب في الحسان طروب بُعَيْدَ الشَّبابِ عَصْرَ حَانَ شَيْبُ
تكلّفني ليلي وقد شطّ ولّيتها وعادت عوادٍ بيننا وخطوبُ
ولا تُعاقبهما الألفُ لُبْعُدهما منها بكثرة مَعْلَمَها . وهو المرادُ بقول
الناظم « لا سوى يَ ألف معها » ، ولذلك أنكر اللبرّدُ روايةً مَنْ روى
قوله : ^(٢)

حينَ مُكَلِّي فَقَدَتْ حِمِيَا فهي تنادى بأبي وابناما
وأما الردف بحرف اللين فكقوله في الواد : ^(٣)
يأيتها الراكبُ المرخى ، طيئتهُ سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصوّتُ
وقلْ لهم بادروا بالندى والتمسوا قولاً يبرّثكم إني أنا الموتُ
وقوله في الياء : ^(٤)

لعمرك ما أخزى إذا ما نسبتني إذا لم تقلْ بطلاً على ومينّا
ولكنما يغزى أمرٌ بتكليمِ استه فتأقومه إذا الرماحُ هوينّا

(١) انظر ص : ٢٤٨ .

(٢) (رؤبة ، ديوانه : ١٨٥ ، وهو في سيويه ، ١ / ٣٢٢ ، وذكر الشنفرى أنه في
بعض النسخ « وابناما » فكان هذا هو الذي أنكره أبو العباس اللبرّد ، ولكنه في نسخة
سيويه المطبوعة (وابنيا) ، وكذلك في المصنّف للبرّد ٢٧٧/٤ .

(٣) (لويشد بن كثير الطائي ، شرح الحماسة ٨٧/١ .

(٤) (الجابر بن وألان ، شرح الحماسة : ١٢٥/١ .

ويجوز تماقيهما أيضاً كقولہ : ^(١)

كنت إذا ما اجتته من غيب يشم رأسي ويشم قوذي
وقوله « قبل الروي » يعنى أعم من أن يكون متصلاً بالروي في كلته
أو منفصلاً عنه في كلته أخرى ، كقولہ : ^(٢)

أنته الخلافة متفاداً إليه تجرؤ أذيالها
فلم تك تصلح إلا له ولم يك يصلح إلا لها
وعليه جاء قول ابن المعتز : ^(٣)

غبروا عارضه بالمسك في خد أسيل

تحت صدغين يُشيران إلى وجه جميل

عندى الشوق إليه والتأني عنده لي

اسكن قال أبو العلاء للمرى : « إلا أنهم لم يفرقوا بين الروي المطلق والمقيد
في هذا » ، يعنى في اجتماع الواو والياء ردفاً في القصيدة الواحدة . قال :
« وأنا أرى أنه في المقيد أشد ، إذ ليس للروي بعده ما يعتمد عليه ، كقولہ : ^(٤)

إن تشرب اليوم بمحوض مكسور فربّ حوض لك ملآن السور

مدور تدوير عش المصفور خير حياض الإبل الدماير

قال : فهذا عندى أقبح من المطلق » . قلت : قضية هذا أن يكون

(١) لأى ذؤيب ، شرح أشعار المغنلين : ٢٠٧ .

(٢) لأى التماهي ، ديوانه : ٦١٢ (مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٥) .

(٣) ديوانه : ٩٦ / ٣ .

(٤) مقامة الزوميات : ١٤ ، وفي اللسان (دعتر) رجز يشبه البيت الأخير .

اجتماع الواو والياء في أرداف القوافي المطلقة قبيحاً وليس كذلك . وبعض الجماعة يفرق في حروف العلة بين ما كان قبله حركة مجانة له فيسميه حرف مَدّ واين ، وبين ما كان قبله حركة غير مجانة له كالفتحة مع الواو والياء . فيسميه حرف لين . وبعضهم يطلق حرف اللين على الجميع ، كما فعل الناظم .

وقوله « المتحرك حذوذا » يعني أن حركة الحرف الذي قبل الردف تسجي حذوذاً ، لأن الشاعر يحذوها في القوافي لتتفق الأرداف . وحكمها في الاطراد والاختلاف حكم الردف ، فإن كان الردف ألفاً فلا تكون هي إلا فتحة ضرورة أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وإن كان واواً أو ياء غيثٌ جاز تماقبيهما جاز اختلافُ الحذو .

قال بعضهم : وهذه التسمية تدلّ على أن الردف بالواو والياء المفتوح ما قبلهما غير أصيل ، لعدم صلوق هذه التسمية عليه ، وكأنهم إنما وضعوا الاسم على ما هو أصيل في الباب . ووجه تنزيل ما قلناه في تفسير الحذو على كلام الناظم أن تقول : الإشارة بقوله « ذا » إلى الردف ، فأخبر بأن الحركة حذو الردف ، ولا يمكن أن تكون حذو من الحرف الذي بعده ، لأن ذلك هو الروى وحركته المجرى ، وقد تقدم الكلام عليها ، فلم يبق إلا أن تكون حذو باعتبار المتحرك الذي قبله ، وذلك لأنه قد سبق أن التافية عبارة عن المتحرك الذي قبل الساكنين اللذين في آخر البيت إلى انتهائه ، ففي مثل قوله : ^(١)

جرءاء معروقة اللحين مَرْحُوبٌ

التافية من الحاء إلى متهى البيت ، والواو هي الردف ، والياء بعدها حرف الروى ، وحركته المجرى ، والواو التي بعدها هي الوصل ، فلم يبق إلا

المتحرك الذي هو الهاء السابقة على الراء فيكون حركتها هي الحذف . وكذا إذا كان الروى موصولاً بالهاء نحو « مقامها » ، فالألف الأولى ردف ، واليم روى ، والهاء وصل ، وحركتها نفاذ ، والألف بعدها خروج . وكل ذلك قد عُلِمَ من كلامه فيما تقدم ، فلم يبق إلا المتحرك الذي قبل الراء ، وهو القاف هنا ، فحركتها هي الحذف ، والله تعالى أعلم .

قال :

وتأسيساً الهاوى وثالثته الروى من كلمة أو آخر إضمار ما تلا
أقول : قوله « تأسيساً » مطوف على « روى » ، أى تحوز القافية رويًا
وماذ كره بعده ، وتحوز أيضاً تأسيساً . والراذ به أن تكون قبل الروى بينهما
حرف واحد . مأخوذ من تأسيس البناء ، لأن الشاعر يفي القصيدة عليه .
وأراد الناظم بالهاوى الألف ، لأن الهاوى من صفاته ، وهو منصوب على أنه
بدل من قوله تأسيساً إلا أنه سكته للضرورة ، وهو من الضرائر للمستحسنة
كقوله : (١)

رُدَّتْ عليه أقاصيه ولَبَّدَهُ

وقوله « وثالثته الروى » يريد به ما قلناه من أنه قبل حرف الروى بحرف
فيكون الروى ثالثاً له ، كقوله : (٢)

أهاجك من أسماء رسم المنازل

وقوله « من كلمة أو آخر إضمار ما تلا » يريد أنه لا بد أن يكون حرف

(١) لقائفة ، ديوانه : ٤ - (دار الفكر) .

(٢) لقائفة ، ديوانه : ٦٥ - (دار الفكر) .

الروى الذى هو ثالث التأسيس من كلمة هى كلمة التأسيس ، أى أن يكونا جميعاً فى كلمة واحدة كما تقدم ، أو يكون الروى من كلمة أخرى غير كلمة التأسيس إلا أنها ذات إضمار ، بحيث يكون الروى مضمراً تلك الكلمة التى هى من الضمائر ، كما فى قوله : ^(١)

فإن شتتاً ألقمتا وتجنّتا وإن شتتاً مثلٌ بثلي كما هما
وإن كان عقلٌ فاعقلاً لأخيكما بنات الخاضِ والفصال القاحا

فجعل ألف «كا» تأسيساً لما كان الروى بمعنى اسم مضمرو وهو اللب من «هما» . أو يكون الروى هو الكلمة للضرورة كما فى قوله :

ألا ليت شمرى هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا
بدا لى أنى لست مدرك ماضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً
فجعل ألف «بدا» وإن كانت منفصلة تأسيساً لما كان الروى جملة اسم مضمّر ، وهو الهاء من «لى» .

وقول الناظم «أو آخر» أراد به «أخرى» فهدف الألف لإقامة الوزن وهو قبيح جداً . وقوله «إضمار ما تلا» بدل من «أخرى» . أى ذات إضمار ما تلا .

وفى تنزيل كلام الناظم على ما قاله القوم فى هذا المحل قلن ، وذلك لأنهم قالوا إن الألف قد تكون فى كلمة وحرف أو فى أخرى ، وقد يكونان معاً فى كلمة واحدة ، فإن كان الأول فلما أن يكون فى الكلمة التى فيها

(١) لوف بن عطية بن الحر ، الأصيلات : ١٩٢

حرف الروى ضمير أزلا ، فإن لم يكن فيها ضمير فالألف ليست تأسيا بوجه
فلا يلزم إعادتها ، بل يجوز في موضعها غيرها من الحروف ، كقول عنقزة: (١)

ولقد خشيتُ بأناؤي ولم تَذُرْ للحرب دائرة على ابني ضميم
الشاتئ عِرْضِي ولم أشتُمها والتاذرين إذا لم ألقها دِي
وقول الآخر:

حننتُ إلى رِيّاء نفسك باعدتُ مزارك من رِيّاء وشمبا كما مَما
فما حَسَنَ أن تأتي الأمر طائِما وتجزع أن داعي الضبابَةِ أَسَمّا
واختار أبو العباس جواز التزامها تأسيا ، واستدل بما أنشده ابن
جنى في « الخصائص » من رواية أبي زيد: (٢)

وأطلس يهديهِ إلى الزاد أنْفُهُ أطاف بنا والليلُ داجي العساكرِ
فقلتُ لعمرٍو صاحبي إذ رأيتهُ ونحنُ على خوصٍ دِقاقٍ عوى سِرِّ

أي عوى الذئبِمر ، فأسس بآلف « عوى » مقابلها ألف « العساكر »
التي لاقع إلا تأسيا . وأما إذا كانت كلمة الروى ضميرا والروى هو
الضمير ، أو بضه كاسبق ، فلك أن تجعل الألف تأسيا إلحاقا لها بالكلمة
الواحدة ، فيلزم حينئذ في القصيدة كلها ، وهو الكثير في أشعارهم ، ولك أن
لا تجعلها تأسيا إلحاقا لها بالكلمتين الظاهرتين . فمن الأول قوله :

أَلَا لَيْتَ شمرى هل يرى الناسُ ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بداليا
بدالى أتى لستُ مدرك ماضى ، ولأسبقا شيئا إذا كان جاثيا

ومن الثاني قوله :

أَيَّةُ جَارِائِكَ تِلْكَ الْمُوصِيَّةُ
قَائِلَةٌ لَا تَسْفِيْنِ بِحِيلِيَّةٍ
لَوْ كُنْتُ حَبْلًا لَسَقَيْتُهَا يَبَّةً
أَوْ قَصْرًا وَحِلَاءً بِشَوِيَّةٍ^(١)

فقد استبان أن كون الكلمة ذات إضمار أمر يقتضى جواز جعل الألف الواقعة في آخر الكلمة الأولى تأسيباً لا لزوم كونها تأسيباً ، وكون الروى واللف التأسيب من كلمة واحدة أمر يقتضى لزوم جعل الألف تأسيباً . وكلام الناظم لا ينطبق على ذلك فتأمله .

وإنما امتنع أن تكون الألف تأسيباً إذا لم يكن في الكلمة الثانية إضمار ، وجاز الأمران مع رجحان كونها تأسيباً إذا كان فيها إضمار لأن بُعد الألف عن آخر القافية قاضٍ بدم التزامها لولا ما فيها من فضل للد المقصود عندهم إظهار الاعتناء به ، فإذا انفهم إلى البعد الانفصال قوى للمانع وضعف الموجب فلم تجعل تأسيباً حينئذ . أما إذا كان فيها إضمار فشدة احتياج الضمر لما قبله يمرض الانفصال ولو كان الضمر منفصلاً لاحتياجه إلى ما يفسره ، ولهذا جازوه راجعاً في الصلة والصفة والحال والخبر لطلبه لما قبله ، فبقى القصد إلى إظهار ما فيها من فضل الصوت سالماً عن المعارض ، وكان عدم جعلها تأسيباً نظراً إلى جهة الانفصال قليلاً لضعفها .

فإن قيل : الإضمار إذا كان قبله حرف جر كقوله « ولا ليا » ليس متصلاً بالكلمة التي فيها الألف وإنما هو متصل بحرف الجر ، فهو مع حرف الجر حينئذ كلمة لا إضمار فيها فلم لا يلحق بها فلا تكون الألف تأسيباً ؟ والجواب أنه لما كان حرف الجر الموصل للفعل يقتزل منه منزلة حمزة التعدية

والتضخيم حيث كان معطياً لما يعطيه صار كالتصل بما قبله، ولهذا لم يحجزوا في « زيدا مررت به » أن يدخل عليه حرف جر ويكون من باب الاشتغال، لما مر من أن حرف الجر في التمدية كالهجرة، فهو حينئذ كالجزء من الفعل فيؤدي إضمار الفعل وتأوّه إلى إضمار بعض الكلمة . وهذا ظاهر في باء الفعل المجزية^(١) وحل باقي حروف الجر عليها ليجرى الكل على سن واحد .

وحكى الزجاجي أن الخليل زعم أن ألف التأسيس إذا كانت في كلمة والروى في كلمة مضمة سناد^(٢)، وأنكر أبو العباس هذه الرواية لكثرة ماورد عنهم من ذلك .

قال :

وفتحة قبل الرس بعد الدخيل حرّكوه بإشباع فمن ساند اعتدى أقول : يعني أن الفتحة التي قبل ألف التأسيس تسمى الرس ، نحو فتحة واو « الزواجل » ونون « المنازل » . وحكى ابن جنى أن الجرمي أنكر تسمية هذه الحركة ، ووجه الإنكار أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فلا فائدة في ذكره . قال ابن جنى : سمي بذلك من قولهم « رست الشيء » ابتدأته على خفاء ، ومنه رس الخي ، ورسيها ، وهو فتحها وأول ما يوجد منها ، ومنه الرس للبئر القديمة ، سميت بذلك لتقدمها ولأنها أخفى آثار العمارة . فإذا كان معنى « رس » إنما هو لما خفي وقدم سميت الفتحة قبل ألف التأسيس رسا لأنه اجتمع فيها الخفاء والتقدم . أما التقدم فلترأخيا عن حرف الروى وبمقدّمها عنه ، وأما الخفاء فلأنها بعض حرف خفي وهو الألف ، وإذا كان الكل خفيا فلبعض أولى بالخفاء من الكل . وبديل على خفاء الألف أنها لا اعتمادها على موضع من مخارج الحروف ، وإنما هي كالنفس ، ولذلك بينت بالهاء في الوقف في نحو « يازيداه » و « يارباه » كما تبين الحركات نحو « لته » و « هه » و « فية » .

(٧) في (أ) « غاذ » .

(١) في « هم » فالديبة .

وقوله « بعد الدخيل » يعنى أن الحرف الذى بعد ألف التأسيس يسمى الدخيل بمحواء « الرواحل » وزاى « المنازل » ويدل على أن الدخيل هو الحرف قوله « حركوه » لأن الحركه حرف قطعاً، وسُمى دخيلاً لأنه دخيل فى التافيه، ألا تراه يحى مختلفاً بعد الحرف الذى لا يـ وز اختلافه وهو ألف التأسيس، فلما جاء مختلفاً بعد متفق وفارق بذلك أحكام ما فى التافيه صار كأنه ملحق بها ومُدخل فيها.

ووقع فى كلام الناظم جعل التافيه خيراً، وذلك لأن قوله « الدخيل » مبتدأ وقوله « بعد » غاية، وقد نصّ سيبويه وجماعة من المحققين على أن التابات لاتنع أخباراً ولا صلاتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالاً. فإن قلت: فما تصنع بقوله تعالى فى سورة الروم ﴿ كيف كان عاقبة الذين من قبل ﴾ ؟ قلت: هذا السؤال استشكل به ابن هشام فى التفتى قول المحققين ولم يجب عنه. ويمكن الجواب بأننا لانسلم أن قوله تعالى « من قبل » صلة « الذين » بل الصلة هى قوله تعالى ﴿ كان أكثرهم مشركين ﴾ و« من قبل » ظرف لتو متعلق بخبر « كان » وقدم عليه ولا مانع، فلا إشكال حينئذ على سيبويه ولا على غيره من المحققين.

وأضاف الناظم « فتحة » إلى قوله « قبل » مع أنه غاية، وإنما مراده: وفتحة الحرف الذى قبل التأسيس، ففیه ما تقدم من الإشكال وزيادة حذف للوصول بقاء صلاته، فتأمل.

وقوله « وحركوه بالإشباع » يعنى أنهم حركوا الدخيل بحركة هى المساءة عندهم بالإشباع ككسرة الحاء والزى من « الرواحل » و « المنازل ». وسُمى بذلك من قبل أنه ليس قبل الروى حرف مسمى إلا ساكناً، أعنى التأسيس والردف، فلما جاء الدخيل محمكاً مختلفاً للتأسيس والردف صارت الحركة كالإشباع له، وذلك لزيادة التحرك على الساكن لاعتماده بالحركة وتمكينه بها.

وقوله « فتح ساند اعتدى » يريد أن الساند عيب إذا ارتكبه الشاعر اعتدى لكونه تجاوز حد ما يُستحسن إلى ما يُعاب ويقبح . وبعض علماء هذا الفن يقول : هو كان عيب بالحق القافية ، أى عيب كان .

وقيل : هو كان عيب سوى الإقواء والإكفاء والإبطاء ، وبه قال الزجاجي ، وقيل : هو اختلاف ما قبل الروى وما بعده من حركة أو حرف ، وبه قال الرماني . وقيل : هو اختلاف الإدواف فقط ، وبه قال أبو عبيد . وقيل : هو كل عيب يحدث قبل الروى خاصة ، وبه قال ابن جني ، وهو الصحيح وإياه اعتمد الناظم كما تراه .

قال :

بذا وبأبسيسٍ وحذوٍ وردفيها وتوجيهها مثل ارتدع دَعْ ودُعْ فشأ
أقول : أشار بقوله « ذا » إلى الإشباع ، يعنى أن السناد يكون في الإشباع وفي التأسيس وفي الحذو وفي الردف ، فمنادُ الإشباع اختلافه كتموله :
وكتنا كغصني بانه ليس واحدٌ يزول على الحالات عن رأى واحدٍ
تبدلَ بي خلاً نخلالتُ غيره وخليته لما أراد تبساعدي
وسنادُ التأسيس تركه في بيت دون آخر كقوله :

لو أن صدور الأمر يبدون للفتى كأعقابه لم تلقه يتقدم
إذا الأرض لم تجمل على فروجها وإذ لى عن دار الهوان مُراعِمُ
وأما قول النعناع :^(١)

يادار سلى يالسلَى ثم أسلَى فخذِفْ هامةً هذا العالم

فإن كان من من افته همز مثل هذه الألف وهمزها كما يحكى عن اب
رؤبة في الاعتذار عنه جاز، وإلا كان سدا .

وسناد الحذو تعاقب الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة قبل الود كقوله: (١)
كَأَن سَيُوقِنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ غَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِينٍ
مع قوله :

كَأَن مَتَوْنَهُنَّ مَتَوْنُ غَذِرٍ تَصَفَّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا
وسناد الود بركة في بيت دون آخر، كقوله: (٢)

إِذَا كُنْتُ فِي حَاجَةٍ مُرْسَلًا فَأَرْسَلُ حَكِيمًا وَلَا تُؤْمِرُ
وَلَا بَابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ التَّوَى فَشَوِبُ حَكِيمًا وَلَا تَمْنَعِي
وأما التوجيه فهو حركة ما قبل الروى المقيد وأشار إليه الناظم بالمثل التي
ذكرها، فإن اختلف التوجيه كما في مثل الناظم فهو سناد عند الخليل، بل
رأه أفصح من سناد الإشباع . والأخفش يرى أن اختلاف الإشباع أفصح
مستندا إلى كثرة تعاقب الحركات قبل الروى المقيد في أشعار العرب كقول
امرى القيس (٣):

فَلَا وَأَيْكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ
إِذَا رَكَبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَّوْا تَحَرَّكَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرُّ
وإلى حجة الأخفش أشار الناظم بقوله «وتوجيهها مثل ارتدع دعو رعا» .
وعليه فتوجيهها مبتدأ خبره «مثل ارتدع دعو رعا» . وقوله «فشا» خبر آخر .
وأما الأسماء الواقعة قبل قوله «وتوجيهها» فكلها مخفوض بالمطف على المجرور

(١) لسرو بن كلثوم من مملته .

(٢) لسيد الله بن معاوية بن جعفر، أو لسليخ بن عبد الحميد، حاسة البعري : ١٣٢ .

وطبقات غول الشعراء : ٢٠٥ .

(٣) ديوانه : ١٥٤ .

المتقدم وهو «ذا» من قوله «بذا». ويفنى أن يكون الجار متملکا بمحذوف يدل عليه ما تقدم ، أى ساند في هذا وفي تأسيس وحذو وردفها .

فإن قلت : لم لا يتعلق «بساند» المنفوط به في البيت السابق ؟ قلت : أما أولاً فلما يلزم عليه من الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، وأما ثانياً فلما يلزم عليه من عيب التضمين ولا يرتكب ما وجد عنه مندوحة .

وأحسن ما قيل في وجه تسمية السناد أنهم يقولون «خرج بنو فلان متساندين» ، أى خرجوا على رأيات شتى ، فمنهم مختلفون غير متفقين ، فكذلك قوافى الشعر للشتمل على السناد اختلفت ولم تأتلف بحسب جارى العادة في انتظام القوافى واستمرارها .

قال :

ومستكمل الأجزء المديم سناذه هو البأو ثم النصب يؤمن يُحتشى

أقول : صرح الأخصش في كتاب القوافى له بأن البأو والنصب هو ما كان من القصائد سالماً من الفساد وهو تام البناء ، فإذا جاء الشعر المجزوء لم يسموه بأو ولا نصباً . ولا يريد الاقتصار على المجزوء ، بل المشطور والمنهوك أيضاً حتى وجدا فلا بأو ولا نصب ، وذلك هو مراد الناظم بقوله «ومستكمل الأجزاء» إلى آخره ، أى أن الشعر الذى استكمل أجزاء دائرته فلم يكن مجزؤاً ولا مشطوراً ولا منهوكاً وعدم السناد فهو البأو ثم النصب . وظاهر كلام الأخصش أن البأو والنصب مترادفان .

وقال ابن جنى : لما كان البأو أصله الفخر ، والنصب من الاتصاف وهو الثول والتطاؤل ، لم يوقع النصب ولا البأو على ما كان من الشعر مجزؤاً لأن جزأه علة وعيب لحقه ، وذلك ضد الفخر والتطاؤل .

لكن قال بعضهم : البؤ ما عَدِمَ السَّادَ استحسن كوقوع الضم مع الكسر ، والمستقيح كوقوع الفتح مع ضم أو كسر . وظاهره أن النصب تجنب المستقيح من السناد دون المستحسن ، والبؤ تجنبهما .

قال الشريف : فذلك جاء الناظم «بشم» إشارة إلى أنه ذُوْنُهُ في الرتبة . وقوله «يومن يُختشى» فيه ألفٌ ونُشْرُ مرتب ، «فيومن» راجع إلى ما يقتضيه البؤ ، يعني أن البؤ وأما من معه السناد من حيث فقدان العيب مطلقاً ، «ويُختشى» راجع إلى ما يقتضيه النصب ، أي أن النصب يُختشى معه السناد من حيث أنه ربما يكون معه ما هو معيب عند بعض العلماء .

وقد بان لك أن الضمير الذي تحمله كل واحد من قوله «يومن» «ويُختشى» عائِدٌ على السناد .

قال :

ومطلقها باللين والماء سِتْهَا وتبلغ تسماً بالمقيد عكس ذا
فجرَدها أَرَدِفْهَا أَسْتَسْنَهَا والأولُ قَدِيُولُ الخُروجِ فَيُخْتَدِي
أقول : يعني أن صور التوافق لا تعدو تسع صور . منها ستٌ مطلقة وثلاثٌ مقيدة ، فالأطلق ما كان موصولاً ، والوصل كما مرَّ يكون تارةً بحرف لين وتارةً بهاء ، وكلٌّ منهما إما مردف أو مؤسس أو مجرد من الردف والتأسيس ، فهذه ستٌ صور حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة . فالردف الوصول بحرف اللين كقوله :

ومن أين للوجه المليح ذنوبُ

والردف الوصول بالماء كقوله :

عفت الديار محلها فقماها

والمؤسس الوصول بحرف الين كقوله : ^(١)

كَلْبِي لِيَهْمَ يَا أُمِيَّة ناصب

والمؤسس الوصول بالماء كقوله : ^(٢)

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا . يَخْشِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

والمجرد الوصول بحرف الين كقوله : ^(٣)

وَلَمْ أَعْطِكُمْ فِي الطُّوْعِ مَالِي وَلَا تَعْرَضِي

والمجرد الوصول بالماء كقوله :

أَلَا فَنَى نَالِ الثَّلَا بِهِ

والمقيد ثلاث صور ، لأنه إما مجرد أو مُردف أو مؤسس . فالمجرد كقوله : ^(٤)

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ إِلَهَ فَجَبَرُ

والمردف كقوله : ^(٥)

كَلَّ عَيْشٍ صَائِرٌ لِلزَّوَالِ

والمؤسس كقوله : ^(٦)

وَعَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا بَنَ فِي الصَّيْفِ تَامِرُ

وقول الناظم «فجردهما» إلى آخر البيت يُقْهَمُ منه وجهُ المحصر في الصور

التسع ، وذلك لأنَّ ضمير الاثنين راجع إلى المطلق والمقيد . وذَكَرَ لهما ثلاث

(١) اللبابة ، ديوانه : ٥٤ (حار القمير) .

(٢) لمدى بن زيد ، أو أحيحة بن الجلاح ، سيويه : ٣١٦/١ ، والمخرانة : ١٨/٢ .

٢١ ، والأغاني : ٣٦/١٤ .

(٣) لطرفة ، ديوانه : ١٤٢ .

(٤) انظر س : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) انظر س : ١٥١ .

(٦) الحليقة ، ديوانه : ١٦٨ .

حالات وهي الإدراج والتأسيس والتحديد . والمطلق نارة يكون بالين وتارة بالماء ، فإذا اعتبرت ذلك جاءت الصور التي تقدم .

وقوله «والأول قد يولى الخروج» يمسى أن الأول ، وهو المطلق ، قد يولى الخروج ، أى يحمل الخروج والياء له . وقد سبق أن الخروج هو حرف اللين الذى يقفو حركة ماء الوصل كاللث في « مقامها » « والواو » في « أعمامه » والياء في « كانه » .

قال الشريف : وأراد بقوله « فيحذفنى » أى يحذفنى به حركة الوصل إذ هو تابع لها ، فإن كانت الحركة فتحة كان ألفا ، وإن كانت ضمة كان واوا ، وإن كانت كسرة كان ياء . وقد تقدم ذلك .

قال :

ورُودف بالسكّنين حدّاً وبين ذا بتادون خمس حُرُكت فُصلوا ابتداء
فوارثودارثرا كِبْجُفُ تكاوساً وتضمينها إخراج معنى لنا وذا
أقول : القوافى تنحصر باعتبار آخر غير ما تقدم في خمس صور ، كل صورة منها تزيد على التى بعدها حركة . فالأولى قافية التكاوس ، وهى ما اجتمع فيه أربعة أحرف متحركة ، كقوله :

وَمِثْلٍ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَعَجَلٍ مَنَعَ خَيْرَ تَوَدُّةٍ

وهى لا تلزم لأنها نشأت عن حبل مضطرب . واشتقاقها من تكاوس الإبل . وهو ازدحامها على الماء ، فسميت بذلك لازدحام الحركات فيها . وقيل من تكاوس التبت مال بضه على بعض .

الصورة الثانية قافية المتركب ، وهى ما اجتمع فيه ثلاثة متحركات بين ساكنين كقوله :

بأن الحليط ولم يَأوُوا لمن تركوا

الصور الثالثة قافية التدارك وهي متحركان بين ساكنين ، كقوله :

بَسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ الْخَوِيلِ

وربما أحتجبت هذه الصور الثلاث في قطعة كقول الراجز قاتل الحسين

قاتله الله ^(١) :

أَوْقَرَ رِكَابِي فِضَّةً وَذَهَبًا إِنِّي قَتَلْتُ الْمَلِكَ الْحَجْبَا

خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أُمًّا وَأَبَا

الصورة الرابعة قافية المتوآر ، وهي متحرك بين ساكنين كقوله ^(٢) :

حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَى مِنْ بَعْضِ

الصورة الخامسة قافية المترادف وهي ساكنان ملتصقان ، كقوله ^(٣) :

أَبْلَغُ النِّعْمَانِ عَنِّي مَالُكَأ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارُ

إذا تقرر ذلك فنقول : قول الناظم «ورودف بالسكنين» حديث عن قافية

للمترادف ، والمراد بالسكنين الساكنان ، وأصله ذو السكين أى ذو السكونين.

وقوله «حدًا» أى إما يُجملان قافية إذا التقيا على حدّهما ، وهو أن يكون

الأول منهما حرفَ إين كافى بموَدَّ الثوب ، فقيه إشاراً بأنهما متى التقيا على

غير هذا الحد لا يكونان من اقوافى فى شيء . وحله الشريف على أن معناه أن

ذلك حدّ من حدود الشعر ، وهذا خالٍ عن الفائدة التى آثرناها قبل .

(١) مقاتل الطالبين : ١١٩ ، ويقال إنه لشمر بن ذى الجوشن .

(٢) لعلفة ، وسفره : أيا منفر أتييت فاستبق بسننا ، ديوانه : ١٤٢ .

(٣) انظر ص : ٧٢ ، ١٩١ .

وقوله « وبين ذا » أى فصلوا بين الساكنين بمادون خفية أحرف متحركة ، وهى الأربعة .

فإن قلت : مقتضى هذا أن تكون الإشارة « بذا » إلى الساكن فكيف و « ذا » للفرد للذكر والساكنان متى ؟ قلت : جميل إشارة له على تأويل ما ذكرنا أو ما تقدم كما يقال فى قوله تعالى ﴿ عوان بين ذلك ﴾ .

وقوله « ابتداء » قال الشريف : « هو راجع إلى « رودف » ، تقدير الكلام « و رودف ابتداء بالساكنين فى حد الشعر » . وقوله « وبين ذا بمادون خمس حركات فصلوا » جملة اعتراض دون ذلك ، أى أن المترادف هو الأول الذى يبتدأ به قلّة حروفه ، ثم يمدّ بعده المتواتر ثم المتدارك ، وهكذا على الترتيب . قوله « فواتر » إشارة إلى المتواتر . ويستفاد كونه حرفاً واحداً بين ساكنين من الترتيب ، لأنه أتى به والياً للمترادف وهو الأول الذى وقع الابتداء به حسبما شرحته ، ويستفاد كون المتدارك حرفين بين ساكنين من قوله « دارك » بعد ذكر المتواتر ، وهكذا على التوالى أن ينتهى إلى المتكاوس . ويتصور فى قوله « ابتداء » وجه آخر وهو أن يكون الكلام قد انتهى عند قوله « فصلوا » ويكون قوله « ابتداء » يتعلق بقوله « فواتر » من البيت الذى بعده ، كأنه قال : فواتر ابتداء ، أى ابتداء بالمتواتر ، ويكون البيت مضمناً ، فعلى الوجه الأول يعلم ما أراد فى بيان الحدود التى بعد المترادف من ترتيب الوضع ، لأن الواحد قبل الاثنين ، وعلى الوجه الثانى يعلم من ترتيب التذكّر ، لأنه قد نصّ على أن المترادف يبتدأ به . انتهى كلام الشريف .

قلت : فى تجرّزه أن يكون « ابتداء » من متعلقات البيت التى بعده ، وإن أصل التركيب « فواتر ابتداء » ثم قدّم نظراً لما يلزم عليه من تقديم ما فى حيز انهاء عليها وهو ممتنع . ثم قال الشريف وأحسن : وقوله « اجف »

تكاوساً» هكذا وقع بهذا اللفظ في هذه النسخة الواصلة إلى ، وله عندى تفسيران : أحدهما أن يكون « اجف » بضم الفاء ويكون من الجفاء ، غير به عن الثقل إذ كان هذا الحد من التوافق فيه ثقلٌ لِكثرةِ توالى الحركات .

والتفسيرُ الثاني أن يكون « اجف » مكسور الفاء ، وتكون الهزة همزة قطع منقولة الحركة إلى الساكن قبلها ، ويكون مأخوذاً من قولك « أجفيت للاشية » فهي نُجفأة ، إذا أتميتها ولم تدعها تأكل ، وذلك أن التكاوسَ لما توالى فيه الحركات الأربع ولم يُفصل بينها بساكنٍ يسترخى اللسانُ فيه كان شبيهاً بإتمام اللاشية التى تنصبُ بتوالى الشئ من غير أن تُترك لتسترخى ، وهذا الثانى عندى أحسنُ من الأول . « هذا كلامه رحمه الله تعالى .

وقوله « وتضمينها لإخراج معنى لذاوذاً » الذى يظهر لى أن يُضبط « تضمينها » بحركة النصب ويُجمل معطوفاً على قوله « تكاوساً » على أن يكون « اجف » بضم الفاء من الجفاء ، أى « اجف التكاوس والتضمين » لأن كليهما قبيح ، ويُضبط « إخراج معنى » بالنصب عن أن يكون بدلا من « تضمينها » . وبما ذكرناه يُستفاد أن التضمين عيب ، وإلا فرفعهُ على أن يكون مبتدأ خبرهُ « إخراج معنى لذا وذا » لا يفيدُ إلا تفسيرَ للمعنى ، ولا يصير فى اللفظ إشمارٌ يكون التضمين عيباً فتأملهُ . وفسروا التضمين بأن تتعلق قافية البيت الأول باليت الثانى ، كقول النابغة :^(١)

وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَعِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظٍ إِنِّى
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ شَهِدْتُ لَهُمْ بِصَدَقِ الْوَدِّ مِنِّى

قال الشريف : « وإنما سمي تضييًّا لأنك صممت البيت الثاني معنى البيت الأول ، لأن الأول لا يميز إلا بالثاني . وهذا هو الذي أراد الناظم بقوله « إخراج معنى لداودا » ، أي لهذا البيت وهذا البيت ، إذ كان ينبغي لا يستقل به كل واحد من البيتين صار كأنه خرج من كل واحد منهما إلى الآخر . » انتهى . قلت : وفي بعض النسخ « إحواج » بالحاء والواو ، من الحاجة ، كأنك أخرجت المعنى إلى البيتين جميعاً وهو أظهر من الأول . وكلام الناظم منتقداً من جهة شمول تسميره التضمين لما ليس منه ، وذلك لأن أول البيت إذا كان مفتوحاً إلى أول البيت الثاني فليس بتضمين ، نص عليه أبو العباس ، وسماه تعليقاً معنوياً ، ووجهه بأن الثانية محل الوقف والاستراحة ، فإذا كانت مفتوحة لما بعدها لم يصح الوقف عليها ، أما إذا سلت هي من الافتقار فلا عيب لافتقار هذا المعذور ، كقوله : ^(١)

وما شئتُ خرقاءَ واهيةَ الكَلَى سَقَى بهما ساقٍ ولما تَبَلَّلا
بأضيقَ من عينيكَ للدمعِ كلما تذكَّرتَ ربَّما أو توهمتَ منزلاً
وكقوله : ^(٢)

وما وجدُ أعرايةٍ قَدَفَتْ بها صروفُ النَّوى من حيث لم تَكُ غُلَّتِ
نَمَتْ أحوالِيبَ الرعاءِ وَخَيْمَةٌ بنجدٍ فلم يُقَدَّرْ لها ما نَمَتْ
إذا ذكَّرتَ ماءَ المضاةِ وطيبه وريحَ الصَّبَا من نحو بنجدٍ أَرْتِ
بأكثَرِ مَنَى لوعةٍ غيرِ أني أطامنُ أحشائي على ما أُجِئَتْ

(١) زيادات ديوان ذي الرمة : ٦٧١ ، وفي نسخ « واهية » و « تبلا » .

(٢) ل الأبيات تداعيل ، انظر الأغانى : ٣٠٨ ، ٣٦٠ ، ٢٨٣ ، والمجنى : ٨٢ ، والزمر : ٣٠٦ ، وأمالى الحاجي : ١٢ ، وأمالى الهادي : ٢٣١ ، وفي (أ) « التفصا » . بدلا من « المضاة » .

ومثله كثير . وربما عدّ بعض أهل البيان مثل هذا من فن البديع وسماه
بالتفريع . وقد كرر الناظم كلمة « ذا » في قوافي أبيات مقاربة هنا ، وذلك حيث
قال « حدوذا » ثم قال بعد أربعة أبيات « عكس ذا » ثم قال بعد بيتين « لذا وذا »
ومثله إبطاء بالنسبة إلى اليدين الآخرين وهو عيب .

قال :

وتكريرها الإبطاء لفظاً ورجحوا . ومعنى ويزكو قبحه كلما دنا

أقول : يعني أن تكرّر التافيه هو الإبطاء ، أخذ من التواطؤ وهو
التوافق ، سمي بذلك لاتفاق اللفظين . ونقل بعضهم عن الخليل أنه تكريرها
من غير تباعد ولو اختلف معناها . وضفّ ابن جني هذه الحكاية عنه . قال :
أو يكون رأياً رآه وقتاً دون وقت . وحكى الرماني عنه أنه يقول بالإبطاء في
مثل « العين » و « الدين » مما يمتنعان في الاسم ، فأما « ذهب » ماضٍ « يذهب »
« وذهب » مراسلُ النغمة فغيرُ إبطاء عنده . وظاهرُ هذا أن الاتفاق في الفعلية
« كوجد » من الوجدان « ووجد » من الحزن إبطاء .

وحكى الأخفش عنه أنه قال بخلافه لأنه جاوز « الرجل » علماً مع « الرجل »
يعني به الرجولية . وزعم الأخفش أن الكلمة إذا اختلف معناها فلا إبطاء ،
وهو الحق لأن اتحاد اللفظ مع اختلاف المعنى من محاسن الكلام .

وأيضاً فإن سبب قبح الإبطاء دلالة على ضعف طبع الشاعر وتزارة مادته
حيث أحجم طبعه وقصر فكره أن يأتي بقافية غير الأولى واستروح إلى
إعادة الأولى ، والطبع موكل بمعاداة اللامدات ، وكلاهما مفقود عند اختلاف
المعنى . وقد أشار الناظم إلى تقرير المذهبين ، وأن الثاني هو المرجح .

وقوله « ومعنى » عطف على مقدر تقديره « لفظاً ومعنى » . وقوله « ويزكو

قبحه كلما دنا ، يعنى أن التافية المشكورة كلما قُرُبَتْ من أحبها تزايد النجس
وفخش الميب ، كقول توبة ^(١) :

لَمَّا كَ يَا فَحْلًا نَزَى بِمِرِيرَةٍ تَعاقِبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِ أَزُودُهَا
عَلَى دِمَاءِ الْبُذْنِ إِنْ كَانَ بِلْهَا يَرَى لَى ذَنْبًا غَيْرَ أَنَّى أَزُودُهَا
وحدد بعضهم البُعد بسبعة أبيات ، وبعضهم بمسرة . قال صاحب
المعدة : وتكريرُ قافية التصريح ليس بميب ، كقوله ^(٢) :

خَلِيلِي مَرًّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ نَقَضَى لُبَانَاتِ الْفَوَادِ الْمَعْدَبِ
فَإِنْ كُنَا إِنْ تُنْظَرَانِي سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعُنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ
قلت : وهذا في الحقيقة غير محتاج إلى التنبيه عليه لأن الكلام مفروض
في تكرير قافية البيت ، وآخرُ النصف الأول من البيت المصريح ليس بقافية
البيت قطعاً فهو غير ما الكلام فيه ، والله الموفق للصواب .

قال :

وَالْأَقَادُ تُنَوِّعُ الْعُرُوضَ بِكَامِلٍ وَقُلْ مِثْلُهُ التَّحْرِيدُ فِي الضَّرْبِ حَيْثُ جَا
أقول : استطرد الناظم من ذكر عيوب التافية إلى ذكر غيرها فذكر أن
الإقصاد عبارة عن اختلاف العروض من بحر الكامل ، ولا شك أنه مميب
وإن كان وَقَعَ لبعض غُول الشعراء ، أنشدوا منه لامرئ القيس ^(٣) :

(١) البيت الأول من قصيدة توبة بن الحر ، انتهى لعلب رقم (٢١) ، وليس فيها
البيت الثاني .

(٢) لامرئ القيس : ٤١ .

(٣) ديوانه : ٢٣٨ ، وأدى بعده : ٢٣٦ ، وفي (أ) والهيران « طلبت وصالحا » .
(١٨)

اللهُ أَنجَحُ مَا طَلَبْتُ بِهِ وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيقَةِ الرَّجُلِ

بمد قوله :

يَا رَبِّ غَانِيَةً تَرَكْتُ وَصَالَهَا وَمَشَيْتُ مُتَشَدِّدًا عَلَى رِسْلِي

لجمع بين المروض الحذاء والمروض التامة. وأنشد منه الخطيب التبريزي :

إِنَّا وَهَذَا الْحَيَّ مِنْ يَمِينٍ عِنْدَ الْهَيَاجِ أَعَزُّهُ أَكْفَاهُ

قَوْمٌ لَهُمْ فِينَا دَمَاءُ جَنَّةٍ وَلَنَا لَدَيْهِمْ إِحْنَةٌ وَدَمَاءُ

وَرِيعةُ الْأَذْنَابِ فِيمَا بَيْنَنَا لَيْسُوا لَنَا سَلَامًا وَلَا أَعْدَاءُ

مُتَرَدِّدُونَ مُذَبْذَبُونَ فَتَارَةً مُتَزَرِّرُونَ وَتَارَةً حُلَفَاءُ

إِنْ يَنْصَرُونَا لَا نَعِزُّ بِنَصْرِهِمْ أَوْ يَخْذُلُونَا فَالْسَّمَاءُ سَمَاءُ

لجمع أيضاً بين المروضين ، فليت الأول عروضه حذاءً وسائر الأبيات عروضها تامة . ومنه قول الآخر :^(١)

أَفْبَعْدَ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ تَرْجُو النِّسَاءَ عَوَاقِبَ الْأَطْهَارِ

فاستعمل عروضه مقطوعة ، ثم قال :

مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ فَلْيَاثِ نَسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهَارِ

يَجِدُ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدَبْنَهُ بِالصَّبْحِ قَبْلَ تَبَاجِ الْأَسْحَارِ

فاستعمل المروض فيها تامة ، وعلى ذكر هذين البيتين فنقول : قال

الشيخ جمال الدين بن نباتة للصرى خاتمة الأدباء الفضلاء بالديار المصرية في

(١) راجع بن زياد ، الحزاة : ٣/ ٥٢٨ ، وشرح الحاشية : ٢/ ١٩٢ ، ٣/ ٢٥٠ ،

ورسائل أبي الملا : ٢٢ ، وتهذيب الألفاظ : ٢٧٢ .

كتابہ اللمی « بجمع الفرائد » : « كانت العرب إذا قُتل منها قتيل شريف لا يُبكي عليه ولا يتدبه النساء إلى أن يُقتل قاتله ، فإذا قُتل ذلك خرجت النساء وندبته ، فأراد : من كان مسروراً بمقتل مالك معتقداً أنه لم يقتل قاتله فليأت نوتنا ليكذب ظنه ويزيل شتماته وسروره إذا وجد من يلطمن ويندبن علماً بأن قاتله قد قُتل . وخصص وجه النهار لأنه أوضح للأمر وأثبت لمعرفة النساء .

وقال قوم : إنما أراد التضع والتوجع ، يعني أنه من كان مقتلاً مالك يسره وبجبهه فليأت نوتنا ومن يندبه ليجد مقتله قدصح ، وهذا كلام غير عارف بنذاهب العرب ، وما أكثر من يفتن من كلامهم بالظاهر وتفتوته هذه الدقائق . قلت : فإنه رحمه الله تعالى مع تنبيه هذه الدقائق [لم يورد]^(١) ماغض به بعضهم من أبي تمام في اختياره لمثل قوله « فليأت نوتنا » مع ما فيه من البشاعة ، وهو قد رائج . ثم قال : « وأما قوله :

بالصبح قبل تبليج الأسفار

فإن فيه سؤالاً لطيفاً ، وذلك أن الصبح لا يكون إلا بعد تبليج الأسفار فكيف يقول قبله ؟ والجواب أنه أراد بقوله يندبته بالصبح أى يصفنه بالخلال المضيئة والناقب الواضحة التى هى كالصبح ظهوراً ومعرفة ، ولم يرد الصبح الذى هو دليل على النهار .

ويروى « فى الصبح » وعنى بذلك فى الأمر الواضح من قتل قاتله . وبعد هذين البيتين يتصلق به حكاية ، وهو أن أباعرو الجرمى قال يوماً فى مجلس الأصمى : ما بقى شيء من الغريب فى الشعر والرماية إلا وقد أحكته . فسمعه الأصمى فقال له : كيف تنشذ هذا البيت ؟^(٢)

(١) ما بين المتوفين من عندي .

(٢) التصحيف والتحريف للمكرى : ١١١ .

قد كُنَّ يُجَبَّانَ الوجوهَ تَسْتَرَا ۖ فَالآنَ حينَ بَدَأَ للنظَارِ

قال « بدین » ، قال له أخطأت ، قال « بد أن » قال أخطأت ، إني هو « بدا يبدو » إذا ظهر . انتهى كلامه .

وقوله « وقل مثله التعرید فی الضرب حیث جا » یعنی أن التعرید بالنسبة إلى الضروب كالإقصاد بالنسبة إلى الأعراض فيكون المراد به اختلافها والإتيان بها على وجوه متباينة لا يجوز الجمع بينها ، إلا أن التعرید يخالف الإقصاد من حیث أن التعرید اختلاف الضروب حیث كانت من البعور لا يختص ببعض دون بحر ، والإقصاد في المروض يختص ببعض الكامل كما عرفت . ثم هو بالخاء المهملة ، مأخوذ من قولهم « رجل حَرِيد » أى منفرد بمنزل ، و « كوكب حَرِيد » الذى يطلع منفرداً . فلما كان لهذا الضرب انفراد عن نظائره سُمي جملة كذلك تحريذاً . وقال أبو الحسن هو من الحرَد في الرِّجَالين لما كان عيباً عندهم شبهوا هذا العيب به .

قال :

وقد كَلَّتْ سَتَا وتَسْمِينِ فالذى تَوَسَّطَ فى ذَا العلمِ تُوسِمْه حَبَا

أقول : أتت « ستا » وإن كان مرادها ستة وتسمين يبتا ، إما لأنه أراد التوافق فإن البيت يطلق عليه قافية ، وكذا على القصيدة أيضاً ، أو يكون أنه لحذف المدود وإن كان مذكراً بناءً على مذهب الكسائي ومن تبعه كما سلف غير مرة . وربما يكون في هذا البيت إقامة بعض المذر للناظم في كونه يومى إلى المقاصد إيماء خفياً ، وذلك لأنه لم يضع قصيدته هذه للبتدين حتى يُعاب عليه ذلك ، وإنما وصَّها للتوسط في هذا العلم ، ومثله لا يخفى عليه التصوُّد إذا تأمل حتى التأمل .

قال :

ويسألُ عبدُ الله ذا الخرجِ من : مطالعها إتحافه منه بالشعا
أقول :

فجوزي بالحسنى وعنه إلهه عفا فلقد أحيا من العلم ماعفا
وقابلهُ يومَ الحسابِ بجبره وعامله بالمتفح عنه وبالرضا
وساقٍ لثواءِ حقائبِ رحمةِ تفضُّ ختامِ المسك عن أطيب الشفا
ونولنا حسنَ الخواتيمِ إنها لَحليةُ أعمالِ الورى حين تُجتلى
ووالى على خير الأنام صلاته وتسلمته في الاجتهاد والاتبها

قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تبييض هذه النسخة بعد العصر
من يوم الاثنين ثاني شهر رجب الفرد سنة سبع عشرة وثمانمائة بتقادة من
بلاد الصعيد . وكان ابداء تصنيف هذا الشرح بها يوم السبت أول يوم من
جمادى الآخرة من السنة المذكورة أحد الله تعالى عقابا . ثم قال : قال هذا كله
وكتبه مؤلف الشرح المذكور محمد بن أبي بكر بن عمر الخزومي الدمايني
المالكي أضعف خلق الله وأحوجهم إلى عفوه ومغفرته حامدا ومصليا على
رسوله محمد وآله وصعبه ومساكنا ، وحببنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم . وعلقه عبد العلي بن عبد القادر الشافعي مذهباً
والأشعري عقيدة ، القادري طريقة ، الحلبي مولداً وموطناً ، غفر الله ذنوبهما
ومستوربيوتهما ولن ينسب المغفرة لهما ولكل المسلمين ، والحمد لله رب العالمين .

الفحص

(١) فهرس الشعر

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٨	مخجته	١٩٠	استحاب	٥٧	بالقرب	٧٣	الأحياء
١٩	لقيت	١٩١	اشتبه	٦٧	والقرب	٧٣	الذكاء
١٦٦	هلكت	١٩٣	أصابه	٦٧	عجب	١٤٠	النواء
١٧٢	الحسنات	٢١١	كتب	٦٧	الكسب	١٦٠	ردائي
١٧٦	ولائنا	٢٣٢	الخطب	٦٧	اللب	٢٣٣	
١٩٣	عرييات	٢٤١	العنان	٦٧	الضرب	١٦٣	الولاء
١٩٨	نسيت	٢٤٤	ناصر	٦٧	قطب	١٦٦	الشتاء
٢١٣	ستوت	٢٦٦		٧١	رب	١٧٦	للساء
٢٣٦	عذلتكا	٢٤٦	نجيب	١٧١		٢٠٨	ماء
٢٣٦	فمترسكا	٢٤٨	طروب	١٠١	الأبواب	٢٥١	كسائه
٢٥٣	الصوت	٢٥٣		١١٤	فأذهبوا	٢٥١	أحماؤه
٢٥٣	للوت	٢٥٣	مشيب	١٤١	بليب	٢٧٤	أكماء
٢٧١	ظفت	٢٥٣	خطوب	١٤٣		٢٧٤	دماء
٢٧١	تمنت	٢٥٤	ثوبى	٢٥٢		٢٧٤	أعداء
٢٧١	أرئت	٢٥٤	غيب	١٥٢	غائبا	٢٧٤	حلفاء
٢٧١	أجنت	٢٦٥٠	ذنوب	١٥٣	أرباب	٢٧٤	نماء
		٢٦٦	كواكبا	١٥٦	سرحوب		
		٢٦٨	ذها	٢٥٥			
١٧٤	صولجا	٢٦٨	الحجيا	١٥٩	الخصاب	٣٦	يتذبذب
٢٤٢	ناججن	٢٦٨	أبا	١٦٠	أويه	٤٢	السكر
٢٤٩	داحى	٢٧٣	للذب	١٦٣	قريب	٦٧	
٢٤٩	واحى	٢٧٣	جندب	١٦٤	الخطوب	٤٢	للضرب
				١٧٣	نجب	٤٥	الغتاب
				١٨٤	حسا	٥٦	أحابوا

الغافية	الصفحة	الغافية	الصفحة	الغافية	الصفحة	الغافية	الصفحة
الواحي	١٥٢	خد	٢٠٣	عذ	٤٨	خر	١٧٢
الرياح	١١٢	ود	٢٠٣	غورا	٤٩	نامر	١٧٤
		سماد	٢٠٧	الديار	٤٩		٢٦٦
		زيد	٢٠٨	الدهور	٥٩	للخطر	١٧٤
مفيد	١٢	كارد	٢١٠	الزبر	٧١	ومر	١٧٤
قصيد	١٢	جسده	٢٣٤	استنار	٧٢	زهر	١٧٤
تزد	٣٩	جحد	٢٣٤		١٩١	نسر	١٧٤
	٧٢	صفد	٢٣٤		٢٦٨	للقابر	١٧٥
	١٣٨	قد	٢٣٤	أجر	٧٨	للمشيرة	١٧٦
فؤادي	٥١	عقد	٢٣٤	للعذر	١٠١	للتار	١٧٦
موءه	٦٠	رشد	٢٣٤	القطر	١٠٨	قالمير	١٧٨
برده	٦٠	فاعيدن	٢٤١	للسنجر	١٢٨	عيره	١٧٩
مجهود	٧١	فاعيدا	٢٤٢	القطر	١٤٧	الزبر	١٨٢
	١٨٣	دها	٢٤٣	غزر	١٥٠	مقفر	١٨٣
ممد	١٤٢	فالسند	٢٤٤	السهر	١٥٠	خير	١٨٥
سند	١٤٧	باليد	٢٤٦	فاتتر	١٥٠	للهر	١٨٧
الوادي	١٥٧	مقد	٢٤٦	ظهور	١٥٠	الزبور	١٩٢
واحد	١٦٠	فاقنده	٢٤٨	القرار	١٥١	لدار	٢٠١
يزيد	١٦١	لبده	٢٥٦	لغارا	١٥٢	مخفر	٢٠٣
تؤده	١٨٠	واحد	٢٦٢	زمر	١٥٨	يسم	٢٠٥
	٢٦٧			تنار	١٦١	أخيار	٢٠٦
حديث	١٩٣			سطور	١٦٦	للتذير	٢١١
سمدا	٢٠١			قنار	١٦٦	خارا	٢١٣
حدا	٢٠١			مجر	١٦٦	الحيار	٢١٣
مجد	٢٠١			الحيار	١٦٩	الأحجار	٢١٤
ممد	٢٠١			القطر	١٧١	مدرار	٢١٤
مسدا	٢٠١			لذعر	١٧١	بالهار	٢١٤
الوجد	٢٠٣						

الفاية	الصفحة	الفاية	الصفحة	الفاية	الصفحة	الفاية	الصفحة
نجيب	٢٣٩	باس	١٧٨	تسطيع	١٦٤	عذقه	١٥٨
	٢٤٠		١٧٩		١٦٥	خلق	١٦٥
	٢٦٦	المروس	١٨٧	جذع	١٨٣	اللقا	١٧٤
تدور	٢٤٦	برسه	١٨٧	أضع	١٨٩	الشفا	١٧٤
القدر	٢٤٦	إنس	٢٠٣	أمناعى	١٩٦	أشواق	١٧٧
غبرا	٢٤٦	***		بأعا	٢٠٨	مشققا	١٨٨
الخرقة	٢٤٨	منى	١٧٥	زمنه	٢٣٥	غراق	١٨٨
جدارها	٢٤٨	وشا	١٧٥	الدفعة	٢٣٥	رغراق	١٨٨
مكسور	٢٥٤	***		خدمه	٢٣٥	إسحق	١٨٨
السور	٢٤	قيما	٤٦	القمعه	٢٣٥	التراق	١٨٨
الصقور	٢٥٤	القميص	١١٠	للنحه	٢٣٥	الطريق	١٩٧
الدعابير	٢٥٤		١٦٣	وجه	٢٣٥	علق	٢٠٦
المساكر	٢٥٨	توسه	٢٦٣	قرعه	٢٣٥	الخترق	٢٤٢
سر	٢٥٨	تمعه	٢٦٣	صعرا	٢٤٤	***	
أفر	٢٦٣	***		الجرعا	٢٤٧		
قر	٢٦٣	عرضى	١٣٧	أمنعا	٢٥٨	ملك	٧٧
أزورها	٧٣		٢٢٣	***			
الأطهار	٢٧٤		٢٦٦	نرخف	٣٣	لايك	١٥٦
نار	٢٧٤	نوضى	٢٣٢	برف	٣٣	يانيك	٢١٧
الأسحار	٢٧٤	بالدروس	٢٣٢	العرفا	٧٣	إليكا	٢٤٥
الأسمار	٢٧٥	قطن	٢٤١	غاف	٢٠٠	تركوا	٢٦٨
***		بض	٢٦٨	لطقه	١٧٥	***	
عزيز	١٠٨	***		غولها	١٨١	طول	١٧
يجوز	١٠٨	خلع	٢٦	أنفوا	١٤٨	تصول	١٧
خباز	٢٣٢	التقطيع	٢٦	بسولاف	٢٠٢	منول	١٧
***		بالدمع	١٤٧	***		افصول	١٧
الروسا	٣٨	السراع	١٦١	عراق ٧٢، ١٩٥	١٩٥	أمل	١٨
				تلاق	١٥٣	الشامل	٢١

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٥٤	أذيلها	١٩٦	عول	١٥١	ختاك	٢١	مائل
٢٥٤	لها	١٩٦	بالأبوال	١٥٣	يقبل	٤٠	جهول
٢٥٤	أسيل	١٩٧	قليل	١٥٨	دولا	٤١	طويل
٢٥٤	جيل	٢٠٢	عطل	١٥٩	وصال	٤١	خليل
٢٥٤	لى	٢٠٢	جمله	١٦٠	الأمل	١٥١	
٢٥٦	النازل	٢٠٤	بالسحال	١٦١	جهول	٤٢	لازوال
٢٧١	تيللا	٢٠٦	مالى	١٦٣	للفزال	٢٦٦	
٢٠١	منزلا	٢١٢	الملال	١٦٤	عقلا	٤٥	عميل
٢٧٤	الرجل	٢١٤	للامول	١٧١	خيالا	٤٩	نصلا
٢٧٤	رسلى	٢١٥	تقولوا	١٧٢	نحبل	٥٦	للاستكمل
*	*	١١٥	تقبل	١٧٣	بالنصل	٥٩	رجل
٤٨	أعلام	٢١٦	السطال	١٧٣	الحرميل	٨٩	طاليل
٦٠	الأدم	٢١٩	فأفضل	١٧٤	شكلا	١٠٠	لمثله
٧٠	تكرى	٢٣٢	مالى	١٧٤	الأحلا	١٠٠	أهله
١٧٠		٢٣٣	أوشال	١٧٦	الأعمال	١٠٠	جمال
٧٢	لسم	٢٣٣	عطل	١٧٦	مشفول	١٠١	مزمل
٢٠٥		٢٣٨	فلفل	١٧٧	عقل	١٠٦	بالمشزل
١٠٠	الخنوم	٢٤٤	للتقل	١٧٨	الذلول	١١٤	فشل
١٠٢	علم	٢٤٠	مرجل	١٨٢	عقالها	١٣٨	الحفالى
١٠٢	عدمه	٢٤٠	عل	١٨٧	عذلى	١٤١	غومل
١٠٢	قدمه	٢٤٣	رواحله	١٩٧		٢٣٨	
١٥٢		٢٤٨	ذل	١٨٩	نجل	٢٦٨	
١١٣	حزنها	٢٤٨	وصل	١٨٩	الحجيل	١٤٥	فعل
١١٤	الليامه	٢٤٩	تجلى	١٨٩	الرجل	١٤٨	الحليل
١١٤	الصوارم	٢٤٩	لولو	١٨٩	احتدل	١٥١	فهلك
١٤١	قديم	٢٥٠	قليل	١٨٩	وصل	١٩٢	
١٤٥	بشراة	٢٥٢	البالى	١٩١	الشبال	١٥١	فلك

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٧٠	إني	١٥٩	تبعثون	٢٤٤	الحيام	١٥٣	استقاموا
٢٧٠	مق	١٦٠	الأمون	٢٤٤	لأنهم	١٥٤	للقام
٢٧١	ظننت	١٦٣	اللعين	٢٤٥	الطيم	١٥٦	نعم
٢٧١	نحتت	١٦٥	تصيفي	٢٤٧	الأيام	١٦٣	
٢٧١	أزنت	١٦٨	إخوان	٢٤٨	فقامها	١٥٧	مستعجم
٢٧١	أجنت	١٦٩	للقرون	٢٦٥		١٦٣	تباى
	* * *	١٧٥	العالين	٢٥١		١٦٧	أما
		١٧٥	ميران	٢٥٣	ابنما	١٦٩	حامه
١٧٧	مأقيا	١٧٧	غريان	٢٥٧	ها	١٨٣	يحتى
١٧٩	رضيناه	١٨١	أستان	٢٥٧	لقاحا	١٧٥	يكلم
١٨٨	إلها	١٨١	غرفان	٢٥٨	ضمضم	١٧٨	يرى
١٩٣	فخواها	١٩١	مسقان	٢٥٨	دى	١٨٧	لنعامه
١٩٣	قضاها	١٩٢	نمن	٢٦٢	يتقدم	١٩٠	مدام
٢١٩	عليها	٢٠٣	تفتينا	٢٦٢	مراغم	١٩٠	للفلام
٢٤٨	كارها	٢٠٥	أمرنا	٢٦٢	المالم	١٩٦	عن
٢٤٨	فارها	٢٠٦	حزينا	٢٦٦	هم	١٩٨	
	* * *	٢٣٣				٢٣٣	
		٢٠٨	معان		* * *	١٩٧	يستقيم
٧٢	رووا	٢٤٣	فأصبحنا	١٩	موزون	١٩٨	تعلم
٢١٦		٢٤٥	مين	٤٥	للسلينا	١٩٨	يعلم
٢٠٦	يدو	٢٤٦	عرين	١٢٩	للوان	٢٠٨	حامه
٢٤٩	لولو	٢٤٦	آخرينا	٥٩	للون	٢١٦	نياما
	* * *	٢٤٩	لقضاني	٦٠	الدين	٢٣٥	الروم
٧٣	المعى	٢٥٣	مين	١٣٩	يعاني	٢٣٥	الجرائم
١١٧	عاريه	٢٥٣	هوينا	١٤٢	أزمان	٢٤١	يامين
١٧٨		٢٦٣	لاعيننا	١٤٥	غران	٢٤٢	قومن
١٥٩	أخيه	٢٦٣	جربنا	١٥٢	دهقان	٢٤٢	يعلمنا

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٣٢	يحدى	٨٥	محتوى	٢٦	حوا	١٦٠	خاويه
١٣٤	فطا	٨٨	دا	٢٦	الوقا	١٦٢	عصى
١٣٤	الفصا	٢٠٧		٤١	تنا	١٨١	ريا
١٣٦		٢٥٢		٤٦		١٩٢	يدمية
١٣٧	عفا	٢٦٥		٤٦	طلا	١٩٧	ارقين
١٤٩	احدى	٢٦٧		٤٦	تري	٢١٦	ميه
١٤٩	مرتوى	٩٠	جا	٦٢		٢١١	رأيا
١٥٥	الجوى	٢٧٣		٦١	وطا	٢٥٧	ليا
١٥٥	علا	٩٣	دعا	٦٥	باعتنا	٢٥٨	
١٦٢	أذى	٩٥	تشا	٦٨	وفا	٢٤٧	جاثيا
١٦٢	للطا	٩٧	التهى	٦٩	المجلى	٢٥٨	
١٦٩	ذكرى	٩٨	احدى	٧٤	طرا	٢٥٩	الموسيه
١٧٠	إلى	٩٨	عرا	٧٥	دكا	٢٥٩	مجليه
١٧٠	ولا	١٠٠	يرى	٧٥	جرى	٢٥٩	يه
١٧٠	كنى	١٠٤	اخرى	١٣٠		٢٥٩	بنويه
١٧٥	مشى	١٠٤	فابتدا	٧٥	مرا		
١٧٥	وشا	١٠٥	اتفى	٧٥	المدى	* * *	
١٧٢	دنا	١٠٧	المعا	١١١		١٤	الفق
٢٧٢		١٠٨	حوى	١٣١		٢٢	سوى
١٨٢	شجا	١٠٩	ارندى	٢٢٠		٢٣	بدا
١٨٣		١١٢	الدعا	٧٥	اعندى	١١٣	
١٨٢	أنا	١١٨	اخرى	٧٧	احتمى	٢٣	امترا
١٩٠	دوا	١٢٢	خفا	٨٠	الولا	٢٤	أنى
١٩٠	القنا	١٢٤	مضى	٨٠	اقتضى	٢١٠	
١٩٤	نعا	٢٢٢		٨٢	نجبا	٢٤	تري
١٩٤	الرشا	١٢٦	سوى	٨٣	اقتضى	٩١	
٢١٢		١٣٠	الكنى	٨٥	فتى	٢٦	حوى

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٧٧	بالدعا	٢٥٦	تلا	٢١٧	النضا	٢٠٠	برى
٢٧٧	عفا	٢٦٢	فشا	٢٢١	انبي	٢٠٤	الردى
٢٧٧	بالرضا	٢٦٤	يخشى	٢٣٧	اتها	٢٠٤	حى
١٧٧	الشذا	٢٦٥	يخذى	٢٤٠	بما	٢٠٤	مبا
٢٧٧	نحلى	٢٦٧	ابتدا	٢٤٠	متى	٢١٥	قضى
٢٧٧	الانها	٢٧٦	حبا	٢٤٧	قفا	٢١٥	حلا

ب - فهرس الأعلام

ابن السيد ، ١١٠	ابن أبي الإسماعيل ، ٢١٩
ابن سيده ، ٦٥	ابن الأعرابي ، ٢٤٦
ابن شعوب القتي ، ١٦٣	ابن إسحق ، ٢٣٤
ابن عديريه ، ١١٠ ، ١٩٧ ، ٢٣٦	ابن الأسلت ، ١٩٦
ابن قتيبة ، ٢٣٤	ابن بزي ، ١٠٩ ، ٩٩ ، ٩٣ ، ٨٦ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢
ابن القطاع ، ٥٨ ، ١٢٤ ، ١٨٥	١٤٢ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٦٧
ابن قيم الجوزية ، ٤١ (الماشي)	١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٠
ابن كيسان ، ٨٨ ، ٢٣١	١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢
ابن مرزوق ، ١٤ (الماشي) ، ١٨	١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠١
ابن للثر ، ٢٥٤	٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٠
ابن مالك ، ٣٥ ، ٢٩	ابن جني ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩
ابن نباتة للمصري ، ١٧ ، ٢١٥ ، ٢٧٤	٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨
ابن هشام ، ٢٢ ، ٣٦ ، ١٨٩ ، ٢٠١	٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤
٢٦١	ابن الحاجب ، ١٦ ، ٣٧ ، ٩٣
ابن واصل ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ١١٣	١٠٣ ، ١٨٦ ، ١٩٨
١١٢	ابن الخطيب ، ١٠٨
* * *	ابن خلدون ، ٥
أبو تمام ، ١١٨ ، ٢٧٥	ابن دريد ، ١٨٢ ، ٢٣٤
أبو الجراح ، ٣٠	ابن رشيقي ، ١١٨ ، ٢٧٣
أبو الحسن ، ١٩٧ ، ٢٧٦	ابن الرضلاء النساني ، ١٧٦
أبو الحكم ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٨٢ ، ١٠٣	ابن الرومي ، ١٧ (الماشي) ، ٢٠٣
١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠	ابن زيدان ، ١٥٠
١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤	ابن سعد ، ١٨ (الماشي)
١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢١٨	ابن السقاط ، ١٢٨ ، ١٩٨ ، ٢٣٦

١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٩١ ، ٢١٩ ،

٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ،

٢٤٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ،

٢٧٣

أمية بن أبي الصلت ، ٢٣٤

أمية بن أبي عائد ، ٢١٦

أوس بن حجر ، ١٨٢

• • •

بحير بن عبد الله القشيري ، ١٦٣

(المامش)

برهان الدين القيراطي ، ٢٦

بشر بن أبي خازم ، ٢١٥

البصروي ، ١٥ (المامش) ، ١٨ ،

٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠

البكري ، ١٨٨

البيهاء زهير ، ٢١

الباقلاني ، ١٨

• • •

التبريزي ، ٤٤ ، ١٠ ، ٦١ ، ٧١ ،

١٢ (المامش) ، ١٨٤ ، ١٩٦ ،

١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٤

التفتازاني ، ٢٥

القلساني ، ١٩

توبة بن الحليم ، ٢٧٣

• • •

جديزي ، ١٨٧

أبو حيان ، ١٥ (المامش) ، ٣٢٠ ،

٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠

أبو حاتم ، ١٨٢

أبو ذؤيب ، ٢٥٤

أبو زيد ، ٢٥٨

أبو الأسود ، ١٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢

أبو العباس بن الججاج ، ٢٣٨

أبو عبيد ، ٢٦٢

أبو عبيدة ، ٢٣٤

أبو الصافية ، ٢٠٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٤

أبو علي الفارسي ، ٤٥ ، ٨٨ ، ١١٥

١٤٣ ، ٢٤٣

أبو عمرو الجرمي ، ١٤٣ ، ٢٣٨ ،

٢٦٠ ، ٢٧٥

أبو الفتح البستي ، ١٩٠

أبو فراس ، ٢٣١

أبو موسى الحامض ، ٢٤٠

أبو نواس ، ١٩ ، ٢٣٢

• • •

أحيحة بن الجلاح ، ٢٦٦

الأخطل ، ١٧٠ ، ١٧٥

الأسود بن يضر ، ١٥٦

الأسعدي ، ٨٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧٥

الأعشى ، ٢٠٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

امرؤ القيس ، ٧٨ ، ٧٣ ، ١٠١ ،

١٠٦ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،

١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ،

١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ،

٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ،

٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ،

٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ،

٢٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٠ ،

٢٦٣ ، ٢٧٢ ،

* * *

دريد بن الصمة ، ١٨٩ ،

المنهوي ، ٢٤٨ ، (الماش)

الدمامي ، ٦٥٥ ، ١٢ ، ٢٧٧ ،

* * *

ذو الرمة ، ١٧١ ،

* * *

رؤية ، ٢٤١ ، (الماش) ، ٢٤٢ ،

٢٥١ ، ٢٥٣ ،

الربيع بن زياد ، ٢٧٤ ، (الماش)

الرماني ، ٢٧٢ ،

رويشد بن كثير الطائي ، ٢٥٣ ،

(الماش)

* * *

ازجاج ، ٣٣٢ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٦ ،

٥٨ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ١١٣ ، ١١٨ ،

١٣٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ،

١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،

١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ،

(١٩)

جبر ، ٤٥٤ ، (الماش) ، ٢٤٦ ،

جايد بن رلان ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ،

الجاحظ ، ٢١٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٥ ،

الجوهري ، ٤٦٤ ، ٢٠٨ ،

* * *

الحصري ، ٦٠ ،

الخطبة ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ،

الحارث بن حازم ، ١٤٠ ،

حارثة بن بدر الضفائي ، ١١٤ ،

* * *

الحزرجي ، ٤٤ ، ١ ،

الأخفش ، ١٥٤ ، (الماش) ، ٢٢ ،

١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ،

١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،

١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،

١٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ،

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،

٢٣٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ،

خلف الأحمر ، ٢١٧ ،

الحليل ، ١٧٤ ، ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٨ ،

٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ،

١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٠ ،

١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،

١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ،

١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ،

١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ،

١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،

الشداح بن جبر الكناقي ، ١١٤
(والهامش)

الشريف ، ١٢٤ ، ١٢٤ ، ٣١٤٣

٣٣٤ ، ٤٤٤ ، ٥٢٤٥١

٦٠ ، ٦٢٤ ، ٧٣٤٦٦

٩١ ، ٩٢٤ ، ٩٣٤٩٥

١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧

١١٩ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦

١٧٧ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦

١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٧٩ ، ١٩٤

٢٢١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠

٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨

٢٧١ ، ٢٧٩

القلوبين ، ١٤٣

ثمر بن ذي الجوشن ، ٢٦٨ (الهامش)

الفتحاخ ، ١١٤ (الهامش)

الفتنمري ، ٢٥٣ (الهامش)

شهاب الدين السمين ، ٣٤

• • •

الصفاقسي ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦

٥٨ ، ٦٥ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٠٣

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥

١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٣٧

١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤

١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٣

١٦٤ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٨٩

١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ١٩٩

٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢

٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٦٠

٢٢

زكريا الأنصاري ، ٥

الزختمري ، ١٥ (الهامش) ، ١٦

٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٦٦

زمنة بن الأسود ، ٢٣٤

زهير ، هامش ٧١ و ٧٢ و ١٥٦ و ٢٤٢

• • •

السبكي ، ٢٠ ، ٤١

السراج الوراق ، ١٠٠ ، ٢٤٨

السيك ، ١٥٠ ، ١٦٣

السموال ، ٤٠ (الهامش)

السبيلي ، ١١٣ ، ١١٤

سيويو ، هامش ١٤ و ٣٣ و ٤٥ و ٨٩

١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤

هامش ٦٥ و ١٦١ و ١٦٣ و ١٦٤

٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ (الهامش)

٢٤٩ ، ٢٥٣ (الهامش) ، ٢٦١

٢٦٦ (الهامش)

السيرافي ، ٨٨ (الهامش)

• • •

عمر بن أبي ربيعة ، ٢٤١
 عمرو بن كثوم ، هامش ٢٦٣
 عمرو بن مدد يسكوب ، هامش ١٦٤
 عنترة ، ٧٠ ، ٢٥٨ ، هامش ١٧٠ ،

١٧٣

عوف بن عطية بن الحر ، هامش ٢٥٧

* * *

فخر الدين بن مكاس ، ١٧٤
 الفرزدق ، ١١٠
 الفراء ، ٣٠

* * *

قدامة ، ٢٤٦
 قطرب ، ١١٣ ، ١٢١
 القلوسى ، ١٧ ، ١٤٠ ، ١٨١
 القاضى الفاضل ، ١٧٤

* * *

كثير ، هامش ٨٩
 الكسائى ، ٦٩ ، ٩٥
 كعب بن زهير ، هامش ٤٦ ، ٧١
 الكنانى ، ٣٢

* * *

ليبد ، هامش ١٠٠
 لقيط بن يمر الإبادى ، هامش ٢٤٧

* * *

المبرد ، ١٢٩ ، ٢٥٣ (الهامش) ، ٢٥٨
 ٢٦٠ ، ٢٧١

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،

٢٣٩

صالح بن عبد القدوس ، ٢٦٣

* * *

الطبرى ، هامش ١٨ ، ١١٤ ، ٢٠٢ ، ٢٥٠

طرفة : ١٠٢ ، هامش ٣٩ ، ١٣٧ ،

٢ ، ١٧٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ،

الطرماح ، ٥٨ ، ١٥٣

* * *

عبد الرحمن بن جسان ، ٢٤٩ (هامش)
 عبد التفار الخزاعى ، هامش ٢٠٣
 عبدة بن الحر ، ٢٤٢
 عبدة بن رواحة ، هامش ١٨
 عبدة بن الزبيرى ، هامش ١٧٨
 عبدة بن طاهر ، ١١٨
 عبدة بن معاوية بن جعفر ،
 هامش ٢٦٣

عبد الصمد بن المنذر ، ١٨٩
 عبيد بن الأبرص ، ٥٨ ، ١٩٠ ، ٢٣٤
 العجاج ، ٢٤١ ، ٢٢٩ ، ٢٦٢
 عدى بن زيد ، هامش ٧٢ ، ١٥٢ ،
 ٢٦٦

علقة بن عبدة ، ٥٨ ، ٢٣٤ ، هامش
 ٢٤٨

على بن الحسين ، ٢٣٩

القاسى ، هاشم ١٤ ، ٨٨
 نهار بن توسعة اليشكري ، هاشم ١٦٣
 النابغة ، ٢٧٠ ، هاشم ١٤٥ ، ٢٤٤
 ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦

هند بن عتبة ، هاشم ٢٠١

الوليد بن المغيرة ، هاشم ١٨

يزيد بن خذاف ، ١٣٨

اليزيد بن الوليد ، ١٧٦

المحلى ، ٢٧ ، ٦٢
 محمد بن علي ، ٢٣٦
 محمود محمد شاكر ، ١١
 المرقش ، ١٩٦ ، ٥٨ (الهاشمي) ١٩٨٠
 المعري ، ٥٨ ، ٦٣ ، ١٦٧ ، ٢٥٤
 هاشم ٢٧٤
 منقول بن مرثد الأسدي ، هاشم ٤٥
 المهمل ، ٥٨ ، هاشم ١٥١
 مالك بن زهير ، ٢٧٤ ، ٢٧٥
 مالك بن عجلان ، هاشم ٢٠٢
 النديم ، ٢١٨

الحجم ١٢٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٢٢٦
الحلقة ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٨٨ ، ١٩٨

22A

الحذف ٢٧٦ : ٢٧٣ ٢٧٨ ٢٨٠
٩١ : ٩٠ ٩٦ ٩٠ ٩٧ ٩١

6 129 6 128 6 113 6 112

۲۲۷ ۶ ۲۲۵ ۶ ۲۲۰ ۶ ۲۱۸

الحركة (أو المتحرك) ، ٣٩ ، ٤١ ،

6 07 601 6 29 6 23 6 22

693 697 698 699 .11 A.

6 12. - 110611.61.4

6 15M 6 12Y 6 1YY 6 1Y7

41716 100 61036 146

6 104 6 170 6 174 6 176

Abstract

1. *Phragmites australis* (Cav.) Trin. ex Steud.

• 1990年，中国开始实行“以公有制为主体，多种所有制经济共同发展”的基本经济制度。

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99

191-10-012A-121

11 May

الحشو ٤٨٤ ٥٦٤ ٦٠٤ ٦٨٤

61. 36 1. Y 6 VA 6 VP 6 VY

6 1000 6 1000 6 1000 6 1000

1.30W / 1.70 / 1.80 / 1.60

0 2 3

الحل ، ٢٣ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٠

١٢٦ إلى ١٢٩ - ٥٠٦
١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١

۲۲۷

التصريح : ١٣٩ (والمامش) .
١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٦١ .

٢٧٣٤ ١٦٤

التفريح ٢٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ،
التفصيل (والتفاعيل) ٢٥ ، ٢٣ ،

٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، وغيره

التقطيع ٦ ٢٦ ٦ ٣٩ ٦ ٤١ ٦ ٤٢ ٦

۲۳۵ ۶ ۲۳۴ ۶ ۸۳

التام، ٥٦، ٦٥، ٦٨، ٧٠ إلى ٧٤

6 129 6 128 6 127 6 121

6 1196 1YY6 1006 101

144

• • •

الرقم ١٢٧٦١٢١ ٢١٩٦ ٢٢٥٦

الحل ٦ ١٢٠ ١٤٢ ٢١٩ ٢٢٥

• • •

الجدد ١١٠٤

الجزء (بضم الجيم) ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣

۲۴ و غیره

الجزء (بالفتح) ٧٤، ٧٥، ٧٦

61A961A761YA 610Y613Y

2726 199

الحل: ٨٥

٢٢٩ ٢٢٧

الدائرة ٢٣ ٤١ ٤٣ ٤٤
٤٦ وغيرها

الرجز ٥٢ ٥٣ ٧٠
٦٣ ٧٦ ٩٥ ١٠٩ ١١٤
١٦٧ ١٦٨ ١٧٠ ١٧٣
١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢
١٨٦ إلى ١٨٩ ١٩٦ ٢٢٦

٢٢٧

ركض الخيل ٦٠

الركن ٣٢

الرمل ٥٣ ٥٦ ٧١ ٧٢ ٩٢
٩٩ ١٠٦ ١٠٨ ١٤٩
١٥١ ١٩٠ ٢٠٢ ٢٢٧

الزحاف ٢٤ ٢٧ ٢٧ ٤٧ ٤٨ ٦٠
هاتش ٧٣ ٧٧ إلى ٨٧ ٩٣ ٩٧
٩٨ ١٠٥ ١٠٧ ١٢٨ إلى ١٣٢
١٣٦ ٢٢٢ إلى ٢٢٦ ٢٣٣
الزحف ٧٨

° ° °

١٣١ ١٥٨ ١٥٩ ١٨٤
١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠١
٢٠٢ ٢٢٨ ٢٦٧ ٢٦٧

الحبن ٧٧ ٨١ ٨٢ ٨٥ ٨٧
٩٠ ٩٢ ١٢٧ ١٣٠
١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٨
١٥٩ ١٦٠ ١٦٨ ٢٢٣
١٨٠ ١٨١ ١٨٤ ١٨٥
١٩٢ ١٩٣ ١٩٧ ١٩٨
٢٠١ إلى ٢٠٦ ٢١١ إلى ٢١٤
٢٢٦ إلى ٢٢٩

الحرم ٢١ ٤٨ ٧٧ ١٠٠
١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١١٣ إلى
١٢٧ ١٢٩ ١٣٠ ١٣٢
١٧٨ ١٧٩ ١٩٩ ٢٠٨
٢٢٥ ٢٣٣
الحرب ٢٣ ١٧٨ ١٧٩ ٢٠٨
٢٢٥

الحزل ٨٥ ٨٦ ١٧٣ ١٧٥
٢٢٨

الحزم ٩٧ ١٠٠ إلى ١٠٤ ١١٥
١١٦ ٢٣٣

الحفيف ٥٥ ٥٨ ٦٤ ٧١
٧٢ ٧٣ ٧٦ ٧٨ ٩٢
١٠٦ ١٠٨ ١٢٨ ١٥٤
١٧٠ ١٨٠ ٢٠٤ ٢١٢ ٢١٤

٢٢٧ ٢١٣ ٢١٢ ٢٠٦
٢٢٩

* * *

المصحح ، ١٣٧ ١٣٢ ، ١٥١
١٦٥ ١٥٧ ١٥٦
الصبر ، ٧٥ ٧٤ ٦٥ ٢١
٢٠٥ ١٥٨ ١٣١ ٣٤١٣ ٢١٢
٢٢٩

الصلح ، ١٩٨ ١٩٦ ١١١ ١١٠
٢٢٩
صوت الناقوس ، ٦٠

* * *

الضرب ، ٦٦ ٥٩ ٥٦ ٤٧
وغيرها

* * *

الطرفان ، ١٩٣ ١٥٣ ٩٣ ٩١
٢١٣ ٢١٢ ٢٠٦ ٢٠٥
الطويل ، ٥٠ ٤٨ ٧ ٢١
٧٥ ٧٢ ٧١ ٦٣ ٥٣
٩٢ ٩٠ ٨٦ ٧٨ ٧٧
١٢١ ١١٩ ١٠٦ ١٠٥
١٤١ ١٣٧ ١٣٦ ١٣١
١٤٣ إلى ١٥٥ ١٨٠
٢٢٥ ٢٢٣ ٢٢٢ ١٨١
الطري ، ٩٥ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٢ ٧٣

الساكن ، ٣٩ ٢٥ ٢٤ ٢٣ إلى

٤٣ ٤٩ ٧٨ إلى ٨٤

١١٩ ١١٥ ١١٠ ٩٩

١٤٢ ١٢٩ ١٢٧ ١٢٠

١٨١ ١٦٨ ١٤٤ ١٤٣

٢٣٨ ٢٢٣ ٢١٩ ٢١٧

٢٤٩ ٢٤٨ ٢٤٣ ٢٣٩

٢٥٦ ٢٥٥ ٢٥١ ٢٥٠

٢٦٠ إلى ٢٦٧ ٢٦٣ إلى ٢٧٠

السالم ، ١٣٢ ١٢٠ ٩٥ ٢٣

٢٢٤ ١٨٠ ١٣٩ ١٣٢

٢٢٩ ٢٢٥

السبب ، ٧٧ ٧٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣
وغيرها

السرير ، ٧١ ٦٤ ٥٩ إلى ٥٤

١١٠ ٩٥ ٧٦ ٧٥ ٧٢

١٩١ ١٩٤ ١٨٧ ١١١

٢٢٩ ٢٢٨ ٢٢٦ ١٩٩

* * *

الشر ، ١٧٩ ١٧٨ ١٧٣ ١٧٠

٢٢٥ ٢٠٨

الشر ، ١٨٥ ٩٤ ٧١ ٧٤ ٢٢٢

١٨٩ ١٨٨

التشكل ، ١٥٢ ٩١ ٨٧ ٨٥

٢٠٥ ١٩٣ ١٩٢ ١٥٣

القائمة ٦٦ : ٣١

الفرع : ٢٢ - ٢٣ : ٢٦ إلى ٣١

٢٢٧ : ١٨٠ : ١٦٧ : ٦٣ : ٢

إلى ٢٣١

الفصل : ٦٦ : ١٣٠

الفك : ٣٠ : ٣١ : ٥٠ : ٥٧ : ٥٥

٥٨

الفصل : ٢٢ : ٢٣ : ٣١ : ٥١

١٦٧ : ١٦٩

القبض : ٢١ : ٦٥ : ٧٢ : ٧٧ : ٧٨

٨٥ : ٨٣ : ١٠٥ : ١٢١

١٢٢ : ١٢٣ : ١٣١ : ١٣٨

١٣١ : ١٤١ : ١٤٣ : ١٤٤

١٤٧ : ١٤٨ : ١٦١ : ١٦٣

١٦٤ : ١٧٨ إلى ٢١٨ : ٢٠٧

٢٠٨ : ٢١٧ : ٢١٨ : ٢١٩

٢٢٣ : ٢٢٥

النصر : ٩٧ : ١٠٤ : ١٠٧ : ١٠٨

١٢٩ : ١٣٢ : ١٤٢ : ١٤٤

١٥٤ : ٢٠٥ : ٢٢٥ : ٢٢٧

٢٢٩

القسم : ١٢٤ : ١٦٦ : ٢٢٦

التصنيف : ٦٥ : ٦٦ : ٧٦ : ١٨٨

٢٤

١٥٨ : ١٥٩ : ١٧٣ : ١٨٤

١٩٧ : ٢٠٠ : ٢٠١ : ٢٠٢

٢٢١ : ٢٢٦ : ٢٢٨

* * *

المعجز : ٢١ : ٦٥ : ٧٤ : ٧٥ : ٩١

١٠٠ : ١٥٣ : ١٥٨ : ٢٠٥

٢١٢ : ٢١٣

المروض (الم) : ١٣ إلى ١٧ : ٢٢

٤٢ : ٦٥ : ٦٦ : ١٦٥ : ١٦٦

٢٠٦ : ٢٣١ إلى ٢٣٧

المروض (آخر الشطر الأول) :

٤٧ : ٥٦ : ٦٥ : ٧٧ : ٢٧٣

٢٧٤ : ٢٧٦

الحصب : ٧٨ : ٨٣ : ٨٦ : ٨٧

هامش : ٨٨ : ١٠٧ : ١٢٤

١٢٥ : ١٦٥ : ١٦٧ : ١٦٨

٢٢٦

المضرب : ١٢٤ : ١٦٦ : ٢٢٦

المقص : ٢١ : ١٢٥ : ١٦٦ : ١٦٧

٢٢٦

المقل : ٧٨ : ٨٣ : ١٢٥ : ١٦٥ إلى

١٦٨ : ١٨٠ : ١٨١ : ٢٢٦

الملة : ٦٠ : هامش : ٧٣ : ٧٧ : ٧٨

٩٥ : ٩٧ : ٩٨ : ١٠٥ : ١٠٧

١٢٨ : ١٢٩ : ١٣١ : ١٦٠ : ١٨٧

٢٢٠ : ٢٢١ : ٢٢٤ إلى ٢٢٨

* * *

قطر الميزاب ، ٦٠

القطع ، ٠ - ١٠٩ ، ١٠٨ - ١٠٤ -

١١٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٦ ،

١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ،

١٧٢ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦ ،

٢٢٧ ، ٢٢٨

القطعة ، ٦٦ ، ٦٥

التقطف ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٦٨ ،

٢٢٦

١٢ ٤ ١٢

الكسر ، ٢٣٣

الكشف ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٩٨ ،

١٩٩ ، ٢٢٨

الكف ، ٨٤ ، إلى ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ،

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ،

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،

١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،

٢٠٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،

٢٢٥ ، إلى ٢٢٩

الكامل ، ٢٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٣ ،

٧٠ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ٩٨ ،

٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،

١١٤ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،

١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٩٨ ، ٢٢٢ ،

٢٧٣ ، ٢٧٦

٠ ٠ ٠

المؤتلف ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ،

٦٢ ، ٦٣

المتدارك ، ٢٢ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٢٢٠

المنفق ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ،

٦٤ ، ٢٢٠

المتقارب ، ٥٩ ، ٦١ ، إلى ٦٤ ، ٧١ ،

٧٣ ، ٧٦ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،

١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢١ ،

١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ٢١٥ ،

٢٢٠ ، ٢٢٥

المتوفر ، ٥٢

للجنث ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧٦ ، ٩٢ ،

١٢٨ ، ١٦٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ،

٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٧ ، ٢٩

القال ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣١

الجنث ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٦١ ،

٦٢ ، ٦٣ ، ١٩٣

الجزء ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ،

٩٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١٤٩ ،

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ،

١٦٧ ، إلى ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ،

١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ،

إلى ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ،

٢٢٩ ، ٢٦٤

الحديث ، ٥٩

المحتوف ، هامش ٧١ و ٧٣ ، ١١٠ ،

١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٣١ ،

١٣٨ ، إلى ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٢ ،

للرجال ، ٥ ، ١٧١ ، ١٧٣ إلى
١٧٦ ، ٢٢٨ .

للرأفة، ٥٨، ٨٨، ٩٣، ٩٤،
٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢٣٣

للزوجة ١٨٦٤

للا حذف ٦٧٣٦ ١٤٨٦١٤

لايف ١٠٩٦١٩٦٩٣٦٢٢٧٢
الستطل ٤٨٦٥٠٦

التبليغ : ٤٣٤ ٥٤ ٥٨ ٦١ ٦٢ ٦٣
٤-٦٢ ٢١٢ ٢١٤

الشمس، هاشم ٧٣، ٢١٤، ٢٢٤
٢٣١

السطور ٧٤ ١٠٩ ١٦٠ ١٨٥
١٨٣ ١٧٦ ١٨٢ ١٨٥

619AC 1976 1976 - AA JJ
Y7E

المشكول ١٥٣، ١٦٩، ١٩٣
٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٣٠

المصرع (والصراع) ، ٤٤ ، ٥٥
٦ ، ٦٥ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٧

6 101 6 179 6 112 6 114
147

الضارح ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٧٦ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٣٧

6 220 6 211 6 209 6 207
227

61976191619. 61A161YA

6 214 6 217 6 202 6 200

. YP- 6 Y12 6 Y2- 6 Y11

المجموع ٣١ ٨٥ ١٥٨ ١٨٤

6 YP- 6Y-2619V6193

- ۲۳۹ -

الخبون ، ٥٩ ، هامش ، ١٥٢ ، ٧١

7 170 6 102 6 100 6 103

6 19Y 6 19W 6 1A5 6 1A0

6Y1W 6Y.7 6Y.0 6Y.2

• ۲۳ •

المختصر ٥٩٦

المتن: ٤٥٣٦ ٥٠٦ ٤٧٦ ٤٣٦
٦٣٦ ٦٢٦ ٥٤٦

الخروج، ١٧٩

المخزول ، ٢٣٠

المخلم ١٥٩٦ ١٦٠٦ ١٦١٦

المادة ٢٤ ٢٧ ٢٩ ٣٠

61-761-2692-657

6 130 6 113 6 112 6 10A

6 100 6 101 6 129 6 127

YYY 6 Y2761 Y

لذا ١٥٦ ، ٢٣٠

لذلك، ٥٩، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٢،

6 227 6 147 6 140 6 143

४५०

١٨٣٤ ١٧٦٤ ١٧٥٤ ١٧٢
 ٢٢٧ ٢٢٤ ٢٠٣ ١٨٧
 ٢٣١ ٢٣٠ ٢٢٨
 المقطوف ١٦٩ ١٦٨ ١٦٢ ١٦٠
 ٢٣٠ ٢٠١
 المكسور ٢٣٤
 المكشوف ١٩٥ إلى ١٩٠ ١٨٩
 ٢٣١ ٢٣٠
 المكفوف ١٧٨ ١٥٣ ١٤٧
 ٢٣٠ ٢٠٨ ٢٠٦ ١٩٣
 المكافئة ١٦٩ ١٨٨
 الممتد ٥٠ ٤٩
 المنسرج ٧١ ٦٤ ٥٨ ٥٤
 ٩٥ ٩٢ ٧٦ ٧٥ ٧٢
 ٢٠٠ ١٣١ ١١٤ ١١١
 ٢٢٨ ٢٢٦ ٢١٠
 للقوس ٢٣٠ ٨٦
 المنهوك ١٨٣ ١١٤ ٧٤ ٦٨
 ٢٠١ ١٨٧ ١٨٦ ١٨٥
 ٢٦٤
 للوفور ١٣٢ ١٣١ ١٤
 للقوس ٢٣٠
 الموقوف ١٩٦ ١٩٥ ٧١
 ٢٣٠ ٢٠١ ١٩٧
 للهمل ٣٠ ٢٧ ٢٢ ٢١
 ٣١ ٤٨ إلى ٥٢ ٥٤ إلى
 ٦٤ ٥٩

٥ ٥ ٥

المضمر ١٧٣ ١٧١ ١٠٩
 ٢٣١ ٢٣٠ ٢٢٩
 المطوى ١٨٤ ١٥٨ ٧١
 ١٩٩ ١٩٧ ١٩٦ ١٩٥
 ٢٣٠ ٢١٠ ٢٠٢ ٢٠٠
 المرى ١٩٢ ١٧٦ ١٧٢ ١٣٢
 المصوب ١٨٠ ١٦٨ ١٦٥
 ٢٣٠ ٢٢٩
 المقول ٢٣٠ ١٨٠ ٢١
 الملول ٥٨
 الماقب ١٥٠
 المقابلة ١٣١ ٩٦ إلى ٩٠ ٨٨
 ٢١٢ ٢٠٥ ١٥٣ ١٤٧
 ٢٣٣ ٢١٣
 المقبوض ١٣٧ ٧١ ٦٥
 ١٤٧ ١٤٥ ١٣٩ ١٣٨
 ٢٢٣ ٢١٩ ٢٠٨ ١٧٨
 ٢٣٠
 المقتضب ٧٦ ٥٨ ٥٥ ٤٨ ٤٤
 ٢١٠ ٢٠٩ ٢٠٧ ٩٥ ٩٤
 ٢٢٨ ٢٢٦ ٢١٢
 المقصور ٨٤ ١٠٧ ٧١
 ١٥١ ١٤٦ ١٤٥ ١٤٤
 ١٩٣ ١٩١ ١٨١ ١٥٣
 ٢١٩ ٢١٦ ٢٠٦ ٢٠٥
 ٢٣٠ ٢٢٧ ٢٢٤
 المقطوع ١٥٦ ١١٣ ١١٢
 ١٧٠ ١٦٠ ١٥٩ ١٥٧

١٨٩ ١٨٧ ١٨٦ ١٤٨
 ٢٣٣ ٢٣١ ٢٣٤ ٢٠١
 ٢٥٧ ٢٣٤
 الوقف ١١٤ ١٠٢ ٨٢ ٨١
 ٢٢٨ ١٧٥ ١٧٣ ١١٥
 الوقف ١١١ ٢٢٨
 الوافر ٢١ ٤٤ ٥٠ ٥٢
 ١٠٦ ٩٢ ٧٦ ٧٣ ٧١
 ١٦٢ ١٣٧ ١١٩ ١٠٧
 ١٧٩ ١٦٩ ١٦٨ ١٦٧
 ٢٢٥ ٢٠٩ ١٨١ ١٨٠
 الواقف ٦٨ إلى ٧٤ ١٧٥

النقص ١٦٥ ١٢٥ ٨٦ ٨٥٠
 ٢٢٦ ١٦٦
 التهاك ١٨٩ ١٨٦ ٧٦ ٧٤
 النوع ٢٢
 * * *
 المزج ٥٦ ٥٣ ٥٢ ٤٨ ٤٤ ٤٣
 ١١٩ ١٠٦ ٩٢ ١٠٠ ٧٦
 ١٧٩ ١٧٧ ١٦٨ ١٣٧
 ٢٢٥ ٢٠٢ ١٨١ ١٨٠
 * * *
 التند ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ وغيرها
 الوزن ٩٧ ٧٨ ٧٧ ٣٢ ١٠٣
 ١١٨ ١١٦ ١٠٤ ١٠٣

فهرس مصطلحات القافية

التوجيه، ٢٦٣	الإجارة، ٢٤٧
• • •	الإجازة، ١٨، ١٨٨، ٢٤٦، ٧٤٧
الحدو، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٤	الإرداف، ٢٦٧
• • •	الإصراف، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣
الحروج، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١	الإشباع، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣
٢٦٧، ٢٥٦	الإصراف، ١٨٨، ٢٤٦، ٢٤٧
• • •	الإطلاق، ٤٥، ١٦٤، ١٨١، ١٨٩
الدخيل، ٢٣٨، ٢٦١	الإقواء، ١٤٦، ١٨١، ١٨٨، ١٨٩
• • •	٢٤٤ إلى ٢٤٧، ٢٦٢
الرذف، ١٤١ إلى ١٤٥، ٢٥٢ إلى	الإكفاء، ١٨، ١٨٨، ٢٤٥، ٢٤٦
٢٥٦ إلى ٢٦١	٢٤٧، ٢٦٢
الرس، ٢٦٥	ألف التأسيس، ٢٦١ إلى ٢٥٦
• • •	الإيطاء، ٢٦٢، ٢٧٢
الروى، ١٤١، ١٤٦، ٢٦٤، ١٨٨	• • •
٢٣٨، ٢٤٠ إلى ٢٤٨، ٢٥٠	البأو، ٢٦٤، ٢٦٥
٢٥٢ إلى ٢٦٣	• • •
• • •	التأسيس، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨
السناد، ٢٦٠، ٢٦٢ إلى ٢٦٥	٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧
سناد الإشباع، ٢٦٢، ٢٦٣	التجريد، ٢٦٧
سناد التأسيس، ٢٦٢	التصمين، ٢٥٠، ٢٤٥، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١
سناد الحدو، ٣٦٣	التمدى، ٢٤٤
سناد الرذف، ٢٦٣	التعليق للنوى، ٢٧١
• • •	التقفية، ١٤٠، ١٨٥
	النكاس، ٢٧٠

للردف (أو المردوف) ، ١٤١ ،

٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٠٣

المضين ، ٢٦٩

الطلق ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥

٢٦٦ ، ٢٦٧

المقيد ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣

٢٦٦ ، ٢٦٥

الموصول ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

• • •

النصب ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

النفاد ، ٢٥١

النفاز ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٦

• • •

الوصيل ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

القافية ، ١٧ ، ٩٨ ، ١٨٩ ، ٢٣٧ إلى

٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ -

٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣

٢٧٧

• • •

المؤسس ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المتدارك ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المترادف ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المتراكب ، ٢٦٧

المتكاوسر ، ٢٣٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ،

٢٧٠

المتوازن ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المجرد ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المجرى ، ٢٤٣ إلى ٢٤٦ ، ٢٥٥

فهرس المراجع

حاسة البحري ، بيروت ، ١٩١٠
الحاشية الكبرى على متن الكافي ،
للمنهوري ، مكتبة محمود توفيق

١٣٥٣ هـ

الحيوان ، الحلبي .

• • •

الحزاة ، بولاقي .

الخصائص ، دار الكتب

• • •

ديوان أبي الغناحية ، مطبعة جامعة

دمشق ، ١٩٦٥

ديوان أبي الأسود ، بغداد .

ديوان أبي فراس ، بيروت ، ١٩٤٤ .

ديوان الأعشى ، فينا ، ١٩٢٧ .

ديوان الأعشى ، طبعة أوربا .

ديوان بشر بن أبي خازم ، دمشق ،

١٩٦٠ .

ديوان ابن الرومي ، كيلاني .

ديوان ابن الغنيم التلساني .

ديوان ابن المعتز ، طبعة سورية وأوربا .

ديوان البهاء زهير ، طبع حجر .

ديوان جرير ، المكتبة التجارية ١٩٣٥ .

الأصمعيات ، دار المعارف .

إعجاز القرآن ، دار المعارف .

الأغاني ، الساسي ودار الكتب .

أماي الزجاجة ، المؤسسة العربية

الحديث ، ١٣٨٢ هـ .

الأماي للقالي ، دار الكتب

الأماي والنوادر ، دار الكتب

أنساب الأشراف للبلاذري ، دار المعارف

• • •

البيان والتبيين ، لجنة التأليف والترجمة

والنشر ، ١٩٤٨

• • •

تحرير التنجيد لابن أبي الإصبع ،

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

تهذيب الألفاظ لابن السكيت ، للطبعة

للسكوتونية .

تاريخ الطب ، دار المعارف .

• • •

جمهرة أشعار العرب ، بولاقي .

جمهرة نسب قرش ، لزيير بن بكار ،

دار المعروبة .

• • •

- سيرة ابن هشام ، الحلبي .
 * * *
 شرح ديوان الحماسة ، القبري ،
 بولاق .
 شرح ديوان علقمة بن عبدة ، ملقمة
 الفحل ، القشتمري ، خزاعة
 الكتب العربية ، الجزائر .
 شرح ما يقع في الصحب والتحريف .
 للمكري ، مصطفى البابي الحلبي .
 طبقات فحول الشعراء ، دار المعارف
 * * *
 فتح الباري لابن حجر العسقلاني ،
 بولاق .
 * * *
 كتاب سيويه ، بولاق .
 الكافي في المروض والقوافي ،
 القبري ، مجلة معهد المخطوطات .
 * * *
 لزوم ما لا يلزم ، مطبعة انجالية .
 لسان العرب .
 * * *
 المجتبي ، حيدر آباد ، ١٣٤٢ هـ .
 غنارات ابن الشجري ، مطبعة الاعتماد ،
 ١٩٢٥ .
 التخصيص لابن سيده ، بولاق .
 مسند أحمد ، للطبعة الليمنية .

- ديوان جمال الدين بن نباتة انصري .
 ديوان الخطيطة ، الحلبي ، ١٩٥٨ .
 ديوان ذي الرمة ، كبدج ، ١٩١٩ .
 ديوان رؤبة ، مجموعة أشعار العرب
 ليزج ، ١٩٠٣ .
 ديوان زهير ، دار الكتب ، ١٩٤٤ .
 ديوان طرفة ، القشتمري ، طبعة
 أوربا ، ١٨٩٩ .
 ديوان الطرماح ، لندن ، ١٩٢٧ .
 ديوان عبيد بن الأبرص ، طبعة أوربا .
 ديوان العجاج ، مجموعة أشعار العرب ،
 ليزج ، ١٩٠٣ .
 ديوان عدي بن زيد ، بغداد .
 ديوان عمر بن أبي ربيعة ، طبعة
 أوربا .
 ديوان كثير ، طبعة الجزائر ، ١٩٣٠ .
 ديوان كعب بن زهير ، دار الكتب .
 ديوان امرئ القيس ، دار المعارف .
 ديوان النابغة الذبياني ، دار الفكر .
 ديوان الهذليين ، دار العروبة .

* * *

- رسائل أبي العلاء ، اكسفورد ، ١٩٢٨
 ومكتبة اشقي ، بغداد .
 * * *
 الزهرة ، بيروت ، ١٩٣٢ .
 * * *

- | | |
|---|---|
| <p>الموضح ، المكتبة السلفية ، ١٣٤٣هـ</p> <p style="text-align: center;">* * *</p> <p>تقد الشعر ، طبعة أوروبا .</p> <p>نوادير أبي زيد ، بيروت ، ١٨٩٤ .</p> <p style="text-align: center;">* * *</p> <p>الوحيات ، دار المعارف .</p> | <p>المفضليات ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .</p> <p>المقتضب للسبرد ، المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية .</p> <p>مقاتل الطالبين ، عيسى الحلبي .</p> <p>منتهى الطلب ، مخطوط بمكتبة الأستاذ
محمود شاكر .</p> |
|---|---|

فهرس الموضوعات

٣	مقدمة
٦٨	ألقاب الأبيات
٧٧	الزحاف المنفرد
٨٥	الزحاف للزدوج
٨٨	الحاقبة والمراقبة والمكافئة
٩٧	علل الأجزاء
١٢٦	ما أجرى من المال بجرى الزحاف
١٣٧	الطويل
١٤٩	المديد
١٥٥	البسيط
١٦٢	الوافر
١٧٠	الكامل
١٧٢	المزج
١٨٢	الرجز
١٩٠	الرمل
١٩٤	السريع
٢٠٠	المنسرح
٢٠٤	الخفيف
٢٠٧	المضارع
٢١٠	المقتضب
٢١٢	المجث
٢١٥	المتقارب
٢٣٧	القوافي وعميوها
٢٧٩	القهارس

